فيض الفتاح

على حواشي شرح تلخيص المفتاح

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق، وحوى من براعة المباحث احاسن التدقيق. على مواد المطول شرح تلخيص المفتاح . في علم البلاغة الذي هو للتصديق قطب دائرة الفلاح . تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض لها العلامة عبد الحكيم . وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم . لحضرة صاحب الفضيلة عمدة المحققين ، وعلامة الزمان على اليقين . الاستاذ الاكبر . شيخ مشايخ الجامع الازهر

عبد الرحمن الشربيني

المصري حفظه الله

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف بمطبعة مدرسة المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

تنبيه — قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم مفصولة عنه بخط افقي ثم بالتقرير كذلك ولانفراد التقرير بالكلام على الخطبة اقتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

١٣٢٦ — ١٩٠٨

الجزء الرابع

مطبعة مدرسة والدة عباس الاول

﴿ بالطرقة الشرقية بشارع خيرت بالقاهرة ﴾


R. UNIV.
BIBLIOTHEEK
LEIDEN

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الفن الثانى علم البيان ﴾

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا ، من علم البلاغة ، ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع ، (وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد ، بطرق مختلفة في وضوح

(قوله الفن الثاني علم البيان) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الحمل بما لامزيد عليه (قوله من علم البلاغة) أي من علم له . مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر فى المقدمة (قوله ومحتاجا اليه الخ لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرباء الا بهذا العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ فى التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطأ وعلم يحترز به عن التعقيد المعنوي ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك على المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة فما قيل انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لا انه لاتتم بلاغة الكلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لايحتج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لاحاجة الى البيان للدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشيء . لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولا شك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي لايمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لايخفى ان المراد من علم البيان في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد فاذا أريد بقوله علم يعرف به الملكة أو ادراك القواعد لا بد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله بطرق مختلفة) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة و بعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارات مختلفة

(قول الشارح) لكونه جزءا من علم البلاغة أى من مدلول هذا اللفظ المتقدم في قول المصنف فلما كان علم البلاغة الخ والمراد بالبلاغة فيه بلاغة المتكلم

(قول المحشى) له مزيد اختصاص الخ والا فعلم البلاغة يشمل اثنى عشر علما

(قول المحشى) لان الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ الخ أى يجب وجوده ليوجد المأخوذ فى مفهومها اذ المأخوذ فيه الخلو عن التعقيد المعنوى الذى هو جزء مفهوم فصاحة الكلام المأخوذة فى مفهوم البلاغة وقد تقدم فى الشارح ان معنى كون تمييز الفصيح من غيره مرجعا للبلاغة انه يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها

(قول المحشى) لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الخ بمعنى انه لولم يعرف البيان لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير خال عن التعقيد وهذا الاحتمال موجود وان اتفق الاداء بدلالات مطابقية

الدلالة عليه) ، أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو نفس الاصول والقواعد المعلومة على ماحققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد ، أي ادراكها أو الاعتقاد بها على ماتوهموا ،

في الوضوح (قوله أراد بالعلم الخ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ماهو تابع له في الحصول ، ووسيلة اليه في البقاء ، وهو الملكة كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على المعنيين الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق وماقيل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم ، يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشيء لان ذلك الاطلاق في اسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح النحو يطلق على القواعد المخصوصة وعلى ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها مرة بعد اخرى وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن الادلة أو الملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما . فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين ، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث (قوله أي ادراكها) ، على ان يكون المبادي التصورية داخلة في العلم أو الاعتقاد بها على تقدير عدم دخولها * قال قدس سره ومع ذلك فقد ساعد القوم الخ * دفع لمايترا آى من انه اذا لم تكن مباحث المجاز المفرد تساعده ، فكيف حمله على ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذى ذكره هناك * قال قدس سره ينبغى ان يتأخر الخ * قيل تأخير علم البيان عن علم المعاني في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستحساني والا فهو عبارة عن ايراد المعنى الواحد مطلقا بعبارات مختلفة الدلالة ألا ترى ان أكثر المجازات والكنايات انما هو ، في المعاني الاول * قال قدس سره فان هذه الخ

(قول الشارح) على ادراكات جزئية أي الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل .

(قول المحشي) ووسيلة اليه في البقاء فالمراد ملكة الاستحضار لانها المعتبرة في العلم بمعنى الملكة كما مر

(قول المحشي) يطلق بمعنى التصديق بالقواعد فيكون المتعلق وهو بالقواعد من جملة مدلول لفظ العلم وقوله لان ذلك الاطلاق أي اطلاق العلم على التصديق بالقواعد انما هو في اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف والبيان اما لفظ العلم فانما يطلق على المعلوم سواء كان مفردا أو قواعد وعلى ادراكه كذلك لا على خصوص القواعد أو ادراكها كما ادعاه القائل وقوله قال السيد الخ تأييد لما ذكره حيث قال أولا النحو يطلق على القواعد المخصوصة وعلى ادراكها وثانيا وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه ولم يقيده بالقواعد

(قول المحشي) فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين يعني انهما يدركان تلك القواعد وليس ادراكهما لها ولا هي من حيث انها مدركة لهما علم البيان وانما أورد علم الواجب وجبريل على التقديرين الاولين لانه لا يقال فيهما ملكة

(قول المحشي) ولا علم أرباب السليقة الخ أي لان ملكتهم ليست حاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة بل هي جبلية وانما أورد علمهم على الثالث فقط لانهم لا يدركون تلك القواعد حتى يرد على ادراكها أو عليها من حيث هي مدركة لهم

(قول المحشي) على ان يكون المبادىء التصورية الخ وادراكها ادراك للقواعد بواسطة . (قول المحشي) فكيف حمله أي حمل المعنى الواحد على ماذكره (قول المحشي) في المعاني الاول أي لا في الخواص مع اشتمال التركيب

وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه أي في المعنى

أي رعاية المطابقة كالاصل في المقصودية لان المقصود افادة المعاني التي روعى فيها المطابقة وتلك أي رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والخفاء فرع لها لانها اعتبرت لاجلها . قال قدس سره عن افادة التراكيب لخواصها * ، أي للمعاني المشتملة على الخواص الا ان المعاني الاول . لما كانت ساقطة على نظرهم قصروا الافادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله ايراد المعنى الواحد الخ وهو مايقتضيه الحال بحسب المقامات كاقتضائها بالنسبة الى من ينكر كون زيد مضيافا ، جملة مفيدة لرد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة أو أوضح أوخفية أو أخفى (نحو ان زيدا لمضياف أو لكثير الرماد أو لمهزول الفصيل أو لجبان الكلب ، وبما ذكرنا اندفع ماقيل ان الشائع في اعتبار البلغاء المجازات والاستعارات والكنايات في المعاني الاصلية للتراكيب البليغة ، وذلك مما يبحث عنه في البيان لان هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ومرجع البلاغة منحصر في العلمين بل نقول لايظهر جريان كثير من انواع التشبيه والكناية والاستعارة كالتمثيلية في الخواص (قوله وأراد

عليها نحو ان زيدا لاسد أو لجبان الكلب فان المجاز أو الكناية ليس في الخاصية أعني التوكيد لدفع الانكار بل في معني الشجاع أو الكريم ولا معنى لوجوب تأخره الا اذا كان مستعملا في تلك الخاصية وليس بلازم كما ذكر فقول القائل لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص ان أراد ظاهره فممنوع لما مر وان أراد انه باحث عن كيفية افادة المعنى المشتمل على الخواص فسلم لكنه استحساني فقط لان اكثر المجازات والكنايات انما هي في المعاني الاول ولا فرق بين ما اشتمل على الخاصية ومالم يشتمل في ذلك

(قال السيد) وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضي الحال (أقول) انما قال على ماذكره القوم اشارة الى ماسيذكره من ان هـذه العبارة غير واضحة الدلالة على ماذكروا ومن ان كلامهم في مباحث المجاز المفرد لايساعده ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكروا بما اورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضي الحال فان هذه كالاصل في المقصودية وتلك فرع وتتمة لها فالاولى ان يراعى المطابقة أولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا أمراً لازما وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة أو القواعد أو ادراكها لايتوقف على علم المعاني بأى معني أخذ من تلك المعاني لكن لما كان علم المعاني يبحث عن افادة التراكيب بخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة تنزل منـه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل فلذلك اخر عن علم المعاني (قول المحشي) أي المعاني المشتملة الخ فعلم البيان يبحث عن كيفية افادة التراكيب للمعاني المشتملة على الخواص سواء كان مستعملا في تلك الخواص أيضاً أولا (قول المحشى) لما كانت ساقطة أي وحدها بخلافها مع الخواص فقالوا علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص لانها العمدة في بحثه عن كيفية افادة المعاني المشتملة عليها سواء استعمل في تلك الخواص أولا (قول المحشي) جملة مفيدة الخ قدمر ان مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخاصية أو تلك الخاصية (قول المحشى) نحو ان زيدا لمضياف الخ لاخفا ان الاختلاف في الوضوح والخفاء ليس في الدلالة على رد الانكار فانها بلفظ ان في الكل وانما هو في معنى الكريم الذى هو معنى أصلي لكن العلامة اعتبر الوضوح والخفاء في رد الانكار لعدم الاعتداد بالمعاني الاصلية بدون الخاصية فكان الوضوح والخفا فيهما (قول المحشى) وبما ذكرنا أي من أن المراد بالخواص المعاني المشتملة عليها لا انفسها كما دل عليه عبارة العلامة (قول المحشي) وذلك مما يبحث عنه أي جريان

الواحد للاستغراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة أو اصول ، يقتدر بها ، على ايراد ، كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد الدلالة على انه لو أورد معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ، ان يورده بالفاظ مترادفة ،مثلا ، لايكون ذلك من علم البيان ولاحاجة الى ان يقال في وضوح

الخ) قال العلامة وانما وجب تفسير المعنى الواحد ، بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحال بحسب المقام ، لكون علم البيان أخص من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك ايراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو فسر بما هو أعم من المعنى الذي يقتضيه الحال لما بقى ، أخص لوجوده حينئذ بدون المعاني (قوله يقتدر بها الخ) صفة لملكة وأصول على سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة تصريح بما علم ضمنا بقوله أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها الخ (قوله على ايراد الخ) أي على معرفة ايراد بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة الخ ، وفيه اشارة لان معرفة الايراد المذكور لايجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغري السهلة الحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك . اندفع ماقيل ان الاولى ان يقول يعرف بدل يقتدر ليوافق المتن وان القدرة على الايراد المذكور ليست بلازمة لما مر ان كثيرا من مهرة هذا الفن لايقدرون على تأليف كلام بليغ (قوله كل معنى الخ) يعني ان اللام في المعنى للاستغراق العرفي اذ لاعهد وامتناع الحقيقي وهو ظاهر والجنس الزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله أن يورده بالفاظ مترادفة) ، أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها الفاظ مترادفة (قوله لايكون ذلك الخ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع الفاظها لاتكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت

المجازات واخويها في المعاني الاصلية ممايبحث عنه في البيان لانه مما يوجب البلاغة ومرجعها العلمان ولايبحث عن ذلك في المعاني فلزم البحث عنه في البيان اذلا مرجع سواهما

(قول الشارح) ايراد معنى قولنا زيد جواد الخ أي مثلا فمثله كل معنى دخل في قصده حيث لاملكة

(قول المحشي) بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحال أي بمعنى من المعاني المشتملة على ما يقتضيه الحال لكنه اقتصر على المعنى الذي يقتضيه الحال لما تقدم قريبا عنه (قول المحشي) لكون علم البيان اخص أي بعد اعتبار تأخره الاستحساني كامر

(قول المحشي) اخص لان الايراد بالطرق المختلفة اخص من مطلق الذكر

(قول المحشي) على سبيل التنازع أي اللغوى (قول المحشي) وفيه اشارة أي في كون متعلق الاقتدار المعرفة

(قول المحشي) اندفع ماقيل الخ اما الاول فلما ذكره من أن المعرفة الفعلية غير لازمة واما الثاني فلان متعلق القدرة المعرفة لاالايراد فيكفي ان يعرف ايراد غيره في الطرق المختلفة بضم الصغرى لما عنده من القاعدة وان لم يقدر هو على الايراد

(قول المحشي) للاستغراق العرفي أخذه من قوله في قصد المتكلم (قول المحشي) أي يورد الخ دفع به ان الترادف

الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ماهو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح ولا حاجة إلى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا، أولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح (ودلالة اللفظ) يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ماهو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث ، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية ، كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه أيضاً ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولا

الواقع بينها باعتبار الالف ببعض الالفاظ وكثرة دورها يوجب التفاوت . في تذكر الوضع وكذا اشتراك بعضها يوجب الاحتياج فيه الى دفع مزاحمة الغير في تعيين المراد لا في الفهم (قوله ومعنى اختلافها الخ) . فيه اشارة الى ان ملكة ايراد المعنى الواحد في تراكيب متساوية في الوضوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب البلاغة (قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ) أي تخرج عن ان تكون داخلة في علم البيان وجزءا منه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه ماصدق عليه بعموم المعنى (قوله أولى من تعريفه الخ) لان المعرفة المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من القول بذكر المسبب وارادة السبب (قوله يلزم من العلم به) ، أي من حضوره في الذهن والالتفات اليه حضور شيء آخر والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم بشيء آخر دليلا .(قوله كدلالة الخطوط الخ) أشار بايراد المثالين الى انحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية وبه صرح السيد في حواشي شرح المطالع وقال المحقق الدواني ان

وصف المفردات وكلامنا في المعاني التركيبية

(قول المحشي) في تذكر الوضع أي لا في الوضوح

(قول المحشي) فيه اشارة الخ رد على الاطول حيث اعترض بخروجها مع انها من البيان

(قول المحشي) داخلة في علم البيان وجزءا أي لا ماصدقا له بان تكون تمام معناه فانها من هذه الجهة خارجة بعموم المعنى

(قول المحشي) أي من حضوره في الذهن والالتفات اليه فليس المراد من العلم به وبالشيء الآخر تحصيله بعد ما كان مجهولا حتى يلزم ماذكره بل حضور كل منهما والالتفات اليه سواء كان ذلك في المرة الاولى أو فيما بعدها ثم انه اشار بلفظ الحضور الى ان المراد بالعلم الادراك تصوري أو تصديقي (قول المحشي) منها أي من غير اللفظية

(قول المحشي) في الوضعية والعقلية الوضعي ما العلاقة بينهما جعل الجاعل اياه له والعقلي ما يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كالاثر على المؤثر والطبيعي العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاولى عند عروض

فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية ، اما ان تكون

الطبيعية، منها أيضاً محققة كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه المتألم وحاجبيه على شدة الألم ودلالة حمرة الوجه على الخجل والصفرة على الوجل وحركة النبض على المزاج المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره أراد ، ان تحققها للفظ قطعي فان تلفظ اخ لايصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عنددعاء بعضها الى بعض لاتصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ماعدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة ، الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية و يجوز ان تكون آثارا لنفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة فى الاولى التأثير وفي الثانية الايجاب والتأثير أقوى من الايجاب، واندفع ماقيل ان الدلالة الغير الوضعية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلاوجه لاخراج الطبيعية من العقلية (قوله اما ان يكون بحسب مقتضي الطبع)الطبع والطبيعة والطباع بالكسر فى اللغة السجية التي جبل عليها الانسان كما فى القاموس وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء، سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة فاذا أريد به طبع اللافظ فالمراد به المعنى الأول فان صورته النوعية أو نفسه تقتضي التلفظ به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أى طبع مدلوله فالمراد به المعني الثانى واذا أريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك أى النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة

الثاني كذا في الدوانى وقوله علاقة ذاتية هى اللزوم بينهما

(قال السيد) وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد (أقول) فانه ليس معنى واحدا بالتفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضي الحال هو المعانى التركيبية كما سيصرح به فيما سيورده على ماذكره القوم

(قول المحشي) ولعله قدس سره حيث قال ان الطبيعية لاتكون الا لفظية

(قول المحشي) ان تحققها للفظ قطعي أى تحقق دلالة لفظ أخ مثلا على الوجع بحسب مقتضى طبع اللافظ فانه يقتضي تلفظه بهذا اللفظ عند عروض المعنى قطعي للقطع بان صدوره عن مقتضى الطبع بخلاف غير اللفظ فانه يحتمل أن يكون مقتضى الطبع وان يكون أثراً لغيره فالحاصل انه اسقط الطبيعية الغير اللفظية لعدم الجزم بكونها مقتضى الطبع بخلاف اللفظية

(قول المحشي) الكيفيات أى الالم والخجل والوجل

(قول المحشي) التأثير أى الأحداث إن تكون تلك الكيفيات هي المحدثة للصفرة والحمرة مثلا وقوله وفي الثانيا الايجاب يعنى ان الكيفيات العارضة لم تؤثر فيما ذكر وانما أوجبت انبعاثه عن الطبيعة ومثل ذلك يقال فى لفظ أخ فيقال انه صادر عن الطبيعة بواسطة المرض فهو بطريق الايجاب وكذا دعاء الحيوانات بعضها بعضاً لكن في كون صدور أخ بطريق الايجاب شيء الا ان يكون عند الاضطرار اليه

(قول المحشي) واندفع ماقيل الخ لان اخراجها من العقلية لكون علاقتها مغايرة لعلاقتها لا لعدم العلاقة فيها وقدظهر بما قاله من الفرق بطلان القول بانه ان نظر الى التأثير فالدلالة عقلية أو الى احداث الطبيعة وقطع النظر عنه فطبيعية

(قول المحشي) سواء كان بشعور أولا أى سواء كانت الآثار حاصلة بشعور أولا وهذا رد على من خص الدال

بحسب مقتضى الطبع وهى الطبيعية ، كدلالة أخ على الوجع فأن طبع اللافظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجع له أو لايكون وهى الدلالةالعقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هى التى يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعراً بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع

في حواشي المطالع واقتصر الشارح رحمه الله على الوجه الاول لانه أظهر (قوله كدلالة أخ) بفتح الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على مافي حاشية شرح الشمسية و بضم الهمزة وتشديد الخاء على مافي حواشي المطالع وأما اح اح بالحاء المهملة وفتح الهمزة أو ضمها فلاذى الصدر * قال السيد لا بدلالة اللفظ * أى فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة يجامع العلم الواقع بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين حينئذ أو اصلا ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل ، فقوله في حواشي الشمسية لتظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى آشكارا شدن وعلى الثانى بمعنى بيدا شدن (قال السيد ان الفهم صفة السامع) بناء

الطبيعي بما يكون منشؤه قوة عديمة الشعور وقوله المعنى الاول أى مبدأ الآثار وهو الصورة النوعية أو النفس وقوله المعنى الثاني أى الحقيقة فان حقيقة مدلول اللفظ يقتضى التلفظ به عند عروضه وقوله فالمراد به مبدأ الادراك هو راجع المعنى الاول الا ان المراد بالآثار في الاول التلفظ به عند العروض وهنا الادراك

(قال السيد) كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ (أقول) انما قال من وراء الجدار لان وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ

(قول الشارح) لاختلافها باختلاف الطباع اذ بعض الطباع يقتضي ان يقول عند الوجع آه أو وى وقوله والافهام فان بعضهم ذكي والآخر غبي

(قول الشارح) ثم عرفوا الدلالة اللفظية الخ قال فى شرح المطالع عرفها بذلك صاحب الكشف

(قول المحشي) فلأذى الصدر بخلافه بالمعجمة فلمطلق الوجع

(قول المحشي) فقوله فى حواشي الشمسية أى تعليلا لأعتبار الشارح التقييد عن وراء الجدار وقوله على الاول أى قوله فقط وقوله بمعنى اشكاراشدن أى صيرورة الشيء لاخفاء فيه فانه اذا علم وجود اللافظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه وقوله بيداشدن أى صيرورة الشيء موجودا

(قول السيد قدس سره) على الوجه المشهور أى وأما الشارح فقد زاد في الاعتراض احتمال ان الفهم صفة المعنى وابطل التعريف عليه أيضاً

(قول السيد) اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى أى اضافة عارضة لهما معاً قائمة بمجموعهما تابعة لاضافة أخرى عارضة لهما قائمة بمجموعهما أيضاً هى الوضع كذا في حاشيته على المطالع ثم قال ولقائل ان يقول لايخفى ان الوضع حالة قائمة بالواضع متعلقة باللفظ والمعنى فباعتبار تعلقه باللفظ صار منشأ لحالة قائمة به متعلقة بالمعنى هى كونه موضوعا و باعتبار تعلقه بالمعنى صار منشأ لحالة أخرى قائمة به متعلقة باللفظ هى كونه موضوعا له واما ان هناك وضعا هو اضافة بينهما قائمة بهما معاً مترتبة على فعل

واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لاوضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان

على ان المتبادر هو المصدر المبني للفاعل (قال السيد بان الدلالة الخ) يعني ان الدلالة ، رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي الوضع الا ان الاولى قائمة بمجموعهما والثانية بالواضع (قال السيد اذا قيست الخ)فان النسبة بين المنتسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما) (قال قدس سره اذا قيست الى اللفظ كانت مبدأ وصف له) ليس في عبارة المحقق كانت مبدأ وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند اطلاقه

الواضع فليس بديهياً وليس مبر هنا عليه ثم ان كون اللفظ موضوعا سبب لكونه دالا على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعا له سبب لكونه مدلولا أي كونه بحيث يفهم من اللفظ فلكل واحد من اللفظ والمعنى حينئذ حالة أخرى قائمة به متعلقة بصاحبه واما ان هناك اضافة ثانية قائمة بمجموعهما مبدأ لصفتين لازمتين لهـا ومسماة بالدلالة كما ذكر تموه فما لايقود اليه دليل بل الظاهر ان الحالة الثانيـة للفظ بواسطة كونه موضوعا مسماة بالدلالة هي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا كالتناسب القائم بالمتناسبين اه

(قال السيد) واعترض بان الدلالة صفة اللفظ الى آخره (أقول) تقرير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فيتنافيان في الصدق قطعا فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر أصلا وقد أجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة أخرى هي الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل الوضع أعني الدلالة اذا قيست الى اللفظ كانت مبدأ وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قيست الى المعنى كانت مبدأ وصف آخر له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز أيضاً باللازم الذي هو وصف المعني أعني انفهامه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى المفعول فهو مصدر من المبني للمفعول ووصف للمعنى فيكون تعريفا للدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى كما ان قولكم هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها بالقياس الى اللفظ والشارح رد هذا الجواب بان المفهومية صفة المعني كما ان الفاهمية صفة للسامع فاذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاهمية لم يجز أيضاً بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ماذكره كما لايخفى وان كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ واسناد الدلالة اليه فالجواب هو التأويل الذي سنذكره نحن

(قول المحشى) رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى أي نسبة بينهما قائمة بهما كما سيأتي قريبا لان النسبة تقوم بالمنتسبين ففيه رد لاعتراض السيد الاول وكذا الثاني لان المراد بالاضافة الرابطة سواء كانت قائمة بهما كالاولى أولا كالثانية

(قول المحشى) ليس في عبارة المحقق هو شارح المطالع والحاشية الآتية منهية له على شرحه ومراد المحشى بهـذا الكلام رد ماقاله السمرقندى من ان الدلالة على كلام المحقق اذا كانت قائمة بمجموعهما لم يصح تعريفها بانفهام المعنى ولا بكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لانها صفة اللفظ والمعنى جميعا ومبدأ لها فهما لازمان غير محمولين فلا يدفع ما ذكره

وكلا المعنيين ، لازم لهذه الاضافة اه وانما أخذه السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به فى حواشي المطالع لكن كتب ذلك المحقق فى حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت الخ الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولاشك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد من المنتسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى يكون مدلولا وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالا وكلاهما لازم الدلالة فامكن ان يعرف بأيهما كان اه وهذا هو الحق اذ لوكانتا مغايرتين لتلك النسبة بالذات لايمكن التعريف بشيء منهما لعدم صحة الحمل ولايمكن حمل عبارة السيد على هذا بان يراد كان مبدأ وصف مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده فى حواشي المطالع (قال السيد واذا قيست الخ فان النسبة بين المنتسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما قال قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة) محمول عليها لكونهما في الحقيقة تلك النسبة فيقال الرابطة المخصوصة بينهما هى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ (قال قدس سره بان

المحقق الاشكال بل يزيده قوله ولاشك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد أى فهى واحدة تختلف باعتبار انتسابها الى كل واحد من طرفيها فاذا عرفت باعتبار كونها بينهما ذكر الاعتبار ان جيما كما سيذكره المحشي

(قول المحشي) لازم لهذه الاضافة أى لزوم الجزء للكل لما سيأتى ان هذين اللازمين هما في الحقيقة تلك النسبة الا انها اذا قست الى احدهما أى الى اللفظ أو المعنى صح وقولنا لانهما حينئذ لانها حينئذ مأخوذة بالاعتبارين جميعاً لكونها منتسبة اليهما معاً كانت أحد اللازمين ويكون محمولا عليها لكن كونه من لزوم الجزء للكل انما هو بعد اعتبار انتسابها الى الطرفين كما مر أما هى فى ذاتها فشيء واحــد يختلف بالاعتبار وهذا الاختلاف الاعتبارى لازم ضرورة تعلقها بالطرفين تعلقا مختلفا فليتأمل (قول المحشي) لعدم صحة الحمل اذ لايمكن حمل المعلول على العلة

(قول المحشي) مغاير بالاعتبار مغايرة الجزء للكل

(قول المحشي) رده في حاشية المطالع حيث قال ولا يختلجن في وهمك ان الدلالة صفة واحدة قائمة بهما يوصف بها اللفظ تارة و يوصف بها المعنى أخرى فانه باطل قطعا ألا ترى الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فقد جعل كلا منهما لازما للدلالة لاعينها اه وقد علمت رده بانه من لزوم الجزء للكل والدلالة مجموع اللازمين

(قول المحشي) فيقال الرابطة المخصوصة بينهما الخ فاذا أخذت تلك الرابطة من حيث كونها بينهما حملا عليها معا واذا أخذت مقيسة الى واحد منهما حمل عليها أحد اللازمين فقط لانه حينئذ عينها

(قول السيد) اذا قست أى نسبت

(قول السيد) فكما جاز تعريفها باللازم الذى هو وصف اللفظ أى الذي اختاره المعترض حيث قال فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ الخ

(قول السيد) والفهم المذكور الخ عبارة شرح المطالع لانسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون المعنى منفهما من اللفظ وهذا كما يقال اعجبنى ضرب زيد فان كان زيد فاعلا يكون معناه أعجبنى كون زيد ضاربا وان كان مفعولا يكون معناه أعجبنى كون زيد مضروبا فههنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى مفهوما من اللفظ ولا شك انه ليس صفة للسامع (قول السيد) رد هذا الجواب أي حيث ادخل فى الاعتراض المذكور كون الفهم صفة المعنى وابطاله زيادة على ماهو المشهور فى الاعتراض

المفهومية الخ) يعني لا اسلم انه تعريف بلازمها بالقياس الى المعنى فان اللازم كون المعنى بحيث ينفهم منه ، لا المفهومية فانها صفة المعنى كما ان الفاهمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني المفعول المفهومية لا كونه بحيث ينفهم من اللفظ فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال(قال السيد قدس سره فالجواب هو ماذكره) هذا انما يتم لوكانت المفهومية عين كون المعنى بحيث ينفهم من اللفظ ، اما اذا كانت غيره فلايتم (قال السيد قدس سره وان كانت نسبة الخ) لايخفى ان القائم باللفظ هو الدلالة المخصوصة اعني الدلالة المقيسة الى اللفظ ، لا الدلالة مطلقا (قال السيد قدس سره كما يدل عليه اشتقاق الدال الخ) ، كما انه يشتق من الدلالة الدال بمعنى القيام كذلك يشتق منه المدلول بمعنى الوقوع وكما يسند الدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يسند الى المعنى بصيغة المجهول هكذا يستفاد من كلام ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لا نسلم ان الفهم المذكور فى التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لوكان اضافة الفهم بطريق الاسناد فان الفهم من حيث الاسناد أي القيام صفة الفاهم ومن حيث التعلق أي الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب من حيث الاسناد صفة الضارب ومن حيث الوقوع والتعلق صفة المضروب (قال قدس سره فهو ظاهر البطلان) لان صفة الشيء لاتصير صفة الآخر باعتبار تقييدها بقيد والجواب ان تعلقه باللفظ غيره عن الوصف الحقيقي الذى كان للسامع أوالمعنى وجعله صفة اعتبارية للفظ اصيرورته بعد اعتبار التعلق، وصفا له بحال متعلقه وهو أمر اعتبارى قال الشارح الجامي في شرح قوله و يوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه أي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا (قال قدس سره نعم يفهم من تعلقه الخ)،

(قول المحشى)لا المفهومية أي كون الشيء مفهوما من اللفظ فانها صفة المعنى لا للفظ وقوله والحاصل الخ أي المتحصل من ذلك هو المفهومية التي هى صفة المعنى لاكونه بحيث يفهم من اللفظ الذي هو صفة للفظ فان الكون بحيث يفهم من اللفظ عائد الى اللفظ بان يكون للفظ تعلق به فان ذلك معنى الحيثية بخلاف المفهومية من اللفظ بالفعل فتدبر

(قول المحشى) اما اذا كانت الخ وهذا هو الحق فلا يتم الجواب

(قول المحشى) لا الدلالة مطلقا أي غير المفيدة بالقياس الى اللفظ وحده ولا بالقياس الى المعنى وحده بل الدلالة من حيث هى وهى نسبة قائمة باللفظ والمعنى جميعا والمقيدان بالقياس الى اللفظ أو المعنى جزءاها

(قول المحشى)كما انه يشتق الخ اعتراض آخر على السيد وهو انه كما مر ان الدال مشتق من الدلالة بالقياس الى اللفظ فكذلك المدلول مشتق منها بالقياس الى المعنى وكما انه يسند الدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يسند الى المعنى بصيغة المجهول فلا يدل ماذكره على انها نسبة قائمة باللفظ وحده بل النسبة مجموع الامرين القائمة باللفظ والمعنى جميعا

(قول المحشي) بمعنى الوقوع أى موقع عليه الدلالة

(قول المحشي) من كلام ذلك المحقق قد عرفت ان شارح المطالع قاله في منهياته على الشرح المذكور

(قول المحشي)وصفا له أى للفظ وقوله بحال أي وهو الفهم وقوله متعلقه أى متعلق اللفظ وهو السامع أو المعنى وقوله وهو أى الوصف بحال المتعلق وقوله أمر اعتبارى أى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لما عرفت ان الوصف الحقيقي انقلب الى الاعتبارى وقوله اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وهذا الكون هو معنى حسن غلامه فالوصف معنى في الموصوف حتى في النعت السببي لانه فيه ملزوم المعنى الذي في الموصوف خلافا للسبكي كما سيأتى التنبيه عليه

كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل أعنى الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول أعنى المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم

يأبى عن هذا التأويل جعلهم الوصف بحال المتعلق قسما من النعت فانه ما يدل على معنى فى متبوعه لا ما يدل على معنى هو ملزوم لما في متبوعه (قوله صيغة) في كثير من النسخ صفة من الوصف والنسخة التى عليها خطه رحمه الله تعالى صيغة من

(قال السيد) وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى (أقول يريد أن الفهم وحده صفة للسامع والانفهام وحده صفة للمعنى لكن فهم السامع المعنى من اللفظ صفة للفظ وكذا انفهام المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من المبنى للفاعل أو المفعول وقوله غاية ما في الباب جواب عما يقال لو كان الفهم على ما ذكرتموه صفة للفظ وعبارة عن الدلالة لصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال المحمول عليه وتقريره ان منه الفهم وحده ليس صفة للفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما في الدلالة ونحن نقول لا يخفى عليك ان فهم السامع صفة قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلاثة أشياء الفهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ فالاول صفة للسامع والاخيران صفتان للفهم فان أراد هذا المجيب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف بالتعلقين صفة للفظ فهو ظاهر البطلان وان أراد ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المستفاد من عبارة التعريف هو الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان أراد ان تعلق الفهم بالمعنى أو باللفظ صفة للفظ فباطل أيضاً نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هى كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة له هى كونه مفهوما منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يأول بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكروا لكنهم يتسامحون في ذلك اذ لم يقصدوا به معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة للفظ أعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا فى ذلك على ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر فى تعريفها معنى هو صفته ثم ان دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشتبه فالمقصود من قولهم فهم المعنى الى آخره هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاستقام الكلام واتضح المراد وتبين ان قولك اللفظ منفهم منه المعنى ليس في الحقيقة وصفا للفظ بانفهام المعنى منه فان انفهام المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ أولا نعم انفهام المعنى منه يدل على كونه بحيث ينفهم منه المعنى وهذه صفة للفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلقه فان قيام الاب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما (قول الشارح) وجوابه انا لا نسلم الخ أي ليس الجواب مجرد انه مصدر المبنى المفعول لما تقدم من عدم جدواه بل جوابه ان فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهامه منه كلاهما صفة للفظ اعتبارية لان قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ أى كونه بحيث يفهم منه المعنى فالدلالة على هذا شيء واحد بسيط غير مركب بخلافها على ما مر

(قول المحشي) يأبى عن هذا التأويل أي جعله صفة للفظ باعتبار لازمه وقوله فانه أى النعت وقوله لا ما يدل الخ

السامع المعنى من اللفظ أو انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية مافي الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابط مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى ألا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها (اما على) تمام (ماوضع له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (ويسمى الاولى) يعني الدلالة على تمام ماوضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع (و) يسمى (كل من الاخيرين) أي الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالته عليهما انما هي، من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرناه (وتقييد الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له

الصوغ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) أي على تقدير كون التعريف، على ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه ان الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول الصورة في العقل صفة العالم (قوله على تمام ما وضع له)، ذكر لفظ التمام للاحتياط ولحسن مقابلة الجزء والا فيكفي على ماوضع له (قوله من جهة ان العقل الخ) أي، من جهة هي منشأ لحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل أولا (قوله وتخص الاولى الخ) نقل عنه، أي تقييد الاولى بالمطابقة أي بالتقييد الاضافي لا الوصفي اهـ، ويعلم منه أن لفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص

أي حتى يصح ما قاله السيد من انه وصف الملزوم باعتبار لازمه بل الوصف في النعت السببي أيضاً هو حال الموصوف الذي هو الامر الاعتباري المغاير عن الامر الحقيقي

(قول الشارح) غاية ما في الباب الخ اعتذار عن انه اذا كان كذلك فلم لا يقال اللفظ فاهم كما قيل اللفظ دال

(قول المحشي) على ظاهره أي بدون تأويله بالصورة الحاصلة وقوله اضافة أي نسبة بين الصورة والعقل

(قول المحشي) ذكر لفظ التمام الخ رد لما قيل ان المتن تام لا يحتاج لزيادة لفظ التمام وانه يقتضي ان المطابقة انما تكون فيماله اجزاء

(قول المحشي) من جهة هي منشأ الخ وهي العلم بدلالته على تمام معناه وباللزوم بينه وبين لازمه ومراده دفع ماقيل ان دلالة اللفظ على الجزء واللازم لا تتوقف على ذلك الحكم وانما الموقوف عليه العلم بها

(قول المحشي) أي تقيد الاولى بالمطابقة أي يقيد لفظ الدلالة المراد منه القسم الاول بالمطابقة لان لفظ الدلالة عام فيخص بهذا التقييد وليس المراد من الاولى مجموع قولنا دلالة اللفظ على تمام ماوضع له أو الدلالة الوضعية اذ لا حاجة لها الى التقييد

(قول المحشي) ومنه يعلم الخ أي من تفسير تخص بتقيد يعلم ان تخص من الخصوص الذي هو التعيين والتقييد لا من

فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل وأريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ماوضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا أريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتماداً على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه

فانه حينئذ معناه تختص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله وأريد به الكل واعتبر الخ) انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن ، ليظهر نفي كونها مطابقة وثبوت كونها تضمنا، فانه حين عدم ارادة الكل، وعدم اعتبار دلالته على الجزء بالتضمن يصدق على دلالته على الجزء انها تضمن ومطابقة معا بجهتين (قوله فالجواب الخ) هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لابد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرته وانسياق الذهن اليه فلعل ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق القيد وماذكره في

الاختصاص الذي هو القصر فانه اذا كان من الاختصاص بمعنى القصر يكون معناه تختص الاولى بالمطابقة أي بالتسمية بهذا الاسم ولا يطلق على غيرها وليس الغرض التسمية فانه ليس باسم بل تقييد وبما حرره المحشي يندفع جميع ما في الاطول فانظره

(قول المحشي) ليظهر نفي كونها أي الدلالة على الجزء مطابقة لانه أريد باللفظ الكل لا الجزء مطابقة وثبوت كونها تضمنا لاعتبار دلالته عليه بالتضمن لامن حيث انه موضوع له بالاشتراك

(قول المحشي) فانه حين عدم ارادة الكل الخ لان اللفظ عند عدم الارادة يدل على الكل بوضعه له وعلى الجزء تضمنا أي اجمالا في ضمن الكل ويدل على الجزء أيضاً مطابقة لوضعه له ولا مانع من اجتماع دلالتين بجهتين مختلفتين فلا يظهر حينئذ نفي كونها تضمنية لكون ذلك باختلاف الجهة بخلاف مااذا لم يكن للمطابقية جهة أصلا والمراد بقوله ليظهر الخ انه يظهر بلا شبهة

(قول المحشي) وعدم اعتبار دلالته على الجزء بالتضمن أي بل اعتبر مجرد دلالته عليه سواء كان بالتضمن أو بالمطابقة وقوله انها تضمن أي لانه يدل عليه في ضمن الكل ووحده بوضع المشترك واندفع بماقاله المحشي ان الارادة ليست معتبرة في الدلالة كما سيأتي

(قول المحشي) وكثيرا ما يترك هذا القيد أي في التعاريف فيفيد جواز تركه فيها فيناقض ما افاده هذا الجواب من انه لايجوز الترك له في التعاريف والجواب الذى ذكره المحشي ضعيف لان الكلام ليس الا في هذا القيد

والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان

(قال السيد) وقد يجاب بانه لاحاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارداة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع الى آخره (أقول) هذا الكلام أعنى توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متناولة الدلالة لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقية نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لاقصد متوجها الى الجزء أو اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل أو الملزوم فان الجزء او اللازم مفهوم قطعا ولا يتوقف فهمهما على ارادتهما بل على ارادة الكل او الملزوم والمنقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطلقة فكان الناقل نظر الى ان الدليل عام في الدلالات الثلث لانها لما كان الوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخريان بمشاركة العقل مما لايسمن ولا يغنى من جوع فتخصيص المطابقة بذلك دونهما تحكم محض والحق ماذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقية لما كانت بمجرد الوضـع لاالعلاقة عقلية تقتضى الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعي فيها التوقف على الارادة المذكورة و بعد اعتبار الارادة فيها لايصح اعتبارها في الباقيتين لحصولها بمجردالارادة المعتبرة في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوما من اللفظ كان الجزء كذلك قطعا وكذا الحال في الملزوم واللازم فمدخلية الوضع في الدلالة على معنى لاتقتضي الا توقف الدلالة على ارادة جارية على قانون الوضع فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة متعلقة به نفسه وان كان جزأ منه أو لازما له كانت الارادة متعلقة بالكل أو الملزوم فاذا فهما من اللفظ كان الجزء واللازم مفهومين بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لنقله ههنا فائدة أصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ماوضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا أطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة و يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ماوضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولاينفـع ههنا ان الدلالة المطابقية متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة مطلقا متوقفة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة و يدل عليه أيضا قوله فيما بعد لاسيما في التضمن والالتزام كان له نفع في دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لانم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء بالتضمن بل لادلالة له حينئذ على الجزء أصلا اذ ليس مرادا وكذا لادلالة له على اللازم حين اطلاقه على الملزوم واما انتقاض حدى التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على التضمن الجزء أو اللازم فباق على حاله لان تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقية على زعمه لاتضمنا ولاالتزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل أو الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة فينتفيان أيضاً ولايجدى في دفع النقض ان اللفظ أبدا لايدل الا علي معنى واحد كما لايخفى على ذى تأمل واعلم انه حرف هذا الكلام عن موضعه و بيانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لامطابقة واذا اطلق علي الجزء كان دلالته عليه مطابقة لاتضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالته على اللازم التزاما لامطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالته عليه مطابقة لا التزاما واعترض عليه بعضهـم بانا لانم انه اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لامطابقة بل يدل عليه حينئذ دلالتين احديهما تضمن والاخري مطابقة ولا استحالة في ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا نسلم أيضاً انه اذا اطلق علي الجزء كانت دلالته عليه مطابقة

دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق وأريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر

في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحيثية معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف فما أورد عليه من انه حينئذ لا يحصل تعيين الدلالة المعتبرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم لانه ضم القيود المتخالفة واذا لم تراع تلك القيود على ما ينبغي يختل ، وهم ، وكذا ماقيل ان اعتبار الحيثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث لان دلالة اللفظ الموضوع المتضايفين على أحدهما بواسطة انه لازم للآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس خارجا عن الموضوع له، لان المتضايفين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل أحدهما بواسطة انه لازم للآخر على ان المقسم الدلالة الوضعية ، فلابد من اثبات لفظ وضع للمتضايفين (قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة) بارادة اللافظ اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية ، انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم وليس بشيء لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلا معنى لقوله فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد والثاني ما ذكره صاحب المحاكمات وهو ان الغرض من اللفظ تأدية مافي الضمير وذلك يتوقف على ارادة اللافظ فما لم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الغرض تأدية المعاني التركيبية فيتوقف على ارادتها لا على ارادة معاني الالفاظ المفردة

فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا كذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابقي تتوقف على الارادة وأجاب عنه بما نقله ههنا وهذا الكلام صحيح لاغبار عليه عند ذي فطرة سليمة

(قول المحشي) والترك في اللفظ أي دون الاعتبار (قول المحشي) في التعريف أي تعريف فن البيان بعلم يعرف به الخ

(قول المحشي) وهم اي لان القيد انما تركه من اللفظ دون الارادة

(قول المحشي) وكذا ماقيل الخ أي وهم أيضاً لما يأتي لا لما سبق

(قول المحشي) لان المتضايفين أي من حيث انهما متضايفان يعقلان معاً وأيضاً لما كان فهم أحدهما في ضمن فهم مجموعهما الذي هو مدلول مطابقي لم يكن فهم أحدهما مستلزما لفهم الآخر فلا تتحقق الدلالة

(قول المحشي) فلا بد من اثبات لفظ وضع الخ قد يقال يكفي الوضع النوعي ويتحقق ذلك في لفظهما اذا كان راجعاً الى الابوة والبنوة مثلا كما قاله في حواشي القطب واما ماقيل انه يرد عليه الاعتراض المذكور في الشرح فانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم بل هو فرض محض فرضوه في لفظ شمس فوهم لان الشارح انما تعرض لانتقاض المطابقة بالتضمن والالتزام وعكسه وترك انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه قال المحشي في حواشي القطب لانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام أو بالعكس

(قول المحشي) انما هي بتذكر الوضع والفهم بتذكر الوضع ليس فهما من اللفظ بل من أن الواضع قال متى اطلق هذا اللفظ فافهموا منه هذا المعنى

(قول المحشي) فلا معنى لفهمه من اللفظ لحصوله قبل سماعه الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم لانه كونه مرادا لم

ولو اريد به ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابداً لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان

(قوله لان قانون الوضع الخ) فيه أنه لوكان قانون الوضع ماذكره لما ذهب الشافعية الى جواز استعمال المشترك في المعنيين ولما ذهب السكاكى رحمه الله الى ان مدلول المشترك ان لايتجاوز المعنيين (قوله فاللفظ ابدا لايدل الا على معنى واحد الخ) هذا الكلام نص على ان مطلق الدلالة مشروط عند هذا المجيب بالارادة *قال قدس سره منقولا عن الشفاء* عبارته تدل، على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة المدلول فانه قال في بحث تعريف المفرد لبيان أن تعريفه بمالايدل جزؤه على شيء كما وقع في التعليم الاول وتعريفه بمالا يراد بجزئه جزء معناه في المآل واحد ان اللفظ بنفسه لايدل البتة ولولا ذلك، لكان لكل لفظ حق من المعنى لايجاوزه بل انما يدل بارادة اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون دلالته كذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن معنى بقي غير دال واذا كان كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لايريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة على معنى آخر من شأنه أن يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلايكون جزؤه البتة دالا على شيء حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة، حين يجد الاضافة المشار اليها وهى مقارنة ارادة القائل دلالته انتهى فالظاهر انه اشارة الى ماسيجيء من ان دلالة اللفظ لذاته باطلة فلا بد لها من مخصص والمخصص هو الوضع ومخصص

يكن حاصلا من قبل انما الحاصل من قبل هو المعنى من حيث وضع اللفظ له

(قول المحشى) ان لايتجاوز المعنيين أى مدلوله أحدهما لا بعينه غير مجموع بينهما لان الواضع لما وضعه تارة لهذا وتارة لذاك فاذا نسب الى مجموع الوضعين كان مدلوله ذلك كذا حققه الشارح فيما سيأتى فالمصدر المأخوذ من قوله ان لايتجاوز بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذى ان لايتجاوز قاله المحشى فيما سيأتى فايراد مذهب السكاكى غير ظاهر لما سيأتى من أن مذهبه عدم جواز استعمال المشترك في معنييه وقد يقال الكلام في دلالة اللفظ في ذاته مع قطع النظر عن الاستعمال والسامع اذا علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه له ينتقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة سواء أراده اللافظ أولا وعلى هذا فهو محل آخر لكلام السكاكى لاينافيه عدم تجويزه استعمال المشترك في معنييه فتدبر

(قول المحشى) على اعتبار ارادة الدلالة الخ تمهيد لما سيذكره واخذ هذا من قوله فكما ان اللافظ يطلقه دالا ومن قوله فالمتكلم باللفظ المفرد لايريد أن يدل ومن قوله ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة

(قول المحشي) لبيان ان تعريفه بمالا يدل الخ أى ردا على من قال انه يجب أن يزاد في تعريف الالفاظ المفردة بمالا يدل اجزاؤها على شيء قولنا من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ على معان لكنها لاتكون اجزاء معنى الكل فقال الشيخ لاحاجة لهذه الزيادة ومآلها واحد لما ذكره

(قول المحشي) لكان لكل لفظ حق من المعنى أى يناسبه بحسب ذاته لايجاوزه الى معنى آخر خصوصاً اذا كان منافيا لذلك المعنى المناسب وهذا باطل كما فى المشترك بين المعاني المتنافية كالقرء

(قول المحشي) حيث تجد الخ أي الدلالة بالقوة توجد وتتحقق حين تجد الاضافة المشار اليها التي هي مقارنة ارادة

جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضى ان تكون تابعة للارادة بل للوضع

وضعه لهذا دون ذلك ارادة الواضع فالمراد من اللافظ الواضع لانه اللافظ أولا ، وفيه اشارة الى ان الوضع يستفاد من ارادة دلالة اللفظ على المعنى باستعماله فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوصاً منه وهذا حق وما ذكره صاحب شرح الاشارات أورد عليه صاحب المحاكمات ماذكره الشارح بقوله وفيه نظر الخ قال قدس سره واطلاق * أى العلامة الطوسى لكن آخر كلامه يدل على ان المراد الدلالة المطابقية كالايخفى على الناظر فيه *قال قدس سره لكن بعض المحققين*وهو صاحب المحاكمات * قال قدس سره فكان الناقل الخ * انت خبير بانه لو اعتبر الارادة في الدلالات الثلاث ، لم تنحصر الدلالة الوضعية في الثلاث لانه حين اطلاق اللفظ على الكل والملزوم يفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شيئا من الدلالات الثلاث لعدم الارادة فالحق أن من اطلق الدلالة اراد منه اعتبار الارادة أعم من أن يكون اصالة ، أو تبعا ومن قيدها بالمطابقية اراد منه اعتبارها اصالة فمآل القوانين واحد والاختلاف فى العبارة وما فهمه ، الناقل المجيب توهم * قال قدس

القائل دلالته على معنى آخر عند انفراده وذلك كما في لفظ ابكم معناه العاجز عن النطق ولادلالة لاب على شيء بالفعل ولا لكم كذلك لكنهما يدلان بالقوة على ذات الاب ومعنى الاستفهام لمقارنة ارادة القائل دلالتهما على ذلك عند الانفراد لاستعمالها فى المعنى التركيبي وانما سمى المقارنة اضافة لانها نسبة بين الارادة المقارنة واللفظ المقارن شيخنا

(قول المحشي) وفيه اشارة أى فى قوله فكما ان اللافظ يطلقه الخ فانه يستفاد منه اذا أريد به الواضع انه يعلم الوضع للمعنى بمجرد اطلاق الواضع على شيء بلا قرينة لاان طريق علم الوضع النص من الواضع بان يقول وضعت كذا لكذا فقوله وليس ذلك منصوصا منه أى ليس علم الوضع لشيء بطريق النص من الواضع بل باطلاقه عليه .

(قول المحشي) لم تنحصر الخ اجاب عنه بعض حواشى شرح المطالع بان مرادهم حصر الدلالات القصدية وبان الكلام في الدلالة اللفظية وهذه عندهم عقلية

(قول المحشى) أو تبعاً فانه لولم يرد الكل لما كان جزئه ولازمه

(قول المحشى) فمآل القوانين واحد قال الزاهد والدوانى فى حواشي التهذيب ذهب أهل العربية الى ان الدلالة مطلقا تابعة لاستعمال اللافظ وقصد اللافظ فان استعمل في المدلول المطابقي كانت مطابقة وان كان في التضمنى والالتزامي كانت تضمنية والتزامية والاستعمال في المدلول التضمنى والالتزامي لايستلزم الاستعمال فى المدلول المطابقى فالتضمن والالتزام عندهم لايستلزم المطابقة وانما يستلزم تحقق الموضوع له المطابقي حتى يتحقق جزؤه ولازمه فاللفظ المستعمل فى لازم ماوضع له أوجزئه مجاز عندهم بخلاف المناطقة فانهم انما يعنون بدلالة التضمن والالتزام ان يفهم الجزء أو اللازم تبعا لا مع قرينة والا كان من دلالة المطابقة وذهب أهل المنطق الى ان الدلالة مطلقا ليست تابعة للاستعمال والقصد بل دلالة المطابقة فقط فان مدلول المطابقة هو المقصود بالذات وهو المستعمل فيه اللفظ ومدلول التضمن والالتزام ليس مقصودا بالذات ولامستعملا فيه اللفظ فالتضمن والاستلزام عندهم يستلزمان المطابقة على سبيل التحقق فمحل الخلاف هو دلالة التضمن والالتزام فقط وبه يعلم ان ليس مآلها واحدا وان ما سلكه الشارح يخالفهما جميعاً

(قول المحشى) أيضاً فمآل القوانين واحد أى على ان القوانين المذكورين هنا للمناطقة فلا يرد مانقلناه عن الزاهد قوله فتوهم كما سينبه عليه السيد (قول المحشى) الناقل المجيب أى لا الناقل الطوسي

فانا قاطعون باناً اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ أولا ولا نعنى بالدلالة

سره ان حمل كلامه على التقييد * قد عرفت ان عبارة المجيب نص في الاحتمال الثانى فذكر هذا الاحتمال لتبكيته وبيان انه يمكن ان يجيب ، بتغيير العبارة السابقة * قال قدس سره لان تلك الدلالة الخ * ، لايخفى ان اللازم احد الامرين اما بطلان الاستلزام المذكور أو انتقاض حدي التضمن والالتزام فجعل أحدهما لازما والآخر دليلا على اللزوم لاوجه له *قال قدس سره لاستلزامها الدلالة المطابقية * ، فيه انه يجوز أن يكون استلزامهما المطابقة باعتبار ان الدال باحدهما صالح لهذه الدلالة أيضاً في الجملة كما أشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشمسية * قال قدس سره واعلم انه حرف الخ* حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطابقية نافع فى جواب الاعتراض باجتماع الدلالتين غير نافع فى دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله تعالى حرف الكلام فجعل الكلام المذكور فى جواب اعتراض الاجتماع جوابا عن الانتقاض * قال قدس سره تتوقف على الارادة * فلا نسلم قوله بل يدل عليه دلالتين أحديهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا

(قول الشارح) فانا قاطعون الخ لان دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مرادا المتكلم أولا

(قول المحشي) بتغيير العبارة السابقة بان يشترط الارادة فى المطابقة فقط فان ذلك لاينفع لما ذكره السيد

(قول المحشي)لايخفى ان اللازم احد الأمرين الخ أى فكان الواجب ان يقول ويلزم احد الامرين اما انتقاض حدى التضمن والالتزام واما بطلان استلزامهما المطابقة

(قول المحشى) فيه انه يجوز الخ أى فتكون هذه الدلالة تضمنا والتزاما فلا ينتقض حدهما بها وقد عرفت ان هذا تضمن والتزام آخر غير ما أراده المناطقة فالحق ان هذا المقام وقع فيه الاشتباه من عدم تمييز احد المذهبين عن الآخر

(قال السيد) لحصولها بمجرد الارادة الخ أى عقلا كما سيقول انهما يفهمان بالضرورة

(قال السيد) يجب أن تكون مطابقة على زعمه أى زعمه ان الارادة لازمة في الدلالة

(قال السيد) لاستلزامهما الدلالة المطابقية قد عرفت انهما على هذا القول انما يستلزمان تحقق الموضوع له لا الدلالة المطابقية وانما الاستلزام عند المناطقة لان التضمن والاستلزام عندهم دلالة في ضمن المطابقة فى التجويز الذى ذكره المحشي مالايخفي

(قال السيد) ان ذلك اللفظ أى المشترك (قال السيد) واعترض عليه بعضهم هو شارح المطالع

(قول السيد)ثم اعترض على نفسه أي بقوله لايقال دلالة اللفظ على المعنى المطابقي انما تتحقق اذا أريد ذلك المعنى ارادة جارية على قانون الوضع والا لكان لكل لفظ حق من المعنى لايجاوزه

(قال السيد) واجاب عنه بما نقله ههنا حيث قال لانا نقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن لايلزم منه أن تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة أن من علم وضع اللفظ لمعنى تعقل معناه سواء كان مرادا أولا فزاده بما نقله ههنا هو قوله وفيه نظر الخ الا ان الشارح غير قوله من تعقل الخ بقوله اذا سمعنا الخ والسماع انما هو عند الاستعمال وقد علمت ان الاستعمال لابد فيه من الارادة والكلام في الدلالة الثابتة للفظ في ذاته واجاب عنه الزاهد بان الدلالة بمجرد تخيل اللفظ دلالة غير لفظية لاستنادها الى صورة خيالية من اللفظ لا الى نفسه المسموعة الملفوظة

(قال السيد) وهذا كلام صحيح لاغبار عليه فان حاصله انهم قالوا اذا اطلق لفظ مشترك على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لا مطابقة الى آخر ما ذكره قبل وحاصل ما اعترض به ذلك البعض على نفسه مجيبا به عمن اعترض عليهم

سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما فى التضمن والالتزام حتى ذهب كثير

الحال في اللازم واما قوله ولا نسلم أيضاً انه اذا اطلق فتام لتحقق ارادة المعنى المطابقي (قوله لاسيما في التضمن والالتزام) فان توقفهما على الارادة اظهر بطلانا لصيرورتهما عند تعلق الارادة بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما

كما بسطه قدس سره في حواشي المطالع ان المطابقة اذا كانت موقوفة على الارادة الجارية على قانون الوضع فاذا اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزء بالمطابقة لعدم كونه مرادا بل بالتضمن فقط واذا اطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لانه ملزوم لدلالة المطابقة على الكل وهى منتفية لعدم الارادة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وقس على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فانه حال اطلاقه على الملزوم يدل على اللازم بالالتزام دون المطابقة وحال اطلاقه على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذى انتفى لازمه فقد استقام ماذكروه في هذا المقام وانما قيد المعنى بالمطابقى لان الدلالة على التضمنى والالتزامي لاتتوقف على الارادة المتعلقة به بل على الارادة التى تعلقت بالمعنى المطابقي لانه اذا تحققت الدلالة على الموضوع له تحققت الدلالة على مايكون جزءا أولازما له بالضرورة سواء كان مرادا أولا اه فاشتراط الارادة في الدلالة المطابقية الذى ذكره هذا المعترض في معرض الجواب عنهم بقوله لايقال الخ نافع في جواب اعتراضه عليهم باجتماع الدلالتين المطابقيتين على الكل والجزء أو الملزوم واللازم كما عرفت غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات كما قال قدس سره ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لنقله ههنا فائدة أصلا لان اللفظ الى آخر ماذكره بناء على هذا الاحتمال فتدبر فقد تحير هنا بعض الناظرين

(قول الشارح) حتى ذهب كثير من الناس الخ محط الغاية قوله لاتضمنا أو التزاما وهو الذى نازع فيه السيد أما كون اللفظ يدل على الجزء أو اللازم مطابقة فمسلم تدبر

(قال السيد) حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم (أقول) هذا حق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ الجزء الى آخره فباطل لان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء وأطلق عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له فيفهم جزؤه فى ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك انه ليس بمراد وان المراد هو الجزء فالجزء مفهوم فى ضمن الكل لكنه ليس مرادا في ضمنه وبين فهم الجزء فى ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثانى واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثانى أعنى ارادته من اللفظ فى ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة فى مثل هذا المجاز لاتعلق لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لاتضمنا أو التزاما مبنى على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التى هى أقوى لم يدل عليه فى تلك الحالة باحدى الباقيتين وكلتا المقدمتين ممنوعتان اما الاولى فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لاتعيينه بازائه مطلقا كما صرح به فى المفتاح ولا شك أن تعيين اللفظ بازاء معناه المجازى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعاً شخصيا ولا نوعيا واما الثانية فلانه لااستحالة في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين متخالفتين

(قول المحشي) فتام لتحقق الخ فيه ان التضمن لايكون الا فى ضمن ارادة الكل مطابقة وهى ممتنعة لارادة الجزء

من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا التزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل

فهم الجزء واللازم بعد فهم الكل وفهم الملزوم كما سيجيء بيانه (قوله في ضمن الكل الخ) فان الكل يمتنع حصوله في الذهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص ، لايمكن حصوله في الذهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان الحصولان الضمنيان هما التضمن والالتزام (قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة) ان قلنا ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فمعناه صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بعينها مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة أخرى لان المعنى التضمني والالتزامي صار ملتفتا اليه مرة أخرى بعد تعلق الارادة فمعناه حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك ظهر ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ الخ فباطل الى آخره مندفع لانه ان أراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بعينه لم يتغير أصلا فباطل لصيرورته قصديا بعد ما كان ضمنيا وان أراد انه باق على حاله من حيث الذات فسلم لكنه لاينفع في كونه دلالة تضمنية والتزامية لانتفاء كونه ضمنيا ، على انا لانسلم بقاء أصل الفهم أيضا لانه حصل بعد تعلق الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضمنيا وكذا يرد على قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لاتعلق لها بالفهم انه ان أراد انه لاتعلق لها بالفهم قصدا فممنوع لان صفة القصد انما حصل لها بالقرينة وان أراد انه لاتعلق لها بأصل الفهم فسلم ولا ينفع ، لان الفهم القصدي هي المطابقة وبما ذكرنا

مطابقة كما عرفت مما نقلناه عن السيد في حواشي شرح المطالع فهو غير تام أيضاً تدبر

(قال السيد) وعلى ماذكره هذا القائل (أقول) أى القائل بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة

(قول المحشي) لايمكن حصوله في الذهن الخ الاولى قلب هذه العبارة كما يدل عليه ما قبله

(قول المحشي) فهذان الحصولان أى في ذهن السامع هما التضمن والالتزام أى دلالتهما

(قول المحشي) صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بعينها الخ معنى كونها بعينها انها ليست دلالة اخرى كما في الاحتمال الثاني لا انها باقية على انها فهم الجزء في ضمن الكل أو اللازم تبعاً للملزوم لان مقارنة القرينة للفظ تمنع ذلك وتجعل المعنى مفهوما استقلالا فمعنى العبارة صار الفهم الذي كان تبعا قصديا لزوال وصف التبعية عنه كما يدل عليه قوله بعد لصيرورته قصديا بعد ما كان ضمنيا

(قول المحشي) على انا لانسلم الخ هذا هو الاحتمال الثاني المذكور بقوله وان قلنا الخ

(قول المحشي) لان الفهم القصدي هي المطابقة أى ولا يوجد مع مقارنة القرينة فهم تبقي لدلالتها على ان الكل ليس مرادا لا بد من فهم العبارة هكذا والا فلا يجدي ماذكره شيئاً وبعد ذلك فكلامهم مناف الاستعمال كما هو أصل البحث المذكور سابقا بقول الشارح فان قيل الخ لقوله واريد الخ الان يكون قيد الارادة زائداً فيكون البحث من جهة نفس الدلالة ويكون الجواب المذكور بقوله وقد يجاب ناظراً لانه لا اشتباه في الاستعمال لوجوب الارادة فيه وحينئذ يرد النظر لان البحث انما هو بصدق تعاريف الدلالات لا بالاشتباه في الاستعمال وحاصل كلام المحشي هنا انه عند الاستعمال في المعنى المجازى يمتنع دلالة اللفظ الثابتة بالوضع لوجود القرينة المانعة فتأمل

(قال السيد) ويعني فهم الجزء الخ يعني ان الشارح فهم ان انتفاء التضمن والالتزام لعدم ارادة الجزء في ضمن الكل

ظهر ان القرينة في المجاز لفهم المعنى المجازي أعني فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد ، فهي جزء المقتضي ولولا القرينة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع المزاحمة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقق المقتضي وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع المانع وهو ليس جزأ من المقتضى وسيجيء هذا الفرق في بحث المجاز مفصلا في كلام السيد * قال قدس سره وما ذكره الخ * بيان لبطلان اللازم في نفسه بعد ابطال الملازمة المستفادة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا أو التزاما يعني ان صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لا تضمنا أو التزاما باطلة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها على المقدمتين الممنوعتين تحقق المطابقة على المقدمة الاولى وانتفاء التضمن والالتزام على المقدمة الثانية * قال قدس سره موضوع بازاء المعنى المجازي * وضعا نوعيا فانه لابد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة المصححة له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع * قال قدس سره فلان الوضع المعتبر * أي في تعريف الحقيقة والمجاز تعيين اللفظ بنفسه أي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ماوضع له مجاز لاتعينه بازائه مطلقا سواء كان بنفسه أو بالقرينة * قال السيد قدس سره بل بقرينة شخصية * أي في المجاز الشخصي كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام أو نوعية أي في المجاز النوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل والجواب منع بنائه على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة على الوضع النوعي فلان من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى أي ماعني باللفظ وقصد به صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء أو اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمنا أو التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى أي ماعني باللفظ وقصد به لكن ابتناء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي مصرح به في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح رحمه الله تعالى فالجواب ان القرينة الشخصية أو النوعية انما هي شرط الاستعمال ، وليست بمعتبرة في الوضع فان الوضع النوعي ، على مافسره السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة واما منع بناء نفي كونها تضمنا أو التزاما على المقدمة الثانية فلانه مبني عنده ، على عدم كون فهم الجزء أو اللازم في ضمن فهم الكل أو الملزوم لاعلى انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لايدل عليه تضمنا أو التزاما فتدبر فانه قد خفي كلام الشارح رحمه

واللازم في ضمن الملزوم لانتفاء قصد الكل والملزوم باللفظ وهذا باطل لان التضمن والالتزام فهم الجزء اللازم من دلالة اللفظ على الكل والملزوم وان لم يكن مرادا وباطلاق اللفظ على الجزء والملزوم انما تنتفي ارادة الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لافهمهما من مدلول اللفظ والثاني هو التضمن والالتزام دون الاول تدبر

(قول المحشي) فهو جزء المقتضي أي للفهم والجزء الآخر العلم بالوضع

(قول المحشي) أي في تعريف الحقيقة والمجاز فالوضع المعتبر ثبوته في الحقيقة هو الوضع بنفسه والمعتبر نفيه في المجاز هو ذلك أيضاً ليتقابل تعريفاهما

(قول المحشي) وليست بمعتبرة في الوضع أي ليست جزء الموضوع بل شرط للاستعمال فدلالة اللفظ انما تستند لوضعه في الجملة فانه بعد وضع المجاز وقبل استعماله لاقرينة على المعنى حتى يدل عليه

(قول المحشي) على ما فسره السيد وهي العبارة التي نقلها المحشي فيما سبق

(قول المحشي) على عدم كون فهم الجزء أو اللازم الخ أي لمنع القرينة لذلك ولا يلزم منه انه اذا دل اللفظ الخ فتدبر

يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقه ام تضمن وايهما أخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه (وشرطه) اى شرط الالتزام (اللزوم الذهني) بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له

الله والسيد قدس سره في هـذا المقام فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله وقد صرحوا الخ) الواو للحال وهو بيان لبطلان اللازم قوله سلمنا جميـع ذلك) أي سلمنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة وان التضمن والالتزام ليس فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لا تصير الدلالة عليهما مطابقة وامتناع اجتماع الدلالات مع مخالفته لما صرحوا به من الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتقاض فاندفع ماقيل ان من جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع الدلالات ، فما ذكره بعد التسليم ينبغى ان يجتمع مع ماذكره القوم من استلزام التضمن والالتزام للمطابقة فان المسلم ماهو الممنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) أى نظرا الى نفس الاطلاق وتعريفات الدلالات الثلث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى استلزامهما للمطابقة فاندفع

(قول الشارح) لكنه مما لا يفيد فى هذا المقام أي لا يفيد فائدة قيد الحيثية من دفع انتقاض تعريفات الدلالات فانه انما يدفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام عند اطلاق اللفظ وارادة الكل أو الملزوم واما عنـد اطلاقه على الجزء أو اللازم فان كانت دلالته مطابقة فينتقض حد التضمن والالتزام بها وان كانت تضمنا أو التزاما فينتقض حد المطابقة بهما هذا ان حمل كلامه على توقف الدلالة مطلقا على الارادة وان خص بالدلالة المطابقية فلا نفع له أصلا لان المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا مع صدق تعريف المطابقة عليها واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة من حيث أنه موضوع له مع صدق تعريف التضمن عليها وكذا الحال فى الملزوم واللازم كذا في السمرقندي وفيه زيادة ينبغي الاطلاع عليها قوله وان كانت الخ هذا مخالف لما قرره السيد من وجوب كونها مطابقة الا اذا اعتبر الصلاحية (قال السيد) لا يظهر انها مطابقة أم تضمن (أقول) قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان تكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم

(قول الشارح) بحيث يلزم من حصول الموضوع له أى ولو بواسطة القرينة ليدخل ماليس لازما ذهنيا لذات المسمى وانما لزومه للقرينة بان اللازم قد يكون ثبوته للملزوم بينا لا يتوقف على وسط في التصديق بل يحصل بمجرد تصور الملزوم وهو البين بالمعنى الاخص أو مع تصور اللازم وهو البين بالمعنى الاعم وقد يكون غير بين بان يكون بواسطة قرينة ظنية الدلالة على تعيين المراد كما فى المجازات والكنايات المبنية على العرف والعادة والادعاء والمراد هنا ما يعم الاقسام الثلاثة

(قول المحشى) فما ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع الخ حاصله ان المسلم ماعدا ماذكره القوم لانه لم يدخل في الاعتراضات فهذا التسليم مخالف له وحاصل الجواب انه ليس المسلم امتناع اجتماع الدلالات فقط حتى ينافي هذا المسلم ماذكره القوم بل المسلم هو امتناع الاجتماع المخالف لما ذكره القوم ولاشيء وراء هذا ينافيه

في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك ترجيحا بلا مرجح (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره) اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف أو غيره كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والا ظهر ان مراده باللزوم الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول

اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده ، باعتبار الصلاحية كما مر * قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ * فيه ان ، عبارته صريحة فى انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى والانتقال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم الذهنى او بغيره من القرائن كما فى الاستعارة التهكمية والتمليحية واليه ذهب الفاضل التسترى ومثله ، باطلاق المطمئن من

(قول الشارح) بسبب اللزوم بينهما ذهنا أي سواء كان بينا أو غير بين وقوله أو بغيره من القرائن أى بغير اللزوم من أصله وحاصل كلام العلامة حينئذ ان بعضهم يشترط اللزوم الذهنى الشامل للبين وغيره وبعضهم لا يشترطه بل يكفى عنده اللزوم بحسب القرائن

(قول الشارح) والاظهر الخ يعنى الاظهر ان محل الخلاف اللزوم الذهنى بالمعنى الاخص وهو ما يكفى فيه تعقل الملزوم فبعضهم يشترطه وبعضهم لا يشترطه بل يكفي عنده اللزوم ولو للقرينة كما تقدم ذلك للشارح في حل كلام المصنف

(قال السيد) والاظهر ان مراده الى آخره (أقول) يعني مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا أيضاً فلا معنى لنقل كلامه وتعقيبه بالاظهر اللهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تفصيل المقصود

(قول الشارح أيضاً) والاظهر ان مراده الخ فعلى هذا الخلاف انما هو هل يشترط اللزوم الذهنى بمعنى عدم الانفكاك في التعقل أولا يشترط بل اللازم هو اللزوم في الجملة

(قول المحشي) باعتبار الصلاحية أى صلاحية اللفظ المطابقة بان يكون موضوعا للمعنى المطابقى فيكون قابلا للدلالة عليه لكن في الجملة لا في وقت دلالته بالالتزام أو التضمن كما مر

(قول المحشي) عبارته صريحة الخ لان قوله بسبب اللزوم الذهنى يشمل البين وغيره فقوله أو بغيره من القرائن أى بغير اللزوم الذهنى اصلا

(قول المحشي) كما في الاستعارة التهكمية والتمليحية أي كاطلاق الاسد على الجبان تنزيلا للتقابل منزلة التناسب

(قول المحشي) بواسطة تمليح أو تهكم فان كان المقصود مجرد الملاحة والظرافة فهو تمليح وان كان المقصود الاستهزاء فتهكم فالمثال صالح لهما

(قول المحشي) باطلاق المطمئن الخ أى فلا لزوم ذهنى في كل ذلك بل يكفى فهم المعنى المجازى من اللفظ بواسطة القرينة فقط بدون علاقة عقلية بين المنقول عنه والمنقول اليه قال في شرح سلم العلوم لا تلزم العلاقة العقلية فى المجازات وسيأتي

الالتزامى عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام أيضا

الارض وارادة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بان يحمل اللزوم الذهنى على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رحمه الله والاظهر وانما كان ماذكره اظهر لانه لابدله من اللزوم في الذهن فى الجملة لينتقل الذهن من مسمى اللفظ اليه ولانه موافق للمشهور من ان اللزوم البين شرط فى الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند أهل العربية والاصول (قوله مثل هذا اللزوم) أى هذا اللزوم وما يؤدى مؤداه (قوله لخرج كثير من معانى المجازات) وهى ماعدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص * قال قدس سره اعلم ان من فسره الخ * أى التحقيق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فمن اخذ فى تفسيرها متى اطلق الدلالة على الكلية اشترط اللزوم الذهنى بمعنى امتناع الانفكاك فى التعقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدالة على الجزئية لم يشترط ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة * قال قدس سره بل الدال عليها المجموع * والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع * قال السيد ومن قرائنها الحالية أو المقالية *التى بلغ بسببها المعانى الالتزامية لمرتبة امتناع الانفكاك عن المسمى * قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية * لانهم يبحثون عن المجازات والكنايات التى فيها الانتقال بابعد وجه *قال قدس سره والاول انسب لقواعد المعقول *فان قواعده كلية وانما قال انسب لان مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها للقواعد فى الجزئية والكلية (قوله

فى الشارح ان العلاقة العقلية أي اللزوم الذهنى بمعنى الانتقال من الملزوم الى اللازم ولو فى الجملة لابد منه كالملازمة العرفية بين الخارج والمكان المطمئن لجريان العادة بقضاء الحاجة فيه وكالجبن المنزل منزلة الشجاعة فى قولنا للجبان هو أسد فوجه الشبه انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح أو التهكم ووجه الشبه اخص أوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لامحالة وسيأتى كل ذلك في الشارح فتدبر

(قال السيد)وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات الى آخره (أقول) اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهنى بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعانى بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية ومن فسرها بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انسب لقواعد المعقول

(قول الشارح) لخرج كثير من معاني المجازات الخ صريح فى ان دلالة المجازات التزامية لامطابقة مع ان المقصود بها الجزء أو اللازم لوجوب الارادة في الاستعمال الذى هو شرط فى كل من الحقيقة والمجاز فلعل علماء البيان لايقولون بالوضع النوعى للمجازات كما يؤخذ من قوله سابقا حتى ذهب كثير الخ ومما سيأتى من أن الاختلاف في الوضوح والخفاء لايتأتى فى الوضعية أوان المراد لايتأتى في الوضعية التى لايلزم فيها القرينة وكونها حينئذ مطابقة لايضر في وجود الوضوح والخفاء تدبر

(قال السيد) بل لم تكن دلالة الالتزام أيضاً مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (أقول) فيه بحث لان لازم لازم الشىء وان كان لازما له لكن دلالة لفظه على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (والايراد المذكور)اى ايراد المنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى

مما يتأتي فيه الوضوح والخفاء) أي بالطريق الذى قرروه وهو ما سيجيء من أنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون أوضح لزوما له ، فاندفع ماقيل ان مراد الشارح رحمه الله بقوله بل لم تكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهنى بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذى أورده السيد بقوله فيه بحث لان لازم الخ على ان عدم تأتى الوضوح والخفاء في الالتزام الذي بلا واسطة لا يضرنا لان المقصود انه يتأتى الوضوح والخفاء في الدلالة الالتزامية لا فى الدلالة الالتزامية التى بلا واسطة * قال قدس سره لان لازم لازم الشيء * المراد به اللازم البين بالمعنى الاخص لان الكلام فيه حيث فسره الشارح رحمه الله بقوله ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى * قال قدس سره وان كان لازما له * أى على تقدير فرض كونه لازما للشيء وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور اللازم الثانى انما هو تصور اللازم الاول ، مخطرا واللازم من تصور المسمى هو تصور اللازم الاول تبعاً فلا يكون تبعا فلا يكون اللازم الثاني لازما للشيء وفي ان الوصلية اشارة الى انه لولم يكن لازم لازم الشيء لازما للشيء بل اللازمه كانت دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه بطريق الاولى * قال قدس سره تتفاوت الدلالات * فيه انه إن أراد تفاوتها ، بوجود الواسطة وعدمها فمسلم لكن لا ينفع وان اراد تفاوتها فى الوضوح والخفاء فلا نسلم ذلك لان التفاوت في الوضوح والخفاء بالسرعة والبطء وههنا فهم المسمى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم الثانى ، في زمان واحد نعم يتم ذلك لوكانت تلك الافهام والملاحظات مترتبة فى الزمان * قال قدس سره وايضاً ينتقض هذا الحكم الخ * وذلك لان كل واحد من الجزء وجزء الجزء لازمان

الملزوم أولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات وأيضاً ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سنذكره وستقف علي مايرد عليه

(قول المحشى) فاندفع ما قيل الخ أي بان اعتراض الشارح انما هو على الطريق الذى قرروه فى الوضوح والخفاء وهم قد اعتبروا الواسطة واذا اندفع هذا القيل انتفى اندفاع اعتراض السيد به وانما يدفع بما يأتى المحشى وقوله على ان الخ ترق فى الاندفاع بانه متى ثبت الوضوح والخفاء فى بعض الدلالة الالتزامية كفى فى مراد القوم ولا يرد اعتراض الشارح

(قول المحشي) مخطراً على وزن اسم المفعول أي قصدا وقوله بطريق الاولى لان لازم اللازم حينئذ ليس لازما للشيء بخلاف الاول

(قول المحشى) بوجود الواسطة وعدمها أي مجرد أن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة ولاوضوح ولاخفاء

(قول المحشى) في زمان واحد أي وترتب الملاحظات ترتبا ذاتيا لازمانيا كما ذكره السيد لا يضر شيئاً

(قال السيد) قد بينا انها مطابقة أى بقوله فيما سبق لان تلك الدلالة يجب أن تكون مطابقة على زعمه الخ أقول والظاهر ان مراد العلامة هو هذا أى فيقصر قوله بسبب اللزوم بينهما ذهنا على اللزوم البين وقوله أو بغيره من القرائن يحمل على اللزوم الغير البين

(قال السيد) لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة الخ أي والدلالة التي عرفها بهذا التعريف هى الدلالة اللفظية والدال هنا مجموع اللفظ والقرينة والمنحصر في الدلالات الثلاث دلالة اللفظ فقط

(قال السيد) بل الدال الخ القرينة انما توجد عند الاستعمال وحينئذ لا تكون الدلالة تابعة لمجرد الوضع

بالوضعية) اى بالدلالة المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها اوضح) دلالة عليه من بعض (والا) اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد أو اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلة منها مايرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا أو يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل وايا ما كان لا يجرى فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى

لفهم الكل بالمعنى الاخص مع انكم قلتم انها يتأتي فيها الوضوح والخفاء * قال قدس سره وله فيها كلام * أى فى تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم الخ (قوله لان السامع ان كان الخ) وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا يرد انه يجوز أن يكون عالما بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والخفاء في الكلام بواسطة التعقيد اللفظى الحاصل من تقديم بعض المعمولات على الآخر لان ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأتى بالدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام (قوله لتوقف الفهم على العلم بالوضع) فان قيل الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفى الدلالة قلت المراد بالدلالة في قوله لم يكن دالا عليه لم يكن المعنى مفهوما بالفعل كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى بقوله وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) أى السلب الكلى والسلب الجزئي يصدق رفع الايجاب الكلى فلذا قال لا يكون كل واحد دالا وقوله ويحتمل ان يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعضها دالا فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله وعلى التقديرين أي على القيد والمقيد لا على المقيد اذ لا احتمال على شيء من التقديرين لتعيين السلب الكلى والجزئي والمقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن واحد منها أي قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل ان يكون بعضها دالا بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالا والاولى تركه لتمام المقصود بدونه (قوله فليتأمل) لعل هذا اشارة الى انه انما يتم على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل اذا اخر يفيد سلب العموم واما على مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخر عن اداة النفي ومافي معناها يفيد النفى عن الكل مع

(قول المحشي) لا على المقيد أي حتى يكون قوله وعلى التقديرين مسلطا على المعطوف فيكون التقدير وعلى التقديرين يحتمل الخ

لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لاعلى فهم المعنى من اللفظ وقريب منه ماقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لايتوقف على فهم المعنى فى الحال بل فى ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة فى الخيال بحيث تحضر معانيها فى العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا مايفتقر فى استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعانى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قدتكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقدتكون خفية كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعانى المطابقية فى العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات (ويتأتى بالعقلية) اى والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية (لجواز ان تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) أى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام أما فى الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون أوضح لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة

بقاء أصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر (قوله وقريب منه) أى الجواب الاول بحسب التغاير بالاطلاق والتقييد والثانى بحسب التغاير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحس) اى الخيال (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الخ) لايخفى ان اللازم من حيث انه لازم لادلالة له على الملزوم وان دلالة الالتزام هو الانتقال من الملزوم الى اللازم دون العكس فلابد من اعتبار كون تلك اللوازم ملزومات في الذهن وحينئذ يكون داخلا فى قوله وكذا اذا كان الشيء ملزوما فالاولى الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالملزوم واللازم ههنا ، المتبوع والتابع فيع كونه خروجا عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى المتعارف

(قول المحشي) لادلالة له لجواز كونه أعم (قول المحشي) المتبوع أي فى الوجود والتابع فى الوجود كطول النجاد وجوده تابع لوجود طول القامة والانسان وجوده تابع لوجود رأسه ورقبته وهذا لاينافي كونه ملزوما

(قول المحشي) المعنى المتعارف هو الملزوم بمعنى ما لاينفك عنه اللازم واللازم بمعنى ما لاينفك عن الملزوم لابمعنى

الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا أو اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التى بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وأما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من

لافائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وانما يفيد في الفرق بين الكناية والمجاز (قوله هو ان يكون الخ) فانه الذى يتأتى فيه الوضوح والخفاء دون ما هو عند الميزانيين كامر (قوله فلانه يجوز الخ) انما اعتبر المعنى الواحد جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر ليتأتى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة فى الوضوح والخفاء (قوله ينبغي أن يكون الامر بالعكس) نقل عنه يعني قد لزم من كلامه ان دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة ، مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لزم أن يكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالته على الجسم ، لان المساوى للاوضح أوضح لكن الامر بالعكس انتهى فمعنى قوله بالعكس ، بعكس ماهو مفهوم منه ويجوز ، أن يحمل على ظاهره

مالاينفك عنه الملزوم بأن يكون هو أيضاً ملزوما

(قال السيد) فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل (أقول) فيكون فهم جزءا الجزء سابق عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالته على الجزء

(قول المحشي) لافائدة لهذا التفصيل أي المذكور في الشرح حيث صور باللازم أولا والملزوم ثانيا وقوله في الفرق بين الكناية والمجاز أى على رأى السكاكى فان الانتقال في الكناية عنده من اللازم أي التابع الى الملزوم والمجاز بالعكس وفيه نظر سيأتى ان شاء الله في الشرح

(قول المحشي) مثلا اذا كان الخ بيان لوجه اللزوم من كلامه ووجهه هو قوله لان المساوي الخ

(قول المحشي) لان المساوى للاوضح فان الانسان بالنسبة للحيوان كالحيوان بالنسبة للجسم ودلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لانه جزء الاول وجزء جزء الثانى فيلزم أن تكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالته على الجسم

(قول المحشي) بعكس ماهو مفهوم أي بطريق اللزوم وهو كون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالته على الجسم لاعكس ما فى الشرح بان تكون دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك جزؤه اذ على تقدير سبق فهم الجزء يكونان متساويين

(قول المحشي) ان يحمل على ظاهره الخ أى ان المراد بالعكس عكس المذكور لاعكس المفهوم وذلك العكس هو

الانسان أولاهو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له

وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالته على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد أو لفظين (قوله الامر كذلك) لما تقرر أن الجزء سابق على الكل في الوجودين والابطلات الجزئية (قوله لكن القوم الخ) يعنى ان تعليلهم التبعية بما ذكر يدل على ان المراد التبعية في الوجود فيكون التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فصح ماذكرنا ان دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء المتأخر عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم وقال هذا هو المسطور فى كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في التبع بالعكس وقال في بيان اشتراط اللزوم الذهنى ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له أو بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه واعترض عليه بانه منتقض بالتضمن اذ المدلول التضمنى لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فعلم من كلامه أن القوم مصرحون بالتبعية بالمعنى المذكور ومعللون لها بماذكره فكلام الشارح رحمه الله تعالى تام على ماذكره القوم *قال قدس سره قد صرحوا الخ* التصريح المذكور يجوز أن يكون باعتبار الصلاحية كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية*قال قدس سره على ان المقصود الاصلى الخ * هذا المعنى تأويل للتبعية وصرف

ن دلة اللفظ الذى هوجزء من جزئه عليه أوضح من دلالة اللفظ الذى هو جزء منه عليه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكون الجزء من حيث هو جزء كلا بالنسبة لجزء الجزء لاشتماله عليه والجسم فى دلالة الحيوان عليه وقع جزء افيفهم فيها من حيث انه كل لان الجزء من حيث ان جزء كل لجزء جزئه و يفهم في دلالة الانسان من حيث انه جزء جزء فهو في دلالة الانسان سابق على نفسه فى دلالة الحيون لكونه من دلالة الحيوان في مرتبة الكل وفي دلالة الانسان فى مرتبة جزئه والحاصل انه من حيث فهمه جزء جزء سابق على نفسه من حيث فهمه جزأ لان الجزء من حيث هو كل لجزء الجزء من حيث هو وان كانا هنا متحدين اما اذا فهما من لفظ واحد فظاهر واما اذا فهمامن لفظين فلان الكل يفهم عند اطلاق كل في درجة واحدة فيكون قد سبقه فهم الجزء وجزء الجزء وفهم جزء الجزء أسبق من فهم الجزء ضرورة بناء على تلك الدعوى فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون

(قول المحشي) وهو ان يكون دلالة الخ النسخة الصحيحة وهو ان يكون دلالة ماهو جزء من جزئه أوضح من دلالة ماهو جزء منه وفى بعض النسخ وهو ان يكون دلالة الشيء على ماهو جزء من جزئه أوضح من دلالته على ماهو جزء منه وهو خطأ منشؤه التصحيح بغير فهم لان هذا هو عكس المفهوم لاعكس المذكور

(قول المحشي) سواء كانا مفهومين الخ راجع لقوله كلا بالنسبة لجزء الجزء يعنى ان الجزء من حيث هو جزء كل لجزء الجزء من حيث هو جزء جزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد كالانسان وهو ظاهر أو من لفظين كالحيوان والانسان لان الجسم وقع فى الحيوان جزءا والجزء في نفسه كل لجزء الجزء فهو مفهوم من الحيوان ومن الانسان جزءا له والجزء سابق في الفهم على الكل فلم تتساو الدلالتان

(قول المحشي) التبعية في الوجود فلا توجد الا بعد المطابقة لافي القصد كما ذكره السيدوان كانت توجد قبل المطابقة

عن الظاهر ارتكبه من قال ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل اما مغاير لفهم الكل بالذات أو بالاعتبار ، كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب لا انه حكم به القوم وقال الشارح رحمه الله في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع المطابقة وهذا يقتضي الاثنينية بل التأخر عن المطابقة

وقوله بالمعنى المذكور أى التبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه وقوله نقله شارح المطالع حيث نقل عن القوم ان التضمن والالتزام تابعان المطابقة والتابع من حيث انه تابع لايوجد بدون المتبوع واعتراضه بعد ذلك بان الامر بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل يفيد ان مرادهم بالتبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه

(قول المحشي) كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عبارته ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئه دلالة تضمن قال العضد فى شرح الدلالة الوضعية اللفظية ان ينتقل الذهن من اللفظ الى المعنى ابتداء وهي واحدة لكن ربما تضمن المعنى الواحد جزئين فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فالدلالة على الكل لاتغاير الدلالة على الجزئين مغايرة بالذات بل بالاضافة والاعتبار فالفهم واحـد يسمى باعتبار النسبة الى الكل مطابقة والى الجزء تضمنا ووافقه الشارح في حواشيه حيث قال ليس ههنا الا فهم وانتقال واحد يسمى باعتبار الاضافة الى مجموع الجزئين مطابقة والى أحدهما تضمنا وليس في التضمن انتقال الى معنى الكل ثم منه الى معنى الجزء اه

فهم الجزء فى ضمن الكل أى فهمه مجملا في ضمن الكل أى في ضمن فهمه الكل لاحتياج فهم الكل اليه أو لكونه بعينه فهم الكل ولذا اختلف في هذا الفهم فقيل انه سابق على فهم الكل بالذات فيكون مغايرا لفهم الكل بالذات وقيل ان التغاير اعتباري وهو ما نسبه لابن الحاجب وقوله فقيل انه سابق قائله صاحب شرح المطالع وتبعه السيد .

(قال السيد) في المركبات أى المعانى المركبة كمدلول الانسان بخلاف البسائط فانها لاجزء لها

(قال السيد) وملاحظة الجزء أى التى هى التضمن على ماذكره الشارح لاتلزم فهم الكل اذ قد يلاحظ السامع الجزء بعد فهم الكل وقد لايلاحظه فهو مخالف لتصريحهم باللزوم

(قال السيد) وقد حكموا الخ اعتراض ثان على الشارح بان القوم فسروا التبعية بمعنى التبعية فى القصد الاصلى لان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى دلالته عليه وأما دلالته على جزئه أو لازمه فمقصودة بالتبع وهذا لاينافي ان دلالة التضمن سابقة على دلالة المطابقة

(قال السيد) وردوا على من قال الخ اعتراض ثالث بان القوم صرحوا بان التضمن ليس فيه انتقال من الموضوع له فلا يصح قوله لان المعنى التضمني الخ وقوله فالجواب الخ أى اذا بطل جواب الشارح لهذه الامور الثلاثة فالجواب عن اعتراض الشارح الخ وقوله موضوعا للكل أي كلفظ انسان وقوله كما في الالفاظ المركبة نحو زيد قائم وهذا راجع للنفي وقوله وهذا الفهم الاجمالى أى السابق على فهم الكل أخذا مما بعده وقوله فيتعلق أولا أى يتعلق التحليل أولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء وحاصله انه عند اعتبار التركيب يكون فهم جزء الجزء سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم الكل وعند اعتبار التحليل يكون فهم الكل سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم جزء الجزء فالاعتراض مبنى على الاعتبار الاول والجواب الذى ذكره السيد مبنى على الاعتبار الثاني واللزوم والتبعية على الاعتبار الاول والاعتبار في الوضوح والخفاء على الاعتبار الثانى وقوله ففهم جزء الجزء مقدم أي الفهم الاجمالى باعتبار ماقبل التحليل وقوله لكن فهمه الخ أى باعتبار مابعد التحليل وقوله على ملاحظته أى ملاحظة جزء الجزء وقوله فيكون أى فهم جزء الجزء

عن المطابقة ، مع القطع بان فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكروا التبعية وارادوا ان فهم الجزء ليس بمقصود اصلى وانما يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء * قال قدس سره وردوا الخ * هذا الرد ليس من القوم وانما اورده شارح المطالع على ما ذكره القوم ،وهو مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا محتاج الى فهم الجزء في نفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل أو فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراض آخر وهو انه لو كان التضمن فهم الجزء القصدى المتأخر عن فهم الكل يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاث ، لان فهم الجزء فى ضمن فهم الكل ليس شيئا منها ، لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ أولا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه * قال قدس سره لقواعد القوم * المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم الجزء على الكل ، في الوجودين * قال قدس سره كما في الالفاظ * المركبة ، فانها موضوعة باعتبار تفاصيل أجزائها ودلالتها ليست الا دلالة أجزائها من الالفاظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة * قال قدس سره فى المركبات * أى فى المعاني المركبة * قال

(قول المحشي)مع القطع بان فهم الجزء سابق أى من حيث الاعتبار أى اعتبار كونه جزءا بان يكون التوجه للاجزاء اذلا يفهم الكل الا بها وان كان فهمها بعينه فهم الكل كما قال العضد فيما نقلناه سابقا فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فلا ينافى ان التغاير على مذهب ابن الحاجب الذى بصدد شرحه العضد اعتبارى لكن سيأتى عن المحشي ان هذا فى فهم الكل في ذاته لا من اللفظ الذى الكلام فيه وهذا كله انما نحتاج اليه فيما قاله السعد في شرح الشارح اما العضد نفسه فلم يقل بالسبق اصلا وانما اجاب بهذا الجواب لان كلام القوم يقتضي تأخر التضمن عن المطابقة وكلام ابن الحاجب يقتضي اتحادهما بالذات

(قول المحشي) وهو مدفوع بان فهم الجزء الخ هذا الدفع نقل عن الشارح حيث ان فيما قالوه نظرا لان فهم الجزء من اللفظ الموضوع للكل ليس سابقا على فهم الكل من ضرورة ان الفهم تابع للوضع وهو ما يحصل الا بالنسبة الى الكل اذ مايتبادر الى الذهن عند سماع اللفظ انما هو المعنى الموضوع له اللفظ لاغير وقوله فهم الجزء سابق على فهم الكل يريدون به انه يجب أن تكون الاجزاء مقصودة من الالفاظ الموضوعة بازائها أولا ثم يتصور الكل من اللفظ الموضوع بازائه ثانيا اه وما قاله المحشي من ان سبق فهم الجزء عند فهم الكل لازم لكن لا من لفظ الكل بيان لقول الشارح وقولهم فهم الجزء الخ تدبر

(قول المحشي) بل فهم الجزء من اللفظ أى بواسطته لانه يفهم منه بواسطة وضعه للكل

(قول المحشي) لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بخلاف الجزء بعد تحليل مدلول اللفظ فانه جزء المدلول فيرد هذا على مثل ابن الحاجب لانه لم تدخله في الدلالة اللفظية

(قول المحشي) في الوجودين أى الذهنى والخارجي وقد عرفت بما سبق له أن انفهامه من اللفظ ليس واحدا منهما وحاصله ان فهم الجزء في ذاته سابق على الكل سواء الوجود الخارجي والذهنى اما الفهم من اللفظ فيتأخر في الوجودين عن فهم الكل قال المحشي في حواشي القطب وهذا سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كما في شرح مختصر الاصول العضدى أوقلنا بتغايرهما بالذات اهوعلى التغاير الاعتبارى يكون التقدم والتأخر اذلك الاعتبار كما هو ظاهر

(قول المحشي)فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها أى وضعها هو وضع اجزائها قال في حواشي القطب الواضع ابتداء

٥

فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

قدس سره وهى متقدمة على فهم الكل * تقدمها على فهم الكل مطلقا مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور الكل بالكنه ، أو بالوجه ، وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ فممنوع وماذكره فى حاشية المطالع من انه مالم يفهم الجزء من اللفظ أولا يمتنع فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء أولا ولا نعنى به تذكر الجزء ، مفصلا مخطراً بل تذكره اجمالا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر الكل ضرورى انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء مطلقاً كما لا يخفى على المتأمل كيف وتذكره من اللفظ موقوف على تذكر وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلى نعم ان فهم الكل من اللفظ ، غير فهم كل جزء منه اجمالا كما اختاره الشيخ ابن الحاجب ، اما تقدمه عليه بالذات فهو موقوف على اثبات تغايرهما بالذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه ودونهما خرط القتاد * قال قدس سره وبالجملة الاختلاف فى المدلولات التضمنية الخ * ولا يمكن حمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل أى فهم الجزء المراد وانما ترك التصريح بقيد الارادة ، لما تقرر عندهم ان ماليس بمراد ليس بمدلول لان ترتبه على ماقبله بالفاء في قوله فكأنهم بنوا الخ آب عنه كل الإباء (قوله فكأنهم بنوا الخ) أتى بلفظ كأن لعدم تصريحهم

انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به قدس سره ومنها الهيئة التركيبية وهى موضوعة بالوضع النوعي

(قول المحشى) أو بالوجه فالوجه اذا كان مركبا كان فهمه متوقفا على فهم اجزائه كذا فى حاشية السيد على المطالع سواء كان العلم بالوجه علما للوجه أو علما للشئ من ذلك الوجه تدبر

(قول المحشى) وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ الخ قوله من اللفظ متعلق بتقدمها لا بفهم الكل فان فهمها في ذاتها متقدم على فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا كما فى الحاشية السابقة

(قول المحشى) مفصلا أى متميزا عن غيره وقوله مجملا أى غير متميز بالتحليل

(قول المحشي) غير فهم كل جزء منه اجمالا أى تغاير اعتباري كما تقدم وهذا بيان لمذهب ابن الحاجب في ذاته والا فالمحشي لا يسلم ان هذا الفهم الاجمالى من اللفظ كما سبق فمراده انا حتى اذا جرينا على مذهب ابن الحاجب فهو لا يساعد السيد فان ابن الحاجب انما يقول بالتغاير الاعتبارى ولا يقول باحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه وانما يؤخذ هذا من جواب العضد عن القوم وهو غير مسلم تدبر

(قول المحشى) أما تقدمه عليه بالذات الخ خص التقدم بالذات لانه الذي في كلام السيد وقد عرفت مما نقلناه عن حواشيه على القطب ان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير بالاعتبار أو قلنا بتغايرهما بالذات فتأمل

(قول المحشي) لما تقرر عندهم ان ماليس بمراد ليس بمدلول مبنى على اعتبار الارادة فى الدلالة

(قال السيد) فكأنهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس فى الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما فى هذه الحال امكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو

بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويويد ذلك مافي المفتاح من ان اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع ومتى كان لمفهومها تعلق بمفهوم آخر أمكن ان تدل عليه بواسطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهومها الاصلى أو خارجا عنها ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبته العقل بل ان كان مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف أو لغير عرف أمكن للمتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك في صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى الى الآخر بواسطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما للآخر بوجه من الوجوه انتهى ولاخفاء في دلالة كلامه على ان فى الدلالة العقلية . انتقالين والثانى متأخر عن الاول (قوله ان الجنس مالم يخطر الخ) الجمل الثلاث معطوف بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لان الجزء مترتب على مجموع الجمل الثلاث أى اذا لم يكن الجنس مخطرا أى ملتفتا اليه قصداً ويكون النوع مخطراً ولم تراع النسبة بينهما بكون

التفات الى آخره (أقول) قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة فى المركبات وملاحظة الجزء على ماذكره لاتلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لافهم جزئه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له اليه بانه لايجرى في التضمن أصلا فالجواب المطابق لقواعد القوم ان يقال ان اللفظ اذا كان موضوعا للكل من حيث هو كل أى لا باعتبار تفاصيل أجزائه كما في الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة أجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالا وهذا الفهم الاجمالى هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذى يوجد فى التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هي بطريق التحليل فيتعلق أولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ ممتاز متأخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا

(قول المحشى) انتقالين أي انتقالا من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى الجزء والاول مأخوذ من قوله امكن أن تدل عليه بحكم الوضع والثانى من تفسير الدلالة العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر فالاول انتقال من اللفظ والثاني من المعنى

(قول المحشي) معطوف بعضها على بعض مع تأويل في الاولين كما يؤخذ من حله وقوله مرتب على مجموع الثلاث أي لاعلى الاولى مقيدة بالاخيرتين وقوله أى ملتفتا اليه قصدا قيد بذلك لانه حاصل في ضمن النوع ولانه عند رعاية النسبة بينهما يكون مخطراً أيضاً لكن من حيث أنه طرف النسبة لا لذاته فكانه قال ان لم يكن ملتفتا اليه لا لذاته ولا لعارض وحله يفيد ان ما شرطية جوابها أمكن والجملة خبر ان

لا محالة يكون معنى تركيبيا وماذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو فى المعانى الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بماذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم فى مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من أمثلة الكناية انما هى فى المعانى الافرادية لكنا لماساعدنا القوم فى هذا التقييد نقول ان كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أن يكون بسبب أن بعض اجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض

أحدهما جزءا للاخر أمكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس في الذهن (قوله لا محالة يكون معنى تركيبيا الخ) لان المطابقة مقتضي الحال لاتمكن في المعنى الافرادي * قال السيد فحينئذ يتصور اختلاف الخ * فيه ان اللازم من اختلاف الشروط قوة وضعفا اختلاف المطابقة قوة وضعفا وهو غير الوضوح والخفاء فى الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى و بطؤه والقوة والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول وعدم رجحانه الا يرى انهم قالوا ان الدلالة العقلية أقوى من الوضعية وهى أوضح منها * قال السيد وماتقدم الخ * جواب سوآل مقدر وهوان هذا الاعتراض مندفع بما مر من ان المراد بالاختلاف في وضوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة أي يكون الانتقال من اللفظ الى المعنى سريعاً أو بطيئا كما فى الدلالة العقلية فان الانتقال من اللفظ الى اللازم اسرع من الانتقال الى لازم اللازم والانتقال الى الجزء اسرع منه الى جزء الجزء وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه يوجب سرعة حضور المعنى و بطئه لا سرعة الانتقال من اللفظ اليه

(قال السيد) وكثيرا من أمثلة الكناية (اقول) احترز بقوله كثيرا عن أمثلة الكناية في النسبة فانها لا تتصور الا في المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف أو الصفة فانها في المعاني الافرادية

(قول المحشى) لاتمكن في المعنى الافرادي لان تصور الخصوصيات انما تكون في التصديق

(قول المحشى) رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول يعني يحتمل جواز تخلف علم السامع بالمدلول من اللفظ ويحتمل عدم جواز تخلفه والثاني هو الراجح فذلك الرجحان هو قوة الدلالة ثم ان عدم جواز التخلف صادق مع التأخر كما يدل عليه قوله ان الدلالة العقلية أقوى مع ان فيها التأخر فحاصل اعتراضه هنا أن اللازم لاختلاف الشرط قوة وضعفا اختلاف المطابقة أي الانتقال من اللفظ الى المدلول قوة وضعفا بالمعنى الذي ذكره فهو يفيد ان اختلاف الشرط قوة وضعفا يفيد في نفس الدلالة أي الانتقال من اللفظ قوة وضعفا واما الدفع الآتى فحاصله ان قوة العلم بالوضع وضعفه انما يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه من جهة قوة العلم بالوضع وضعفه لا من جهة الانتقال من اللفظ بان يكون عند قوة العلم بالوضع يسرع الانتقال من اللفظ الي المعنى وعند ضعفه يبطىء في الانتقال منه وجواب السيد عن هذا الدفع نافع فيه اما اعتراض المحشى فلا دافع له وكانه لايسلم ما تضمنه هذا الدفع من ان اختلاف الشرط قوة وضعفا يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه ويفرق بين قوة الشرط وضعفه وبين ما تقدم من الف النفس وقرب العهد وما معها والا لما تم قوله فيه ان اللازم من اختلاف الشرط الخ لانه يحمل قول السيد حينئذ على الاختلاف في الوضوح والخفاء بحسب اختلاف الشرط فيكون الوضوح والخفاء باعتبار سرعة الحضور وبطئه لا باعتبار الدلالة في نفسها ويتم لماذكره من عدم اشعار التعريف بهذا التقييد ولا ينفع قول المحشي وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة ويدل على عدم تسليمه ماذكر تعريف المسند اليه حيث قال فيه ان اللازم الخ فانه يفيد الحصر فتدبر

فاتصاف الدلالة بالوضوح والخفاء فيه باعتبار سرعة حضور المعنى و بطئه لا بالنظر الى نفسها فانها ، قبل العلم بالوضع غير حاصلة وبعده حاصلة البتة من غير تفاوت في ذاتها كما فى صورة الف النفس وقرب العهد وكثرة الورود على الخيال ليس التفاوت بالوضوح والخفاء في نفس الانتقال من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة تذكر الوضع و بطئه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرانما يجدى نفعا فى دفع المناقشة المذكورة لو كان فى التعريف أشعار به وليس كذلك بقي شيْ وهو انه ، على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقا بقوله فان قيل لانسلم الخ ، والتغاير بينهما باعتبار السند ، وانما لم يقل فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء بالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعفا حتى يكون مناقشة أخرى ، بعد تقييد الاختلاف بما ذكر لانه خلاف الواقع اذ لااختلاف في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره وربما يقال الخ أي في الجواب عن المناقشة ، بتغيير الدليل *قال السيد الا بحسب الاختلاف الخ*، سواء كان الاختلاف المذكور ناشئا من تفاوت مراتب العلم بالوضع أو من الف النفس أو قرب العهد أو كثرة الورود على الخيال أو غير ذلك * قال قدس سره وذلك امر الخ * أي الاختلاف المذكور لاينضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحا وخفاء باعتبار اختلاف اللزوم في كونه بينا وغير بين وبواسطة و بلا واسطة فانه امر منضبط للمتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعيا لمراتب الوضوح والخفاء * قال قدس سره يمكنه رعاية اختلاف الخ * لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى

(قول المحشي) قبل العلم بالوضع هذا مسلم في العلم بالوضع وعدمه كما في الصور المذكورة أما في قوة العلم وضعفه فاصل العلم حاصل والتفاوت حينئذ انما هو بقوة الدلالة وضعفها لا بسرعة حضور المعني وبطئه وانما سكت عنه المحشي لانه بصدد تقرير كلام السيد وقد افاده فيما سبق بتعريف المسند اليه كما مر

(قول المحشي) على تقرير السيد أي تقريره لمناقشة الشارح بقوله أقول فحينئذ الخ

(قول المحشي) والتغاير بينهما باعتبار السند فالسند هناك جواز الف النفس وقرب العهد وكثرة الورود على الخيال في بعض الالفاظ دون بعض والسند هنا هو اختلاف شرطها قوة وضعفا

(قول المحشي) وانما لم يقل الخ أي لانه لو كان مراد الشارح ما قاله لما احتاج الى كفاية الظن في الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد فى العلم الجازم

(قول المحشي) بعد تقييد الاختلاف بما ذكر أي بعد تقييد اختلافها بقوله بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفا فيكون اختلافها بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفا اختلافا في نفس الدلالة بخلاف الاختلاف بالف النفس وما معه

(قول المحشي) بتغيير الدليل أي دليل عدم تأتي الاختلاف وضوحا وخفاء فى المطابقة والدليل المغير دليل المصنف والمغير اليه هو عدم انضباط مراتب علم المخاطب عند المتكلم

(قول المحشي) سواء كان ذلك الاختلاف أي اختلاف العلم ناشئاً من اختلاف مراتبه أو عوارضه

(قال السيد) لاينافي اعتبارها مع غيرها أي فيكون لها دخل فى الايراد بطرق مختلفة

المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعانى متساوية فى دلالة اللفظ المشترك عليها بعد العلم بالوضع * قال قدس سره وأيضاً لو سلم الخ * اجاب عنه فى شرحه للمفتاح بان التراكيب التى يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها * قال قدس سره وأما ثانيا فلان الوضوح الخ * أى ماذكرت سابقا من بيان الوضوح والخفاء فى الدلالة التضمنية مبنى على ان التضمن فهم الجزء مخطرا بالبال بعد فهم الكل وان التبعية معناها التبعية فى الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجمالا فى ضمن الكل فالجزء وجزء الجزء متساوية فى ذلك لوجوب تصور

(قال السيد) هذا غاية ما تيسر لى من الكلام فى هذا المقام وهو بعد موضع نظر (اقول) قال فيما نقل عنه في بيانه اما أولا فلان عدم الوضوح والخفاء فى المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن كاف فيه وهو قابل للشدة والضعف أقول فحينئذ يتصور الاختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفا وما تقدم من أن المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لايجدى نفعا اذلا اشعار في التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة أو باعتبار غيرها وربما يقال لايتصور في المطابقة الاختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وهذا أمر لاينضبط للمتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المخاطب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقية مراعيا لمراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان يمكنه رعاية الاختلاف في المطابقة بحسب اختلاف مراتب القرائن المعلومة له وأيضاً لو سلم ماذكروه دل على ان المطابقة وحدها لايتحصل منها الايراد المذكور وذلك لاينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك الايراد بان تكون هى مرتبة من مراتب الوضوح وقال واما ثانيا فلان الوضوح والخفاء فى التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التأخر الزماني أقول قد بينا ان المدلولات التضمنية تختلف وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولايقدح فى ذلك ان الاجزاء متصورة عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل أقرب من ارادة جزء الجزء واوضح وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنيا ولامعنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء الا ان ما دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من أن المعتبر فهم المراد وقال واما ثالثا فلان تقييد المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولابد منه ليصح الكلام اقول وذلك لان الالفاظ المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على مالا اشعار لها به وقال ومباحث اخرى تجرى مجرى ماذكرنا أقول لعلها إشارة الى ما فصلناها فى تضاعيف ماذكره منذ شرع فى تعريف علم البيان الي هنا

(قال السيد) نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان الخ يعنى انه اذا كان هناك لفظ مشترك فلا بد له من قرينة تعين المراد وهذه القرينة تارة تكون واضحة وتارة تكون غير واضحة فاذا عبر به عن معنى مع قرينة واضحة ثم عبر به عن هذا المعنى بعينه مع قرينة غير واضحة تأتى الاختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء

(قال السيد) وأيضاً لو سلم الخ عطف على قوله مما يمكن المناقشة فيه

(قول المحشى) مخطراً بالبال بعد فهم الخ أى لامراداً باللفظ كما قدمه السيد لما مر من ان عبارة الشارح آبية عنه

(ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع) ذلك اللفظ (له) يعني باللازم مالاينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن أو خارجا عنه كما في الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أي ارادة ما وضع له (فمجاز والا) اى وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ماوضع له (فكناية) وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهراً الا في قليل من أقسامه على ما سيجيء (وقدم) المجاز (عليها) اى على الكناية (لان معناه كجزء معناها) لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعاً والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع (ثم منه) اى من المجاز

جميع الاجزاء اجمالا لتصور الكل ومعنى التبعية التبعية في الحصول من اللفظ أي المقصود الاصلي من وضع اللفظ هي الدلالة المطابقية والتضمنية حاصلة بتبعيتها * قال قدس سره ولا بد منه الخ بهذه الزيادة صار هذا البحث مغايرا لما ذكره سابقا بقوله قلت تقييد المعنى بما ذكره مما لا يدل عليه اللفظ *قال قدس سره وذلك الخ * أي لا بد من الاشعار به لان الالفاظ الخ * قال قدس سره ليصح الكلام * أي ما قالوا من أن علم البيان شعبة من علم المعاني وانه باحث على وجه كلي من كيفية افادة التراكيب بخواصها التي يبحث عنها في علم المعاني (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم للانتقال من كلام الى كلام فان ما سبق كاف في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه وكذا كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي هو ليس أصلا برأسه (قوله المراد به الخ) فيه اشارة الى انه لا بد فيهما من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز دون الكناية (قوله ثم ظاهر هذا الكلام الخ) لان الظاهر كون القسم أخص مطلقا من المقسم ولا يجوز كونه اعم منه (قوله لا يصح ظاهرا ويصح تأويلا) فانه لا بد في جميع اقسامه من العلاقة المصححة للانتقال وهو المراد باللزوم ههنا ، وفي بيان أنواع العلاقة ما هو قسم منه كما سيجيء (قوله ليس بعلة) ، أي تامة أو فاعلية

(قول الشارح) مع انه ليس بعلة أي والا كان تقدمه من تقدم العلة لا من التقدم بالطبع

(قول المحشي) مغايرا الخ لان الاعتراض هنا بانهم تركوا الاشعار الذي لا بد منه

(قول المحشي) على وجه كلي أي لا عن كيفية التأدية في خاصية خاصية لانه يبحث عن المجاز والاستعارة والكناية من حيث هي

(قول المحشي) لا بد فيهما من قرينة لتعيين المراد معناه انه لا بد من قرينة تفيد ارادة خلاف ما وضع له وان كان خلاف ما وضع له محتملا لمعان اذ القرينة المعينة ليست بشرط

(قول المحشي) وفي بيان أنواع العلاقة الخ أي والمراد باللزوم في بيان أنواع العلاقة ما هو قسم مخصوص من مطلق اللزوم الشامل لجميع العلاقات لا ان اللزوم قاصر على ما قالوا فيه علاقته اللزوم

(قول المحشي) أي تامة الخ والا فهو علة مادية

(ما يبتنى على التشبيه) وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة (فتعين التعرض له) اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه (فانحصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة) التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصوداً براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي

(قوله فذكر المشبه به) واريد المشبه فصار استعارة أى مصرحة كما هو مقتضى ظاهر العبارة وتخصيص الاستعارة المصرحة مع ابتناء الاستعارة بالكناية والتخييلية على التشبيه أيضاً لكثرتها ولك أن تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا أو كناية واريد المشبه من حيث انه فرد من أفراد المشبه به فيشمل القسمين (قوله فانحصر المقصود الخ) لما كان ضمير انحصر راجعاً الى علم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان الفن مشتملا على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم ومايبحث عنه فيه وضبط أبوابه الى غير ذلك . قال فانحصر المقصود من علم البيان فى التشبيه والمجاز والكناية، وبما ذكرنا ظهر ضعف ماقيل انه لو أريد بالمقصود أعم من أن يكون اصالة أو تبعا كالتشبيه لم يحتج الى التكلف فى كونه مقصودا * قال قدس سره وفيه من النكت الخ * كما ستطلع عليه فى مباحثه * قال قدس سره وله مراتب الخ * اى . باعتبار ذكر اركانه وحذفها * قال قدس سره مع ان دلالته مطابقية * أى دلالته من حيث أنه تشبيه وانما قلنا ذلك، لانه يجوز أن يكون تشبيه شيء بآخر كناية عن معنى ثالث يستتبع التشبيه المذكور كذا افاده فى شرحه للمفتاح وحواشيه * قال السيد قدس سره قال بعض الافاضل * وهو مولانا

(قول المحشي) ذكر المشبه به صريحا أي كما فى المصرحة سواء كانت تحقيقية أو تخييلية وقوله أو كناية أى كما فى المكنية فان المشبه به وهو السبع مذكور على وجه الكناية من حيث ذكر لازمه وهو الاظفار فكانه ذكر

(قول المحشي) الذى ليس هو أصلا براسه أى فانتقل مما هو أصل الى ماليس باصل

(قول المحشي) قال فانحصر المقصود فيكون الضمير عائدا لعلم البيان بمعنى المقصود منه

(قول المحشي) وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل الخ حاصل القيل انه لو أريد بالمقصود ما يعم التبعي لم يحتج الى جواب الشارح الآتى وحاصل الجواب ان ذكر المقصود للاحتراز عن التبعي كتعريف العلم وما معه فلو أريد ما يعم التبعي لبطل الانحصار في الثلاثة ولم يكن لذكر المقصود وجه

(قول المحشي) باعتبار ذكر اركانه الخ هذا مبنى على ان الاختلاف بالوضوح والخفاء لايلزم أن يكون بالنظر الى نفس الدلالة بناء على ان هذا القيد ليس مذكورا في التعريف وهو مختار السيد فيما سبق

(قول المحشي) لانه يجوز أن يكون تشبيه الخ أي والمقصود حينئذ من التشبيه هو ذلك المستتبع بكسر الباء لانه حينئذ كناية والانتقال فيها من التابع ولذا قال معنى ثالث يستتبع التشبيه وهذه هى عبارته بعينها في حواشي شرح المفتاح فتبديل يستتبع بيستتبعه تحريف

وأنت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التى أوردها فى صدر هذا الفن (التشبيه) أى

كمال الدين البحرانى . تأييد لما ذكره من كون التشبيه أصلا برأسه مقصودا منه ما هو لازم للمعنى الوضعي وان اللفظ فيه مستعمل في المعنى الوضعى لينتقل منه الى لازمه المقصود بالذات بالاثبات والنفي لا ان المقصود الاصلى فيه هو المعانى الوضعية فقط على ماقيل . وهذا هو المذكور فى شرحه للمفتاح *فما قيل ان قوله والحق الخ بيان للحق على مختار الشارح رحمه الله وما نقله من الفائدة بيان لما اختاره فلا مخالفة بين كلاميه فى كتابيه وهم *لان سوق كلامه قدس سره لبيان ان ماذكره السكاكى رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق انه أصل . برأسه وتأييد لما ذكره بعض الافاضل *قال قدس سره كنسبة الكناية الخ * فى جواز ارادة المعنى الاصلى فى كل منهما * قال قدس سره من الجهة الاخرى الخ *

(قال السيد) وانت خبير بمافيه من الاضطراب (أقول)اشارة الى ما سبق من الانظار والى ان ماذكره السكاكي فى التشبيه يقتضى جعله مقدمة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية لان كثرة مباحث المقدمة لاتجعلها داخلة في المقاصد ثم الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية وحينئذ يضمحل ماذهب اليه من أن الايراد المذكور لايتأتي بالدلالة الوضعية أى المطابقية *فائدة* قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل أردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاتنافي ارادة المفهوم الوضعى كما فى الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في أربعة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط أن يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له أولا وعلى كل تقدير فاما أن يبنى ارادته منه على التشبيه أولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه أصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التى هى أقوى من الجهة الاخرى التى بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل

(قول المحشى) كمال الدين هو شيخ السيد واسمه ميثم بميم مفتوحة بعدها ياء ساكنة وبعد الياء مثلثة مفتوحة بعدها ميم ساكنة كما رأيته مضبوطا كذلك بالقلم فى حواشي شرحه للمفتاح

(قول المحشى) تأييداً لما ذكره الخ أى هذا القول من الشيخ كمال الدين قاله تأييداً لما ذكره هو قبل ذلك كما نقله عنه السيد فى شرح المفتاح من كون التشبيه أصلا براسه مقصودا منه ماهو لازم للمعنى وليس المعنى ان هذا تأييد لماذكره السيد قبل من أن له مراتب مختلفة مع ان دلالته مطابقية كما يتوهم من العبارة لفساده

(قول المحشي) وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح أى المذكور فيه ان بعض الافاضل قال هذا القول تأييدا لماذكره هو من كون التشبيه أصلا برأسه مقصودا منه ما هو لازم معناه لا ان المقصود هو المعانى الوضعية فقط على ما قيل فهذا كله مقالة بعض الافاضل

(قول المحشى) فما قيل قائله الفنرى وقوله على مختار الشارح أى فى شرحه للمفتاح ان دلالة التشبيه وضعية

(قول المحشى) لان سوق كلامه الخ يعني ان سياق كلامه ليس لبيان مختار الشارح كمازعم الفنرى بل لرد كلام السكاكى بان الحق انه أصل براسه على الوجه الذى ذكره السيد وأما ماقاله بعض الافاضل فذكره تأييدا لكونه أصلا براسه الذى

هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان

وهى كونه بمنزلة المفرد من المركب (قوله هذا بحث الخ). بيان للحاصل والتشبيه اما مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه أو موقوف الاخر على سبيل التعداد . والتشبيه مطلقا مبنى الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصرحة فقط قال العلامة في شرح المفتاح في مبحث تعريف الاستعارة ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما أن تعتمد على لوازمه اما الاول فأن يشترك شيئان في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسد وانت تريد الشجاع واما الثانى فان يشترك شيئان في وصف وانما يثبت كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئاً غير سبع فيثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وبما ذكرنا ظهر لك . ان ماقيل ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذى فيه وجه الشبه أقوى والمبحوث عنه اعم فاسد وما أجيب عنه من ان ذكر ماعدا التشبيه الذى فيه وجه الشبه اقوى متطفل وان ابتناء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي ابتناءها على كل فرد منه مع كونه تكلفا بناء الفاسد على الفاسد (قوله ولما كان هو أخص الخ) لاوجه لابراز الضمير الا ان يقال انه تأكيد للمستتر ثم لايخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى ، الذى هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما

رد به على السكاكي لاعلى انه مختاره كما زعم الفنرى بل مختاره هو الاول فمراد المحشي الاعتراض على الفنرى بان جوابه عن السيد غير نافع وفي ضمنه الاعتراض على السيد بان التأييد غير تام للاختلاف المذكور وان بين كلاميه مخالفة لاختياره هنا ان دلالة التشبيه وضعية كما هو سياق كلامه وفي شرحه المفتاح ما قاله بعض الافاضل حيث قال والصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وساق عبارته وقد اعترض العصام وغيره ماقاله بعض المحققين بان المفهوم الوضعي لقولنا وجهه كالبدر هو ان وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لايقصر عن قولنا هو في غاية الحسن حتى يجعل كناية عنه وانه لاوجه حينئذ لجعله قسما رابعا بل هو داخل في الكناية وقد يجاب عن الاخير بانه تميز عنها بان اللازم فيه انما يتفرع على خصوص المشابهة بين الطرفين

(قول المحشي) بيان للحاصل فيأتى الوجهان المذكوران في اعرابه لابيان للاعراب حتى يتعين كون التشبيه قائما مقام الخبر أعنى بحث التشبيه

(قول المحشي) والتشبيه مطلقا سواء كان وجه الشبه أقوى في المشبه به أولا مبنى الاستعارة مطلقا مصرحة أو غيرها والكلام على التوزيع قوله وانما يثبت كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر أي وهو اللازم كالاظفار فهذا يفيد أن الوصف في المشبه به كالاغتيال ليس أقوى وقوله في المستعار هذا على رأى السكاكي من أن لفظ المنية مستعار للسبع الادعائى

(قول المحشي) ان ما قيل أي اعتراضاً على قول الشارح ان التشبيه في الترجمة اخص من مطلق التشبيه لان المراد به خصوص ما تبنى عليه الاستعارة وحاصله ان المترجم له المبحوث عنه اعم مما تبنى عليه الاستعارة لانها انما تبنى على ما يكون وجه الشبه فيه أقوى والفساد في المبنى والمبنى عليه ظاهر

(قول المحشي) الذى هو مدلول الكلام صفة للاشتراك فيكون البحث عن التشبيه بحثا عن أحوال مدلول اللفظ

هو أخص من مطلق التشبيه أعنى التشبيه بالمعنى اللغوى اشار أولا الى تفسيره بقوله (التشبيه) اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبتنى عليه الاستعارة أو غير ذلك ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر

يدل عليه قوله وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه الخ والتشبيه اللغوى عبارة عن فعل المتكلم فبينهما مباينة لكن المصنف رحمه الله تعالى لما فسر التشبيه الاصطلاحي أيضاً بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى كان أخص منه فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه التشبيه واداته والغرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصلها التشبيه انها فرعه يترتب عليه لا انها مسبوكة منه ولذا قال فذكر المشبه به واريد به المشبه دون لحذف المشبه واريد منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه او الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسره بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقى له عندهم كما يدل على ذلك ماسيجيء من قوله لانه كثيرا مايطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال في كلامهم و يشتقون منه المشبه لفاعله والمشبه به للطرفين ويقولون وجه الشبه والغرض منه واداته ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال ولعل السكاكي رحمه الله تعالى لاجل هذا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت واللطائف مايوجب للكلام حسنا وبلاغة لاتدرك غايته ، جعل البحث عما يتعلق به من المقاصد (قوله اشار اولا الخ) لتكون الفائدة اتم بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما ، وليس مراده أن معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر تفسير التشبيه اللغوى أولا حتى لايحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتى للخاص وان المقصود معرفة الخاص بالكنه (قوله أو غير ذلك الخ) أي التشبيه الضمنى كما في بعض صور التجريد وكما في قوله * وان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال * كما سيجيء (قوله فاللام الخ) اشارة الى التشبيه المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما يبتنى على التشبيه (قوله فليس على اطلاقه) بل مقيد بما اذا لم يكن في المقام ما يدل على التغاير فالاصل ومقتضى الظاهر الاتحاد واذا دلت القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متغايرين واورد له أمثلة كثيرة في التلويح (قوله هو مصدر قولك الخ) أي من الدلالة التى هى صفة المتكلم لامن الدلالة التى هى

وقوله أو الكلام الخ فيكون البحث عن أحوال نفس اللفظ وقوله كما يدل الخ راجع للثانى

(قول المحشي) و يشتقون منه عطف على قوله لانه المعنى الحقيقي علة ثانية أى ولانهم يشتقون الخ

(قول المحشي) ولعل السكاكي الخ بهذا التوجيه سقط الاعتراض السابق على السكاكى

(قول المحشي) جعل البحث عما يتعلق به وهى اركانه كما سيأتى في قول الشارح أى البحث فى هذا المقصد الخ

(قول المحشي) وليس مراده ان معرفته الخ عبارة السمرقندى قوله ولما كان هو أخص من مطلق التشبيه أقول كان ينبغي أن يقول بعد قوله من مطلق التشبيه وكان المطلق ذاتيا له والمقصود تصور كنهه اه فقوله حتى يحتاج الخ تفريع على قوله وليس مراده الخ فافى بعض النسخ من ذكر لا بعد حتي تحريف

(قول المحشي) كما فى بعض صور التجريد أى البعض المشتمل على التشبيه وهو ماليس تجريدا للشيء من نفسه نحو قوني من زيد اسد فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد ففيه تشبيه مضمر فى النفس بخلاف ما هو تجريد الشيء

قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل (على مشاركة أمر لامر آخر في معنى) فالأمر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل

صفة اللفظ فانه لايصح حمله على التشبيه لكونه فعل المتكلم وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دون اللازمة كما سبق الى الوهم لان الدلالة لم تجيء لازما فما هو صفة اللفظ أيضاً متعد الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه أي دلالة اللفظ السامع (قوله ان يدل) أي المراد من الدلالة المعنى المصدري لا الحاصل بالمصدر، فانه لايصح حمله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللغة جعل الشيء شبيها بآخر والجعل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بمايدل على المشاركة فلذا فسره بالدلالة وضمير يدل المتكلم المدلول عليه بالتاء في دللت (قوله على مشاركة) أي اشتراك كما وقع في شرح العلامة فالمفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت (قوله في معنى) أي وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد عمراً في الدار فانه لايسمى تشبيها (قوله وظاهر الخ) انما قال ذلك لانه لو أريد بالكاف ونحوه اندفع النقض لكنه خلاف الظاهر، ولم يقل ههنا فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم شائع عند أهل العربية (قوله لنحو الخ) أي الدلالة

وليس دلالة المتكلم على أحدهما بمستلزمة لدلالته على الآخر اذ ربما لايكون الآخر مقصودا عنده أصلا

(قال السيد) وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو (أقول) فيه بحث لان قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحاً على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في المجيء فالمتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم لم يدل به المخاطب على مشاركة أمر لامر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ماذكره من معنى الدلالة فانه لايتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصد به لم يضر اندراجه فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرا في المجيء أو تشاركا فيه فيكون تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب اندراجه كالوقيل شارك أحدهما الآخر في القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ضمني والاشتراك لازم وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومي تقاتل زيد وعمرو وتشاركا في قتل أحدهما الآخر في زمان واحد فان محصول الكلامين وان كان واحدا الا أن مفهوميهما متخالفان قطعا واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك شارك زيد عمراً انما هي بجوهر اللفظ واما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل واحد منهما متعلقا بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة فلوكان مفهوم فاعل نفس المشاركة في مصدره الاصلي لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين أحداهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم أيضاً ان منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وان استلزمتها عن نفسه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لاشبيهة بها

(قول المحشي) فانه لايصح حمله الخ لان التشبيه فعل المتكلم والحاصل بالمصدر ليس فعلا له بل أثره

(قول المحشي) فلذا فسره بالدلالة فالدلالة هي المتكلم بما يدل

(قول المحشي) ولم يقل ههنا ولابد الخ أي لم يتعرض لذلك في تفسير التشبيه اللغوي بخلافه في التفسير الاصطلاحي الآتي

زيد عمراً وجاءنى زيد وعمرو وما اشبه ذلك (والمراد ههنا مالم يكن) أى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا فى الحمام (ولا) على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية أظفارها (ولا) على وجه (التجريد) نحو لقيت بزيد أسداً ولقينى منه أسد على ماسيجئ فى علم البديع فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لاخر فى معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي أن

على الاشتراك المستفاد منهما ، فان فيهما دلالة على شركة زيد وعمرو في القتل وشركتهما فى المجيء ولبس شيء منهما تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك فى وصف بل لابد فيه من ادعاء مماثلة احد الامرين لآخر فى وصف ومساواته اياه في القاموس شبهه مثله وفي التاج التشبيه ما نند كردن ولذا نفاه الشاعر في قوله * ما انت مادحها يامن تشبهها * بالشمس والبدر لا بل انت هاجيها * من أين للشمس خال فوق وجنتها * الخ وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بانه اذا قصد من نحو جاءنى زيد وعمرو وقاتل زيد عمراً الدلالة على المشاركة لايضر اندراجه في التشبيه * قال قدس سره يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما * فيه ان الواو للجمع المطلق فيدل على ثبوت المجيء لهما لاعلى ثبوته لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر * قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة * فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصدا بخلاف الدلالة التى هى صفة اللفظ فما قيل انه يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم * قال قدس سره فيكون تشبيها لغة * قد عرفت انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة أيضاً * قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحداً * فيه ان معنى تقاتل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا للقتل ومفعولا له ومعنى تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا له، وهذا المعنى يقتضى أن يكون شخص ثالث أيضاً فاعلا ومفعولا لقتلهما حتى يكونان فاعلين للشركة * قال قدس سره واعلم ان الدلالة على المشاركة الخ * فيه ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة بالآخر ويلزمه

(قول الشارح) فمعنى التشبيه عند المصنف الخ يعنى أن هذا قيد في التعريف مأخوذ من المقام

(قال السيد) وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه (أقول) قد عرفت مماقررناه آنفا انه لاحاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو

(قول المحشى) فان فيهما دلالة أى في القولين دلالة وقوله ليس مجرد الاشتراك أى ليس هو الدلالة على مجرد الاشتراك

(قول المحشى) للجمع المطلق أي فتدل على اجتماعهما فى الحكم وهو المجىء لا على ثبوته لكل مع قطع النظر عن الآخر وفيه ان السيد لم يقل مع قطع النظر عن الآخر وانما عبر بكل لانه مقتضى العطف وثبوت المجيء لهما غير مشاركة أحدهما الآخر فيه

(قول المحشى) وهذا المعنى يقتضى أن يكون شخص ثالث لانه حيث كان كل منهما فاعلا للشركة بدون الآخر كان قتل زيد لعمرو علي سبيل الشركة لايتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلا معه لقتل عمرو وكذا قتل عمرو

يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديراً ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة أمر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ماسيتحقق ان شاء الله تعالى (فدخل فيه) اى في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول (نحو قولنا زيد أسد و) الثاني (نحو قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف المبتدأ أى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى (والنظر ههنا في أركانه) اى البحث في

ثبوت الشركة للآخر ضمنا ، وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد عمرا المشاركتين (قوله وانما قال الخ)، أى اكتفى بذكرهما ولم يقل ولاعلى وجه الاستعارة التخييلية (قوله عند المصنف) لانها عنده ، اثبات لوازم المشبه به للمشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا في الاستعارة بالكناية (قوله أوفي حكم الخبر) ، في افادة الاتحاد وتناسي التشبيه من الحال والمفعول الثاني من باب علمت والصفة والمضاف ، كلجين الماء وكونه مبينا له كقوله تعالى ﴿حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر﴾ (قوله لولا دلالة الحال أوفحوى الكلام) أى لولا القرينة الحالية أو المقالية المعينة لارادة المنقول اليه فانه اذا انتفى القرينة المعينة انتفي اثره اعنى تعيين

لزيد على سبيل الشركة لايتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلا معه لقتل زيد وقوله ومفعولا الاولى حذفه وحينئذ فلا يكون محصول الكلامين واحدا خلافا للسيد وقد يقال ان كلا منهمافعل الشركة في فعل صاحبه ولاضرورة الى اعتبار آخر لان التشارك انما هو في مفهوم قتل أحدهما صاحبه فتأمل

(قول المحشي) وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة أى بل مدلول الهيئة فقط ويحتمل وهو الظاهر أن قوله وليس مدلوله معناه وليس ثبوت الشركة للآخر مدلوله حتى يكون الجوهر دالا على المشاركة وقوله ومدلول الهيئة كلام مبتدأ أى فالدال على المشاركة هو الهيئة فقط

(قول المحشي) أى اكتفى الخ أوله بذلك ليصح التعليل تدبر

(قول المحشي) اثبات لوازم المشبه به أى على طريق المجاز العقلي

(قول المحشي) في افادة الاتحاد وتناسي التشبيه أى في الظاهر لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام في الظاهر لاثبات معنى المشبه به للمشبه وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على اثبات شبه منه له كما سيأتي في الشارح

(قول المحشي) كلجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء

هذا المقصد انما هو عن أركان التشبيه المصطلح (وهى) أربعة (طرفاه) يعنى المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفى الغرض منه وفى أقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة إما باعتبار انها مأخوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لاخر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة (طرفاه اما حسيان) قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس (كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى أخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات

ارادة المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه، فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود المقتضى اعني كون المنقول عنه موضوعا له متعينا ارادته فاندفع انه اذا انتفى القرينة المعينة تعين ارادة المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحا لها عند انتفاء القرينة وقال الشارح رحمه الله في شرح الكشاف ان صحة ارادة المنقول اليه تبتنى على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح لفظه له كما يصلح لافراده الحيقيقية واشتراط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى يعنى ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بارادة المنقول عنه لا المنقول اليه وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه ان نفي القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقى لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تبتنى على كونه موضوعا له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة، وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشىء عن دليل وفيه ان المقصود ههنا صلاحية الكلام لارادتهما لا احتماله لها عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة يحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال غير ناشىء عن دليل (قوله واطلاق الاركان الخ) مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذى هو الدلالة (قوله ان التشبيه كثيرا الخ) فى قوله اركانه استخدام (قوله ولان ذكر أحد الطرفين واجب) اى في الكلام الدال على المشاركة فلا يرد انه يقال نعم فى جواب هل زيد

(قال السيد) فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد الخ (اقول) انتساب جزئيات هذه الامور الى الحس في غاية الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار انتزاعها من الجزئيات المنسوبة اليه

(قول المحشى) فجاز ارادة كل منهما أى بالنظر للكلام في ذاته لخلوه عن القرينة لا للاحتمال العقلى وبهذا اندفع الاعتراض بان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم لان المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقوله وقال الشارح الخ اى في الجواب عن هذا الاعتراض وكذا قوله وقد يجاب الخ

(قول المحشى) صلاحية الكلام أى بالنظر لذاته من حيث خلوه عن القرينة لا بالنظر لاحتماله عند العقل

(قول المحشي) فلا يرد انه يقال نعم الخ أى لانها كلمة قامت مقام الكلام الدال على المشاركة وليست كلاما دالا على المشاركة

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها أجساما لكنه قد استمر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان) عطف على قوله اما حسيان (كالعلم والحيوة) وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه (او مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول (كالمنية والسبع) فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شأنه الحيوة والسبع حسي (و) الثاني مثل (العطر وخلق) رجل (كريم) فان العطر

يشبه الاسد فقد حذف الطرفان (قوله والريق والخمر في المذوقات) على زعم المولعين بشربها كذا في شرح المفتاح الشريفي وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه الشبه بينهما الطعم وليس كذلك بل وجه الشبه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم*. كأن خبيئة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء * على انيابها أوطعم غض * من التفاح هصره اجتناء (قوله ووجه الشبه الخ) تعرض لبيانه لكونه خفيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك (قوله عما من شأنه الحيوة) ، وهو الموافق لقوله تعالى ،﴿ كنتم امواتا فاحياكم ﴾ ولما تقرر عند أهل السنة ان البنية ليست بشرط للحيواة،

(قال السيد) لانه عدم الحيوة عما من شأنه (أقول) وقيل عدم الحيوة عمن اتصف بها وهو الاظهر

(قول المحشي) كأن خبيئة الخ عبارة الامير على المغني قوله كأن سبية من بيت رأس سبات الخمر اسبؤها اشتريتها و يروى خبيئة الخبأة المصونة و يروى سلافة وهي أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل أراد رئيس الخمارين والقصيدة لحسان قبل تحريمها والغض الطرى من كل شيء وهصره اجتناء امال اغصانه للقطف والهصر الجذب وقال في موضع آخر سبيئة بالهمز الخمر المشتراة وأما المحمولة من بلد الى بلد فبالياء على ماصرح به الجوهرى وبيت راس قرية بالشام وخبر كان قوله على انيابها وقوله في نعت رسول الله أى في قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها أيضاً هجو ابى سفيان فان فيها، اتهجوه ولست له بكفوء، فشركما لخيركما فداء. الى ان قال وجاء الفتح وانكشف الغطاء وحاصل الكلام كان الخمر الموصوفة بما ذكر كائنه على انياب المحبوبة ومن المعلوم أن الذى على انيابها الريق فافاد انه شبه ريقها بالخمر والتشبيه ليس في الطعم بدليل انه شبه طعم ريقها بعد ذلك بالتفاح حيث قال أو طعم غض من التفاح فافاد ان ريقها مشبه بطعم التفاح فقوله أو طعم غض عطف على سبيئة ومن التفاح عطف على قوله وانيابها وابتدأ القصيدة بالغزل على عادة الشعراء

(قول المحشي) عما من شأنه الحياة أي شأن شخصه أو نوعه أو جنسه على ما هو معنى العدم والملكة الحقيقيين

(قول المحشي) وهو الموافق الخ أى بخلاف التعريف الذى استظهره السيد فانه لا يوافق هذه الآية اذلم تزل الحياة عمن اتصف بها بالفعل وانما قال السيد فيه انه الاظهر لان المتبادر الى الفهم من الموت زوال الحياة و يدل عليه كل نفس ذائقة الموت

(قول المحشي) وكنتم أمواتا أى نطفا وقوله ان البنية وهو جسم مؤلف من العناصر الاربعة ومن مزاج معتدل

وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول وأما ماجاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا الاعتبار وتسهيلاً للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فأشار الى تعميم

فالجزء الذى لايتجزأ أيضاً قابل للحيوة عندهم وكونه متعارفا في زوال الحيوة لايقتضي أن يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب استعمال الكلى في فرد كالوجود في الوجود الخارجي وقال الشارح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من أمره وصفته الحيوة بالفعل فرجع التعريفين الى معنى واحد وحينئذ اطلاقه على مالا حيوة فيه مجاز (قوله كيفية نفسانية)، الظاهر ملكة تصدر عنها أى بسببها عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين على السواء وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) مامر جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقا الا ما جاء في الشعر بحمله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول الخ) فكان المحسوس أىّ محسوس أوضح من المعقول ، أىّ معقول فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون جعلا لما هو فرع في الوضوح اصلا في الوضوح والأصل في الوضوح فرعا وهو غير جائز فاندفع ماقيل ان المشبه به يجب أن يكون أصلا في وجه الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا من وجه فرعا من وجه ولا خلاف فيه لاختلاف جهتى الاصالة والفرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور بخلاف مالو حاول محاول المبالغة في وصف الحجة بالظهور وقال الشمس كالحجة بان يكون التشبيه مقلوبا كان جيدا من القول (قوله مثل الخياليات) أى، المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال، فانها داخلة في الحسيات والوهميات، أى المعانى

مناسب النوع من الحيوانات حتى تفيض عليه صورة نوعية حيوانية مستتبعة للحياة

(قول المحشي) فالجزء الذي لايتجزأ الخ فهو من شان جنسه الحياة

(قول المحشي) الظاهر ملكة ليفيد انها راسخة وقوله احترز به عن القدرة يفيد انها ملكة

(قول المحشى) أى معقول سواء كان وجه الشبه أو غيره وهذا مبنى الدفع الآتى تدبر

(قول المحشي) المركبات الخيالية أى المعدومات المفروض اجتماعها كاعلام الياقوت على رماح الزبرجد والمراد بالخيال القوة المفكرة من حيث استعمال الوهم اياها (قول المحشى) فانها داخلة في الحسيات لتأديها الى الخيال من الحس المشترك

(قول المحشي) أى المعانى الجزئية الخ بقيت الوهميات بالمعنى الآتى فكان الاولى ذكرها اذ الاولى لا كلام في كونها عقلية بهذا المعنى كما سيأتى

تفسير الحسي والعقلي بقوله (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه)اى بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل في الحسي (الخيالي) وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما) أي كالمشبه به (في قوله وكأن محمر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة أراد به شقائق النعمان وهو ورد أحمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك (اذا تصوب) اى مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل (او تصعد) اى مال الى العلو (اعلام) جمع علم وهي الراية (ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر (وبالعقلي ما عدا ذلك) اى المراد بالعقلي مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمي) الذي لا يكون للحس مدخل فيه

الجزئية المتعلقة بالمحسوسات المدركة بالوهم والوجدانيات أي ما ندركه ، لا بنفوسنا مثل الجوع والعطش والغم والفرح (قوله أومادته)، أي اجزاؤه التي يتركب منها (قوله الخيالي) سمي بذلك ، لكونه مركبا من الصور المجتمعة في الخيال (قوله كل واحد منها) مما يدرك بالحس فلو ادرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا بل وهميا كانياب الاغوال فان الناب يدرك بالحس دون الغول(قوله من باب جرد قطيفة) والاصل شقيق محمر وصفه بالاحمرار مع كونه احمر للمبالغة في احمراره ولانه قد يكون غير محمر (قوله أراد به شقائق النعمان) ورده ، الى المفرد المقدر لضرورة الشعر والا فالشقائق تطلق للواحد والجمع (قوله الذي لايكون الخ) بل هو من مخترعات المتخيلة ويرتسم فيها من غير وجود له في الخارج . واما الوهمي بمعنى مايكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصداقة زيد وعداوته فلا كلام في كونه

(قال السيد) وانما أضيف الى النعمان لانه حمى أرضاً كثر فيها ذلك(أقول)قال في الصحاح شقائق النعمان معروف واحده وجمعه سواء وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك وقال أيضاً نعمان بن المنذر ملك العرب ينسب اليه شقائق النعمان وقال ابو عبيدة كانت العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخيرهم ونعمان بالفتح واد في طريق الطائف ويقال له نعمان الاراك

(قول المحشي) لابنفوسنا وعقولنا اما مايدرك بهما فعقلي لايتوقف على التفسير المذكور

(قول المحشي) أي اجزاؤه يعني انه ليس المراد بالمادة ما هو المعنى الحقيقي

(قول المحشي) لكونه مركبا الخ لان ماركبه هو المتخيلة

(قول المحشي) الى المفرد المقدر أي لم ينطق بالشقيق بل المفرد والجمع شقائق

(قول المحشي) واما الوهمي الخ رد لما قال السمرقندي أنه أيضا لم يكن داخلا في العقلي ودخل فيه بهذا التفسير فكان ينبغي التعرض له

لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال (اى ما هو غير مدرك بها) اى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) أى كالمشبه به فى قول امرىء القيس * أيقتلنى والمشرفي مضاجعي * (ومسنونة زرق كانياب أغوال) يقول أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان أنياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان أنياب

عقليا بهذا المعنى كذا في شرحه المفتاح (قوله لكونه غير منتزع منه) لعدم كونه حاصلا من اجتماع أمور محسوسة بخلاف الخيالى فانه ، وان كان من مخترعات المتخيلة لكنه منتزع من الحس لكونه مجتمعا من أمور كل واحد منها محسوس ولاجل هذه المناسبة ادخله في الحسي دون الوهمي (قوله ولهذا قال الخ) أى لكون معناه ماذكر لا المعنى المتعارف قال غيرمدرك بها ولم يقل مايكون مدركا بالوهم (قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ) ، يعني لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعانى لان الكلام في صورة شبيهة بالمخلب والناب (قوله يتميز عن العقلى) أى العقلى الصرف (قوله والحال ان مضاجعى الخ) اشارة الى ان الجملة حال وان المضاجعة كناية عن الملازمة، وان في البيت قلبا لان المقصود الاصلى ايقتلنى والحال ان معي ما يمنعك عن قتلي دون إن ماينمعك عن قتلي معي (قوله ومما يجب التنبيه له الخ) لما حمل الخيالى والوهمي على غير المتعارف بين وجه عدم الحمل على ذلك ووجه الحمل على غير المتعارف (قوله الصور المرتسمة فى الخيال) لانها داخلة في الحسي ولا حاجة في دخوله الى قيد أو مادته (قوله ولا بالوهميات الخ) لدخولها فى العقلى المفسر بما ذكر كما عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله أى غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان مدركا بها (قوله لان الاعلام الخ) يعنى ان المثالين اللذين ذكرهما لايصدق عليهما الخيالى والوهمى بالمعنيين المذكورين فما ذكره الشارح رحمه الله وجه إنى لعدم

(قال السيد) سيف منسوب الى مشارف اليمن (أقول) قال في الصحاح مشارف الارض اعاليها والمشرفية سيوف قال ابو عبيدة نسبت الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال سيف مشارفي لان الجمع لاينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لايقال جعافرى

(قول المحشى) وان كان من مخترعات المتخيلة أى كالخيال فكلاهما مخترع لها هنا

(قول المحشى) يعنى لو وجد الخ دفع به اتحاد الشرط والجزاء .

(قول المحشى) وان في البيت قلبا لان المقصود الاخبار عن مضاجعه بالمشرفي لانه المانع لا مطلق المضاجع

(قول المحشى) وجه إنى لانه استدلال بعلة ذهنية هى معلول خارجي وقوله وماذكرناه أى من قوله لانها داخلة فى الحسي وقوله لانها داخلة في العقلى وكان لميا لانه استدلال بعلة ذهنية خارجية وقوله والاول التعرض لهما أى للانى واللمي

الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضاً مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان أو رأسان اولا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما إذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) اى ودخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات (كاللذة والالم) الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من

ارادة المعنى المتعارف لها وماذكرناه وجه لي والاولى التعرض لها وفي الكلام لف ونشر على الترتيب (قوله ورؤوس الشياطين) في قوله تعالى ﴿ انها شجرة تخرج في أصل الجحيم طلعها كأنه رؤوس الشياطين ﴾ والتشبيه تخييلي على مافي الكشاف لان رؤوس الشياطين وان كانت متحققة في الخارج محسوسة في بعض الاوقات للانبياء والاولياء عليهم السلام لكنها على الوجه الذي قصد التشبيه بها وهي كونها أقبح الاعضاء واخبثها لمن هو أقبح الموجودات وأخسرها كما تقرر في الاوهام ليست بموجودة في الخارج (قوله كصداقة زيد وعداوة عمرو) فان لها تحققا رابطيا (قوله بل النفس هي التي تستعملها) هكذا في شرحه المفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا تظهر فائدة ايراد ضمير الفصل والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعني انه ليس المراد بما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقا بل مايدرك بالقوى الباطنة فان ماندركه بنفوسنا داخل في العقلي من غير حاجة الي تفسيرها بالمعنى المذكور، واختلفوا في ان تلك القوة هي الواهمة أو قوة أخرى قال

(قال السيد) بخلاف اللذة والالم العقليين الى قوله من حيث هو كذلك (اقول) تعريف اللذة والالم بما ذكره منقول عن الاشارات ولا يخفى عليك ان ايراد أمثال هذه التحقيقات في أمثال هذه المقامات مما لا يجدي للمتعلم نفعا بل ربما زاد حيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وماذكر فيها من التدقيقات

(قول الشارح) وما يدرك بالوجدان أي يدرك بوجدانه وحصول ذاته لا بصورته

(قول المحشي) فان لها تحققا رابطيا أي لها تحقق خارجي رابطي وان لم يكن لها تحقق خارجي في انفسها والمراد بالتحقق الربطي وجودهما لغيرهما كزيد وعمرو (قول المحشي) الوجدانيات مطلقا أي ادركت بالقوى الباطنة أو بالنفس

(قول المحشي) من غير حاجة الى تفسيرها أي تفسير العقلي بمعنى العقليات بالمعنى المذكور وهو مالا يكون هو ولا مادته الخ بان يفسر بالمعنى المشهور وهو مالا يكون للحس الباطن مدخل فيه وماندركه بنفوسنا كشعورنا بذواتنا وافعال ذواتنا

(قول المحشي) واختلفوا في أن تلك القوة الخ فالمراد بالقوى في كلام الشارح الجنس

العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي

الامام الرازى كلا القولين محتمل فان كانت هى الواهمة فالفرق بينها وبين الوهميات بالمعنى المشهور ، ان الوجدانيات يكون ادرا كها بحصول انفسها والوهميات يكون ادراكها بحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح مختصر الاصول فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين ، فاعترض له شكوك لعدم العلم بسريرة المقال (قوله ان اللذة ادراك ونيل) النيل ، الاصابة والوجدان والواو بمعنى مع ، أى ادراك يجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع الادراكات وقوله يجامع النيل يميز بها عما لايجامع النيل أعنى الادراك بالشبح فان الادراك الذى يكون بالشبح ليس بلذة بل بخيالها فلا يرد ماقيل ان هذا التعريف يقتضى ان لاتكون اللذة والالم من قبيل الادراك لان المركب من الشيء وغيره لايكون ذلك الشيء ، بل لاتكون اللذة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند المدرك متعلق بكمال وخير أى تكون كماليته وخيريته عند المدرك بان يكون معتقدا لكماليته وخيريته قيد بذلك لانه لو لم يعتقده لايلتذ به ولو اعتقده ولايكون كمالا وخيرا في نفس الامر يلتذ به والكمال مايخرج به الشيء من القوة الى الفعل وهو من حيث انه يقتضي براءة من القوة لذلك الشيء يسمى كمالا وباعتبار كونه ، مؤثراً عنده خيراً وانما ذكرهما لتعلق اللذة بهما واخر الخير ، لانه يفيد تخصيصاً للكمال وقيد بالحيثية لان الشيء قد يكون كمالا وخيراً من وجه دون وجه والالتذاذ بالوجه الذى هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسي وعقلي فان ذلك الكمال اما من المحسوسات او المعقولات وفى الشفاء اللذة ليست الا ادراك الملائم ، من جهة ماهو ملائم

(قول المحشي) ان الوجدانيات الخ واما كونها جزئيات جسمانيات فمشتركة بين الوهميات وبينها كما في حواشي القطب

(قول المحشي) فاعترض له شكوك أى بسبب قصر الشارح الوجدانيات على مدرك القوى الباطنة وسريرة المقال ان مدرك النفس داخل من غير حاجة الى التفسير وانما الكلام فيما لايدخل الا به

(قول المحشي) الاصابة والوجدان أي بحصول ذات الشيء دون صورة مساوية له فالنيل لايدل على الادراك الا بالالتزام ودلالته مهجورة في التعاريف فلذا لم يقتصر عليه

(قول المحشي) أى ادراك يجامع الخ فالمجامعة قيد في الادراك الذى هو حقيقة اللذة وليس حقيقتها مركبة منها والمراد بنيل المدرك نيل حصوله له لانيل حقيقته اذ اللذة بنيل الحصول له لا بنيل حقيقته كما في شرح الاشارات

(قول المحشي) بل لاتكون اللذة ماهية واحدة لوجود العطف

(قول المحشي) ما يخرج به الشيء الخ عرفوه أيضاً بانه حصول شيء لشيء من شأنه أن يكون له وقوله براءة من القوة أى خروجها منها الى الفعل

(قول المحشي) ما يخرج به الشيء من القوة الى الفعل أى يخرج من كونه من شأنه ذلك الشيء الى حصوله له بالفعل

(قول المحشي) مؤثرا عنده أى عند الشيء الذى خرج من القوة الى الفعل قال في شرح الاشارات الخير المضاف الى شيء ما بالنسبة اليه هو الكمال الخاص الذي يقصده ذلك الشيء باستعداده الاول والشيء لايقصد شيئاً ولايميل اليه الا اذا كان ذلك الشيء مؤثرا بالقياس اليه اه أي له أثر عنده باعتبار ميله اليه واستعداده له

(قول المحشي) لانه يفيد تخصيصا لاعتبار التأثير فيه (قول المحشي) من جهة ماهو ملايم ملايمة شيء لشيء لاتكون

أما الحسي فكادراك القوة الغضبية أو الشهوية ماهو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامّة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه او تذكره وكذا البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر وأما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك (ووجه ما يشتركان فيه)

فالحسية احساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله فكادراك القوة الغضبية الخ) أي ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التي شأنها دفع المنافر وبتوسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ماهو خير عندها وهو الغلبة في القوة الغضبية وجذب الملائم في القوة الشهوية في الاشارات كمال القوة الشهوية مثلا ان يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة وكذلك المشموم والملموس ونحوها وكمال القوة الغضبية ان تتكيف النفس، بكيفية غلبة فقوله كتكيف الذائقة بالحلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذة حسية وكذا الحال في البواقي (قوله والمتوهمة بصورة الخ) أي وكتكيف الواهمة بصورة شيء مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة في حصوله كوصال المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصال الذي هو معنى جزئي متعلق بالمحسوس كمال الواهمة وادراكه لذة حسية وهمية (قوله فهذه مستندة الى الحس) أي حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن في شرح الاشارات ماحاصله ان الكمالات التي تتعلق بها اللذة منها، مايتعلق بالقوة الشهوية أعني الحواس الظاهرة والباطنة ومنها مايتعلق بالقوة الغضبية ومنها مايتعلق بالقوة العاقلة (قوله وهو ادراكاتها المجردات اليقينية) بالرفع صفة ادراكاتها أي ادراكاتها للمجردات أي الواجب تعالى والعقول الصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود على وجه يطابق الواقع من غير شبهة وخص المجردات وان كان ادراكاتها للمعقولات مطلقا وادراكاتها الملكات الفاضلة كمالا لانها لان أجل الكمالات ادراكاتها المجردات على ماتقرر في موضعه فما ذكره تصوير للذة العقلية في أجل افرادها وليس المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وبما حررنا اندفع الشكوك الستة

الا بعد حصوله له فالنيل مأخوذ من هذا التعريف أيضاً كما في حاشية المواقف

(قول الشارح) وهو اللذة مرجع الضمير قوله وانها تدرك هذا الكمال فاللذة هي ادراك الادراك

(قول الشارح) لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بخلاف المجردات العقلية فانها مستندة للعقل كالكليات كما سبق

(قول المحشي) بكيفية غلبة أي بكيفية هي تصور غلبة للمغضوب عليه كذا في شرح الاشارات

(قول المحشي) كتكيف الذائقة أي اتصافها بكيفية الحلاوة (قول المحشى) على وجه متعلق بادراكاتها

(قول المحشي) وادراكها لذة حسية هذا هو الموافق للتعريف لكن في المحاكمات ان اللذة ليست نفس الادراك بل حالة تتبعه اذ من البين انا اذا أدركنا ملايما حصل لانفسنا حالة اخرى بحسبه هي اللذة (قول المحشي) مايتعلق بالقوة الشهوية

أى وجه الشبه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه (تحقيقا او تخييلا) والا فزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه

التى ابتهج بهـا بعض الناظرين فتدبر (قوله تحقيقا أو تخييلا) أي شركة تحقيق أو تخييل أو محققا أو مخيلا (قوله مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه) أي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة لا أنه لا يصلح شيء منها أن يكون وجه شبه (قوله فالمراد المعنى الذى له مزيد الخ) أراد بالمعنى ما يقابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزأ أو خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق اذ الاختصاص بالمعنى المشهور لايقبل الزيادة والنقصان . والمقصود انه لما كان التشبيه

كتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة والوهم بصورة شيء يرجوه ومنهـا مايتعلق بالقوة الغضبية كتكيف النفس الحيوانية بكيفية هي تصور غلبة المغضوب عليه

(قول المحشي) التى ابتهج بها بعض الناظرين هو العصام فانه قال يرد على ماذكره الشارح أمور احدها ان المتبادر من اللذة والالم ما هو جسمانى سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئى فيكون الادراك بالحس أو ادرك بوجه كلى فيكون عقليا صرفا وهذا مندفع بان المعتبر فى اللذة والالم نيل المدرك ووجدانه وهذا ليس كذلك اذ لاينال الامر الكلى بل جزئياته نعم ادراك حصول هذه الادراكات وجدانى عقلى كاسيأتى ثانيها ان ادراك القوة الغضبية أن اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية وان أريد النيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بمحسوس وهذا مندفع بان المراد العلم مع النيل الا ان المراد علم النفس بتوسط القوة الغضبية بان تكيف النفس بكيفية الغلبة فهو ادراك مع النيل لما هو متعلق بمحسوس اعني غلبة زيد مثلا ثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شيء يرجوه مالا يعقل لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بمحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه جزئى بل تعقله قبل الوجود انما هو بوجه كلى فهو من مدركات العقل وهو مندفع بان الوصال المرجو حصوله معنى جزئي وقد تكيفت الواهمة بصورته الجزئية أيضاً رابعها ان كمال القوة العاقلة لاينحصر في الادراكات اليقينية ولا في ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات أيضاً كمال لها كالظنون ومن كمالاتها ادراكها الملكات الفاضلة كالشجاعة وفيه ان تخصيص المجردات لان ادراكها أجل الكمالات وسكت المحشي عن ذكر الظنون لتخصيصهم هذا الكمال بالادراك اليقيني كما ذكره المحشي وهو في شروح الاشارات وحواشيها خامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق هذا الادراك صفة للنفس المجردة فلايكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس وفيه أن معنى استناد هذه الادراكات للحس انها حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن كما نقله المحشي عن شرح الاشارات ولايخفى مافي عبارته بعد ذلك من التساهل سادسها أن نيل ما هو خير لايخص نيل المدرك ما هو خير بل نيل مايحبه المدرك أيضا من قبيل اللذة كادراك شخص حسن ابنه فانه لذة مع انه انما نال الحسن ابنه لا هو وفيه ان هذا ادراك بالشبح وليس بلذة بل تخيلها كما نقله المحشي سابقا عن شرح الاشارات وان لم يصرح بعزوه فتدبر

(قول المحشي) ما يقابل العين أي الشخص الخارجي وقوله سواء كان تمام ماهيتهما الخ كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعه أو جنسه أو فصله (قول المحشي) والمقصود الخ يريد أن زيادة الاختصاص بالمشبه به ليست مأخوذة من المتن

ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس (والمراد بالتخييلي) ان لا يوجد ذلك في أحد الطرفين اوفي كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما في قوله) أي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي، وكأن النجوم بين دجاها) هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي أو النجوم (سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه) اى في التشبيه المذكور في هذا البيت (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي) أي تلك الهيئة (غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك) اى بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل (انه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت) البدعة وكل ما هو جهل (بها) اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور (حتى

عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لآخر في معنى وادعاء مماثلته معه لابد وان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه في اعتقاد المتكلم ففي التشبيه الغير المقلوب له مزيد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقلوب مزيد اختصاص له بالمشبه نحو الاسد كزيد ، فلا حاجة الى ماقيل المراد بقوله بهما أي باحدهما كما في قوله تعالى ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ مع انهما يخرجان من المالح فانه توجيه فاسد، لان التثنية نص في معناه لايحتمل غيره وما في الآية على حذف المضاف أي بمجمعهما (قوله ولهذا قال الخ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا ثابتا للشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر وكونه مختصا بالمشبه به مع ان شيئاً منها ليس شرطا في التشبيه فلعله اراد بالوصف المعنى مطلقا سواء كان خارجا أولا وبكونه في نفسه ، ان لايكون بالقياس الى المشبه لا ان لايكون مخيلا وبكونه مختصا بالمشبه به الاختصاص الادعائي لا الواقعي بان يقصد المتكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا يفهم أن في عبارة الشيخ اشارة الى اعتبار القصد في الاشتراك (قوله على سبيل التخييل والتأويل) أي تصرف المتخيلة وجعلها ماليس بمحقق محققا (قوله جمع دجية) بضم الدال وسكون الجيم وفتح الياء (قوله لليالي المدلول عليه عما قبله) من قوله * رب ليل قطعته بصدود * أو فراق ما كان فيه وداع * فان رب للتكثير (قوله أو للنجوم) والاضافة

وان كان ذلك ظاهر قول الشارح فالمراد الخ وانما هو مأخوذ من تعريف التشبيه السابق افاد ذلك بقوله والمقصود انه لما كان الخ تدبر
(قول المحشي) بالمشبه به والمشبه عبر بالواو لما سيأتي ان التثنية نص في معناها وان كان المعنى موزعا باعتبار الخارج
(قول المحشي) فلا حاجة الى ما قيل الخ أي في دفع ماقيل ان ملاك الامر هو مزيد اختصاصه بالمشبه به كما يفيده كلام الشيخ
(قول المحشي) لان التثنية نص في معناه يمكن أن معنى كلام القائل وهو المروي ان المآل ذلك لا المعنى فيعود لما قاله المحشي
(قول المحشي) أن لايكون بالقياس الى المشبه بان يكون ثبوته للمشبه به موقوفا على المشبه كابوة زيد لعمرو الموقوفة على عمرو فلا يقال عمرو كزيد في ابوته أي زيد له لئلا يلزم توقف الشيء على نفسه تدبر

يخيل ان الثاني) اى السنة وكل ما هو علم (مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام * أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) اى ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر في جبين فلان فصار) اى بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام صار (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى مثل تشبيه النجوم (ببياض الشيب فى سواد الشباب) اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق (او بالانوار) اى الازهار (مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شىء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخيل ماليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع فكأن اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هى التي تلمع من بينها (فعلم) من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به (فساد جعله) اي جعل وجه التشبيه (فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا)لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه أعنى النحو (لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة) لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فاذا وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية مالم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا

لادنى ملابسة ورواية ديوانه دجاه بتذكير الضمير وهو الذى اختاره في شرح المفتاح(قوله حتى يخيل ان الثاني الخ)قدم تخييل الثاني على تخييل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات ههنا * قال قدس سره أقرب * لان المقصود ظهور السنن بين البدعة فالمناسب له أن يعتبر تشبيه البدعة بالظلمة أولا ولان الظلمة مقدم على النور فورد ان الله خلق الخلق في ظلمة ثم رش عليه من نوره(قوله تلمع من بينها)أى تظهر من لمع فلان من الباب اذا برز منه لامن لمع البرق اضاء(قوله لايحتمل القلة والكثرة) أى بالنسبة الى كلام واحد كالملح يحتملهما بالقياس الى طعام واحد (قوله عمياء) من العماية بمعنى الباطل (قوله كما يوجبه الكلام الفاسد)أى فاسد المعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم الانتفاع والاستضرار بالوقوع فى العماية والوحشة (قوله ولايحصل منافعه الخ) أى على وجه الكمال بان لايوقع فى الوحشة والتحير (قوله وهي

(قال السيد) ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ماهو علم بالنور (أقول) اعلم ان السكاكى اعتبر كل واحد

فكأنه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام (وهو) أي وجه التشبيه (إما غير خارج عن حقيقتهما) اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية أو جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى أو مميزاً لها عن غيرها (كما فى تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال (صفة) وتلك الصفة (اما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية (إما حسية) أى مدركة بالحس (كالكيفيات الجسمية) اى المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين (من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة

التغذية) أى على وجه الكمال (قوله فكأنه أراد الخ) أى أراد بكثرة النحو في الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية أو لانه حصل الكثرة بسببها في النحو وحينئذ يكون المراد بقلة النحو في الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه (قوله ونحو ذلك) كاجتماع الوجوه القوية الموجبة للتعقيد اللفظي المخل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له (قوله كرباسا) الكرباس بالكسر ثوب من القطن الابيض معرب فارسيته بالفتح كذا في القاموس (قوله يكون معنى قائما بهما) اذ لا بد من وجود وجه الشبه فى الطرفين (قوله متقررة فيها) أى ليس حصولها في الذات بالقياس الى غيرها (قوله مرتبة) أى مثبتة من رتب رتوبا اذا ثبت (قوله من الالوان) لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات أيضاً فكأنه جعلها داخلة في الالوان كما زعم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهاية الخ) سواء كانت

من هذين التشبيهين على حدة ولم يفرع أحدهما على الآخر ويمكن ان يعكس التفريع الا ان ماذكره المصنف أقرب

(قال السيد) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة (أقول) الظاهر ان يقال بالمقدار ليتناول اشكال الجسمات والمسطحات وتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما ان يقال لفظ بالجسم وقع موقع بالمقدار سهوا واما ان يجعل قوله كالدائرة تنظيرا وتشبيها لاتمثيلا فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الى آخره لكان أوضح وأفيد

(قول الشارح) والشكل الخ هو من الكيفيات العارضة للكميات كالاستدارة والتثليث والتربيع وهو هيئة احاطة الحد أو الحدود بالسطح أو الجسم والحدود على الاول خطوط وعلى الثاني سطوح وهذا الحد هو المراد بالنهاية والكمية المعروضة بالذات للشكل هو الحدود المحيطة أو السطح أو الجسم المحاط فيه تردد كذا فى شرح المقاصد فقول المحشي سواء كانت أي تلك الهيئة في المحاط أو المحيط أي سواء كان معروضها الاول أو الثاني بناء على ذلك التردد وفى شرح الهداية ان الهيئة فى مثل المثلث والمربع حاصلة فى المحاط أعنى السطح وفي الكرة والمخروط حاصلة فى المحيط أعنى سطح الكرة وسطح المخروط فمراد المحشى شمول التعريف لهما ليدفع به ماقيل أنه لايصدق الا على الحاصل في المحاط وقوله فتخرج الزاوية وهى هيئة احاطة خطين بسطح أو احاطة سطحين بجسم يلتقيان فى الاول على نقطة وفي الثانى على خط والاولى زاوية سطحية والثانية زاوية جسمية وانما أخرجها لانها من الكميات على ماقال بعضهم لقبولها القسمة بالذات ودفع بان قبولها ليس بالذات

أو ثلاث نهايات كالمثلث أو أربع كالمربع أو غير ذلك (والمقادير) والمقدار كم متصل قارّ الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قارّ الذات ان يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض وخط ان قبلها فى الطول فقط (والحركات) والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء

في المحاط أو المحيط والمراد الاحاطة التامة لانها المتبادرة فتخرج الزاوية، والعبارة من صنعة الاحتباك كقوله تعالى (جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا) أى جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لتبتغوا فيه من فضله فيقدر بالسطح بقرينة كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدائرة والكرة (قوله اعنى انها عبارة الخ) حمل التعريف الاول على التسامح بجعل الجزء شرطا وفي شرح العقائد النسفية حمل التعريف الثانى على التسامح بجعل الشرط جزأ ولعله متردد في ذلك اذ يرد على كل واحد اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول، يلزم ان لايكون الانتقال معتبرا في الحركة بل شرطا لها وان جعلت مجموع الكونين يلزم ان لايكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل فى الآن الثانى الى مكان آخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركا بين الحركة والسكون (قوله مختص بالحركة الاينية) مبنى، على تركيب الزمان من الآنات المتتالية

بل بواسطة معروضها وهو السطح أو لانها من الكيفيات الا انها ليست شكلا لاعتبار الاحاطة التامة فيه

(قول الشارح) جسم تعليمى هو حشو مابين السطوح فان بين السطوح شيئين أحدهما الجسم الطبيعي المنتهى الى السطوح وثانيهما البعد النافذ فى أقطاره الثلاث السارى فيها الواقع حشوها اه سمرقندي

(قول المحشى) والعبارة من صنعة الاحتباك يريد الجواب عما قيل لوقال بالمقدار لتناول اشكال الجسمات والسطحات جميعا حد مشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون بعينه نهاية لاحدهما وبداية للآخر أو نهاية لهما أو بداية لهما على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فاذا قسم الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح الى جزئين فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم التعليمى فالمشترك السطح اه سمرقندي

(قول المحشى) يلزم أن لايكون الانتقال الخ أى وهو خلاف العرف واللغة

(قول المحشي) يلزم أن يكون الكون الثانى الخ فان هذا الكون مع الكون الاول حركة لكونهما كونين فى آنين فى مكانين ومع الكون الثالث سكونا لكونهما كونين فى آنين في مكان واحد فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون المتحرك في آن حركته أعنى الآن الثانى شارعا في السكون وذلك ممالايقول به أحد فتدبر فقد اخطأه بعض الناظرين

(قول المحشى) على تركيب الزمان من الآنات المتتالية هو مذهب المتكلمين ان كانت آنات حقيقية ومذهب الفلاسفة أيضاً ان كانت فرضية واختلاف الحركات فرضي أيضاً والا فالموجود حركة واحدة هى التوسط بين المبدأ والمنتهى بناء على مذهبهم من بطلان الجزء الذى لايتجزأ فانه يلزم من وجود آنات متتالية تركب المسافة من أجزاء لاتتجزأ وتفصيله

هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم أعني الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما (وما يتصل بها) أى بالمذكورات

(قوله هو الخروج الخ) ويقع في المقولات الاربع الكيف والكم والاين والوضع بالاتفاق (قوله والحركة من الاعراض النسبية) أى على التعريف الاول لانه ، الاين المسبوق ومن قبيل الانفعال على التعريف الثاني ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو ، كمال أول لما هو بالقوة من جهة ماهو بالقوة والى هذا أشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبيل الاين وقيل من قبيل ان ينفعل وقيل من قبيل الكيف (قوله فكأنه أراد بالمقادير الخ) فيه بحث اما أولا فلانه لايصح

في شرح المواقف وليس هذا الاختلاف عين الاختلاف في أن العرض يبقى زمانين أولا على ماوهم

(قول الشارح) الخروج من القوة الى الفعل أي خروج الشيء كالجسم مما هو بالقوة أى بالامكان الى ماهو بالفعل كالوصول الى مكان آخر مثلا واحترز بالتدريج عن مثل تبدل الصورة النارية بالهوائية فانه انتقال دفعي وليس بحركة بل كون وفساد قوله الكيف كتسخن الماء البارد والكم كالنمو والذبول والاين كالانتقال من مكان الى مكان والوضع هو ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يفارق كل واحد من أجزاء مكانه ويلازم كله مكانه فقد اختلفت نسبة أجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج

(قال السيد) وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر (أقول) يمكن ان يقال انه أراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح ارباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر أو غيره من الحواس وانما عد هذه الاشكال من المحسوسة بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالمحسوس بالبصر ماهو محسوس به مطلقا أعم من ان يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات وأما المقادير ففى كونها محسوسة بالذات خلاف واما قوله فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال ان تكون هذه الامور اضافات محضة على ماقيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات مستلزمة للاضافة حتى يصح ماذكره

(قول المحشي) الاين المسبوق لعله مبنى على ابقاء التعريف الاول على ظاهره اما على ما حمله عليه الشارح من أن معناه انها عبارة عن مجموع الحصولين فهى من مقولة الفعل تدبر

(قول المحشي) كمال أول الخ توضيحه ان الجسم اذا كان في مكان مثلا وامكن حصوله في مكان آخر فله هنالك امكانان امكان الحصول في المكان الثاني وامكان التوجه اليه وكل ماهو ممكن الحصول له فانه اذا حصل كان كمالا له فكل من التوجه الى المكان الثانى والحصول فيه كمال الا ان التوجه متقدم على الحصول لامحالة فوجب أن يكون الحصول بالقوة ما دام التوجه بالفعل فالتوجه كمال أول للجسم الذى يجب ان يكون بالقوة في كماله الثانى الذى هو الحصول ثم ان التوجه مادام موجوداً فقد بقى منه شيء بالقوة فقوله لماهو بالقوة أى لماهو بالامكان باعتبار عارضه الثاني المقصود حصوله بالحركة وباعتبار نفس الحركة أيضاً فان المتحرك مادام متحركا موصوف بالقوة باعتبار هذين الامرين وقوله من جهة ما هو بالقوة

كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين) ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب

ذلك على رأى الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات ولذا تتبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم في بحث الرؤية انا نرى الاجسام ، لانا نفرق بين الطويل والاطول ، وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لئلا يلزم قيام العرض بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة بتبع المقادير والحركات فعدها من المبصرات دون معروضاتها تحكم واما ثالثا فلان الحسن والقبح والضحك والبكاء ايضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف تحكم * قال قدس سره انه أراد بالكيفيات الجسمية الخ * فيه انه على هذا لا وجه لجعلها مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعا وأوصاف للجسم * قال قدس سره لاحتمال الخ * لايخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه الشارح رحمه الله تعالى من انها من الكيفيات فما قيل ان التمثيل يكفيه مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة ليس بشيء (قوله كالحسن والقبح الخ)يعنى انه اذا قارن الشكل اللون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبيح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع كذا نقل عنه (قوله الداخلة تحت الشكل) لايخفى انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بالدخول دخول المتصل بما يتصل به كما هو سوق الكلام (قوله تدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب، التى هي غير السمع

اشارة الى ان كونه بالقوة باعتبار العارض لافي ذاته اذ لو كان في ذاته لامعنى لاعتبار الحيثية كذا فى شرح المواقف

(قال السيد) وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل (أقول)الاستقامة والانحناء تعرضان للخط قطعاً وكذلك التحدب والتقعر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفيه به بخلاف السطح والجسم فالاولى ان يجعل هذه الامور متصلة بالمقادير لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه حينئذ ان الاشكال تشاركها في كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم أخرت عنها وضمت الى الالوان هذا كله اذا روعى ماذكر فى الكتب الكلامية والا فلا اشكال

(قول المحشى) لانا نفرق الخ فلو كان الطول وما معه أوصافا لما ثبت به رؤية الجسم

(قول المحشى) وقالوا السرعة الخ منهم الشارح فى شرح المقاصد

(قول المحشى) التى هى غير السمع وهى قوة اللمس

(قال السيد) لامتناع احاطة طرفيه أى النقطتين اللتين هما طرفاه فانهما لايحيطان به ولذا عرفوا الشكل بانه الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو الجسم ثم ان هذا الايراد دفعه المحشى بما ذكره فتدبر

الاختلاف فى صلابة المقروع او ملاسته كما في أوتار الاغانى الممتدة أو فى قصر المنفذ أو ضيقه او شدة التوائه كما فى المزامير الملتوية تختلف حدة وثقلا (أو بالذوق) وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة (او بالشم) وهى قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى (من الروائح) ولا حصر لانواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة أو منتنة أو من جهة الاضافة إلى محالها كرائحة المسك أو الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة (او باللمس) وهى قوة سارية فى البدن كله بها تدرك الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هى أوائل الملموسات التى بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك (والخشونة) وهى كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة)

وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وان ترك في بعضها (قوله اوتار الاغانى) جمع أغنية فى القاموس يتهم اغنية كأثفية ويخفف ويكسران نوع من الغناء اطلق فى العرف على آلات هى ذوات الاوتار (قوله المزامير) جمع مزمار من زمر يزمر زمورا غنى في القصب كذا في القاموس فالمزمار مايكون ذات النفخ (قوله في البدن كله) أى في ظاهر البدن كله (قوله أوائل الملموسات) لحصولهــا في العناصر الاربعة التى هى أوائل الاجسام العنصرية (قوله من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل الاول للحرارة تسييل الرطوبات المتجمدة بالبرد ثم تحليلها ثم تصعيدها وتبخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلها مدخل ما فيهما فلذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأنها تفريق المتشاكلات الخ) كالارض تنشق بشدة البرد والظاهر مافي الشفاء وشرح المواقف ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغيرها

(قول الشارح) واصولها تسعة أي البسائط منها تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة الفاعل وهى الحرارة والبرودة والتوسط بينهما في ثلاثة القابل وهي الرطوبة واليبوسة والتوسط بينهما

(قول الشارح) التى بها تتفاعل الخ اسقط التوسط من الفاعل والقابل لعدم خروجه عن طرفيه

(قال السيد) والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان (أقول) لما كان الفعل في الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع عن سورتها فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها

(قول المحشى) جمع اغنية بضم الهمزة وكسر النون وتشديد الياء والاثفية بالثاء المثلثة الحجر الذي يوضع عليه القدر ويجمع على الاثافي (قول المحشي) ثم تحليلها أى فصل بعضها عن بعض ثم تصعيدها أي جعلها صاعدة الى فوق بما تحدثه فيها من الخفة وتبخيرها أي جعلها بخارا

وهى كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة (والصلابة) وهى تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة) وهى كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعقه عائق وكل منهما فى الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر إذا أسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه (وما يتصل بها) اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور فى غير هذا الفن (أو عقلية) عطف على حسية أى الصفة الحقيقية إما حسية كما مر أو عقلية (كالكيفيات النفسانية) اى المختصة بذوات الانفس

فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجمع، يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذى أثرت فيها متخلخلة (قوله وكون هذه الاربعة الخ) واما عند البعض الاخر فالخشونة عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة استواؤه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال (قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهى فى الحقيقة ليستا من الملموسات انما الملموس المدافعة التي هى اثرهما فعدهما من الملموسات قول ظاهرى *قال قدس سره وهى الرطوبة* أى الرطب الجارى فى شرح الملخص الجسم اما أن يقتضى صورته النوعية كيفية الرطوبة أولا والاول هو الرطب والثانى اما أن يلتصق به جسم رطب أولا يلتصق والاول هو المبتل ان اتصل بظاهره فقط غير غائص فيه والمنتقع ان كان غائصا فيه (قوله واللطافة والكثافة) أى رقة القوام وغلظه (قوله أى المختصة بذوات الانفس) أى لا يوجد من بين الاجسام الا فيما له نفس وهى مبدأ الآثار أو على نسق واحد أو شعور فلا ينافي

(قال السيد) كالبلة الخ (أقول) وهى الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف مايقابلها واللزوجة كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق وبها يمتد الشيء متصلا وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والهشاشة مايقابلها والمقصود من نقل أمثال هذه المباحث في هذه المواضع تتميم ماتقله دفعا للحيرة وزيادة في الايضاح

(قول المحشي) ومن ذلك يلزم الجمع أي بين الاجزاء الوحدانية الطبع وهى ماعدا الرطوبات لخروج تلك الرطوبات الغريبة من بينها والتفريق بين الرطوبات وما عداها من الاجزاء فى شرح المقاصد انها تحدث بتصعيدها اللطيف تكاثفا اي اجتماعا للاجزاء الوحدانية الطبع بخروج الجسم الغريب عما بينها اه فالتفريق فعلها والجمع لازم منه لافعل لها لكنه اسند اليها لمدخليتها فيه بكونه موقوفا على ما فعلته أعنى اخراج الجسم القريب تدبر

(قول المحشي) يلزم التفريق بسبب الانضمام الحاصل بجمع المتخلخل

(قول المحشي) في حيزه الطبيعي كالارض وقوله اما ان يلتصق به جسم رطب الخ فالجارى على السطح هو الرسب لا الرطوبة

(من الذكاء)أى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة (والعلم) العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لموجب وعلى إدراك الكلى وعلى إدراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات مانحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب مايمكن فيها وقد يقال لها الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لايحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز)

وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولاحاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافى لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند مثبتيهم ، ليسا من الكيف (قوله من الذكاء) مصدر ذكت النار اذا اشتد لهبها (قوله أى حدة الفؤاد) الحدة التوقد والفؤاد القلب (قوله وقيل هو أن يكون الخ) فعلى الاول خلقي وعلى هذا كسبي (قوله موضوعات ما الخ) في حواشي شرح المفتاح الشريفي أراد بالموضوعات الآلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما في الخياطة أو ذهنية كما في الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية أى بحسب الامكان * قال قدس سره اطلاق العلم الخ * ذكر هذه الاطلاقات من باب مجاراة الخصم والمقصود الاعتراض بقوله واما الملكة المذكورة الخ * قال قدس سره على ملكة الادراك الخ * أى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية كما في تعريف العلوم وانما قال غير بعيد لان اطلاقه على العلوم العملية غير منصوص عليه * قال قدس سره مناسب للعرف * فانهم يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة الادراك * قال قدس سره على الملكة التى ذكرها * أى ملكة العلوم العملية * قال قدس سره

(قول الشارح) شدة قوة للنفس معدة الخ هذه القوة هى التى يعبر عنها بالذهن كما فى المحاكمات وكأن الفؤاد أعنى القلب اطلق عليها تجوزا فيلتئم كلام الشارح والمحشى تدبر

(قال السيد) العلم قد يقال الى آخره (أقول) اطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشيء عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلى أو المركب فى مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئى أو البسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما هى في العلوم العملية أى المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وتخصيص العلم بازاءها غير متحقق كيف وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة ثم اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرها ههنا شائع ذائع واطلاقها على مطلق ملكة الادراك لابأس به كما قيل صناعة الكلام

(قول المحشى) ليسا من الكيف أعنى الصورة الحاصلة بل هو علم حضوري ليس بحصول الصورة

(قول المحشي) كما في الاستدلال فان الآلات فيه هى مقدمات الادلة

جمع غريزة وهى الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية إلا ان للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما أشبه ذلك (وإما اضافية) عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافى الذى لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة

مطلق ملكة الادراك * الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهى الطبيعة) أى الغريزة فى اللغة الطبيعة أى السجية التى جبل عليها الانسان (قوله وفسرت الخ) أى فسرت الغريزة في الاصطلاح بالملكة التى يصدر عنها الصفات ما يصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة ، والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التى لايكون للكسب مدخل فيها فملكة الكتابة لاتسمى غريزة والكرم الذى يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لايسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق انه لامدخل الاعتياد فى الغريزة وله مدخل في الخلق، فاندفع ماقال السيد ان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء (قوله من غير روية) أى فكر وتأمل كمن لم تحصل له ملكة الكتابة فيتفكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) فى شرح العلامة الكرم ضد البخل واللؤم فان كان يبذل النفس فهو شجاعة وان كان يبذل المال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان بكف ضرر لامع القدرة عليه فهو نسيان الحقد * قال قدس سره قد اطلقوا الخ * هذان الاطلاقان مذكوران في شرح الاشارات للمحقق الطوسي وتفصيل قيودهما ممالايتحمله المقام (قوله كما تطلق على ما يقابل الاضافي الخ) فالحقيقي على هذا ما يكون

(قال السيد) جمع غريزة وهى الطبيعة وفسرت بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية الى آخره (أقول) الظاهر ان الغريزة هى الصفة الخلقية للنفس أى التى خلقت عليها كأنها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة هى السجية التى جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدرعنها صفات نفسية أولا نعم قد أطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطباع أعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه أولا و بالذات من غير ارادة

(قول المحشى) أي الغريزة في اللغة الخ اشارة الى أن الاول لغوي والثانى اصطلاحى خلافا لمافهمه السيد وقوله أى السجية أي الصفة الخلقية (قول المحشى) والخلق باعتبار كونه فعلا لكنه يخص بما للاعتياد مدخل فيه

(قول المحشى) فاندفع الخ أي بانه معنى اصطلاحى لا لغوى

(قول المحشى) على مصدر الصفة الذاتية أى على العلة الفاعلية للصفة الذاتية أي التي لايكون الكسب فيهـا مدخل الاولية أى التى تكون بلا واسطة وقوله بما يصدر عنه الحركة والسكون أى مبدأ الحركة والسكون الكائنين في الشيء الذى ذلك المبدأ حاصل فيه وقوله أولا وبالذات متعلق بقوله فيما هو فيه

(قول المحشى) من غير ارادة احتراز عن النفس وتمام الكلام فى شرح الاشارات للطوسى فى صحيفة ثمانين وشرح الرازى في صحيفة ١١٣

بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ولا فى ذات الحجاب كذلك قد تطلق على مايقابل الاعتبارى الذى لاتحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب أو الناب للمنية والى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصورى وهمى محض واعلم ان أمثال هذه التقسيمات التى لا تتفرع على اقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق

متحققا فى ذات الموصوف لا بالنظر الى غيره فيدخل الاعتبارى الذى يعتبره العقل في ذات الموصوف بدون تعلقه بشيء فى الحقيقى (قوله كذلك تطلق الخ)فالحقيقى على هذا مايكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه عند الحكماء ، بعض الاضافات وهى التى قالوا بوجودها ولايدخل شيء منها فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها (قوله والى كليهما الخ) أى الى كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال الخ فانه جعل الحقيقى مقابلا للاعتبارى والنسبي واورد مثالين لهما على سبيل اللف والنشر الغير المرتب فالحقيقي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتقررا فى ذات الموصوف وهذا هو ما اختاره الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلى ينقسم الى حقيقى أى موجود في الخارج واعتبارى لاوجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لاوجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتبارى ، عطفا قريبا من العطف التفسيرى انتهي ولعله اختار ذلك لاجل ادخال لفظة بين على الاعتبارى والنسبي ولايخفى مافيه من التكلف (قوله أو كاتصافه بشيء تصورى وهمى محض) مثل اتصاف السنة وكل ماهو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ماهو جهل بمايتخيل فيهامن السواد والاظلام

(قول المحشى) الذى يعتبره العقل في ذات الموصوف كالحلول والاتصاف

(قول المحشى) بعض الاضافات فانهم لم يقولوا بوجود جميعها بل قالوا ان منها اضافات لاتحقق لها فى الخارج بل يخترعها العقل أي يعتبرها وينتزعها عن أمور موجودة في الخارج ولولا الانتزاع لم تكن تلك الاضافات موجودة بل مبدأ انتزاعها كمية الواجب وقبليته وبعديته وكالحلول والاتصاف كذا في شرح المواقف وحاشيته للمحشى

(قول المحشى) لعدم قولهم بوجودها ومعنى كونها على رأيهم ثابتة في نفس الامر لا الخارج ان مبدأ انتزاعها موجود فيه اما وجودها التفصيلى فباعتبار العقل كذا في المحشى على المواقف فالفرق بينها وبين الوهمى المحض انه لاوجود لمنشأ انتزاعه دونها أما وجودهما نفسهما فاعتبارى فهما على حد سواء في ذلك فتدبر فقد زل فيه بعض الاقدام

(قول المحشى) فانه جعل الحقيقي مقابلا الخ أى فالواو في ونسبي بمعنى أو

(قول المحشى) قريبا من العطف التفسيرى أى لكون اكثر الاعتبارى نسبيا فكأن الاعتبارى نسبي تدبر

(قال السيد) بما يصدر عنه الحركة والسكون قال الشيخ فى الهيآت الشفاء العلة الفاعلية الطبيعية لاتفيد وجودا غير التحريك باحد انحاء التحريكات اه فانظر ما مراده قدس سره بالسكون

اللطائف المودعة فيها (وايضا) وجه التشبيه (إما واحد وإما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) إما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة أو يكون تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) اى من الواحد وما هو بمنزلته (حسي أو عقلي وإما متعدد) عطف على اما بمنزلة الواحد أى وجه التشبيه إما واحد أو غيره وغير الواحد إما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد (كذلك) اى إما حسي او عقلي (أو مختلف) أى بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد أيضا إما حسي أو عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه التشبيه

وبهذا التمثيل ظهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما تناوله فى الطرفين (قوله اما واحد) فى شرحه للمفتاح وجه الشبه اما أن يكون أمرا واحدا فى نفسه بان يكون عينا من الاعيان أومعنى من المعانى بسيطا كان أومركبا واما أن يكون غير واحد بل امورا متكثرة وهو قسمان أحدهما ان تؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتئمة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين فى تلك الحقيقة أو الهيئة لا فى كل واحد من تلك الكثرة وثانيهما أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هى الاقسام الثلاثة اه فمعنى كونه واحدا أن يكون متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلا منزلة الواحد أن تكون الامور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعدد أن لا يكون موصوفا بالوحدة أصلا هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد في العرف واحدا بان وضع بازائه لفظ واحد سواء كان بسيطا لا جزء له أومركبا من اجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بازائه لفظ مفرد على مافي شرح المفتاح الشريفي فان كونه واحدا ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بازائه (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) أي بعموم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركيبه اعتباريا (قوله وفيه نظر ستعرفه) وجه النظر ماذكره في بيان المركب الحسى بقوله وبهذا يظهر أن ماذكر فى المفتاح الخ وحاصله أن ما يكون تركيبه حقيقيا بان يكون حقيقة ملتئمة من قبيل الواحد دون المنزل منزلته واعلم أن عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه اما أن يكون أمرا واحدا أو غير واحد وغير الواحد إما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما أوصافا مقصوداً من مجموعها الى هيئة واحدة أولا يكون في حكم الواحد انتهى وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقيا فليحمل قوله اماحقيقة ملتئمة على كونه حقيقة ملتئمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا عن شرحه للمفتاح فلا يكون داخلا في الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة انهاحقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضاً مركبا والهيئة المنتزعة صفة عارضة لها فيجوز أن يكونا مفردين وان يكونا مركبين فالنظر المذكور ساقط ولعله لاجل هذا اسقط ههنا قوله وفيه نظر ستعرفه وفيما سيأتى قوله وبهذا يظهر ان ماذكر فى المفتاح الخ فلم

(قال السيد) لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه الى آخره (أقول) أى الى المختلف لكونه داخلا في العقلى ضرورة ان المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لايكون الامعقولا

هو المجموع المركب دون كل [*] واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لا غير) يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني ان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلي أعم) يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء) اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر (فان قيل هو) اى وجه التشبيه (مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي) تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان أفراده) اي جزئياته (مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو

---

[*] يوجد في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته (قوله لم يلتفت الى تقسيمه) أى تقسيم المجموع المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لا غرض لنا يتعلق باجزائه فالمجموع من حيث المجموع اما حسي أو عقلي (قوله بتمامه حسيا) سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا (قوله أو متعددا مختلفا) بان يكون واحد منه حسيا والآخر عقليا (قوله ولا يجوز أن يكون الخ) اما اذا كان بتمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلانه لا بد من انتزاع كل واحد من الطرفين ويمتنع انتزاع الذى هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي والعقلي فانه عقلي وان كان بعض اجزائه حسيا فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي فتدبر (قوله والعقلي) سواء كان عقليا صرفا أو بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صرفين أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله بل كل محسوس) المناسب للترقي من عدم امتناع قيام المعقول بالمحسوس ان يدعي وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به أوصاف عقلية كالشيئية والجوهرية والعرضية ويترك التعرض لكون بعض أوصافه حسيا مع ان الكلية تحتاج الى التخصيص أى كل جسم محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى (قوله واعلم ان الخ) يجوز أن يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل ماذكره السكاكي رحمه الله بقوله والتحقيق الخ الا انه أورده بطريق السؤال والجواب فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا الخ

ان التحقيق فى وجه التشبيه يأبي ان يكون هو غير عقلى لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله (الواحد الحسي) شروع فى تعداد أمثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد أو مركب او متعدد وكل من الاولين إما حسي او عقلى والاخير اما حسي او عقلى او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلى او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفى الحسي حسيين يسقط اثنى عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي (كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) أى خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا فى قوله (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر أى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة) هى على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها أعم (والهداية) اى الدلالة الموصلة الى المطلوب (واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة أو غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معانى ذلك أو حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور فى أنك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعانى هو معدوم أى هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفى وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت إلا ان تحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه (والرجل

(قوله أما حسي) أى ما يدرك بالحس أو عقلى أى ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسيا كالمركب الذى بعضه حسى وبعضه عقلى (قوله والاخير الخ) أى المتعدد اما حسى بتمام جزئياته أو عقلى بتمام جزئياته أو مختلف بعض جزئياته حسى وبعضها عقلى (قوله أو عقليان) أى مدركان بالعقل سواء كان اجزاوهما عقليين أو بعضها عقليا وبعضها حسيا (قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي) بالمعنى الذى مر وهو أن يكون بتمامه حسيا واحدا أو مركبا أو متعددا اومختلفا فسقط بكل واحد منها ثلاثة أقسام كونهما عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد أطال بعض الناظرين بلا طائل (قوله بذوات الانفس) أى الانسانية (قوله كونها صادرة) اشارة الى إن الشجاعة كما تطلق على الملكة المخصوصة تطلق على اثرها أيضا (قوله الدلالة الموصلة) فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رحمه الله ولانه الانسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شيء (قوله وبهذا يسقط الخ) أى بجعل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه العراء

الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (والعلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء (والعطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفى وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر فى المفتاح والايضاح من أمثلة العقلى فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان فى كونهما طريقين إلى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان أيضا صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتها لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا فى وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة أشياء مختلفة أو الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به أو وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفي

عن الفائدة سقط كلام الشيخ لانه انما يرد اذا أريد بمثل هذا الكلام نفي الوجود وليس كذلك بل أريد اثبات المعنى الذى في العدم وهو العراء عن الفائدة للوجود فيكون تشبيها (قوله لما فيه من شائبة التركيب) لان الاضافة داخلة في المضاف وان كان المضاف اليه خارجاً الا انه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منتزعة من أمور متعددة عد واحدا (قوله هو العقل) لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك وأيضاً العقل يطلق على الملكة المذكورة صرح به الامام الغزالى فى الاحياء (قوله مطلقا) أى واحدا كان أو مركبا أو متعدداً (قوله الى عدة أشياء) فيما اذا كان الطرف مركبا (قوله أو الى عدة أوصاف) فيما اذا كان الطرف مفردا (قوله وحينئذ لا يخفى الخ) جواب عن قوله ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه الخ (قوله في هيئة

(قال السيد) قلت يجب أن يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به الى آخره (أقول) هذا كلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه أن معاني المصادر كالختم والقتل والاحياء وغيرها معان مفردة وكذلك ماهو معانى الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء والابتداء والانتهاء وغير ذلك معان مفردة بل ان معانى الافعال والاسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور فى الاستعارة التبعية الواقعة فيها أن تكون تمثيلية مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما نستقبله على ماهو تتمة لهذا الكلام

عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعني بمعنى أن لا يكون معنى منتزعا من عدة أشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى أعني بمعنى أن يقصد الى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد الى اشتراك الهيئتين في هيئة تعمها وتشملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه يكون إما امراً واحدا أو غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة اولا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي (فيما) اى في التشبيه الذى طرفاه مفردان كما في قوله) اى كوجه التشبيه في قول احيحة بن جلاح او قيس بن الاسلت (وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية) الملاحى بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت (حين نورا اى تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها (من الهيئة) بيان لما في كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وان كانت كباراً في الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها (على الكيفية المخصوصة) منضمة (الى المقدار المخصوص) والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في رأى العين بين تلك الأنجم وهذا الذى ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا لمقدار مخصوص اى مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى ما لها من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل

تعمهما وتشملهما) عموم الكلى لجزئياته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضاً منتزعة من متعدد فلابد أن يكون وجه الشبه مركبا ليمكن انتزاع الهيئة أيضاً منه (قوله فليتأمل) حتى لايتوهم أنه يجوز أن تكون الهيئتان المنتزعتان من متعددين مشتركتين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه (قوله وبهذا يظهر الخ) أى بما ذكرنا من ان المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لايكون الا هيئة منتزعة لا حقيقة ملتئمة من اجزاء مختلفة (قوله محل نظر الخ) لانه جعل الحقيقة الملتئمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذى ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى . كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولافعل يتعلق به هذا الجار نص عليه في الرضي والمعنى الثريا الشبيهة بالعنقود لاح في الصبح كما تراه وجعله حالا أو صفة للثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أى كظهور المرئي المحسوس وخبر مبتدأ محذوف كما قيل تكلف كما لايخفى (قوله وعبر عنه صاحب المفتاح الخ) قيل هكذا كان في نسخة الاصل

(قول المحشى) كما في المفرد الخ أى كما ان الكاف في المفرد تكون لتشبيه الخ فقد قاس تشبيه الجمل بتشبيه المفرد

المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما أراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة أشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيداً وانه لا يقتضى التركيب (وفيها) اى والمركب الحسي في التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع) يقال اثار الغبار اى هيجه (فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه) اي تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسنداً الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله (من الهيئة) بيان لما في قوله كما (الحاصلة من هوى) بفتح الهاء اى سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم) فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بأن اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى

فغيره رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشعرة بان السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض المقدار وليس كذلك الا ان الشارح رحمه الله تعالى كتب في نسخة موافقة للاصل في الحاشية كما جمع صاحب المفتاح (قوله فقد اخل بكثير من اللطائف الخ) وذلك لان صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددى واستمرار التهاوى يشعر بالتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي والتصادم فيكون مشعراً باللطائف المشار اليها بقوله وهى تعلو وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي فانه يدل على وقوع التساقط في الزمان الماضي ولا يشعر بكونه في جهات كثيرة فيكون مخلا بتلك اللطائف (قوله بفتح الهاء الخ) وبالضم بمعنى الصعود كذا في الاساس وشمس العلوم وفي القاموس كلاهما بمعنى السقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود (قوله في حكم الصلة للمصدر) سواء كان لفظ مثار مصدراً أو اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولا للمصدر لانه مفعول معه. والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كأن ، لكنه قيد له ومقارن معه فيكون في حكم الصلة (قوله ونصب الاسياف) يعني ان نصب الاسياف ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا بل باعتبار انه مفعول معه. فان السيوف مصاحب النقع سواء

(قول المحشى) والعامل فيه معنى التشبيه فيه رد على العصام حيث ابطل كونه اسم مفعول بانه العامل ولا يعمل الا مع الاعتماد على موصوف ولا اعتماد هنا

لكنه قيد له ومقارن معه اما على كونه اسم مفعول فظاهر واما على كونه مصدرا فتقييده باعتبار كونه قيدا لمعموله ومقارنا معه لان المقارنة المعتبرة هنا للمثار لا للاثارة كما يأتي بعد

(قول المحشى) فان السيوف مصاحب النقع اعتبر المصاحبة للنقع لان الهيئة انما تؤخذ من مصاحبة السيوف للنقع لا للاثارة

مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا يرى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب فى الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لاتقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان للسيوف فى حال احتدام الحرب واختلاف الايدى فيها للضرب إضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهى قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها فى تهاويها تدافع وتداخل ثم إنها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر معناه ان ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال فى قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ماسبق الى الوهم (و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء فى تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسى ما) اى وجه الشبه الذى (يجيء في الهيئات التى تقع عليها الحركة) اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة

كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ماصرح به الشارح رحمه الله تعالى .فانه اذا كان التقدير النقع المثار يكون فى المثار ضمير النقع (قوله تواقع) هكذا مصحح في شرح المفتاح وشرح التلخيص ولم يوجد استعمال التواقع فى كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة أسرار البلاغة وفيها تواقع فالشيخ اما استعمله قياسا أو وجده (قوله أى يكون وجه الشبه الخ) اشار بجعل وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية المستفادة من قوله فى الهيئات ظرفية الجزئى للكلى وهذا التوجيه يصحح الظرفية ولايدفع الاستدراك اذ يكفى ان يقال

(قال السيد) محل نظر (اقول) لان الحقيقة الملتئمة من قبيل الواحد كالانسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا النظر حيث قال وفيه نظر ستعرفه

(قول المحشى) فانه اذا كان الخ اعتبر الضمير لئلا يفصل بين المعمولين

والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب (ويكون) مايجيئ فى تلك الهيئات (على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير المصنف عبارة الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيئ فى الهيئات التى تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول (كما فى قوله) اى كوجه التشبيه الذى فى قول ابن المعتز أو قول ابى النجم (والشمس كالمرآة فى كف الاشل) من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق) واضطرابه بسبب تلك الحركة (حتى ترى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم

ومن بديع المركب الحسي الهيئات التى تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجيء التشبيه فى الهيئات بان يكون المشبه والمشبه به ووجه الشبه هيئة وهو واضح لاغبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة أى استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطوء والاتصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبالاستدارة استدارة الجسم واستقامته لانه حينئذ لايشمل الوجه الثانى أعنى تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر فيها التركيب) أى تركيب تلك الهيئة، اما من الحركة وغيرها من أوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا (قوله على وجهين) أى على طريقين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين احدهما ذوان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف (قوله غير المصنف فانه جعل الهيئة التى تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول مجموع الحركة والاوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثانى مجموع الحركات يدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ بريئة عن جميع ذلك فانها تفيد ان الهيئة التى تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس فى كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان وجه التغيير ولا للجرح والتعديل اشارة الى ان نفس التغيير كاف فى جرحه وان كان فى نفسه صحيحا سيما اذا صارت بالتغيير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة المقصودة) سواء كانت مشبهة أو مشبها بها أو وجه الشبه (قوله أن تقترن) أى تلك الهيئة (قوله أن تجرد هيئة الحركة) من وضع المظهر موضع المضمر اعتناء بشأنه (قوله من الاستدارة الخ) أى استدارة

(قول المحشى) إما من الحركة وغيرها أى اما من الوصف التى وقعت عليه الحركة كالاستدارة ونحوها وغيره أو من الحركات لان وجه الشبه الصفة التى تقع عليها الحركة لا الحركة وحدها أو مع غيرها أو يكون هنا كما قال العصام تسامح والمراد انه يجيء فى الحركات الواقعة على الهيئات كما يرشد اليه قوله بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وبالجملة القول الذى نفاه فقوله وليس المراد الخ أقرب لعبارة المتن لولا قوله وبالاستدارة الخ فان المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع الحركة مع غيرها بهيئة أخرى كذلك تدبر

يبدو له يقال) بداله اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذى بداه (الى الانقباض) حتى كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت فى يد الاشل (و) الوجه (الثاني ان تجرد) هيئة الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لابد فى الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثاني (لابد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لامركبا (فحركة الرحى والسهم لاتركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله) أى قول ابن المعتز (وكأن البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أي قارىء (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة اخرى فان فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك فى الحالتين أعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم أشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض * حفت بسرو كالقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام معتدل * فكأنها والريح جاء يميلها * تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل * (وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله) اى كوجه الشبه الذي في قول أبى الطيب فى صفة كلب يقعى) اى يجلس ذلك الكلب على اليتيه (جلوس البدوى المصطلى) باربع مجدولة لم تجدل * اى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لامن جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو (منه) أى من الكلب (فى اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض

الجسم واشراقه (قوله والمعنى) أى بحسب أصل اللغة (قوله فان الشمس الخ) تعليل لما يستفاد من الكلام السابق أى الهيئة حاصلة في الطرفين (قوله ليتحقق التركيب) متعلق بلا بد (قوله فينطبق انطباقا) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن أو اعتراضية لبيان وجه الشبه (قوله في كل حالة اى جهة) إن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط ففى كل حالة حركة الى جهة وان اعتبر حركته في الحالتين الى اليمين والشمال ففي كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك من العلو الى السفل وبالعكس ففي كل حالة الى ثلاث جهات (قوله يعز ويندر) لعزة حركته الى الجهات وندرتها (قوله اكثر) أي أكثر ندرة وعزة لان التركيب فى الامور المتباعدة اندر (قوله على قوام معتدل) بفتح الدال وهو مصدر ميمى وصف القوام به على المبالغة لابكسر الدال لانه لاتصح القافية بخجل فانه بفتح الجيم الا إن يكتفي في القافية بمجرد الاتفاق في الروى بدون حركة ما قبله (قوله من جدل الله) أى مجدوله مأخوذة من جدل

ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب * كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل * او قائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لتمطيه من الكسل * شبهه بالمتمطى المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطى فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائى للمصلوب لكونه أمرا اجماليا (والمركب العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى * مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه (واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة) يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم أى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل (فلما رأوها أقشعت وتجلت) اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) اى جميع البيت (فان المراد التشبيه) اى تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها (باتصال) اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقي تحسره وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست

المسند الى الله تعالى ومعناه احكم فلذا فسره بمحكمة الخالق لا من جدل المسند الى الانسان فان معناه الفتل والمجدول المأخوذ منه معناه المفتول ثم ان استعماله في احكام الخالق اما مجاز لأن الفتل يستلزم الاحكام عادة واما لغة طارئة (قوله ومن لطائف ذلك الخ) أى ماوقع التركيب في هيئة السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه بهيئة القائم من النعاس المتمطي المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه والتعرض للنعاس واللوثة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشبه في هذا التشبيه ليس بمركب حسي لان اللوثة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقلى عقلى ولذلك قال بعض الناظرين قوله ذلك اشارة الى مطلق المركب (قوله مثل الذين حملوا التورية) علموها وكلفوا العمل بها ثم لم يحملوها لم يعملوا ولم ينتفعوا بها (كمثل الحمار يحمل اسفارا) حال والعامل فيه معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد من الحمار معينا (قوله وهو الكتاب) وفى القاموس الكتاب الكبير وجزء من أجزاء التورية (قوله وكذا في جانب المشبه الا ان الجهل في جانبه تنزيلى فانهم

هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحداً لان الاقتصار على أحد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يصفو ثم يكدر لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفي ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ماستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين أحدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في

لما لم يعملوا بها فكانهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ماقيل لان ذلك داخل في وجه الشبه حيث قال وجه الشبه حرمان الانتفاع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضي الخ) لايخفى انه لاورود له لان ماتقدم انه اذا كان وجه الشبه مركبا من متعدد قد يقع الخطأ فيه بان انتزع من أقل ممايجب الانتزاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه ففي قولنا زيد يصفو ويكدر وجه الشبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في حالتي الانفراد والاجتماع (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون الغرض فيها الاجتماع (قوله من قبيل الاستعارة بالكناية) والقول بان الاستعارة بالكناية تتضمن التشبيه لاينفع في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم أن يكون تشبيها واحدا والتشبيهات الضمنية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة (قوله في افادة ما كان يفيده الخ) وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي

(قال السيد) ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية (أقول) حيث شبه زيد في زمان انبساطه بالماء الصافي واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود حينئذ تشبيه انبساطه بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقصود حينئذ تشبيهه بالماء فان لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعا لامقصودا وسيجيء الكلام في هذا المعنى في مباحث رد التبعية الى المكنى عنها كما زعمه السكاكي

الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف (والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى و)المتعدد (العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) اى نزو الذكر على الانثى وفى المثل أخفى سفاداً من الغراب (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسي وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) الذى هو حسي (ونباهة الشأن) اى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه) الضمير للشأن (قد ينتزع) وجه (الشبه) اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه أعني وجه التشبيه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) اى في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى إتيان

في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تغيرا فى افادة التشبيه بل فيما افاده واو العطف (قوله قد ينتزع الشبه) أى التماثل، أى الاشتراك في صفة (قوله من نفس التضاد)، أى من غير ملاحظة أمر سوى التضاد (قوله ثم ينزل التضاد الخ) لاخفاء في أن الانتزاع المذكور بعد التنزيل، اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل فما في شرحه للمفتاح أي بعد انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بمضادة الاخر أو تضادهما أوشبه التضاد منزلة التناسب محل بحث وكذا ماقاله السيد فى حواشي شرح المفتاح من أن كلمة ثم للتراخي فى الرتبة، لان الانتزاع موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية لتعليل الانتزاع يعني ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة التناسب فى صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقي والتنزيل ادعائي محض في الرضى ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تعالى ﴿ فالق الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾

(قول المحشي) أى الاشتراك في وصف ابقى المتن على ظاهره على خلاف رأى الشارح يدلك على ذلك قوله بعد اذ هو أى الانتزاع بادعاء ان أحدهما عين الآخر فالمنتزع هو الاشتراك أى ينتزع تماثل الشيئين من نفس تضادهما لانهما اشتركا فى التضاد المنزل منزلة التناسب بسبب هذا الاشتراك فيه فيحصل بينهما تماثل فوجه الشبه هو ما تماثلا فيه وهوالتضاد المنزل منزلة التناسب فظهر معنى انتزاع الشبه أى التماثل من نفس التضاد لكن كلامه الاتي يفيد خلاف ذلك وان المنتزع وجه الشبه وهو التضاد المنزل فيحمل ما هنا على بيان ظاهر العبارة وقوله اذ هو بادعاء على ان المعنى ان انتزاع وجه الشبه من التضاد أن يجعل وجه الشبه ما هو ضد وصف المشبه كالجراة كما سيذكره الشارح فقوله بعد التنزيل أى تنزيل التضاد منزلة التناسب لينزل الضد منزلة الضد وقوله فيحصل بينهما تماثل أي فى الوصف المنزل ضده منزلته

(قول المحشي) أى من غير ملاحظة امر الخ أى هذا هو المراد لانه من غير تنزيل ثم ينزل بل التنزيل سابق كما سيأتي

(قول المحشي) اذ هو بادعاء الخ أى الانتزاع يحصل بادعاء ان أحدهما عين الآخر أى يتحقق بهذه الدعوى فان تعقل التشابه بينهما انما هو بعد تناسبهما في شيء ولو ادعاء

(قول المحشي) لان الانتزاع الخ تعليل لكون ماقاله السيد محل بحث

عا فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشيء مليح (اوتهكم) اى سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والافتهكم وما وقع فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او مثل أو شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء فى علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقى في قول الحماسى * اتانى من ابى انس وعيد * فسل بغيظه الضحاك جسمى * ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع فى التضاد اى فى ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم فى شيء فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفي على احد انا اذا قلنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد أو في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو أسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح أو التهكم لاشتراكهما فى الضدية كما يجعل فى الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) أى اداة التشبيه (الكاف وكأن) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيداً أسد أو للشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان

على قرأة عاصم وقال تعالى ﴿ صافات ويقبضن ﴾ أي يصففن ويقبضن والمراد بالتضاد التنافي مطلقا (قوله وظرافة) الظرافة بالظاء المعجمة ، الكياسة ظرف ككرم ظرفا وظرافة كذا فى القاموس (قوله فان كان الغرض الخ) هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام المرزوقى يدل على اجتماعهما فيحمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التمليح المجرد والتهكم المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون الاخر في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكلمة أو في المتن لمنع الخلو (قال الامام المرزوقي الخ) تأييد لكون تفسير التمليح بما في شرح المفتاح غلطا حيث قال المرزوقى قصد بها الهزء والتمليح وليس فيها اشارة الى قصة أومثل أوشعر واشارة الى جواز اجتماعهما (قوله كان للتشبيه الخ) أي الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر الخ

(قول الشارح) لاشتراكهما في الضدية تعليل لكون التنزيل للتمليح أو التهكم اذ لو اشتركا في غيرها لم يكن تمليحا ولا تهكما قال العصام والتمليح هو افادة كمال بخله فى صورة كمال كرمه والتهكم هو انه بالغ فى كمال بخله مع اراءة انه بالغ في كرمه
(قول الشارح) أو كزيد الاسد أى على التشبيه المقلوب أو بعد الكاف قول محذوف اى او كقولنا زيد الاسد على التشبيه البليغ
(قول المحشى) الكياسة أى الحذق

الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل إنه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكانني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامداً او مشتقا نحو كأن زيداً أخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها (والاصل في نحو الكاف) أى في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) إما لفظاً كقولنا زيد كالاسد أو كولد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً * فان المشبه به هو مثل المستوقد اى حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديراً كقوله تعالى * او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق * الآية

نكتة لوقوع الاستعمال فلا يرد ان الجامد أيضاً قد يكون متحدا بالاسم وانه كالا يشبه الشيء بنفسه لايشك في ثبوته له وان كفى التغاير الاعتبارى في ثبوته له فليكف في التشبيه أيضا(قوله نحو كأنك قلت الخ)فان الاصل كأنك رجل قال حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه فقلب الضمير الغائب بالخاطب وكذا في كأني قلت (قوله نحو كأن زيداً أخوك) ، يمكن أن يقال انه في معنى المشتق أى متولد من ماء ابيك(قوله أى في الكاف ونحوها) لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي الكاف أولى وليس ذلك بطريق الكناية كما في قولك مثلك لايبخل ، لانه لايدخل فيه النحو كالايخفي (قوله مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) أى حال المنافقين وقصتهم العجيبة المذكورة فيما سبق كمثل الذي أى كحال الفوج الذى استوقد نارا عظيمة أى طلب وقودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء أو أضاءت تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين أى اخذ نورهم وامسكه ومضى به معه وما يمسكه الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من أن يقال اذهبه وانما وحد الضمير في استوقد وحوله وجمع في قوله بنورهم وما بعده نظراً الى جانب اللفظ والمعنى (قوله كقوله تعالي أو كصيب الخ) العطف بأو تنبيه على ان كل واحدة من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ماقصدت والصيب فيعل من صاب يصوب أى نزل يطلق على المطر والسحاب أيضاً فان أريد به السحاب ففيه ظلمتا سحمته وتطبيقه منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وان اريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه

(قول المحشي) نكتة لوقوع الاستعمال أى يكفي وجودها في صورة وليست علة حتي يلزم اطرادها

(قول المحشي) يمكن ان يقال الخ أى فيكون الحق مع الزجاج

(قول المحشي) فانه لايدخل فيه النحو لان معنى مثلك لايبخل على طريق الكناية انت لاتبخل فلو كان ماهنا كناية كان معناه والاصل في الكاف ولا يدخل النحو فهو من باب الفحوى (قول المحشي) فان أريد به السحاب الخ والمراد بالسماء على كل الافق أى نواحي السماء فالتعريف للاستغراق كذا في حاشيته للقاضي

(قال المحشي) سحمته بضم السين وسكون الحاء المهملتين اى لونه الاسود وتطبيقه أي جعله طبقات بعضها فوق

فان التقدير او كمثل ذوى صيب فحذف ذوى لدلالة قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة أعنى عطفه على قوله كمثل الذى استوقد ناراً فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لان المقدر فى حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ماولى المشبه به الكاف لما ذكر فى الكشاف والايضاح فيما لا يلى المشبه به الكاف كقوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه * اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدراً فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الايضاح بان قوله تعالى* يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله*ليس من قبيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى عليه الصلاة والسلام من أنصارى الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم أى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين أنصاراً مقدر بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين أنصارا بقول عيسى عليه السلام للحواريين من أنصارى الى الله قال صاحب المفتاح أوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من أنصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين أنصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله أوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد

وانتساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه ملتبسين به في الجملة هما فيه أيضاً ويجعلون استئناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة يخلو عنها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة، قصفة رعد تنقض معها شقة نار ولا تمر بشيء الا أهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له للجعل (قوله من قبيل ما ولى الخ) دون من قبيل ما يليه المشبه به (قوله تعالى كونوا أنصار الله) من اضافة الفاعل الى المفعول اقراءة الحجازيين وابى عمرو بالتنوين

بعض وقوله متنظمة بهما ظلمة الليل فتكون الظلمات ثلاثا وقوله واضح لان الرعد قيل صوت اصطكاكه أو صوت ملك يسوقه والبرق لمعانه هو أو اجنحة الملك وقوله ومصبه أى ما ينصب فيه

(قول الشارح) فان التقدير او كمثل الخ فى البيضاوى ان كصيب عطف على الموصول بتقدير المضاف اعنى ذوى فيكون الكاف في كصيب زائدة ولا حاجة لتقدير مثل وحينئذ لا يكون الكلام فيه وهو ما ولى المشبه به الكاف اذ هى زائدة والتشبيه انما هو في الاول فقط وعلى كلام الشارح يكون عطفا على قوله أو كمثل وزيادة الحرف أهون من تقدير الاسم وتمام الكلام في حاشية القاضي

(قول الشارح) ولا بمفرد آخر سواء دل على مركب كلفظ المثل أولا

(قول الشارح) اذ لايخفى الخ توجيه لدلالة ما أقيم مقامه عليه

(قول المحشى) قصفة رعد بالقاف والصاد والفاء شدة الصوت فالمعنى شدة صوت الرعد

أن الاول مشبه والثاني مشبه به بجزم ، بأن الصواب المؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين انصاراً بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية حينئذ ، لاتكون نظيراً لقوله أو كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له ، وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه أوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسي مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسي عليه السلام كما هو صريح ، في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالي * أو كصيب من السماء * بعينه ثم ماذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه أوقع التشبيه أى تشبيه كون المؤمنين انصارالله على ان اللام للعهد بين أى دائر بين كون الحواريين انصار الله على مايفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ماهو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على مايفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسي عليه السلام على ماهو صريح لكن المراد هو الاول لاالثاني اذ لامعنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين ، هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه الصلاة والسلام إذ حواري الرجل صفيه وخاصانه والله أعلم (وقد يليه غيره) أى قد يلى نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى * مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا * فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل أعني الحال والقصة العجيبة الشأن نحو * واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط

واللام والاضافة في من انصاري الى الله من اضافة احد المتشاركين الى الآخر لما بينهما من الاختصاص أى من جندى متوجها الى نصرة الله ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول (قوله بان الصواب المؤمنين) أى في عبارة المفتاح (قوله لاتكون نظيرا الخ) مع انه قال في المفتاح ونظيره أى نظير كصيب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا انصار الله الآية (قوله وهذا غلط منه) أى هذا الرد غلط من الشارح العلامة (قوله في الكتاب) أى في المفتاح (قوله محذوف) وهو كون الحواريين انصار الله (قوله أي دائر الخ) فالظرف اعنى بين ليس متعلقا بالتشبيه حتى يرد ماذكره ذلك البعض بل متعلق بالدوران فيكون كلا مدخولى البين مشبها به والمشبه مادل عليه لام العهد قال السيد في شرحه المفتاح انما يصح الدوران لوكان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستلزمه) عطف تفسيري لقوله يفهم ضمنا (قوله هم المؤمنون) يؤيده انه وقع في بعض نسخ المفتاح المؤمنين بدل الحواريين كذا

(قول الشارح) لاتكون نظيراً الخ لعدم تقدير المشبه به بناء على ظاهر كلام ذلك البعض

(قول الشارح) والقصة العجيبة الشأن استعمال لفظ المثل في ذلك على سبيل الاستعارة وأصله للقول السائر الممثل

به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح * اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضراً شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا أيضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى * او كصيب قلت هذا تقدير لاحاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لابد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لانى اراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأدى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحياة الدنيا الآية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد * وما الناس الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلاقع * لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة

في شرح المفتاح الشريفي (قوله قلت هذا تقدير الخ) أي تقدير كمثل ماء لاحاجة اليه لان المراعي في التمثيل الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه بمفرد يتأتى التشبيه به أولا بخلاف قوله أو كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولايخفى ان دليله لايثبت الاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولاتعرض له في السؤال أصلا فان ضم اليه ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت الاحتياج الى تقدير ذوى فانفتح باب التقدير فقدرنا لفظ مثل أيضاً لملاءمة المعطوف عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء ليلايم المشبه فلا فرق بين كماء وكصيب ، فالجواب الحق ان يقال لايمكن تقدير المثل في كماء لان لفظ المثل انما يدخل، على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح أن يقال شبه حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال النبات لابحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله قال صاحب الكشاف الخ) تأييد لقوله هذا تقدير لاحاجة اليه وعبارة الكشاف فان قلت الذى كنت تقدره في المفرد من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك أو كمثل ذوى صيب هل تقدر مثله في المركب منه قلت لولا طلب هذه الضمائر الى آخر كلامه (قوله فان قيل الخ) منع الملازمة المستفادة من قوله لولا طلب هذه الضمائر مرجعاً لكنت مستغنيا ولك أن تحمله واراداً أيضاً على قوله بخلاف قوله أو كصيب فان الضمائر الخ (قوله لايقال الخ) لاوجه لهذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لانى في التمثيل اراعى

مضربه بمورده ولا يضرب الا مافيه غرابة كذا في القاضي

(قول المحشي) فالجواب الحق الخ أى بعد ضم مايستفاد من قوله بل الجواب الخ

(قول المحشي) على ماهو العمدة وهو صاحب تلك الحال

كما في قوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كماء * بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملايمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذى استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقديره كماء أنزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا (وقد يذكر فعل ينبيء عنه) اى عن التشبيه (كما في علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (و) كما (في حسبت) او خلت زيدا اسدا (ان بعد التشبيه) ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبيء عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب

الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحمل على انه تذكير لماسبق وتقرير له (قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما أولا فلما فى مغنى اللبيب في بيان مقدار المحذوف أنه ينبغى تقليله ما امكن ليقل مخالفة الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الي تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه يفيد اولوية تقديره واما ثالثا فلانه اعتراف بقصور جواب الكشاف اذلا اشارة فيه الى ماذكره الشارح رحمه الله تعالى أصلا وعندى أن سؤال الكشاف سؤال عن تقدير ذوى وانه ليس فى الكلام تقدير مثل بناء على ان قوله أو كصيب عطف على الذى استوقد كما نص عليه القاضى فى تفسيره والكاف زائدة ، كما فى قوله مثل كعصف نص عليه الرضى،فيكون التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة الكاف أو كمثل ذوى صيب فالسؤال ليس الاعن تقدير ذوى ولذا قال من حذف المضاف بصيغة الافراد فيطابق الجواب بلاريبة ولا يرد قوله فان قيل هب الخ وتفصيله فى حواشينا على تفسير القاضي(قوله واشد ملايمة الخ) لان الكاف في كمثل دخل على المشبه به فالمناسب أن يكون فيه كذلك كذا نقل عنه(قوله فقد سهاسهوا بينا) لوجهين القول بالتقدير وجعله ممالايلى الكاف المشبه به (قوله اصوب) انما قال ذلك لانه يمكن حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التسامح

(قول المحشى) بقصور جواب الكشاف أى عن سؤاله الذى نقله المحشي قبل بقوله فان قلت الذى كنت الخ لان السؤال عن تقدير كمثل ذوى صيب والجواب انما يفيد تقدير ذوى فقط

(قول المحشي) كما في قوله مثل كعصف فان من مواقع زيادة الكاف دخول مثل عليه كالآية والشاهد الذى ذكره

(قول المحشى) فيكون التقدير بعد اعتبار العطف الخ أى فلم يتعرض صاحب الكشاف في السؤال لتقدير لفظ المثل أيضاً بل انما اعتبره في عطف قوله كصيب على الذي استوقد

(قول المحشى) فيطابق الجواب بلا ريبة فلايرد انه تعرض في السؤال لتقدير المضافين أعنى مثل ذوى وفى الجواب اكتفى على بيان تقدير لفظ ذوى وما درج عليه الشارح من تقدير المضافين مختار صاحب المفتاح وقد رجح القاضى مختار الكشاف بناء على مافهمه المحشى بان زيادة الحرف أهون من تقدير الاسم سيما اذا رجحه قرب المعطوف عليه

(والغرض منه) اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه وهو) اى الغرض العائد الى المشبه (بيان امكانه) يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك فى كل أمر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعي امتناعه (كما فى قوله) أى قول ابى الطيب (فان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال) فانه اراد ان يقول ان الممدوح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنساً بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه في هـذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك وليسم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه (او حاله) عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) اذا علم لون المشبه به دون المشبه والالم يكن لبيان الحال لانها مبينة (او مقدارها) اى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) اى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) اى في شدة السواد (او تقريرها) مرفوع معطوف على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم

حيث جعل المنبيء عن حاله منبئاً عنه(قوله والغرض الخ)قدم الغرض على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس وكذلك كان عوده اليه أغلب كذا في شرح المفتاح الشريفي والاظهر أن يقال ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الغرض منه عائدا اليه (قوله بيان امكانه) أى امكانه الوقوعى (قوله ويدعي امتناعه)أى امتناعه الوقوعي(قوله بل صار أصلابرأسه) أى كانه أصل برأسه يدل عليه قوله كأنه ليس منها فلذا قال كالممتنع والا فكونه أصلا برأسه ممتنع (قوله فلا استبعادالخ) فيه اشارة الى ان جواب الشرط في البيت محذوف اقيم علته مقامه (قوله مرفوع) أى ليس مجرورا معطوفا على امكانه اذ لامعنى لبيان تقريره (قوله من لايحصل الخ) أى لا يبقى لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الاساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أى بقي منه وحصلت منه على شيء ومضى الكرام فحصلت بعدهم على ناس لئام انتهى وقيل ان جعلت ملحقة بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره أى لايكون من سعيه على طائل وان لم يجعل فهو حال(قوله لان الف الفكر بالحسيات الخ)اشار بذلك الى أن التشبيه للتقرير اصله ان يكون تشبيهه بالمحسوس وبالمعقول يكون

(قول المحشي) والاظهر الخ لبعد التشبيه عن القياس

منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كأنه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله * ويوم كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطكاك المزاهر * وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر * ظللنا عند باب أبي نعيم * بيوم مثل سالفة الذباب * وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله * اذا هم القى بين عينيه عزمه * ونكب عن ذكر العواقب جانبا (وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به أشهر) ، أي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك ، وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه أشهر ، ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي

بتنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله لتقدم الحسيات) أي في الحصول ولذا قيل من فقد حسا فقد فقد علما (قوله ويوم كظل الرمح)أي في وقت الطلوع والغروب قصر طوله أي قصر طول ذلك اليوم دم الزق أي شرب الخمر صادرا عنه فان السرور والنشاط يوجب القصر (قوله أي وان يكون المشبه به الخ) اشارة الى ان قوله هو به معطوف على وجه الشبه واشهر على اتم والضمير المرفوع راجع الى المشبه به ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود أن هذه الاغراض تقتضي الامرين لأنها تقتضي الاتمية في حال كونه اشهر والمراد الاتمية والاشهرية عند المخاطب بالتشبيه وفي عطف اعرف على اشهر اشارة الى ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف أشد معرفة كما في شرحه للمفتاح أي ان كان المشبه معروفا بوجه الشبه لابد وان يكون المشبه به اشد معرفة منه (قوله وليس الامر كذلك) ، فالمراد أن مجموع الاغراض يقتضي مجموع الامرين وان اختص البعض ببعض الاغراض (قوله ليصح قياس المشبه عليه)هذا لا دخل له في التعليل وانما ذكره تمهيدا لقوله وجعله دليلا على امكانه فان جعله دليلا عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان المشبه به اعرف بوجه الشبه من المشبه كان جعله مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود المشبه لكونه مشاركا فيه لما هو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الخفاء لم يكن التشبيه به مزيلا لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه الخ)

(قول الشارح) ظللنا عند باب الخ مقصوده ان يشير الى طيب ايامه عند ابان لان ايام السرور توصف بالقصر بخلاف ايام الحزن

(قول الشارح) لكنه لا يقتضي الخ لكن بمعنى الواو اذ لا وجه للاستدراك بعد الحصر السابق

(قال السيد) واصطكاك المزاهر (أقول) المزهر العود الذي يضرب به

(قال السيد) من الاريحية (أقول) الاريحي الواسع الخلق يقال اخذته الاريحية اذا ارتاح للندى والارتياح النشاط

(قال السيد) ظاهر هذه العبارة (أقول) أي ظاهرها يقتضي ذلك لكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع على التفصيل المذكور في الشرح (قول المحشي) فالمراد أن مجموع الاغراض الخ بان يكون كل منها له اقتضاء البعض أو للكل بخلاف ما أورده الشارح بقوله فان قلت الخ

الا كون المشبه بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ماهو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلنا لان التزيين والتشويه والاستطراف لايقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي أشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به أندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم

اذلا دخل للاتمية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) أي من غير التفات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار المشبه به) اما حقيقة او ادعاء (قوله ادخل في السلامة) أي في نفسه بان لايكون قابلا للتفاوت كان التشبيه الذي لبيان المقدار ادخل في القبول ، فلا يرد ان التأييد مخالف لما هو المدعي لان كونه ادخل في القبول يدل على ان التشبيه الذي فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول أيضاً (قوله بل كلما كان الخ) اضراب عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندي الخ لبيان ان شيئين من الثلاثة لايقتضي الاشهرية فان قوله لصحة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء الاتمية (قوله كان التشبيه الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتشويه فلان حسن مالم يشتهر وقبح مالم يشتهر اكثر تأثيرا لغرابتهما بخلاف المألوف والناظرون جعلوه اضرابا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكلفوا الجمعية الاغراض بما تمجه الاسماع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجمال فيه ، وعدم ظهور مطابقته للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل للمدعي (قوله اعرف بجهة التشبيه الخ) أي أشد معرفة واختصاصا، والتصاقا بها بالقياس الى المشبه عند المخاطب كذا في شرحه

(قول الشارح) بل كلما الخ اضراب عن عدم اقتضاء الاتمية والاشهرية في الثلاثة الصادق باقتضاء المساواة في ذلك الى اقتضاء عدم المساواة أيضاً وأما ماكتبه المحشي هنا فغير ظاهر الا ان يكون في نسخته اقتصار اولا على الاتمية

(قول المحشي) فلا يرد ان التأييد مخالف الخ تفريع على قوله أي في نفسه بان لايكون قابلا للتفاوت ومحصل الدفع ان معنى كلام الشارح انه متى كان ادخل في السلامة بان لايكون قابلا للتفاوت كان ادخل في القبول ومفهومه انه اذا لم يكن ادخل في السلامة في نفسه بان كان قابلا للتفاوت لكن لم يقع فيه تفاوت بالفعل كان مقبولا فقط وليس مفهومه انه اذا وقع فيه تفاوت بالفعل يكون مقبولا حتى يرد هذا الايراد فالادخل في السلامة في نفسه هو ما ذكروا لادخل فيها لافي نفسه هو ماكان قابلا لكن لم يقع فيه تفاوت

(قول المحشي) وعدم ظهور مطابقته للتفصيل سيأتي بيانه في الشارح

(قول المحشي) والتصاقا تفسير للاختصاص اذهو بمعناه الحقيقي لايتفاوت وترك من عبارة شرح المفتاح وأقوى حالا معه

يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه فى معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الا بلغ أو فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه أو للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن إما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون أعرف واخص

المفتاح (قوله لبيان مقدار المشبه) أى مقدار حاله وكذا لبيان حاله ، تركه لقربه من بيان المقدار وقد ذكره ، في المفصل (قوله ولا لزيادة تقريره)، أى تقريره الذى هو زائد في نفسه (قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول) أى انه اذا لم يكن اعرف واقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذى يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الابلغ للشيء بما يساويه في التقرير والتحقيق وهو ممتنع قطعا وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف أولى (قوله الى الواقع) متعلق بقوله نقلا وليستطرف تعليل لنقل الامتناع واصيرورته تعليل للمعلل (قوله أو الوجه الآخر) عطف على قوله لامتناع أى نقلا للوجه الآخر (قوله أو عند حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشبه به معا كما يدل عليه قوله لكنه يندر حضورها عند حضور المشبه، فيستطرف لمشاهدة اعتناق الخ (قوله

(قال السيد) نقلا لامتناع وقوع المشبه به (أقول) منصوب على انه مفعول له للابراز المقدر أى ولا لابرازه في معرض الاستطراف للنقل

(قال السيد) أو للوجه الآخر (أقول) عطف على قوله لامتناع ولهذا قال أى نقلا لندرة حضور المشبه به

(قال السيد) وعلى هذا (أقول) أى اذا فسر قوله لمثل ماذكر بما فسره العلامة كان تعليلا لنقل ندرة حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه به وحينئذ تبقى دعوي عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف وأخص وأقوى في صورة الاستطراف خالية عن التعليل فالأولى ان يفسر بما ذكره من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليلا لعدم صحة ذكره فى صورة الاستطراف لان هذا انسب بسياق كلامه حيث علل سابقا عدم صحة ذكره لبيان المقدار أوالامكان أو الحال أو زيادة التقرير أو التزيين أو التشويه بقوله لامتناع تعريف المجهول الى آخره

(قول الشارح) لامتناع تعريف المجهول بالمجهول هذا ان كان مساويا فان كان اخفي فهو بالامتناع احرى ويمكن ادخاله في عبارته

(قول المحشى) تركه الخ رد لما اعترض به الشارح في شرح المفتاح على صاحب المفتاح حيث قال انه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنه اذ لا يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض المذكورة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا

(قول المحشى) في المفصل أى تفصيل هذا المجمل

(قول المحشى) أى تقريره الذى هو زائد انما قال ذلك لان الكلام فى تقريره لا في زيادته

(قول المحشى) فى القدر الذى يقصد تعريفه والا فاصل المعرفة موجود

وأقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ماذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا

وعلى هذا) أى على تفسير لمثل ماذكر بليستطرف الخ(قوله خاليا عن التعليل)على انه لايخفى ان في التعبير عن استطراف الندرة بمثل ما ذكر عقيب كون قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة كذا في شرحه المفتاح ويمكن أن يقال، ان لفظ مثل مقحم، كما في التوجيه الثانى(قوله من تعريف الخ)أى من امتناع تعريف الخ

(قول الشارح) اما مطلقا كما في نقل ندرة الحضور في الذهن من البحر المذكور الى ذلك الفحم ليستطرف استطراف النوادر أو عند حضور المشبه كما سيأتي في قوله كانها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار الخ

(قول الشارح) نقلا علة لقوله تشبيه فحم الخ كذا في شرحي المفتاح لكن يلزم ان نقل ندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه الى المشبه يكون علة لتشبيه الفحم المذكور بالبحر الموصوف وليس كذلك لان المشبه به نادر الحضور مطلقا وانما يكون علة لتشبيه البنفسج بأوائل النار في اطراف كبريت فينبغي ان يجعل علة للابراز في معرض الاستطراف مطلقا فانه يكون لنقل الامتناع أو نقل ندرة الحضور اما مطلقا أو عند حضور المشبه ولعل ماذكرنا هو الحامل للسيد على ماذكره في حاشية هذا الكتاب مخالفا لشرحه للمفتاح بناء على تفسير الوجه الآخر نقلا عن العلامة بنقل ندرة حضور المشبه به اما مطلقا أو عند حضور المشبه فلو كان حينئذ علة التشبيه لزم المحذور السابق بخلاف جعله علة الابراز واما في شرحه قدس سره للمفتاح ففسر الوجه الاخر بندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا ومثله الشارح في شرحه فتدبر وقوله لامتناع الخ أى نقلا لصورة الممتنع الى ماهو واقع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية أى يعد طريفا غريبا مثلها

(قول الشارح) وقيل معناه الخ فيه انه يلزم أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اقوى في وجه الشبه أو اعرف به مع ان المشبه به كلما كان أندر حضوراً في الذهن كان الاستطراف أقوي كذا في شرح المفتاح الشريفي هذا على ان لفظ مثل مقحم فان كان أصليا والمعنى لم يصح أن يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون أعرف منه بالاستطراف واقوى فيه وأعرف به وزد عليه ان الاستطراف غرض من التشبيه والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به أقوى فيه ثم ان لزوم كون المشبه به أقوي في وجه الشبه واعرف به لاول عبارة المفتاح ضروري لان قوله أو معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جزأ لانتفاء كون المشبه أعرف وأخص واقوى وهذا اللزوم لايختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ماذكر كذا ذكره السيد في شرح المفتاح لكن سيأتي في حاشيته هنا انه يمكن تأويله (قول المحشى) فيستطرف أى فاذا احضرت صورة اتصال النار باطراف الكبريت مع المشبه استطرف المشبه لكونه موافقا لما هو بعيد منه غاية التباعد

(قول المحشي) سماجة لان عبارة المفتاح نقلا لامتناع وقوع المشبه به الى الواقع ليستطرف ولم يقيد الاستطراف بصيرورته كالممتنع وانما قيد به الشارح العلامة فليس بحسب اللفظ في قوله أولا ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ماذكر من الاستطراف لايخلو عن سماجة اذ ليس في الاول اعتبار قيد حتى يحسن تشبيه مقيد آخر به نعم وقوعه بعد نقل الامتناع تعليلا مؤذن بالقيد

(قول المحشي) ان لفظ مثل مقحم أي فيكون مرجع الاشارات الاستطراف من حيث هو لا القيد الذي يفيده لفظ مثل تدبر

(قول المحشى) كما في التوجيه الثانى لان المراد بماذكر تعريف المجهول بالمجهول فلفظ مثل زائد

أنسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا بد فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة أو الندرة ليحصل الغرض وأما في وجه التشبيه الذى هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه

(قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير) والمدعى عام والقول بانه تعليل المجموع بالمجموع كما قرره الشارح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح ههنا لان مقصود السكاكي رحمه الله بيان لمية جعل الغرض العائد الى المشبه به ابهام كونه اتم في وجه الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبه به أقوى مع وجه التشبيه في صورة زيادة التقرير فقط أن يكون الغرض العائد الي المشبه به، في التشبيه المقلوب، مطلقا ابهام كونه اتم ، ولانه يلزم أن يكون ذكر الاعرفية في التعليل مستدركا اذ لا دخل له في اثبات المدعى، الا أن يقال دعوى الاتمية في وجه التشبيه تتضمن دعوى الاعرفية، لان الاغلب أن يكون الاتم اعرف (قوله ثم لا بد فيما يكون للتزيين الخ) وكذا فيما يكون لبيان الحال والمقدار والامكان، ليكون الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه لظهوره (قوله وحينئذ) أي حين

(قول الشارح) اتم في الاستحسان الخ أى لامر غير وجه الشبه

(قول المحشي)لان مقصود السكاكي الخ حيث قال وانما جعل الغرض العائد الى المشبه به ابهام كونه أتم في وجه الشبه لان حق المشبه به أن يكون أعرف الخ ما سبق فى الشارح

(قول المحشي) في التشبيه المقلوب انما خصه لقول السكاكى ثم بناء على ان حقه أن يكون أعرف بوجه الشبه وأخص به وأقوى حالا معه يكون الغرض من التشبيه المقلوب ابهام كون المشبه به أتم من المشبه فى وجه الشبه وسيأتى التخصيص في كلام المحشي بعد

(قول المحشي) مطلقا سواء صورة التقرير وغيرها

(قول المحشي) ولانه يلزم الخ أي اذا كان المقصود تعليل المجموع بالمجموع بان يكون لامتناع تعريف المجهول بالمجهول راجعا لقوله ان يكون أعرف وتقرير الشيء بما يساويه راجعا لقوله واخص بها وأقوى حالا يلزم أن يكون ذكر الاعرفية مع تعليلها يعد مستدركا لان مقصود السكاكي اثبات الاتمية في وجه الشبه ولا دخل للاعرفية فيه بخلاف ما اذا كان المراد بجهة التشبيه الغرض منه بالاتمية الاتمية في الغرض من وجه الشبه لا في نفسه كما اختاره الشارح فان الاعرفية لازمة في ذلك ويكون كل من التعليلين عاما لجميع ما قبله كما سيأتي

(قول المحشي) الا أن يقال الخ فتكون الاعرفية معتبرة أيضاً في صورة التقرير كما انهـا معتبرة في جميع ما عداه كما بينه السيد في شرح المفتاح بخلاف الاتمية فانها لا تكون في بيان المقدار لانه يجب فيه كون المشبه به على قدر المشبه لا أزيد ولا أنقص

(قول المحشي) لان الاغلب الخ تعليل لتضمن الدعوى

(قول المحشي) وكذا فيما يكون لبيان الحال الخ أى فى التشبيه الذى الغرض منه بيان حال المشبه أو مقدارها أو بيان امكانه لابد أن يكون المشبه به أتم في ظهور تلك الحال أو مقدارها أو ظهور امكانه

(قول المحشى) ليكون الدليل أى السابق وهو قوله لامتناع تعريف المجهول الخ لانه أعم مما ذكره الشارح هنا ومساو لما نقله عن السكاكي من الدعوي السابقة مع زيادة بيان حاله كما ذكره المحشي سابقا

(قال السيد) وحينئذ لا يبعد الى آخره (أقول) هذا توجيه بعيد جداً بل هو باطل قطعا فان السكاكي بعد ما ذكر

أعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه

الاغراض العائدة الى المشبه قال وأما الغرض العائد الى المشبه به فرجعه الى ايهام كونه اتم من المشبه فى وجه الشبه ثم قال وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ماذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها وأقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على الغرض لكان لغواً لا حاصل له كما لايخفي على من له أدنى تمييز لان معناه حينئذ انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان المشبه به حقه أن يكون أعرف بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواءأريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص أعنى ايهام كونه اتم من المشبه فى وجه التشبيه أو أريد مطلق الغرض من التشبيه

(قال السيد) لانه قال يجب أن يكون المشبه به أعرف الى آخره (اقول) يريد به على ما نقل عنه ان السكاكى صرح فى هذا الكلام بانه يجب فى بيان المقدار أن لايكون المشبه به أقوى حالا مع وجه الشبه بل يجب أن يساويه فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالا مع جهة التشبيه في بيان المقدار اذا أريد بجهة التشبيه وجه الشبه وأيضاً في هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتمية وغيرها انما يكون في صورة انتهى كلامه والذى يظهر مما ذكر في المفتاح مجملا أولا ومفصلا ثانيا ان كون المشبه به أعرف بوجه الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وان كونه أتم وأقوى فى وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحاق الناقص بالكامل واما الاستطراف فالمعتبرفيه غرابة المشبه به وندرة حضوره وذلك انه ادعى أولا كونه أعرف وأقوى فى بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وعلل ذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول وامتناع تقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ والاول علة للاعرفية والثاني علة لكونه أقوى وظاهر ان التعليل الثاني مخصوص بصورةالتقرير فيثبت به الحكم أعني كونه أقوى فى هذه الصورة وحينئذ يجب أن يكون التعليل الاول شاملا للجميع أو لما عدا التقرير لئلا يختل نظام الكلام وشموله للجميع اظهر ليتجه نظم التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشعر بمشاركته لماسبق فيما ذكر من كون المشبه به أقوى وأعرف وعقبه بما يصلح أن يكون اشارة الى التعليل السابق وفصل الكلام ثانيا وصرح بان الاتمية معتبرة فى زيادة التقرير وليست بمعتبرة في بيان المقدار بل الاولى في بيان المقدار السلامة عن الزيادة والنقصان وبان الاعرفية معتبرة فى بيان الحال والمقدار وكذا فى بيان الامكان والتزيين والتشويه وبان ندرة الحضور معتبرة فى الاستطراف فاذا أريد تطبيق المجمل على هذا المفصل وجب دعوى الاعرفية فيالتزيين والتشويه أيضاً وتأويل كلامه السابق فيالاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته لما سبق فى الاحكام اعنى كون المشبه به أقوى وأعرف وحمل قوله لما ذكر على ما فسر به العلامة وبعد اخراجه عن المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لايبقى اشكال في كلامه الا في اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به أعرف بوجه الشبه وهو مصرح به فيالكلام المفصل حيث جعلهما شريكين لبيان الامكان في كون المشبه به مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن أن يقال ليس وجه التشبيه بين وجه الهندى ومقلة الظبي مطلق السواد والا فلا تزيين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذى يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك أن مقلة الظبي بهذا أعرف منه وكذا الحال فى التشويه واماضمه فيالكلام المفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحاق الناقص بالكامل الى زيادة التقرير فلاينافي ماذكره فيالمجمل هذا ماعندى فيايضاح عبارة المفتاح وتلخيص ما أريد بها ودفع مايتخايل فيهامن الاضطراب والاختلال

التشبيه فيما اذا كان الغرض من ذكر التشبيه بيان حال المشبه أو بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه أو تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد

اذ كانت الاتمية في الغرضية لازمة ، في كل تشبيه * قال قدس سره واما الغرض العائد الخ * أى في التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قال مرجعه لانه الغالب ولذا قال في الضرب الثاني وربما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه أهم عند المشبه * قال قدس سره وهذا كلام غير منتظم الخ * هذا انما يلزم ان أريد بقوله ايهام كونه اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المقلوب ، الذى لايكون الغرض منه التقرير يفيد ايهام كونه اتم في الغرض لافي نفس وجه الشبه مثلا اذا قيل مقلة الظبي كوجه الهندي يكون مفيدا لايهام كونه اتم في الاستحسان وأبلغ من مقلة الظبي فمراده كونه أتم في وجهه التشبيه بالنظر الى الغرض الذى يقصد من وجه التشبيه ويترتب عليه فالكلام حينئذ منتظم غاية الانتظام * قال قدس سره يريد به الخ * بيان لكون هذا الكلام دليلا على ارادة الغرض من جهة التشبيه بوجهين * قال قدس سره وأيضاً في هذا الكلام الخ * أى في هذا الكلام دلالة على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادراً يكون في صورة لافي جميع الصور ، فلا يمكن حمل جهة التشبيه على وجه الشبه لانه يستلزم ، عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون مخالفا للمفصل ، والاظهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان الاتمية تكون في صورة وهى زيادة التقرير الا انه قصد ان في الكلام ، دلالة على التوزيع لا على العموم * قال قدس سره واما الاستطراف الخ * هذا صريح في المفصل وأما المجمل فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية والاتمية فالمراد بقوله يظهر مما ذكر في المفتاح الخ يظهر من مجموع ماذكره من المجمل والمفصل لامن كل واحد منهما * قال قدس سره

(قول الشارح) لكن يجب الخ هذا هو محل الشاهد لانه صرح فيه بانه يجب في بيان المقدار أن لايكون المشبه به أقوى حالا مع وجه الشبه بل لابد أن يكون مساويا فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالا مع جهة الشبه في بيان المقدار اذا أريد بجهة الشبه وجه الشبه وأيضاً في هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتمية وغيرها انما يكون في صورة كذا نقل عنه وحينئذ فلا يطابق هذا التفصيل الاجمال السابق الا بالحمل على ماذكر

(قول المحشى) في كل تشبيه بناء على انه ترك الباقي لظهوره كما ذكره قبل

(قول المحشى) الذى لايكون الغرض منه التقرير أي تقرير حال المشبه أى بخلاف ما كان الغرض منه التقرير فانه انما يفيد كون وجه الشبه في المشبه به أقوى كعدم الفائدة في الرقم على الماء لا اتم تدبر ثم ان ما ذكره المحشى من تأويل كلام السكاكى يحمل عليه ما سيأتي في المصنف والشارح في التشبيه المقلوب (قول المحشى) فلا يمكن حمل جهة التشبيه أي في المجمل السابق (قول المحشى) عموم الاتمية والاعرفية اقتصر عليهما لانهما المذكوران في المجمل السابق

(قول المحشى) والاظهر الخ لان هذا الكلام يدل على ان الاعرفية تكون في صور كثيرة مما سبق في المجمل وانما قال في صورة مع انها في صورتين لان مراده صورة مما سبق في المجمل والحاق الناقص بالكامل لم يسبق فيه

(قول المحشى) دلالة على التوزيع لا ان كلا في صورة واحدة

استطرافه (او تزيينه) مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه) اى عد المشبه طريفا حديثا (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه) اى انما استطرف

وذلك * أى ظهور كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وحينئذ صح كونه اعرف الخ من المجمل والمفصل * قال قدس سره والاول علة للاعرفيــة * أى الاعرفية بوجه الشبه فمعنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان التشبيه لتعريف المشبه المجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه الشبه بالمجهول بوجه الشبه فلابد ان يكون اعرف بوجه الشبه وحينئذ لابد في اتمام الدليل من ضم مقدمة أخرى بان يقال واذا كان المشبه به مجهول الوجه لايصح بيان الاغراض المذكورة به لان وجه الشبه كالعلة فى القياس والغرض كالحكم واذا لم يكن المقيس عليه معلوم العلة لايصح اثبات الحكم به فكذا المشبه به اذا كان مجهول الوجه لايصح بيان الغرض به واما على ما اختاره الشارح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان معنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض * قال قدس سره والثانى علة لكونه أقوى * أى لكون وجه الشبه أقوى فالمراد بما يساويه في قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه مايساويه فى وجه الشبه فلا بد فيه أيضاً من ان يقال لان المساواة في وجه الشبه الذى هو كالعلة توجب ثبوت أصل الحكم لاتقريره بوجه ابلغ وعلى مختار الشارح رحمه الله تعالى لامتناع تقرير الشيء بما يساويه فى التقرير * قال قدس سره وظاهر ان التعليل الخ * هذا الظاهر على تقدير ان يراد بتقرير الشيء تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما فى قوله ولالزيادة تقريره اما اذا أريد بالتقرير البيان والاثبات وبالشيء الغرض مطلقا بحيث يعم كل تلك الاغراض كما اختاره الشارح رحمه الله وأشار اليه بقوله نعم لابد في التشبيه ان يكون الخ فهو عام كالتعليل الاول * قال قدس سره لئلا يختل نظام الكلام * فانه لو كان مختصا بالبعض كبيان الحال والمقدار كما في المفصل يبقى البعض الاخر بلا دليل فيختل النظام * قال قدس سره ثم ذكر الاستطراف * عطف على قوله ادعي * قال قدس سره على وجه يشعر الخ * لان الظاهر ان قوله أوفى معرض الاستطراف معطوف على قوله فى معرض التزيين الخ * قال قدس سره بمايصلح الخ * وهو قوله لمثل ماذكرو انما قال يصلح لانه يحتمل معنيين أحدهما ان يكون معناه ليستطرف الخ وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما مر في الشرح * قال السيد وكذا فى بيان الامكان الخ * هذا مبنى على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم الحكم ومعروفه الاعرفية وان يكون قوله من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بيانا لما الموصولة والظاهر خلافه لأن الظاهر حينئذ ان يقول مسلم الحكم معروفه فى وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رحمه الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لوكان كذلك لجمع هذا الاغراض ببيان حال المشبه والمقدار بان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان الحال أو المقدار أو الامكان أو التزيين أو التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الظبي ليس أعرف واشهر من سواد وجه الهندى وكذا الهيئة التي فى السلحة المنقورة ، ليست اعرف واشهر من الهيئة التى في الوجه المجدور بل الامر بالعكس لكثرة رؤية وجه الهندى والوجه المجدور بخلاف مقلة الظبى والسلحة المنقورة فالمراد بقوله مسلم

(قول المحشي) ليست أعرف وأشهر فيه نظر نعم الغرض لايتوقف على الاعرفية بالمعنى المراد للسيد

(قول المحشى) تقرير لحال الشيء هو وجه الشبه

المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه (فى صور الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز فى صورة الممتنع عادة (وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كامر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد

الحكم ومعروفه ان لايكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية *قال قدس سره فاذا أريد تطبيق الخ* أى التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف على التأويل المذكور وصحته موقوفة على دعوى الاعرفية، وانما قلنا ذلك لان التطبيق بين المجمل والمفصل ، حاصل بماذكره سابقا حيث اعتبر الاعرفية في جميع الصور سوى الاستطراف فى المجمل والمفصل * قال قدس سره وتأويل كلامه الخ * لابد من بيان ذلك الوجه ليتم توجيهه ولم يبينه ففيه ترك الواجب ولعله أن يكون قوله أوفى معرض الاستطراف معطوفا على قوله اعرف فلا يكون داخلا تحت الاعرفية والاقووية *قال قدس سره وحمل قوله لمثل الخ* اذ لوحمل على امتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم اشتراط الاعرفية في الاستطراف *قال السيد لايبقى اشكال في كلامه * بقى الاشكال في استلزام الدليل أعنى قوله لان حق المشبه به الخ للمدعى اعنى قوله وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم اذا التوجيه الذى ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية فى زيادة التقرير لا فى كل تشبيه وهو لايقتضي ايهام الاتمية في كل تشبيه مقلوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل اذلا دخل له فى المدعى وما قاله السيد لدفعه فى شرحه المفتاح من انه يجوز تفسير الاتمية بما يتناول الاعرفية وان يكتفى في ذلك الايهام بكون المشبه به أقوى في غالب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى اثبات أن التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه أقوى أعنى ما يكون لزيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خرط القتاد ولايخفى ان ما اختاره الشارح رحمه الله خال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى أن يحمل قوله ايهام كونه اتم في وجه التشبيه على كونه اتم فيه بالنظر الى الغرض وأن يراد بجهة التشبيه الغرض * قال قدس سره والا فلا تزيين * فيه بحث لان التزيين حاصل بجعل المقلة مشبها به وان كان وجه الشبه هو السواد * قال قدس سره ولاشك ان مقلة الظبى الخ * فيه انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المثالين ولا يدل على انه لابد منهما فى التشبيه الذى للتزيين والتشويه * قال قدس سره فلا ينافي الخ * ، لان الاول تصريح بما علم تبعا فى المجمل والثاني زيادة على ما يستفاد من المجمل * قال قدس سره هذا ما عندى الخ * وعندى توجيه لعبارة المفتاح وهو ان قوله ايهام كونه اتم في وجه التشبيه معناه كون المشبه به اتم فى وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء كان باعتبار الاعرفية أو الاخصية أو الاقووية لان الاعرف اتم من غير الاعرف والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعني قوله لان حق المشبه به أن يكون الخ على طبق المفصل ان حق المشبه به أن يكون أعرف بوجه الشبه في صورتي بيان الحال والمقدار

(قول المحشي) وانما قلنا ذلك أى قلنا ان مراده التطبيق على وجه يصح لا التطبيق بين المجمل والمفصل لان التطبيق الخ

(قول المحشي) حاصل بما ذكره سابقا يعنى ان المجمل والمفصل متطابقان على ان الاعرفية شرط فى التزيين والتشويه لكن صحة ذلك موقوفة على دعوى انه لابد منها فيهما فالزائد هنا هو الدعوى

(قول المحشى) بجعل المقلة مشبها به أى فالتزيين من حيث ان المشبه به هو المقلة لامن حيث سوادها المخصوص

(قول المحشي) لان الاول أى بيان الحال والثانى الالحاق

(قول المحشى) سواء كان باعتبار الاعرفية به يندفع ما تقدم من أنه يلزم اختصاص الاتمية بصورة زيادة التقرير وانه لا وجه لذكر الاعرفية (قال السيد) حيث جعلها الخ قد رده المحشي سابقا

(واما عند حضور المشبه كما في قوله) أي في قول ابي العتاهية حيث يصف البنفسج (ولا زوردية تزهو)
قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا (بزرقتها

وان يكون أخص بها أى اتم لان ما هو اكثر التصاقا وارتباطا اتم في صورة التقرير وأن يكون أقوى حالا معها أى اقوى ثبوتا بان يكون مسلم الثبوت ومعروفه في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى لامتناع تعريف المجهول بالمجهول امتناع تعريف المجهول تصورا كما في صورتي بيان الحال والمقدار فان المطلوب فيهما تصور الحال والمقدار لان المخاطب عالم بثبوت مطلق الحال والمقدار طالب لتعيينه ولذا يطالب بما فيقولون ما لون عمامتك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث الاستفهام ان الطالب لتعيين المسؤل عنه طالب للتصور ، أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان والتزيين والتشويه ، لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم أي ثبوت وجه الشبه له ومعروفه فقوله لامتناع تعريف المجهول الخ تعليل لجميع ما عدا التقرير وقوله تقرير الشيء الخ تعليل لقوله ولازيادة تقريره ، فمجموع التعليلين علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض المذكورة على سبيل التوزيع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه أتم في وجه الشبه بوجه من الوجوه لان حق المشبه به أن يكون أعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور ومسلم الثبوت في بعض الصور ففي جميعها وجه الشبه أتم بوجه ما ، فيكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب ايهام كونه أتم بوجه ما واما قوله أوفي معرض الاستطراف فهو عطف على قوله أعرف بقرينة المفصل وتغيير الاسلوب السابق بايراد كلمة أو فههنا ثلاث توجيهات فاختر أيها شئت (قوله ولا زوردية) بالزي الخالصة وهو معرب لازوردية بالزي المغالطة وهو حجر معروف في شرح المفتاح الشريفي هي بكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية والواو بمعنى رب وعلى حمر اليواقيت صلة تزهو والمراد بحمر اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة أي البنفسج في زرقتها احسن منها في حمرتها أو اليواقيت نفسها والضمير في كانها وبها للبنفسج الموصوف باللازوردية على ارادة الافراد بالجنس كما في قوله تعالى ﴿ ثم نخرجكم طفلا ﴾ أو للازهار كذا في شرح فوائد الصحاح (قوله وفيه لغة أخرى) ومن هذه اللغة البيت

(قول الشارح) يقال زهي الرجل فهو مزهو يعني انه مبني للمفعول وعلى الثاني مبني للفاعل
(قول المحشي) أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان الخ اخذ كونه تصديقا من قول الشارح مسلم الحكم معروفه
(قوله المحشي) ومعنى قوله لامتناع الخ حاصل المعنى حينئذ لامتناع تعيين المجهول تصورا الذي هو الغرض من التشبيه بالمجهول تصورا الذي هو وجه الشبه لما عرفت ان الغرض كحكم المقيس وحينئذ يكون الكلام مسوقا لتعليل عدم صحة بيان الغرض بلا واسطة بخلاف مامر عن السيد يدل على ماذكرنا
(قول المحشي) فمجموع التعليلين علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض فتأمل
(قول المحشي) لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم الخ هذا لا بد منه في الكل لكن لما لم يتوقف بيان الامكان وما معه الا عليه علل به هنا ثم ان التصديق غير الاعرفية السابقة والظاهر ان المعنى مسلم الثبوت لما يقصد من التشبيه لا لوجه الشبه لما مر عن المحشي
(قول المحشي) فيكون الغرض العائد الخ وحينئذ يندفع الاشكال السابق له وتوجيه المحشي هذا هو الظاهر لاخذه من التفصيل مع خلوه عن التكلفات (قول المحشي) وهو حجر أي اللازورد حجر

بين الرياض على حمر اليواقيت) بجوزان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت (كأنها فوق قامات ضعفن بها، اوائل النار في اطراف كبريت) فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لايندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر وهوانه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبائع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه) في وجه التشبيه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصداً الى ادعاء انه زائد (كقوله) اى قول محمد بن وهب (وبدا الصباح كأن غرته) هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثاني بيان الاهتمام به) اى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذى ذكرناه من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجـه التشبيه (حقيقة) كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه (أو ادعاء) كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ماتقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ماقررنا فيما سبق (فان

(قوله أوائل النار الخ) أى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقة لا الشعلة المرتفعة كذا نقل عنه رحمه الله (قوله لمشاهدة عناق الخ) لايقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله كان غرته) أى بياضه وجه الخليفة من قبيل رجل عدل في احتماله التوجيهات الثلاث (قوله بالاصغاء) ، متعلق باتصاف (قوله وعلى كونه) معطوف على اتصاف (قوله وهذا الكلام الخ) زاد الشارح رحمه الله تعالى لفظ في وجه الشبه في موضعين ليعترض عليه والمصنف

(قول المحشي) من قبيل رجل عدل فاما أن يكون بادعاء أن وجهه نفس البياض أو يقدر مضاف أى غرة وجه الخليفة غرة الصبح أو أن تكون اضافة الغرة الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف والمقصود تشبيه الموصوف أى الصبح الاغر بوجه الخليفة فالاحتمالات بعد كون التشبيه على حقيقته

(قول المحشي) متعلق باتصاف والباء في بمعرفته للسببية وهذا غير متعين

اريد الجمع بين شيئين في أمر) من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصاً في ذلك الامر والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم توجد) فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله) أى قول ابي اسحاق الصابي (تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي * فمن مثل مافي الكأس عيني تسكب * فوالله ما أدري ابالخمر اسبلت * جفوني) يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ماتوهم (أم من عبرتي كنت اشرب * لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان أحدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أى تشبيه الصبح بغرة الفرس) متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه) أي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متي لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدة أو قريب منه في الاصل

رحمه الله تعالى ، لم يذكر في الاغراض الحاق الناقص بالكامل فمراده الحاق الناقص في غرض من الاغراض المذكورة بالزائد فيه فلا اعتراض (قوله عن ترجيح احد المتساويين) أى في اعتقاد المشبه كما يدل عليه السياق (قوله فمن مثل مافي الكأس الخ)الفاء تعليلية ومن ابتدائية متعلقة بتسكب أى لتسكب دمعاً كائنا من مثل مافي الكأس ولم يقل مافي الكأس اشارة الى أن مثل مافي الكأس كائن عنده والدمع الاحمر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لايخفي (قوله اذ لوقصد شيء من ذلك) أى من ذلك الوصف بان أريد المبالغة فيه (قوله لوجب جعل الغرة الخ) اذا أريد التشبيه على سبيل الحقيقة اذ لو أريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فاندفع سؤال السيد بلا احتياج الى ماذكره من ان المراد لوجب التشبيه مطلقا لا التشابه الا انه اقتصر على خصوص هذا التشبيه لكونه أصلا (قوله أو جمع وصفين في بيان المقدار) أى

(قال السيد) اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل غرة الفرس مشبها والصبح مشبها به الى آخره(أقول) فان قلت اذا أريد شيء من ذلك لم يجب التشبيه الذى ذكره بل جاز عكسه لكونه أقوى في تأدية المقصود قلت أراد بما ذكره انه يجب التشبيه بينهما ولايجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه أحسن فلا يكون مما نحن فيه وانما اقتصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لانه الاصل واذا عكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغة (قول الشارح) فالباء الخ أي لان الفعل لازم فاذا تعدى يتعدى بالباء (قول المحشى)زاد الشارح الخ هذه الزيادة أخذها الشارح من الايضاح

(قول المحشى) لم يذكر في الاغراض الخ أي حتى يخص ما هنا به (قول المحشى) في اعتقاد المشبه أي لا في الواقع (قول المحشى) في بيان المقدار أى لا الصورة والشكل واللون فاخذ هذه من المقابلة لها ومن قوله على حد الخ

فان العكس يستقيم في التشبيه فمتى أريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح أحد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه أصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبيء في الاغلب عن كون أحدهما ناقصا والآخر زائداً في وجه الشبه هذا تمام الكلام في أركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق وأشار الى الأول بقوله (وهو) اى التشبيه (باعتبار الطرفين) اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) اى المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد) وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى * هن لباس لكم وانتم لباس لهن * لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت أليس قوله تعالى لكم ولهن قيداً في المشبه

جمع وصفين على وجه من الزيادة والنقصان والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على مقدار ذلك الوجه أوقريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل (قوله فان العكس الخ) جواب متى لم يقصد (قوله يستقيم) من غير أن يعد تشبيها مقلوبا (قوله لغرض من الاغراض)، بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا اقيت فرسا فقلت غرته كالصبح واذا طلع الصبح فقلت الصبح كغرة الفرس مع ان الممتنع قطعا ، هو ترجح احد المتساويين لاترجيحه كذا في شرحه للمفتاح (قوله واما النظر في أقسامه الخ ، قيل لافرق بين أن يقال التشبيه اما طرفاه مفردان أولا وأن يقال التشبيه طرفاه اما حسيان أولا وكذا لافرق بين أن يقال التشبيه اما وجهه مركب أولا وبين أن يقال التشبيه وجهه اما منتزع من متعدد أولا تأمل لعل وجه التأمل ان العبارة الاولى تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم اعتبار كونهما حسيين أولا على التشبيه فيكون الاول من أحوال التشبيه ومن أقسامه والثاني من أحوال الطرفين

(قول الشارح) لم يستقم العكس أى عكس الاصل أى في التشبيه أى تشبيه غير المقلوب وعكس عكس الاصل في التشبيه المقلوب لقصد الايهام الذي لايحصل بالاصل في التشبيه

(قول المحشي) بان يكون الكلام فيه أي في احد المتساويين والغرض بيان معانيه لابيان معاني المساوي الآخر فان التشبيه لبيان حال المشبه لا المشبه به فاذا لقيت فرسا وقلت غرته كالصبح فالغرض بيان مقدار بياض غرته فيجعل مشبها لا بيان مقدار بياض الصبح على عكس المثال الثاني (قول المحشي) هو ترجح أحد المتساويين اى ترجحه في نفسه لا ترجيحه كما في نسخة وهو كذلك في شرح المفتاح أيضاً لان الترجيح يكفي فيه الارادة (قول المحشي) قيل لافرق حاصله انه جعل فيما سبق التقسيم الى الحسي وغيره من أقسام الطرفين والى التركيب وغيره من أقسام وجه الشبه وجعل هنا القسيم الى المفرد وغيره والتقسيم الى كونه منتزعا من متعدد أولا من أقسام التشبيه مع انه لافرق بين العبارات الأربع

قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال أو الصيانة عليه أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك (أو مختلفان) أي أحدهما غير مقيد والآخر مقيد (كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل (وعكسه) أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد (واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار) وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح وأشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ أشياء فرادى معزولاً بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله «وكأن اجرام النجوم لوامعا، درر نثرن على بساط أزرق» فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط أزرق تشبيه حسن لكن اين هو عن التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سروراً وعجباً من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله * فكأنما المريخ والمشترى * قدامه في شامخ الرفعة * منصرف بالليل عن دعوة * قد أسرجت قدامه شمعة * فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من أجزاء

(قوله الذى يريك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط الازرق كما لا يخفى (قوله والمشترى) مبتدأ والخبر قدامه وقوله في شامخ الرفعة خبر بعد خبر والجملة في محل النصب على الحال والتقدير في مكان شامخ

وقوله لعل وجه التأمل الخ يعني انه أشار بالتأمل الى الجواب عن الأول وقوله تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه لكونه حكم على التشبيه بكونه اما طرفاه كذا أو كذا وقوله والثانية الخ أي لانه حكم فيها على الطرفين بأنهما اما كذا او كذا وترك الجواب عن الاعتراض الثانى مع ان عبارة المصنف السابقة وهو أى وجه التشبيه اما غير خارج الى أن قال وأيضاً وجه التشبيه اما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد وعبارته هنا حاصلها التشبيه اما وجهه منتزع من متعدد أولا ففي الثانية حكم على التشبيه بكونه اما وجهه منتزع أولا ولا كذلك الأولى فما في الحاشية هنا من قوله وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منتزع فيه نظر لان العبارة الآتية ليست كذلك بل حاصلها كما يعلم بتأملها التشبيه اما وجهه منتزع وبالجملة مدار التقسيمين على الاعتبار كما ذكره

الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً * الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التى لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال فى الاول شبه المنافق بالمستوقد ناراً واظهاره الايمان بالاضائة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفى الثانى شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار أبتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء الى التأمل فالمشبه به فى قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفى تشبيه الشقيق او الشاة الجبلى هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلى من تشبيه المفرد بالمفرد

الرفعة بحذف الموصوف وقولهم شاغ الرفعة من قبيل جد جده شبه المريخ والحال ان المشترى أمامه فى مكان عال ، فى المرثى بانسان منصرف في الليل عن مجالس دعوة أوقدت أمامه شمعة (قوله الا بعد تكلف) ، وهو ابداع وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه أن وجه الشبه واحد (قوله فان الصحيح ان هذين التشبيهين الخ) فان وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا بهم في الآية الاولى هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب وانه أمر وهى منتزع من عدة أمور وتحقق هـذا الوجه ظاهر فى المشبه به وكذا أسبابه القريبة وانقلابها واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم ودخولهم فى عداد المؤمنين ليشاركوهم فى حظوظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان واتباع المؤمنين في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق وكذا وجه التشبيه بينهم وبين ذوى الصيب هو انهم في المقام المطمع فى حصول المطالب ونجح المآرب لا يحظون الا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الاهوال والافزاع وتحققه فى المشبه به ظاهر واما في المشبه فالمقام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين صورة ومقاساة الاهوال افتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوعهم بذلك في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) أى بعد ما شبه المنافقين بذوى الصيب ولم يذكره لظهوره وقد قدر فيما مضى ذوى (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر التمييز بين المقيد والمركب اذ القيود معتبرة في الهيئة التى جعلت وجه الشبه ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الاخر سوى سلامة الطبع وصفاء القريحة في شرح المفتاح الشريفي اذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه

(قول المحشي) في المرثي متعلق بقوله أمامه الخ والا فالواقع ان المشترى فوقه لا أمامه .

(قول المحشي) وهو ابداع وجه الشبه وكذا اعتبار مشبه ومشبه به في كل تشبيه كما يؤخذ من الشارح

كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب ، كأنها بوتقة احميت * يجول فيها ذهب ذائب * وقوله كأن مثار النقع وقوله كأن جرام النجوم لوامعا وقوله فكأنما المريخ من تشبه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكأن ماذكره المصنف أقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلى بانه قصد فى الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثانى ضعيف (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول أبي تمام (يا صاحبي تقصيا نظريكما ،) أي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته أي بلغت اقصاه كذا فى الاساس (تريا وجوه الارض كيف تصور ،) اى تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور (تريا نهاراً مشمسا) ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أي خالطه (زهر الربا) وانما خصها لانها أنضر واشد خضرة (فكأنما هو) أي ذلك النهار المشمس (مقمر) اى ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به أزهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه

به وكان ماعداه تبعا وتتمة له فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ماذكره يفيد الامتياز بينهما في المفهوم لا التمييز فى صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول * قال السيد فيحتمل الخ * هذا الاحتمال اختاره الشارح فى شرح المفتاح فجعل ماذكره من الابيات اشارة الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة الى الابيات الاربعة المذكورة لان المشبه والمشبه به كلاهما في قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * الخ قد ذكرت مع أمور متعددة يمكن ان تكون داخلة فيهما وتغيير الاسلوب يجوز ان يكون لبعد العهد بخلاف قوله * والشمس كالمرآة فى كف الاشل * فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه به مفرداً مقيداً عند السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة من تشبيه المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد كتشبيهها بالمرآة الخ محل نظر الخ * قال قدس سره فيستبعد قطعا * لكون المشبه مفردا وفيه ان القطع ممنوع لما عرفت من كونه مذكوراً مع أمور كثيرة يحتمل كونها داخلة فيه (قوله فان الفرق الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاة الجبلى بالحمار المذكور من تشبيه المفرد كامر وتشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من تشبيه المشبه به فيه مركب حيث قال في بيان أسباب غرابة التشبيه أو ان يكون المشبه به

(قال السيد) وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها الخ (أقول) قد يناقش فى جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر فى وجه الشبه الذى لا يكون واحداً بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار بعين الديك والثريا بالعنقود والشاة الجبلى بالحمار الابتر المشقوق الشفة النابت على رأسه شجرتا غضا والشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيهها بالبوتقة التى فيها ذهب ذائب في هذا البيت وبين في كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب في وجه التشبيه الا فى تشبيه الشاة بالحمار ثم غير اسلوب الكلام وقال وكوجه التشبيه فى قوله كان مثار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفى قوله وكأنما المريخ وبين فى كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الابيات التركيب في طرفي التشبيه ثم قال ويسمى

مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو ان يؤتى على طريق العطف أو غيره بالمشبهات (أولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله) أى امرىء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) وهو اردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ فى أسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة فى عين التشبيه (او مفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله) أى قول المرقش الاكبر يصف نساء (النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنانير وأطراف الاكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى) وثغره في صفاء وادمعى كاللآلى• (وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) اى قول البحترى * بات نديما لى حتى الصباح * أغيد مجدول مكان الوشاح (كأنما يبسم) ذلك الاغيد اى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) منظم (أو برد) وهو حب الغمام (أو اقاح) جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفى قول الحريرى * يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد * وعن اقاح وعن طلع وعن حبب* شبه بخمسة اشياء وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه

مركبا كما في قوله وكان محمر الشقيق الخ فمنده قوله وكان محمر الشقيق الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان الضمير في رطباً أو يابسا راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال رطبا و يابسا بالتذكير وعموم المرجع لايقتضي عموم الراجع ، كما في قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن) (قوله أى الطيب والرائحه) في القاموس النشر الريح الطيبة أو أعم أو ريح فم المرأه واعطافها بعد النوم انتهى والكل مناسب المقام واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى بالطيب فان أراد ان الطيب الذى تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك

امثال ماذكر من الابيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد فيحتمل أن يريد بما ذكر من الابيات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف فيها دون ما قبلها والظاهر أن تشبيهها بالبوتقة التى فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المقيد أو المقيد بمفرد مقيد كتشبيهها بالمرآة في كف الاشل أو من تشبيه المفرد بالمركب واما جعله من تشبيه المركب بالمركب فمستبعد جداً

(قال السيد) ولايخلو هذا عن تسامح (أقول) وذلك لان قوله مقمر تقديره ليل مقمر كما صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب

يريد ان الضمير في رطب الخ يعنى انه ليس تقديراً للفاعل حتى يلزم ان البصريين لايجيزون حذفه بل بيان لمرجع الضمير وهو القلوب باعتبار البعض ولذا لم يؤنث الحال مع وجوب مطابقتهـا فاندفع مافى الفنرى (قوله كما في قوله تعالى) وبعولتهن الخ فان ضمير بردهن الرجعيات فقط

نظر لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديراً الا ان لفظ كانما في بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه * اتتني بالامس ابياته * تعلل روحي بروح الجنان * كبرد الشباب وبرد الشراب * وظل الامان ونيل الاماني * وعهد الصبي ونسيم الصبا * وصفو الدنان ورجع القيان (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله (اما تمثيل وهو ما) اى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) امرين او امور (كما مر) من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكاب بالبدوي المصطلى والتشبيه في قوله تعالى * مثل الذين حملوا التورية * الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك (وقيده) اى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم

كالمسك فمع كونه بعيداً ليس فيه كثير مدح ، فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالرائحة (قوله تعلل) في القاموس علله بطعام أو غيره شغله به (قوله من تشبيه الثريا الخ) وجه الشبه في كلها منتزع من أمور متعددة حسى في بعضها وعقلى في بعضها والطرفان في بعضها مفردان وفي بعضها مركبان وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر مركب وقد مر تفصيله * قال قدس سره لايخفى ان المتبادر الخ * أى لايخفى ان المتبادر من الانتزاع من متعدد ان يكون المنتزع منه متعدداً ، ومن

(قول المحشي) فالصواب لعل مراده بالطيب الرائحة الطيبة والعطف تفسير وحذف الطيبة لظهوره

(قال السيد) اما تمثيل وهو ما أى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد الخ (أقول) لايخفى أن المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لايرى ان المصنف رد على السكاكي في عد التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التى هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به ومما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعى التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيرا مطابقا لما يزعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضاً بصدد التفسير فوجب أن يراعي ما يزعمه ولايمثل للتمثيل الا بتشبيهات مركبات الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) قلت ذلك مما يدعيه أقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال وسيأتيك تحقيق المقال (قول المحشي) ومن كونه وجه الشبه أى من كون المنتزع وجه الشبه ان يكون المتعدد حاصلا في الطرفين سواء كان جزأهما أولا

التمثيل ـ كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً * وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا منه أو يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي

كونه وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصلا فى كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد جزأ لكل منهما وان يكون وصفا خارجاً عنهما وان يكون جزأ لاحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعمه السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد ، كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بالقياس الى الآخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من أحد الامرين وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب فى وجه الشبه أيضاً * قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى * ليس في كلام الشارح مايدل على هذا وايراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لايقتضى الا ان يكون المتعدد الذي انتزع منه موجوداً فى الطرفين لا كونه جزأ كما

(قول الشارح) هو حرمان الانتفاع أى كونهما محرومي الانتفاع فان هذا الكون هو الحالة المشتركة بين الحالتين الحاصلتين لكل من المشبه والمشبه به أو نفس الحرمان لانه أمر اعتبارى وان كان منتزعا من أمور موجودة غايته انه ليس اعتباريا محضاً كجبل ياقوت

(قول الشارح) عائد الى التوهم أى معنى جزئى يأخذه الوهم من الموجودات لامن طريق الحواس

(قول الشارح) وقال الشيخ الخ اعلم ان فى اطلاق التمثيل أربعة مذاهب أحدها انه يطلق على التشبيه مطلقا وهو مختار الكشاف ثانيها على ما كان وجهه مركبا غير متحقق حسا وهو مذهب الشيخ ثالثها انه يطلق على ماكان وجهه مركبا غير متحقق لاحسا ولا عقلا وهو مذهب السكاكي رابعها انه يطلق على ما كان وجهه مركبا متحققا أولا وهو مذهب الجمهور اه هروى لكن فى اشتراط التركب عند السكاكي وكذا عند الشيخ نظر فان الذى في كلامهما الانتزاع من متعدد وهو لايقتضى التركيب كما مر

(قول المحشى) كالوحدة الاعتبارية أى المنتزعة من الامور الكثيرة كالعشرة المخصوصة فانها توصف بالوحدة بمعنى ان الوحدة عارضة لذات الكثير مع الكثرة لالذات الكثير في نفسه ولامقيداً بالكثرة موصوفا بها والا لزم اجتماع النقيضين وخرج بها الوحدة الحقيقية وهى القائمة بالواحد الحقيقى كزيد وعمرو وقوله كالاضافات مثلا الابوة منتزعة من الاب بالقياس الى الابن والبنوة بالعكس فتقول زيد اب لعمر كبكر أب لخالد وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما اذا كان الطرفان مركبين أو موصوفين أو أحدهما مركبا والآخر موصوفا

(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما مجمل وهومالم يذكر وجهه فنه) اى فن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فن الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون في الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه (كما انها) اى الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لولم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله يكون وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس أولادزيادالعبسي وذلك لانهاسئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم (وايضاً منه) أي المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضاً اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لامن تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه خفى أي ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعني الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد أسد فقولنا زيد الفاضل

تشبيه السقط بعين الديك * قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب * مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على انه مجاز مركب لايقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الطرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين واحدهما مركبا والآخر مفرداً * قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ * فيه ان اللازم مما ذكره الشارح رحمه الله ان لايكون وجه الشبه في الاستعارة فى المفرد منتزعا من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا * قال قدس سره حتي قال وحاصله الخ * اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم منه (قوله أي فن المجمل ماهو ظاهر وجهه الخ) يعنى ان ضمير منه ان كان راجعا الى المجمل ففى اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم المجمل وان كان راجعاً الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام فلكون كل من التوجيهين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه بينهما وليس مراده ان تقدير كلام المصنف رح ذلك حتى يلزم حذف الموصول أو الموصوف مع بعض الصلة أو الصفة وحذف الفاعل (قوله بنيها الكملة) جمع كامل سمى الكل كملة تغليبا (قوله ربيع الكامل الخ) الظاهر في الاولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفى شرح العلامة وقع التصحيح على

(قال السيد) اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل الخ (اقول) فى ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو قسيم للمجمل اعنى المفصل اشعار بذلك ايضاً اذ لو كان تقسيما آخر لمطلق التشبيه لوجب تأخيره عنه قطعا

(قول المحشي) مجاز مركب فلابد ان يكون المنقول عنه والمنقول اليه مركبا لان التجوز فى مركب وقوله وقدصرح أى الشارح

(قول المحشي) ففى اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد الخ أخذ هذا من تقدير الشارح لفظ ماهو

أسد يكون مما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين لان الفاضل لايشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم (ومنه) أي ومن المجمل (ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما سر ومنه قول النابغة الذبياني * فانك شمس والملوك كواكب * اذا طلعت لم يبد منهن كوكب * (ومنه ماذكر فيه وصفهما) أي وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) أي قول ابي تمام في الحسن بن سهل * ستصبح العيس بي والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب (صدفت عنه) أي أعرضت (ولم تصدف مواهبه * عني وعاوده ظني فلم يخب * كالغيث ان جئته وافاك) أي أتاك (ريقه) يقال فعله في روق شبابه وريقه أي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله (وان ترحلت عنه لج في الطلب) وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته أو ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ماذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر أياديه لدى ووصل مواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم (واما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله ؛ وثغره في صفاء ؛ وادمعي كاللآلىء)وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثاني ان يكون أمراً مستلزما له وأشار اليه بقوله (وقد يتسامح بذكر مايستتبعه مكانه) اى بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له (كقولهم للكلام الفصيح

الكل بالاضافة . (قوله هكذا ينبغي ان يفهم)رد على من قال ان المراد مطلق الوصف (قوله أي ومن المجمل ماذكر فيه الخ) ولا يذكر الوصف المشعر في التشبيه المفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكرارا (قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ) ضم كونها مفرغة الى قوله غير معلومة معان المشعر بوجه الشبه هو الثاني والاول داخل في المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة الطرفين ناشئ من كونها مفرغة (قوله اذا طلعت الخ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كمال الظهور وبين الملوك والكواكب نقصان الظهور وقوله اذا طلعت لم يبد منهن كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثر اياديه الخ) كثر اياديه خبر فلان وكالغيث خبر ثان والقول بان كثر اياديه صفة بناء على ان فلان ، علم جنس وعلميته تقديرية أو انه بتقدير الموصول أي الذى كثر اياديه تكلف (قوله أى

(قال السيد) ستصبح العيس بي والليل عند فتى (اقول) العيس بالكسر الابل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة اى سيدخلني خبب الابل والسير في الليل صباحاً عند فتى يعفو عند الغضب وفارقته ولم يفارقني عطاياه

(قول المصنف) وقد يتسامح التسامح ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر كذا في تعريفات كمال باشا وقيل يشبه المجاز اللغوي لكن بعلاقة لاتعتبر مع الاعتماد في فهم المراد على ظهوره بمجرد القرينة

(قول المحشي) علم جنس أي في حكم النكرة

هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) اى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاة التى هى من خواص المطعومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا من حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلى مع أنه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناشيء عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا بجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو أمر حسى قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هى الحمرة التى هى من الامور المحسوسة أيضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى

بان يذكر الخ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع أعم من استتباع الملزوم للازم والعلة للمعلول وغيرهما وفائدة التفسير الثانى بيان ان الضمير المستتر فى يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وهذا التسامح الخ) لعل السر فى ذلك أن وجه الشبه لما لم يكن امراً ظاهراً دل على امكانه بذكر ما يستتبعه (قوله كميل الطبع الخ) فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه امر اعتبارى لذلك الشيء وان كان الميل فى نفسه والازالة صفة حقيقية أو اضافية كذا في شرحه للمفتاح (قوله ويشبه أن يكون تركهم الخ) انما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من أن الحمرة والسواد والبياض مثلا أمور محسوسة بلا تفرقة بين ماهو جزئى محسوس وبين ماهو كلى معقول كذا في شرح المفتاح الشريفى (قوله ناشيء عن هذا التسامح الخ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان جعلهم الخ) بيانه على ما قرره في شرحه للمفتاح هو انهم ، صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا فى سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع ، فكيف كان الحامل هو هذا الذى اعتقدوه على سبيل التسامح والتجوز دون ذلك الذى اعتقدوه تحقيقا انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لو سلم العلامة انهم اعتقدوا أن وجه الشبه فى الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسلم ذلك فانه باطل قطعا لعدم اشتراكها بين الطرفين ، بل يقول ان جميع الامثلة التى اعتقدوا

(قول الشارح) على التحقيق متعلق بجعل
(قول المحشي) صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة أى مع تصريحهم بان وجه الشبه فيه محسوس كما تقدم في المتن والشرح والمحسوس انما هو الجزءان وقد أجاب عنه المصنف سابقا بان معنى كونه محسوسا ان افراده مدركة بالحس
(قول المحشي) فكيف كان الحامل الخ أى فجعل المنشأ هو هذا دون ذاك باطل فليست من للابتداء بل تبعيضية
(قول المحشي) بل يقول ان جميع الامثلة الخ أى فما جوز الشارح أن يكون منشأ داخل في كلام العلامة فليس

أن تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح فى تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه و(هو) أنه (اما قريب مبتذل وهو ما) اى التشبيه الذى (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الرأى) اى في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي يظهر وان جعلته مهموزاً من بدأ فمعناه في اول الرأى وظهور وجه التشبيه فى بادىء

انوجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستتبعه أعني الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه أعني الامور الكلية العقلية وعبارته مصرحة بذلك حيث قال ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلا وناشئاً من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستتبع وجه الشبه مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة فحيث تسامحوا ههنا وسموا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا في ترك التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسيا وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه وما أورد على الشارح رحمه الله من أن العبارة المنقولة لاتدل على انحصار المنشأ في هذا التسامح. فالاولى نقله الانحصار المصرح في عبارة العلامة فمندفع اذ معنى كون شيء ناشئاً من شيء انه لولا الثانى لما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل التسامح) فكلمة من تبعيضية والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر (قوله فبهذا الاعتبار سموا الخ) لايخفي ان تسمية وجه الشبه حسيا باعتبار أن ملزومه حسي وتسمية ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار أن لازمه وجه الشبه فلايكون التسامح الاول من قبيل الثانى اللهم الا أن يراد ان كلا منهما تسامح باعتبار علاقة اللزوم مطلقا . فلذا غير الشارح رحمه الله بخطه قوله لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد الخ بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكنه ،يلزمها في الوجود أن يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة اه ولاخفاء في كونه تكلفا ثم العجب ان الشارح العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه ورده حيث قال واما ان المعنى ان تركهم التحقيق فى وجه الشبه يشبه أن يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذه فعبارة الكتاب ، لاتؤدى هذا المعنى وانما يؤدى ماحققناه فلا يلتفت الى ماسواه فما معنى قوله والذى يخطر بالبال الخ الا أن يراد الذى يختاره البال الخ (قوله وهو ما أى التشبيه الذى الخ) لما كان التشبيه مسوقاً لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلا بلا تدقيق نظر بان يكون كون أحدهما مشبها والآخر مشبها به ظاهراً لظهور وجه الشبه فيهما كان

هناك شيء آخر يمكن أن يجعل منشأ سوى ما ذكره فلا تكون من تبعيضية

(قول المحشي) فلاولى نقله الانحصار الخ وهو قوله اذ لاحامل الخ وقوله اذ معنى الخ فالحصر مستفاد من المنشئين

(قول المحشي) فلذا غير الشارح أى لعدم كون المتسامحين من قبيل واحد والاحتياج الى الجواب الضعيف

(قول المحشي) يلزمها في الوجود أى عند وجودها لانها لاتوجد الافي ضمن الجزئي

(قول المحشي) لاتؤدى هذا المعنى لان الظاهر الابتداء مع الاحتياج الى حذف المضاف

الرأى يكون (لوجهين) لأمرين (إما لكونه أمرا جمليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث إنه شيء او جسم أو حيوان أسهل واقدم من ادراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تتصل أولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يتعمقه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى (او قليل) عطف على امراً جمليا اى ولكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور ذكر المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا

التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهراً غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الرأى ليظهر وجه تسميته بالقريب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهراً وخفيا فافهم فانه قد خفى على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه ينتقض تعريف التشبيه القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما اجاب به من أن قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بان ظهور وجه الشبه فى نفسه لا يقتضى أن يكون ثبوته للطرفين ظاهراً فلا يكون التشبيه قريباً لجواز خفاء حصوله فى الطرفين وان أريد ظهور ثبوته للطرفين فكونه جمليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهراً اذ كونه جمليا كما يستلزم كونه فى نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه اسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل فيه) اشارة الى أن ليس المراد بالجمل ما لا يتضح معناه أو ما يكون مركبا بل ما لا تفصيل فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان أمرا واحدا لا تركيب فيه أو مركبا لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث إنه انسان (قوله فان الجملة اسبق في حصولها فى نفسها) وحصولها لشيء لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة فى حصول نفسها والتصديق بثبوتها لشيء بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء (قوله من التفصيل) سواء كان تفصيل تلك الجملة كما فى صورة ادراك الحواس أو تفصيلا لشيء آخر كما في صورة التنوير (قوله لان المفصل يشتمل على المجمل اذ المتعدد) لابد فيه من الواحد (قوله ولذلك كان العام أعرف من الخاص) في صورة يكون الخاص مشتملا على العام (قوله النظرة الاولى حمقاء) لانها تحسن القبيح وتقبح الحسن (قوله مع غلبة حضور المشبه به) اى ذاته سواء

(قول المحشي) كما في صورة ادراك الحواس أى التى فى قول الشارح وكذلك ادراك الحواس الخ وصورة التنوير هي التى في قوله الا ترى الخ فان الشيء أو الجسم أو الحيوان أعم من المفصل

(قول المحشي) اذ المتعدد لابد فيه من الواحد أى فكذا المفصل لابد فيه من المجمل كذا قيل

(قول المحشى) فى صورة الخ دفع لقول العصام فيه أن العام ربما كان مفصلا كالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان

يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (او مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره) أى تكرر المشبه به (على الحس) اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) اى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل) اي وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرر على الحس فى الصورة الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه أمر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق فى القسم الاول (وإما بعيد غريب) عطف على قوله إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) اى هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) اى لخفاء وجهه فى بادىء الرأى وعدم الظهور يكون لامرين (إما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرءآة) فى كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الراءى للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا (أو ندور) أى او لندور (حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) اى وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميا) كانياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد (أو مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفاراً (كما مر) اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة (او لقلة تكرره) اى تكرر المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرءآة) فى كف الاشل فان المرآة فى كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان ندور

كان عند حضور ذات المشبه به أو مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به موجبة لظهور وجه الشبه بادنى توجه وظهوره موجب لسرعة الانتقال من المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتماله على نوع مصادرة لانه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه علة لظهور وجه الشبه وجعل ظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز أن يكون وجه الشبه جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله فى القريب المبتذل ولا فى البعيد الغريب مدفوع بان كون وجه الشبه جليا يستدعى سبقه الى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور أولا

(قول المحشى) من حيث انه مشبه به أخذ هذا التقييد من تعليل المصنف سرعة الانتقال بظهور وجه الشبه

حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلابد وان يحضر الطرفان أولا ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالغرابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (من وجهين) احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف) واحد لشيء واحد أواكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد او امرين أو ثلاثة او اكثر فلذا قال (ويقع) اى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها ان تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضاً) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله) اى قول امرىء القيس (حملت ردينيا كأن سنانه * سنا لهب لم يتصل بدخان * وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ فى أسرار البلاغة اعلم أن قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين أو أوصافا فأنت تنظر فيها واحداً فواحداً وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه أحدها ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس فى اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالعنقود الانجم أنفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد

فيكون داخلا فى القريب وادخاله في البعيد كما قيل، ينافي ما يستفاد من المتن (قوله كل من ذلك) أى المذكور من الاقسام الثلاثة فى امر واحد بان يكون الطرفان او احدهما مفردا أو امرين أو امورا اذا كانا أو احدهما مركبا (قوله أى تعتبر الخ) يعنى ليس المراد من قوله وتدع بعضا عدم اعتبار البعض، اذ لا يعتبر جميع الاوصاف فى تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم البعض كما فى البيت (قوله أو أن تعتبر الجميع) أى وجود جميع الاوصاف التى هى وجه الشبه (قوله عبارة جامعة) بين الشيئين اللذين بينهما بقوله ان معك الخ وان لك الخ (قوله فى الجملة) أى في جملة تلك الاوصاف قيد بذلك لان فى التشبيه المفروق ينظر الى وجهين أى وصفين أو أوصاف واحد فواحد ولك حاجة الى أن تنظر في اكثر من شيء واحد

(قال السيد) حملت ردينيا (اقول) ردينة اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسبت اليها يقال رمح رديني وقناة ردينية واللهب شعلة نار يعلوها دخان وقد اخذ السنا مجردا عن الدخان لانه يقدح في التشبيه المقصود قال ابو الحسن هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة وهيئة

(قول المحشى) ينافي ما يستفاد من المتن أى من اطلاق التعليل بكونه جليا وقد يقال انه أطلق تعليل البعد بالندور أيضاً الا أن يقال انه يعمل بالاطلاق السابق فيحمل اللاحق على خلافه

(قول المحشي) اذ لا يعتبر جميع الاوصاف الخ ولو كان المراد من قوله وتدع بعضاً عدم اعتبار البعض لكان المعتبر الجميع اذ ماعدا المأخوذ متروك

فيه الى نفس الحمرة بل الى ماليس فى كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والافدقائقه لا تكاد تضبط (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من امور اكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى * انما مثل الحيوة الدنيا * الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفي ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة (ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) وموقعه فى النفس الطف وبالمسرة

لكن ليس لك حاجة الي أن تنظر في جملة تلك الاوصاف فى شيء واحد أو اكثر بل في كل واحد منها في شيء (قوله بل الى ماليس فى كل حمرة) أى الى صفة ليست في كل حمرة بل خاصة بعين الديك ففيه تركيب من الحمرة المخصوصة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وبهذا يمتاز عن الثانى والاول فان النظر فيهما الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله خياليا كان) بان تكون الامور التي يتركب منها من الحسيات أو عقليا بان لاتكون منها قابل الخيالى بالعقلى مع ان المقابلة انما هى بين الحسي والعقلى لان التركيب لايكون حسيا (قوله كقوله تعالى انما مثل الآية قال الله تعالى ﴿ انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها انهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس) فان المشبه به فيه مركب ، من عشر جمل تداخلت حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفها أى ماتزين به والزخرف فى الاصل هو الذهب وازينت أي تزينت وظن أهلها أى أهل النبات وانث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها أى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها أى النبات حصيدا اى شبيها بما حصد كأن لم تغن بالامس أى لم تنبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان أقام به فقد شبه فى الآية مثل الحيوة الدنيا أى حالها العجيبة الشان التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعدما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الأرض بالوانها وطراوتها وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا في شرح المفتاح الشريفى (قوله ولا منسوجة عليه العناكب) مبالغة في طرحه وعدم الالتفات اليه فان بيت العنكبوت اذا بقى مدة مديدة تموت فيه العناكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا ناسجة عليه العناكب وهو ظاهر (قوله ابلغ واحسن الخ) فى عطف احسن على ابلغ اشارة الى ان البليغ في المتن مجاز عن الحسن وليس بمعناه المتعارف لانه صفة الكلام أو المتكلم دون التشبيه ولو أريد بالتشبيه الكلام المشتمل عليه فبلاغته بمطابقته بمقتضي الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضي الحال كأن يكون بليدا سيء الفهم (قوله ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) لانه اعز لحصوله بعد مشقة وكل ماهو أعز الذ من حيث أعزيته فلا ينافي ماسبق في بحث حذف

(قول المحشي) من عشر جمل هى انزلناه فاختلط مما يأكل حتى اذا أخذت وازينت وظن أهلها انهم قادرون أتاها فجعلناها كأنْ لم تغن بجعل انهم قادرون جملة ويفرق بينهما و بين كان لم تغن تدبر

أولى ولذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ ونعني بعدم الظهور في بادىء الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على أول ورد تال الى سابق فيحتاج الى سابق نظر وتأمل وهل أحلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود الممدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود (وقد يتصرف في) التشبيه (القريب المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله) أي قول ابي الطيب (لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ، الا بوجه ليس فيه حياء) فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبىء عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت ، الى نداك فقاسته بما فيها (وقوله) أي قول الوطواط (عزماته مثل النجوم ثواقبا) أي لوامعا (لولم يكن للثاقبات افول) فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة (ويسمى هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) وهو ان يقيد المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض أي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن أي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه أشار الى تقسيمه

المسند من ان حصول النعمة الغير المترقبة ألذ لكونه رزقا من حيث لايحتسب فلكل منهما جهة مزية يقصد تارة هذا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لاتنافي بينهما لان الطلب لاينافي لحصول الغير المترقب فانه يمكن الحصول قبل ترقب وقته أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى انه يصير الدليل حينئذ أخص من الدعوى (قوله ونعني بعدم الظهور الخ) دفع لما يتوهم من ان الغرابة موجبة لخفاء المراد وخفاؤه يوجب التعقيد وهو مخل بالبلاغة فكيف يوجب الغرابة كون التشبيه بليغا ولما كان منشأ هذا التوهم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور ومورده قوله والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب أخر تفسير عدم الظهور الى هذا المقام (قوله مكنى غير مصرح) لان رؤية الشمس بوجه الحبيب ملتبسا بعدم الحياء كناية عن تجاوزه عن حد الأدب في دعوى مشابهتها اياه (قوله ينبىء عن التشبيه) فيكون التشبيه كانه مصرح به بلفظ الفعل (قوله ومثله قول الآخر الخ) والفرق ان المعتبر في السابق عدم الحياء وفي هذا الحياء (قوله أي لو كان البدر الخ) يعني ان التوصيف فرضي لامحقق (قوله

(قول المحشي) أي نسيا منسيا أى بادعاء الاتحاد بينهما مبالغة وظاهر الكلام انه باق على انه تشبيه فيكون مكنيا عنه بما ادعي فيه الاتحاد لاستحالته فالاستحالة قرينة دالة على التشبيه وقال بعضهم هو استعارة لهيئة التركيب وهو خروج عما الكلام فيه وسيأتي تصريح المحشي بان الاداة منوية وان لم تقدر في نظم الكلام

باعتبار الاداة بقوله (وباعتبار) اى والتشبيه باعتبار (اداته اما مؤكد وهو ماحذفت اداته مثل وهى تمر مر السحاب) أي مثل مر السحاب (ومنه) اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة (نحو والريح تعبث بالغصون وقد جري، ذهب الاصيل على لجين الماء) اى على ماء كاللجين اى الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر * ورب نهار للفراق اصيله * ووجهى كلا لونيهما متناسب * فذهب الاصـيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردى *لياليه اسحار وفيه هواجر*كما خضلت والشمس تمس آصال*هكذا يجب ان يفسد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء اوان الاصيل هو الشجر الذي له أصل وعرق وذهبه هو ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر (اومرسل) عطف على اما مؤكد (وهو بخلافه) اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به (كما مر) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه (و) (باعتبار الغرض إما مقبول وهو الوافى بافادته) اى بافادة الغرض (كأن يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان

ماحذفت أداته)أي نسيا منسيا ففي قوله تعالى (تمر مر السحاب) ان قدر الكاف كان مرسلا وان لم يقدر كان مؤكدا وتفسير الشارح رحمه الله تعالى بيان لحاصل المعنى (قوله فذهب الاصيل يعني صفرة الاصيل) فذهب الاصيل استعارة مصرحة شبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل لفظ المشبه به في المشبه (قوله أو شمس أصيل) أي شعاع أصيل كالذهب في اللون والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من لجين الماء) لانه أيضا من اضافة المشبه به الى المشبه الا أن المشبه ههنا محذوف هو الشمس اشار اليه بقوله أو شمس أصيل كالذهب (قوله قال الشاعر الخ) دليل على ان الاصيل يوصف باللون والصفرة في المتعارف فيصح تشبيهه بالذهب (قوله وخص وقت الاصيل) أي خص وقت الاصيل بالعبث فان قوله وقد جرى حال من ضمير تعبث لانه من أطيب الاوقات فعبث الريح بالغصون فيه يوجب غاية لطافة الهواء ولذا اختار لفظ تعبث أي تميلها برفق كما يفعل المتلاعبان (قوله قال الابيوردى الخ) تأييد لكونه من أطيب الاوقات يصف الربيع والضمير في لياليه وفيه له والهواجر جمع هاجرة وهى مابين الزوال والعصر وخضلت كسمع من خضل الشيء أي ندى حتي ترشش وآصال فاعل خضلت وما كافة ، أو مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كما خضلت آصال كآصال خضلت والشمس تمس أى تغيب حال من قوله آصال يقول ليالى الربيع كالاسحار في طيب هوائها وهواجره مماثلة لآصال

(قول السيد) فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء (اقول)هكذا يوجد في بعض النسخ وانما قال قريب من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى الاصيل قرينة لها

(قول المحسى) أو مصدرية والمعنى وفيه هواجر مخضولة لخضول آصال

الحال او) كأن يكون المشبه به (اتم شيء فيه) أي في وجه التشبيه (فى الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) أى في وجه الشبه (معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان أو مردود وهو بخلافه) أى ما يكون قاصراً عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع (خاتمة) فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه أربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه به مذكورا أو محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة إما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون إما باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد أو كالسرحان فى الشجاعة أو اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فتوسط وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلهذا قال (واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها أو بعضها) فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب

خضلت أى صارت رطبة بسبب رش المطر على النبات والرياحين فيها (قوله خاتمة في تقسيم الخ) الظاهر فى بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المتن صريحا ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها فى عداد التقسيمات ولم يجعلها خاتمة وماقيل انما جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات لانه لايختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع ، فانما يصير نكتة لعدم ادراجه فى التقسيمات لا لافراده منها (قوله لان المشبه به مذكور قطعا) فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد أجيب بانه ليس بتشبيه اذلم يقصد به بيان اشتراكهما فى أمر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه للمفتاح (قوله كالاسد) فانه ابلغ من زيد كالسرحان (قوله كان زيدا الاسد) فانه ابلغ ، لايهام الاتحاد بخلاف زيد كالاسد (قوله بانه ان ذكر الجميع) أي جميع ماسوى المشبه به لفظا أو تقديراً ، فيدخل فيه ما حذف المشبه فيه لفظا (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر لفظا ولا تقديراً وان كان منويا (قوله وهذا) أى ما يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها (قوله متعلق بالاختلاف) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى مراتب والظرف يكفيه رائحة الفعل الا انه مقدر في النظم فهو ظرف لغو

(قول المحشي) فانما يصلح نكتة لعدم ادراجه مجموعا في واحد منها أو مفرقا فيها اذ لايمكن حينئذ لعدم اختصاصه بشي لا لإفراده منها بجعله تقسيما آخر بان يقول وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما اعلى في قوة المبالغة أوقريب منه فيها أو خال عنها (قول المحشى) لايهام الاتحاد أى ظنا

(قول المحشي) فيدخل فيه أي كما يستفاد من الكلام فى هذا البحث ومراده دفع ما للسمرقندى من ان هذه الصورة من الادني وهي خارجة من كلامه فتدبر

مختلفة كأنه قيل وأعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها (حذف وجهه واداته فقط) اى بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (او مع حذف المشبه) نحو أسد فى مقام الاخبار عن زيد (ثم) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي فى الرتبة (حذف احدهما) أى وجهه أو اداته (كذلك) أى فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة فى الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيره) اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد فى الشجاعة او الاسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان فى القوة والاخيرتان متساويتان فى عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة إما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظراً الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو فى غاية القوة وماخلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي هنا بحث وهو ان الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمى ولقيت فى الحمام أسدا وبين قولنا زيد أسد واسد فى مقام الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا أجرى فى الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون

كما ان قوله فى قوة المبالغة متعلق باعلى على اللغوية وهذا أولى من جعله ظرفا مستقراً على أن يكون حالا من المراتب لأنه ليس فاعلا ولا مفعولا به الا أن يقال انه فاعل معنى أى مراتب تثبت للتشبيه (قوله كانه قيل الخ) بيان لحاصل المعنى (قوله حذف وجهه واداته) أى لفظا وتقديرا لتحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيها لا استعارة (قوله أو مع حذف المشبه) اما لفظا فقط كما في مثال المتن أو لفظا وتقديرا لانية، كما فى قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) كما سيجيء فى بحث الاستعارة (قوله أى الاعلى بعد هذه المرتبة) واعلوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو فى الباقيتين (قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) اذ التشبيه لا يكون الا فى بعض الاوصاف (قوله نظراً الى الظاهر) أى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما فى الحقيقة فلا اجراء بل تشبيه (قوله بجعل المشبه عين المشبه به مطلقا) اما اذا لم يذكر وجه الشبه فظاهر واما اذا ذكر كما في زيد أسد في الشجاعة فلان دعوى اتحاده بالاسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد وفيه من المبالغة ماليس فى زيد كاسد فانه يفيد مماثلته به وليس مثل الشيء عينه فاندفع ماقيل من ان ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الاداة أعنى دعوى الاتحاد (قوله بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام أسدا) لم يظهر وجه ايراد المثالين من الاستعارة (قوله حيث يعد الاول الخ) مع انه لا تقدير لاداة التشبيه فيهما والتشبيه مراد فيهما (قوله ذات قرينة دالة الخ) احتراز عن زيد أسد اذا أريد من اسد شجاع بطريق

(قول المحشي) لانه ليس فاعلا ولا مفعولا به والحال انما تجيء منهما

(قول المحشي) كما في قوله تعالى وما يستوي البحران فالمشبه هو الايمان والكفر وهو محذوف لفظا وتقديرا لانية أي

المشبه مذكورا ولا مقدارا كقولك لقيت فى الحمام اسدا أى رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا أو مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه أو فى حكم الخبر كخبر باب كان وإن والمفعول الثانى لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه أو نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت أسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان

ذكر الملزوم وارادة اللازم فانه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة (قوله ان لا يكون المشبه مذكورا) أى على وجه ينبيء عن التشبيه فان قوله قد زرازراره على القمر * استعارة كما سيجيء مع ان المشبه مذكور (قوله ولا مقدرا) ليس المراد بالمقدر خلاف المذكور أى المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكورا بل المراد به أن لا يكون مرادا منويا أيضاً فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا لاتمام الكلام ولا منويا مرادا بان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه بحيث لو أقيم لفظ المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفى التشبيه يكون مستعملا فى معناه الحقيقى فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة (قوله على انه لاثبات شبه الخ) لان الكلام في لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه (قوله فيكون قصد التشبيه مكنونا فى الضمير) اى مستترا فيه مفروغا عنه لا اشعار به فى اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به وادعاء دخوله فيه (قوله واذا افترقت الصورتان الخ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده وفى الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغة عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند

الايمان والكفر كالبحرين العذب والملح في انهما لا يستويان

(قول المحشي) ولا محذوفا لاتمام الكلام اذ لا يتم الا بتقديره قوله ولا منويا مرادا قال السيد في شرح المفتاح كقوله تعالى وما يستوى البحران الآية اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل أريد البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية الى قوله وترى الفلك مواخر وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح أجاج فلفظ المشبه منوي في الارادة غير مقدر فى نظم الآية لكونه مغيرا لنظمها قوله غير موصوفة بأي تغير الملائم بان لا تكون موصوفة أصلا أو تكون موصوفة بالملائم تأمل

(قول المحشي) عبر عنه الخ متعلق بقوله وفي الثاني فالفرق مجموع الفراغ عن الدعوى والتعبير كما يفيده كلامه بعد وهو مأخوذ من العصام

تسمى احداهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثانى ايضا أعنى نحو زيد أسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او فى حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا أو لقينى منه اسد فلا يسمي استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما فى لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما فى زيد أسد على اختلاف المذهبين ولا تشبيها أيضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكى فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ فى اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم

قوله اليه فالاوجه ان الاختلاف مبنى على انه هل يكفى في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد اسد استعارة وعلى الثانى تشبيه (قوله والخلاف لفظي راجع الخ) يعنى ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه اوحمله عليه فنحو زيد أسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه كان داخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة (قوله هذا) أى الاختلاف فى كونه استعارة أو تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك) أى وان لم يكن اسم المشبه به خبرا أو في حكم الخبر ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كما دل عليه سابق كلامه فلا ترد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) لان في نحو لقيت من زيد أسدا تجريد اسد من زيد بجعل زيد اسدا بالغا غاية الجنس بحيث ينتزع منه اسد آخر وهو مبني على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين (قوله أيضاً لفظى فانه اعتبر فى التشبيه أن لايكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة امر لآخر فى شيء مطلقا فتشبيه (قوله فان ابيت) أى عن كل شيء الا عن اطلاق اسم الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عليه) لان مبنى الاستعارة على تناسى التشبيه بالكلية وحسن دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله وان لم تحسن الخ) وان

(قال السيد) لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه الى آخره (أقول) اجراؤه عليه أعم من ان يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه واثبات معناه له فيتناول الاستعارة المتفق عليهما وما اختاره هذا الذاهب أيضاً وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا باثبات معناه له

يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لاتلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لاتغيب قال الشاعر * شمس تألق والفراق غروبها * عنا وبدر والصدور كسوفه * فانه لايحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لايغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلاة التي تجيء في هذا القبيل مايحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فرض الموت منه يرعد * فانه لاسبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه أو مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري * وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا * وموضع رحلي منه اسود مظلم * فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر

حسن دخول بعضها دون بعض هان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به اذلا يحسن دخول الكاف ويحسن دخول كأن كذا في شرح المفتاح الشريفي وانما لايحسن دخول الكاف في نحو زيد كاسد ، لان المراد باسد فرد ما منه فيلزم القياس بالمجهول بخلاف دخول كأن لانه حكم باتحاده بمفهوم الاسد على وجه الظن (قوله لغموض تقدير الخ) لاحتياجه الى التغيير (قوله نكرة موصوفة الخ) واما المعرفة الموصوفة بصفة لاتلائم المشبه به فغير واقع لان التعريف يدل على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملائمة ، تأبى ارادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجامع تلك الصفة (قوله كالبدر الا انه يسكن الارض الخ) فانه لابد من جعل النكرة معرفة لئلا يلزم القياس على المجهول ومعلوم أن البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فمثل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وغموض في تقدير الاداة فاطلاق الاستعارة عليها أقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه (قوله فيقرب الخ) اما من القرب أي يقرب الكلام أو من التقريب أي يقرب ما يحيل الكلام من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الادوات بالتغيير فاكثر اطلاق مفعول مطلق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول مطلق لفعل محذوف أي ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التقدير بالتغيير أو يفيد زيادة قرب والجملة عطف على يقرب من اطلاق ولايجوز عطفه على اكثر اطلاق لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز أن يكون عطفا على اكثر اطلاق على أن يكونا حالين من ضمير يقرب أي ذا اكثر اطلاق وذا زيادة قرب (قوله دليل على انه فوقه) بخلاف قولنا زيد بدر يسكن الارض فان هـذا الوصف يدل على نقصانه من البدر المعروف فلاتناقض (قوله أو مثله) اذا كان التشبيه بمعنى التشابه (قوله ومثله) أي مثل قوله أسد دم الاسد الخ الا ان الحمل على التشبيه في الاول يستلزم التناقض وفي هذا كون الشيء موصوفا بما ليس فيه فلذا قال) ومثله (قوله الى التشبيه

(قول المحشي) لان المراد باسد فرد مامنه لان المشبه به الفرد لا الحقيقة وقوله باتحاده بمفهوم الاسد لان هناك حملا للاسد والمحمول هو المفهوم كما هو معلوم

(قول المحشي) تأبي ارادة ذلك لعدم اتصافه بها بخلاف النكرة فانها تحتمل غير المعروف المشهور فلا تناقض

لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا أمر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني أمرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيداً الاسد أو خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسود والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول وأيضا هذا الفن إذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح أنه إذا كان المشبه مذكورا أو مقدراً فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أول بحث الاستعارة إن شاء الله تعالى * (الحقيقه والمجاز) * أي هذا بحث الحقيقه والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان

الساذج) أي مالا استعارة فيه (قوله ان يثبت من الممدوح) عداه بمن بتضمين معنى يخيل (قوله هذه الصفة العجيبة الخ) وهي فرقة بين موضع وموضع في التنوير (قوله فهو مبنى الخ) فان قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لانه يفيد تناسي التشبيه فلايثبت كونه اقرب زيادة قرب قلت ملاحظة كون المشبه به محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فبملاحظته يفيد الوجه القريب من الاستعارة القرب الزائد (قوله وانما العمل في اثبات الخ) بناء على ان المقصود في الكلام المثبت والمنفي هو القيد على ما مر سابقا نقلا عن الشيخ (قوله في الجملة)أي تحقيقا وتخييلا أي كما في قوله وكأن محمر الشقيق الخ فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ثابتة في الخيال بخلاف مانحن فيه فانه يمتنع تخييل البدر الحقيقي المعروف موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كان محمر الشقيق الخ فان المفروض فيه محال دون الفرض فتدبر (قوله كان زيد الاسد) كذا في النسخة المقروءة لكن المذكور في بعض النسخ على مافي الايضاح كأن زيداً منطلق وهو الاظهر قيل وجه النسخة المقروءة ان المقصود في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي النكرة الاتحاد فيكون خلاف الظاهر (قوله وأيضا هذا الفن الخ) أي النكرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه ماسبق كان بيانا لامتناع تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل واحد منها وهذا بيان لامتناعه اجمالا بامتناع مايقصد منها أعني التشبيه (قوله

والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ماوضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ماوضع له فرع الدال على ماوضع له فى الجملة فالتعرض للاصل مناسب (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى أو العرفي فالمقيد بالعقلى ينصرف الى مافى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا أو شرعيا أو عرفيا (الحقيقة) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته ثم نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند

والمقصود الاصلى الخ) اذ به يتأتي ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح كما مر (قوله والمجاز على استعماله في غير ما وضع له)، ولاشك ان تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل العدم على الملكة كذا في شرح المفتاح الشريفى ولك أن تقول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له لما من شأنه أن يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم والملكة ولو قيل إن بينهما تقابل التضاد والاشياء تتبين باضدادها كان وجها للبحث عن الحقيقة لكن لايكون وجها لتقديم تعريفه على المجاز فلذا تركه (قوله لكن الدال على غير ماوضع له الخ) لانه ينتقل أولا من اللفظ الى معناه الحقيقى ثم ينتقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازى فيكون الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه أصلا للدال على المعنى المجازى من حيث إنه دال عليه (قوله في الجملة) متعلق بفرع فانه فرع عليه من حيث الفهم والانتقال وليس فرعا له من حيث الارادة (قوله والمطلق الى غيره الخ) فلا يوهم الاطلاق دخول العقلى فيه (قوله ثم نقل الى الكلمة الخ) الظاهر ان هذا النقل من المعنى الوضعي الى هذا المعنى بلا واسطة وفى بعض نسخ الاصول انه نقل أولا الى الاعتقاد المطابق لثبوته فى الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة المستعملة والظاهر انه منقول الى كل واحد منها بلا واسطة لتحقق العلاقة بينهما وبين المعنى الوضعى (قوله والتاء فيها الخ)

(قول المحشى) ولا شك ان تعقل غير الموضوع له الخ أى فالتقابل على هذا بالنظر للموضوع له وغير الموضوع له لا الى لفظ الاستعمال لعدم تقابلهما فيه كذا ذكره قدس سره في حواشيه على شرح المفتاح أى لان الاستعمال موجود فيهما

(قول المحشي) ولك ان تقول الخ أى فيكون التقابل بالنظر للاستعمال وعدمه الا انه لما كان العدم لازما كان من شبه تقابل العدم والملكة فهو توجيه لظاهر الشارح ويحتمل انه توجيه مستقل

(قول المحشى) لانه ينتقل أولا الخ لما عبر الشارح عن الفرع والاصل بالدال فهم المحشى رحمه الله ان الاصالة والفرعية باعتبار الدلالة وهى ثابتة للفظ الموضوع سواء كان مستعملا فيكون حقيقة أولا فلا يكون حقيقة لان المعنى الاصلى لابد منه اذ المجاز ما استعمل فى غير ماوضع له وبه يندفع ما أطال به السمرقندى

(قول المحشى) من حيث الارادة بان يطلق اللفظ مراداً منه ذلك المعنى الذى هو الاستعمال فانه غير لازم

(قال السيد) ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز الى آخره (أقول) الوجه الاول بالنظر الى مفهومى الحقيقة

صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين أما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعـل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه أولا نحو رجـل ظريف وامرأة ظريفة وأما على الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى على موصوفه نحو رجـل قتيل وامرأة قتيل وأما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعاً للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى مافى هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له فى اصطلاح به التخاطب) أى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لامعنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لاتسمى حقيقة كما لاتسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل فى غير ماوضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير ماوضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لايفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون

الظاهر من عبارة الشارح ان حقيقا منقول الى الكلمة الثابتة أو المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفى شرح المفتاح الشريفي ان الجمهور علي انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتاء فيها للنقل وعلى الوجه الاول للتأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث وحينئذ يكون النقل فيها ، بعد ادخال التاء فيها واجرائها على الكلمة ، ولا يخفى انه زيادة تصرف لاحاجة اليه (قوله فلانه يقدر) أى يفرض (قوله من التكلف المستغنى عنه)وانما اختاره جريا على قضية الاصل فى التاء وهو التأنيث كذا نقل عنه (قوله اذلا معنى له عند التأمل) لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة في كان مادخل عليه مرادا باللفظ يقال استعمل الاسد فى زيد أى اريد منه ولو تعلق في ههنا بمستعملة لكان الاصطلاح مرادا بالكلمة وهو فاسد

والمجاز والثانى بالنظر الي ذاتيهما

(قول الشارح) لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث أى وهو هناصفة لمؤنث هو الكلمة

(قال السيد) اذ لامعنى له عند التأمل (أقول) هذا صحيح وأيضاً يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذى يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع

(قول المحشي) بعد ادخال التاء فيها لان الترديد بين كون التاء للتأنيث وكونها للنقل لايمكن الا فيما دخلته التاء بالفعل اذ التأنيث يقتضيه وقوله واجرائها على الكلمة لانها حينئذ لاتحتاج للتأنيث بخلافها قبل الاجراء

(قول المحشي) ولا يخفى انه زيادة تصرف مستغنى عنه بما ذهب اليه الشارح من انها في الاصل من حق الشيء اذا ثبت أو من حققت الشيء لانها حينئذ تكون صفة لمذكر سواء كانت بمعنى فاعل او بمعنى مفعول فتكون التاء للنقل على كل حال ووجه التكلف اعتبار كونها صفة لكلمة ثم اعتبار عدم الجرى على الموصوف

التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازاً لكون الدعاء غير ماوضعت هى له في اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر أعنى اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت ولو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل أعنى الحقيقة فى المفرد (والوضع) أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ الدلالة على معنى بنفسه) اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه (فخرج المجاز) عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى لايكون وضعا (لان دلالته) انما تكون (بقرينة) فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف أيضا عن أن يكون موضوعا لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف مادل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى بذكر متعلقه قلت لانسلم ان معنى الدلالة على

كذا نقل عنه (قوله ولو سلم اطلاق الحقيقة الخ) يعنى ان المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكن لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا مبنيا على الاختلاف فى كون المركبات موضوعة كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة * قال قدس سره وأيضاً يلزم انتقاض الخ * قد تقرر انه لايجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد الا بعد التقييد بالاول واعتبار الثانى قيداً للمقيد وحينئذ لا انتقاض بذلك المجاز اذ لا فرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به التخاطب وتقييد الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبر * قال قدس سره وفيه بحث الخ * صرح الشيخ الرضي بان المراد بثبوت معنى الحرف

(قال السيد) كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب الى آخره (أقول) أو يقسم الحقيقة الى مفرد ومركب ثم يعرف كلا منهما على حدة كما فعله في المجاز

(قال السيد) فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا الى آخره (أقول) يريد ان تعيين اللفظ الدلالة على معناه المجازى لايكون وضعا واما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعا لدلالتها على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعى أى بضابطة كلية كأن يقال مثلا كل صيغة فاعل من كذا فهو لكذا وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها

(قول الشارح) فان معنى قولهم الحرف الخ هذا المعنى ذكره العضد وقيد المعنى بالإفرادى لان اشتراط ذكر المتعلق فى المعنى التركيبي مشترك بين الفعل والاسم والحرف

(قول الشارح) انه مشروط في دلالته الخ أى بخلاف ما اذا كان مشروطا فى المدلول كما هو معنى التسليم

(قول المحشي) كذا نقل عنه يشير الى انه يمكن التأويل بالمستعملة بحسب اصطلاح به التخاطب وباعتباره وقد أول هو عبارة ابن الحاجب فى المختصر به (قول المحشي) لايطلق عليه الحقيقة وان وصف بانه حقيقي

(قول السيد قدس سره) وليس للمجاز وضع شخصي ولا نوعى الخ الوضع النوعى قسمان لانه قد يكون ثبوت قاعدة

معنى فى غيره ماذكرت بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف مادل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل في قولنا هل قام زيد

فى لفظ غيره كون الحرف موجدا لمعناه فى لفظ غيره ، وان يكون ذلك اللفظ متضمنا للمعنى المدلول الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي ،فرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث به اللام المقترن به وكذا أضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام ، لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه للترديد الذى ذكره السيد ، ولاشك في انه يجدى نفعا فى دفع السؤال المذكور لان الحرف دال بنفسه على المعنى الذى احدثه فى لفظ غيره ولولا مخافة الاطناب لنقلت كلام الشيخ بتمامه والاعتراضات التى اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صبح الحق عن

دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين الدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ آخره الف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول مالحق آخره هـذه العلامة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين الدلالة على نفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة على ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لابواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه من القرينة بحالهما لكن الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين أو يدرج فى القاعدة الدالة على العيين وهو المراد بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز وهو يشمل الشخصى والقسم الاول من النوعى كذا في التلويح فنفيه قدس سره للوضع النوعي بمعنى نفى وضع اللفظ الدلالة بنفسه لان المجاز مقابل للحقيقة والمأخوذ فيها الوضع للدلالة بنفسه تدبر

(قال السيد) بل ماأشار اليه بعض المحققين من النحاة الى آخره (أقول) ذكر نجم الأئمـة ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره هو ان الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره واطنب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التى من جملتها لام التعريف وهل فنقل الشارح ههنا ماذكره والتجأ اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان أريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لايجدى في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ماقيل من ان دلالته على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه وان أريد به ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعني الجملة وكذا ان أريد به قيامه بمعنى لفظ غيره قياما حقيقياً فباطل ايضاً لما ذكرناه ولانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفا لدلالتها على معان قائمـة بمعانى الفاظ غيرها وان أريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك فاسد كما ترى واما تحقيق معنى الحرف على وجه يضمحل به ذلك السؤال فسنورده ان شاء الله تعالى في الاستعارة التبعية

(قول المحشي) وان يكون عطف على ان المراد وعبارة الرضي فيكون الخ

(قول المحشى) فرجل متضمن لمعنى التعريف لانه صار بمنزلة قولك فلان المعهود

(قول المحشي) لان ضرب زيد مستفهم عنه ضرب زيد بلفظ المصدر فالاستفهام يتضمنه العقل

(قول المحشي) ولا شك في انه يجدى نفعا ولا يردعليه لفظ الاستفهام لان المستفهم عنه لايتضمن معناه لاستقلاله في افادته بخلاف الهمزة فانها حتى الدلالة عليه انما تدل عليه حال كونه متضمنا للغير تدبر

يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم(دون المشترك) أى تخرج المجاز لا المشترك وهو ماوضع لمعنيين أو اكثر وضعامتعددا وذلك لانه قد عين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على أحد المعنيين على التعيين لعارض

ظلم الشكوك (قوله سلمنا ذلك) أى كون معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط فى دلالته على معناه ذكر متعلقه لكن لاينافي ذلك دلالته بنفسه لان المراد به أن يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم أى فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف أيضاً ، لانا نفهم معنى من معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا أن معانيها ليست بتامة فى نفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف معنى الاسم والفعل كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لايجامع التسليم المذكور لانه حينئذ لايكون ذكر المتعلق مشروطا فى الدلالة بل فى المعنى المدلول عليه ولذا قال فى المختصر ان النقض بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط فى دلالته ذكر متعلقه اللهم الا أن يقال معنى التسليم المذكور حمل قولهم انه مشروط فى دلالته ذكر متعلقه على أعم من أن يكون مشروطا في نفس الدلالة أو فى المعنى المدلول عليه وقال بعض الناظرين معنى قوله سلمنا أى سلمنا كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن السوق * قال قدس سره هذا الكلام لايجدى نفعا الخ لايخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك أن الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لابخصوصه ولا بعمومه بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) فيدخل تعيينه فى تعريف الوضع (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من أنه لوكان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر الدال على كل

(قال السيد) سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم(أقول) هذا كلام لايجديه نفعا لان المعترض يزعم أن العلم بتعيين من لمعناه لايكفى فى فهمه منه بل يحتاج الى ذكر المتعلق أيضاً ولذلك أبدله فى بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالته عليه لاتكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وانت تعلم ان هذا معنى لايفهم من العبارة فيفسد تعريف الوضع على انه ان أراد بالمعنى الاصلى المعنى الموضوع له فقد لزمه الدور كما اعترف به عن قريب وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصالة ليتحصل معنى تعريف الوضع ثم ينظر في صحته وفساده

(قول المحشي)لانا نفهم معنى الخ يعني انه لاقصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع انما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير لكونه مرءآة لملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف وايضاحه ان الواضع وضع من مثلا على ابتداء جزئي والابتداء الجزئي يفهم منها عند الاطلاق واما خصوصية مابه الجزئية لكونه البصرة مثلا فليس موضوعا له بل يكون عند الاستعمال تدبر

(قول المحشي) حمل قولهم الخ أى ومعنى التسليم اختيار المعنى الثاني وانه لايضر بنا على تفسير معنى الدلالة بنفسه بما ذكره

(قول المحشي) كون معنى الحرف الخ أى ولا يضر بنا على التفسير المذكور وقوله خروج عن السوق لان الكلام في الدلالة

الاشتراك لاينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لايجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من معنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر

واحد منهما على التعيين أى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوضعين على الآخر لاينافي أن يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعني أن مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفت لاجل المانع ، وبما حررنا ، اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لايدفع الدلالة والفهم اصلا انما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عبارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص أو القرء في أن لايتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا مايدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين أماإذا خصصته بواحد إمامصرحا مثل أن تقول القرء بمعنى الطهر واما استلزاما مثل أن تقول القرء لابمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه (قوله يعني أن مدلوله واحد من المعنيين الخ) فالمصدر المأخوذ من قوله ان لايتجاوز بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذي أن لايتجاوز (قوله فهذا مدلوله الخ) يعني انه اذا نسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لاعلى التعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البدل ومعنى مالايتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد المشترك بينهما ، كيف وانه لايفهم أصلا عند اطلاقه فضلا عن كونه متبادرا (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالته على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضعين على السوية ودلالته على مجموعهما خلاف الوضع اذلم يوضع له صريحاً وهو ظاهر ولا ضمنا لان الوضع لكل واحد منهما لايستلزم الوضع للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البدل،وفيه انه يجوز أن يكون مدلوله كل واحد منهما

(قول المحشي) وبما حررنا أى من أن حاصل الايراد انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد بدون الآخر

(قول المحشي) اندفع ماقيل الخ حاصله انمعنى الدلالة بنفسه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولاشك ان المشترك يفهم منه كل واحد من معنييه بمعنى أنه يحصل في الذهن كل واحد من معنييه بعينه لكن لايعلم المراد على التعيين لعارض الاشتراك فالدلالة المأخوذة في تعريف الوضع لم تنتف في المشترك لعارض الاشتراك كما يشعر به كلام الشارح اه ووجه الدفع ظاهر من تقرير السؤال

(قول المحشي) كيف وانه لايفهم أصلا وأيضاً ليس وضع اللفظ له ناشئاً من الوضعين اذ كل منهما لواحد بخصوصه فانتسابه الى الوضعين انما يزيل تعينه لاتشخصه في نفسه تدبر

(قول المحشي) وفيه أنه يجوز أن يكون مدلوله الخ وارد على قوله لان الوضع لكل واحد منهما لايستلزم الوضع للمجموع وحاصله ان المنفي استلزامه هو المجموع من حيث صفة الاجتماع بان يكون كل واحد جزءا من المجموع اماكل واحد في نفسه مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه فلازم عند الانتساب الى الوضعين اذ ليس موضوعا لكل واحد بشرط الانفراد عن الآخر فان الواضعين قد يكونان مختلفين بل هو موضوع لكل واحد مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه

الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة وأما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه الدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع

مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه كاصر..من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال المشترك فى المعنيين قال ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البدل (قوله واما اذا خصصته باحد الوضعين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك لتخصيصه باحد الوضعين وترجيح احدهما على الآخر لا لدلالته فانه دال بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع له فظهر الملازمة بين الشرط والجزاء اعنى قوله اذا خصصته الخ ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيانه (قوله ان الواضع عينه للدلالة بنفسه الخ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعيه القرينة كيف والواضع ربما يكون واحدا وعلي تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني بمدة (قوله قرينة لدفع المزاحمة) أى بتخصيصه باحد الوضعين (قوله لا لان تكون الدلالة بواسطة) لانها تابعة للوضع والواضع عينه بنفسه لا مع القرينة (قوله وحصل من هذين الوضعين الخ)أى لزم من انتسابه الى مجموع الوضعين وضع آخر ضمنى وهو

(قول المحشي) من قوله يدل أى من قول الشارح لانه قد عين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه فان معناه انه دال عليهما جميعاً كما تقدم فيما كتبه على قوله وعدم الدلالة الخ

(قول المحشي)لكن لما كان الخ اعتذار عن صاحب المفتاح في قوله بما ذكر حاصله انه راعى فيه مذهبه لا المنع من جهة الوضع

(قول المحشي)فظهر الملازمة الخ لان معنى ينتصب دليلا يترجح من جهة الوضع والا فهو دليل على كل حال لوجود الوضع

(قال السيد) وقولنا بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة (أقول)فان قلت على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهى بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلت المقتضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينـة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذى اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضى واما قرينة المجاز فهى معتبرة في الدلالة على المعنى المجازى لا يتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهى من تتمة المقتضي وبذلك يتضح الفرق بين قرينتى المشترك والمجاز ويظهر أن المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعينه وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة

(قال السيد)وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه الدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق الى آخره

(اقول) ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكلى الصادق على كل واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحـد منهما بخصوصه يحصل منه وضعه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولزم عند اطلاقه أن يتردد بين المعانى الثلاثة اعنى المفهوم الكلى وفرديه واحتيج في كل واحد منها الى قرينة معينة فان زعم ان عدم قرينة فرديه قرينة له لزم القول بانه عند اطلاقه يتبادر منه أن المقصود بهذلك المعنى الكلى وان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعا بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عنـد من لا يقول بعموم المشترك وان كانا متنافيين كما فى المثال المذكور اعنى القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينا في نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى

آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على أحد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا وأخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه أحدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لايتوجه اعتراض المصنف بانا لانسلم ان معناه الحقيقي ان لايتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر أو لابمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لابمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان أريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لأن اسدا فى قولك رأيت أسدا يرمى موضوع أيضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان أريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لايقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى

التعيين للاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين لاحد المعنيين المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلازم فالحاصل ان له وضعا لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقا وكل مايكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان قصدا فقصدا وان ضمنا فضمنا كذا في شرحه للمفتاح (قوله فكأن الخ) كلمة كأن باعتبار قوله وقال اذا اطلق كالايخفي (قوله لايتوجه اعتراض الخ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة ووجه اندفاع الثانى من قوله والقرينة لدفع المزاحمة * قال قدس سره ان أراد باحد المعنيين الخ * قد عرفت من كلامه المنقول من شرح المفتاح انه ليس المراد * قال قدس سره ولو صح ذلك الخ * زاد فى شرحه للمفتاح على هذه اللوازم الثلاثة انه يلزم أن يكون كل مشترك ، متواطئاً ولم يقل به احد وكلها مندفعة ، بما صرح به في شرح الشرح من ان وضع اللفظ لنفسه ضمنى ومثل هذا الوضع لايوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به ، فكان

انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضعيين فان قلت المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعانى واحتيج في تعيين ارادة احدها الى قرينة واما المجاز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازى فاحتيج في فهمه وارادته الى قرينة قلت لاتعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه فى فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق الفرق بين قرينتى المجاز والمشترك واين احدهما من الآخر

(قول المحشي) متواطئا أى بالقياس الى معنيين مع كونه مشتركا بينهما وهذا لايقول به أحد

(قول المحشى) بما صرح به أى الشارح في شرح الشرح العضدى فى بحث ان اللفظ موضوع لنفسه اولا دافعا به لزوم الاشتراك في جميع الالفاظ ان قلنا بوضعها لانفسها و يندفع به أيضاً ما أورد من انه كما يستلزم الوضعان ثالثا فهذه الثلاثة تستلزم رابعا وهكذا (قول المحشي) فكان المعتبر في الاشتراك الخ أى فثلة التواطؤ هنا

تقول الاول يستلزم الدور حيث أخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ماصرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا أيضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لايوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية ان شاء الله تعالى (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) من العجائب فى هذا المقام ماوقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم

المعتبر فى الاشتراك الوضع قصدا كما لايخفى * قال قدس سره وان اراد الخ * اراد به احد المعنيين معينا في نفسه ، غير معين بدلالة اللفظ بواسطة انتسابه الى الوضعين ولاشك انه معنى مغاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمنا كما مر وتردد السامع انما هو فى تعيين المراد لافى الدلالة والكلام في الدلالة فتدبر فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وانه لمظنة فضل تأمل فاحتط اى افعل الاحتياط وبماذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح حيث قال بعد تزييف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية فالصواب أن يقال أراد أن القرء اذا لم يخصص باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساقه ان القرء دلالته على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه الى الوضعين أو الى وضع واحد لافى دلالته على المراد * قال قدس سره فان قلت الخ * يعنى أن المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخصصه باحد المعنيين يفهم منه جميع المعانى التى وضع لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح ما ذكر من أن هناك ترددا بين معنيي الوضعين * قال قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد * وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا ولا شك في التردد فى تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر أن كلامه في الدلالة على المعنى لافي الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله مجموع المعنيين لعدم الوضع له ، لا انه لايجوز ارادته منــه (قوله من العجائب الخ) انما كان من العجائب لان عبارة الايضاح قيل دلالته على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع الخ فتصديره بلفظ قيل وابراز الضمير في وهو ينادى على انه كلام برأسه فحمله على انه اعتراض على السكاكي مع تعليل فساده بما علله السكاكى من العجائب (قوله فقال) أى قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض (قوله بالوضع) أى التعيين

(قول الشارح) الحقيقة في المفرد الخ احترز به عن الحقيقة في المركب وهى الحقيقة العقلية فانها لاتشارك الكناية فى شيء لانها الاسناد والكناية نفس اللفظ (قول المحشي) غير معين بدلالة اللفظ بواسطة الخ يعنى أن نفس الدلالة وان كان فيها التعيين من حيث الوضع كماسبق لكن لاتعين فيها بواسطة الانتساب الي الوضعين فصح ان هناك معنى ثالثا يفهم منه بواسطة الانتساب وانه دال عليه (قول المحشي) لا انه لايجوز ارادته منه وان كان مذهبه ذلك كما مر

ان السكاكي أراد بالدلالة بنفسها ماقيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلايحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم يتنبه المصنف أيضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي أيضا أورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك أشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ماذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تعالى وضع الالفاظ وأوقف عباده عليها تعليما بالوحى أو بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل أحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما أن كل احد يفهم من كل لفظ انله لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لايزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لايفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا هو ناهل أو جون اتصافه بالمتنافيين أو المتضادين وهذا أولى من قولهم لان الاسم الواحد لايناسب بالذات للنقيضين أو للمتضادين لانه ممنوع (وقد تأوله)

لئلا يلزم الدور (قوله حفظت شيئاً) وهو ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم (قوله وغابت عنك أشياء) وهى الامور التى تدل على انه ليس من تتمة اعتراضه على السكاكي رحمه الله (قوله تعليما بالوحى) أى بان يوحي الالفاظ بحيث يفهم منها دلالاتها على معانيها وكذا الحال في الاسماع وفي خلق العلم الضرورى (قوله بعضهم) وهو عباد بن سليمان الصميرى (قوله ان لاتختلف اللغات الخ) يعنى ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عند امة ويكون لمعان اخر عند امة اخرى كالسوء فانه عند الاتراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لايختلف ولا يتخلف (قوله ولامتنع جعل اللفظ الخ) يعنى ان لفظ المجاز مع القرينة يمتنع منه فهم المعنى الحقيقى فان اسدا يرمي لايفهم منه المعنى الحقيقى اصلا فاندفع ما قيل أن القرينة انما تدل على عدم الارادة ولاتوجب امتناع فهم المعنى الحقيقى فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة (قوله لاستلزامه أن يكون المفهوم الخ) مع انا نعلم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحدهما (قوله لانه ممنوع) لانه تجوز المناسبة بنقيضين من

أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ماعليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاء والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين والقصم بالقاف الذى هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لمافي مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى أو الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغة وزعم المصنف أن الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه أولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة وتصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز (مفرد ومركب) وحقيقة كل واحد منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما

جهتين (قوله علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انهما علمان وهو الحق لامتياز موضوعهما بالحيثية فعلم التصريف يبحث عن أحوال المفردات من حيث حروفها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهيئات الخ عطف على ان للحروف الخ (قوله بالتحريك) أى بتحرك العين فانه يناسب أن يكون معناهما ما فيه الحركة (قوله وكذا باب فعل الخ) فان قوة الضم تناسب أن يوضع للافعال اللازمة (قوله نقل الخ) ولاحاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على التقدير الاول وبمعنى المفعول المتعدى الى المفعول الثانى بواسطة حرف الجر على التقدير الثانى على ماقيل لتحقق العلاقة المصححة للنقل وهو اتصاف الكلمة بالتعدى . الذى هو المعنى الاصلى للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة أوالمثبتة في مكانها الاصلى ويحصل التناسب بينهما غاية التناسب (قوله ان الظاهر الخ) فلفظ المجاز ظرف لكن حينئذ يفوت التناسب بين لفظى الحقيقة والمجاز (قوله واعتبار الخ) دفع توهم

(قول المحشي) الذى هو المعنى الاصلى فالمجاز مصدر بمعنى التعدى
(قال السيد) واذا كانا متعاقبين الخ فيه بحث صحيح ذكره الفنري

في تعريف واحد (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لاتسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان أومنقولا أو غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذى به يقع التخاطب أعنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا (فلابد من العلاقة) المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة (و) يخرج (الكناية) أيضاً بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ماوضعت له

ان هذا الوجه يستلزم ان تسمى الحقيقة أيضاً بالمجاز (قوله في تعريف واحد) يفيد معرفة حقيقة كل منهما (قوله عن الحقيقة) مرتجلا كان أومنقولا أوغيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في التلويح اللفظ اذ تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتجل وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المنقول وان لم يهجر ففى الاول حقيقة وفي الثانى مجاز انتهى ومعنى تخلل النقل أن يكون استعماله في المعنى الثانى بعد ملاحظة المعنى الاول فالمشترك سواء كان واضعه واحدا أو متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنييه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه . مع قطع النظر عن وضعه لآخر فحقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه، بالقياس الى المعنى الآخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ماوضع له من وجه فبقوله في غير ما وضعت له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله فى احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة فلايكون هذا الاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذلا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة المطلقة ، وخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ، ودخل فيه بقيد في اصطلاح به التخاطب من حيث انه مستعمل فى غير ما وضع له ،

(قول المحشى) مع قطع النظر عن وضعه لآخر أى عدم بناء هذا الاستعمال على وضعه لآخر وكونه فرعا عنه

(قول المحشي) بالقياس الى المعنى الآخر أى بالقياس الى وضعه للمعنى الآخر بان يكون الاستعمال الثانى مبنيا على الوضع للمعنى الاول كما في المجاز (قول المحشى) وخرج المنقول أى بالقياس الى كل من معنييه

(قول المحشي) ودخل بقيد في اصطلاح التخاطب الخ أى اذا استعمل في أحدهما بالنظر الى وضعه للآخر فقيد في اصطلاح التخاطب ليس الا للادخال اما الاخراج فبقوله في غير ماوضعت له

مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل فى غير ماوضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى للموضوع له الاول حتى يهجر الاول فهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى الثانى وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفى الشرع بالعكس ومنه ما غلب فى بعض أفراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعاً يكون مجازاً هذا من حيث اللغة أما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة

فاندفع ماقيل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ماوضعت له ودخل الصلوة المستعملة في الدعاء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتجل والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع جواز ارادته) أى بالنظر الى كونه كناية فلاينافى امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾، فهو مجاز متفرع على الكناية وقيل جواز ارادته ولو في محل آخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشاف كما سيجيء (قوله قد يكون مجازا الخ) اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فمجازان لم يهجر الاول وان هجر فمنقول وان استعمل لا لعلاقة فان استعمل لا عن قصد فغلط وان كان بقصد فمرتجل (قوله فى معنى مجازى) لايكون فردا للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد الخ) أى

(قول الشارح) مع جواز ارادته بان يكون مراداً باللفظ تبعاً اما المجاز فلا يمكن ارادته به لمنع القرينة كما مر

(قال السيد) كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس الخ (أقول) حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة ويكون ملاحظة الدبيب هناك لصحة الاطلاق على ذات ماله دبيب ولا ملاحظة حينئذ لخصوصية ذات الفرس اصلا وتارة على سبيل المجاز اللغوى ويلاحظ فيه خصوصية الذات ويعتبر الدبيب على انه علاقة مصححة لاطلاقه على خصوصية هذه الذات وتكون أيضاً مصححة لاطلاقه على خصوصية ذات اخرى يوجد فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفا وبهذا الاعتبار لايصح اطلاقه على كل ما يدب كما في الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها الدبيب كما في المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لايطلق حقيقة بهذا الاعتبار الاعلى خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له ورعاية معنى الدبيب انما هى لمجرد المناسبة فى وضعه له لا لصحة الاطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على الاطراد

(قول الشارح) وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب الخ اعتبر الدبيب لانه منقول يعتبر فيه المناسبة

(قول المحشي) فاندفع ماقيل الخ أى لان كل ذلك باعتبارين لا باعتبار واحد

(قول المحشى) فهو مجاز متفرع على الكناية لامتناع الارادة فى خصوص المادة مع لزوم جواز الارادة فيها على هذا القول وعلى القول الثاني كناية لاعتباره الجواز ولو في محل آخر وعبارة المحشي فيما يأتى المستفاد من عبارة الكشاف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لايمكن اه ومعنى التفرع ان هذا الكلام فيما يجوز فيه المعنى الحقيقي كناية وفيما لايجوز فيه مجاز

في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل مايوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل مايوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى وعرفى خاص) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامي وغير ذلك (او عرفى (عام) لايتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهى لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة أو خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ماوضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام أو خاص (كاسد للسبع والرجل الشجاع) يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفى الرجل الشجاع يكون مجازاً لغويا (وصلوة للعبادة والدعاء) يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفي الدعاء تكون مجازاً شرعيا (وفعل اللفظ والحدث) يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفى الحدث يكون مجازا (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها في العرف

من غير ملاحظة خصوصية الفرس (قوله وبخلاف المجاز) في كثير من النسخ بدون الواو فيكون لبيان الفرق بين الحقيقة والمجاز قصدا وتبعا للفرق بين رعاية المناسبة في المنقول وبين رعايته في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون الامر بالعكس وهو الموافق لما فى التوضيح والتلويح (قوله لايتعين ناقله الخ) اى لايعلم ناقله بالتعيين لا ان يكون ناقله جميع الناس فانه ممتنع فافهم (قوله وفعل) في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان أو هو كناية عن كل عمل متعدد وفي الصحاح بمعنى الامر والشان نقله النحويون الى الكلمة المخصوصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتماله عليه كما فى تعريف المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية (قوله فانها فى العرف العام الخ) فى التفسير الكبير أن الدابة فى العرف

(قول الشارح) بخلاف الحقيقة أى المطلقة العارية عن النقل والاشتراك والارتجال وقوله والمجاز أى المطلق العارى عن النقل
(قول الشارح) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي يعني ان المراد بالنقل استعمال اللفظ في غير ماوضع له لمناسبة
(قال السيد) وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب الخ (اقول) وأيضاً استعمال اللفظ في المعنى المجازى ان كان لمناسبته لما وضع له لغة فهو مجاز لغوى وهكذا نقول في سائر الاقسام وبالجملة كل مجاز متفرع على معنى حقيقي لو استعمل اللفظ فيه كان حقيقة فيكون المجاز تابعاً للحقيقة فى الانقسام الي هذه الاقسام الاربعة
(قول المحشي) وتبعا للفرق الخ أى ولبيان الفرق بين رعاية المناسبة الخ تبعا
(قول المحشي) فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق لانها وصف لا للترجيح بخلاف ما اذا كانت أسماء كما هى في العرف فان اعتبار المناسبة للترجيح فلا تطرد

العام حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازى (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والحقيقى (والا فاستعارة) فالاستعارة على هذا هو المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى كاسد فى قولنا رأيت أسداً يرمي (وكثيرا ماتطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً ولفظ المشبه به مستعاراً والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا أشار بقوله (فهما) أى المشبه والمشبه به (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طاب عارية من المشبه به لاجل المشبه(والمرسل)وهو ما كان العلاقة غير المشابهة(كاليد فى النعمة)وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وأيضاً بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يداه لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد(والقدرة)أى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك وأما اليد فى قوله عليه الصلاة والسلام * المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يدعلى من سواهم * فمن باب التشبيه أى هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في أسرار البلاغة من أن اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من أن المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحل

للفرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما يركب وتقع على المذكر (قوله بلفظ النكرة الخ) أى بلفظ في صورة النكرة والا فهو معرفة لان اللفظ اذا أريد به نفسه كان علما له والتنوين فيه للتمكن وهذا على رأى الشارح رحمه الله تعالى من كون الالفاظ موضوعة لانفسها وضعاً ضمنيا (قوله وتصل الى المقصود بها) أى تصل النعمة الى الذى قصد بها وهو المنعم عليه (قوله اكثر ما يظهر الخ) ما مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار والمجرور اعنى ؟

(قول الشارح) المصححة بيان الواقع بخلاف علاقة الاسم كما في القارورة اطلقت على الزجاجة لكونها مقراً الماء لكنها ليست مطردة بخلاف الاولى

(قال السيد) وأيضاً بها يظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها الخ (اقول) أي فالجارحة بمنزلة العلة الصورية للنعمة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه ولا يبعد أن يجعل اليد بمنزلة المادة والنعمة بمنزلة الصورة الظاهرة فيها

(قال السيد) وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد الخ (أقول) فتكون اليد بمنزلة علة صورية

من القبول وههنا كذلك اذ لايحسن أن يقال هم كيد على من سواهم (والراوية فى المزادة) أى في المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة أمثلة أراد أن يشير الى عدة أنواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب أن تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولايشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان أئمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب أن يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقى ماذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد أورد ههنا تسعة غير ما سبق أولا فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاوزة فقال (ومنه) أى من المجاز المرسل (تسمية الشىء باسم جزئه) يعنى أن في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففى العبارة تسامح (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء ممالايغنى شيئا بدونها صارت العين كأنه الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لايجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشىء باسم كله (كالاصابع فى الانامل) في قوله تعالى * يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق * والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصواعق (وتسميته)

متعلق بيكون أى يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذى ارتكبه بعض الناظرين * قال قدس يفأم بجلد ثالث * بالفاء والهمزة من الفأم يقال افأم الرحل اذا وسعه وزاد فيه (قوله بعلاقة السببية الصورية) واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهى داخلة فى السببية (قوله لايغنى شيئاً) أى لاينفع شيئاً من النفع (قوله كانه جعل)اى كل واحد

للقدرة على قياس ما ذكره فى النعمة والاظهر أن يجعل اليد بمنزلة مادة قابلة والقدرة بمنزلة صورة لها حالة فيها

(قال السيد)والراوية في المزادة أى في المزود الذي يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر(أقول)قال في الصحاح المزادة الراوية قال أبو عبيدة لاتكون المزادة الا من جلدين يفأم بجلد ثالث بينهما ليتسع وكذلك السطيحة وجمع المزادة المزاد والمزائد واما المزود فهو ما يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود وقال أيضاً الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه والعامة تسمى المزادة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر ان تفسير المزادة بالمزود غير صحيح لان المزادة ظرف المـــاء الذي يستقي به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى

أي ومنه تسمية الشيء (باسم سببه نحو رعينا الغيث (أي النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشيء باسم (مسببه نحو امطرت السماء نباتا) أيْ غيثا يكون النبات مسببا عنه وأورد في الايضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والمجب انه قال في تفسيره أي الدية المسببة عن الدم (أو ماكان عليه) أي تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه في الزمان الماضي (نحو واتوا اليتامي أموالهم) أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ (او) تسمية الشيء باسم (مايؤول) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (نحو إني أراني أعصرُ خمرا) أي عصيراً يؤول الى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أي باسم مايحل في ذلك الشيء (نحو قوله تعالى * واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله * اى في الجنة) التي تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آلته نحو واجعل لى

منهم الاصبع في الاذن أي بحسب الظاهر والتعبير والا فالمراد جعل الانملة ولك ان تحمل الاصابع على معناها فيكون التجوز في نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل الجزء الى الكل للمبالغة (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا للدية الا أن اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفي ان عبارة الايضاح ، لا تساعده (قوله او ما كان عليه الخ) السبق واللحوق المعتبران في المجاز باعتبار ما كان عليه وباعتبار مايؤول اليه ، بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه في التلويح * قال قدس سره الظاهر عنبا * لانه الذى يقع عليه المعصر لا المعصير * قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته * وفي الكشاف فسره بالعنب ، وقال انه من تسمية الشيء باسم مايؤول اليه * قال قدس سره استخرج الخ * لئلا يلزم عصر العصير وهذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن من نسبة الفعل وما

راوية فلا تطلق الراوية على المزود مجازاً انما يسمى بالراوية حامل المزادة و يطلق عليها مجازاً

(قال السيد) نحو (انى أرانى اعصر خمراً) أي عصيرا يؤول الى الخمر (اقول) الظاهر أن يقال أعصر عنبا كما ذكر في بعض كتب أصول الفقه وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وعلى ما في الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر خمرا أي عصيرا يؤول اليها (قول المحشى) لا تساعده لان كلامه صريح في الدية والدم لا في الاكلين

(قول المحشى) بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار مثلاً اذا قلت قتلت قتيلاً وعصرت خمراً فهو مجاز الاول والمعتبر اللحوق أي لحوق كونه قتيلاً وخمراً بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب أي ثبوت القتل والعصر وحصولها لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم أي ايقاع النسبة والتكلم بالجملة للقطع بأن الاسم وهو القتيل والخمر مجازوان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمراً حقيقة بان اخبرت بعد تلك الصيرورة وكذا في مثل آتوا اليتامى أموالهم وقت البلوغ فالمعتبر السبق أي سبق اليتم على ثبوت الحكم وهو الايتاء لا على الاخبار أي ايقاع النسبة والتكلم بالجملة فان قولك أموالهم وقت البلوغ واقع وقت اليتم

(قول المحشي) وقال انه من تسمية الشيء باسم مايؤول اليه أي يؤول جزؤه اليه فعلاقة الايالولة قد تكون باعتبار جزء الشيء كما تكون باعتبار كله

لسان صدق في الآخرين اى ذكراً حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لايفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لامحالة فالاسد مثلا انما

يشبهه الى ذات موصوفة بوصف ان يكون اتصافه بذلك الوصف سابقا على ثبوت الفعل له فيلزم وقوع العصر على المعصير أي المعصور واما اذا اريد اعصر عصيرا حاصلا بهذا العصر فلاحاجة الى تأويله باستخرج (قوله في الاخيرين نوع خفاء) أى لايظهر فيهما المعنى المجازى ظهوره في الامثلة السابقة ولذا حمل الكشاف الرحمة على الثواب المخلد والظرفية على الاتساع وقيل في الثانى ان المعنى اجعل لى لسان صدق ينطق بالصدق في الاخرين (قوله فان قلت الخ) يعنى ان اعتبار العلاقة انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى والانتقال فرع اللزوم واكثر هذه العلاقات لايفيد اللزوم بالمعنى الذى مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن فما قيل انه لاحاجة الى السوءال والجواب بعد ما مر في المقدمة من ان المعتبر اللزوم الذهنى ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره على الفور أو بعد التأمل في القرائن ، ليس بشيء (قوله ان مبنى المجاز الخ) ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والا فعند المصنف في الكناية أيضاً الانتقال من الملزوم الى اللازم كامر (قوله يعتبر في جميعها الخ) يعنى أن جميع هذه العلاقات مفيد للزوم في الجملة على ما فصله (قوله اخص أوصاف الخ) أى اظهرها اختصاصا واشهرها اذ لايمكن الزيادة في الاختصاص ، ولذا لايجوز أن يقال رأيت اسدا يرمي أى في البحر (قوله فينتقل الذهن من المشبه به اليه) أى الى وجه الشبه لكونه اشهر اوصافه ثم ينتقل منه الى معروضه الذى سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق اللزوم بالمعنى الذى مر في الاستعارة (قوله فالاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه الكلى في مثال (قوله انما يستعار للشجاع)

(قال السيد) فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو على الخصوص (أقول) لايعنى به ان لفظ الاسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقا أعم من أن يصدق على ذات الحيوان المفترس أو غيره كما يدل عليه قوله أولا انما يستعار للشجاع وثانيا ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة والا فلا مشاركة بين المعنى الحقيقي والمجازى في صفة بل يكون المعنى المجازى حينئذ عارضاً للمعنى الحقيقي وغيره ولا تشبيه هناك أصلا فلا يكون استعارة بل مجازا مرسلا وانما يعنى ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع مثلا ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقى الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من المعروض الى العارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كلي غالبا والثانى انتقال من مفهوم العارض الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالانتقال الاول في الظهور والكلية بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة

(قول المحشى) على الاتساع اى الحقيقة العرفية التى اصلها الاتساع وليس المراد التسامح لينزه القران عنه

(قول المحشى) الذى مر في المقدمة أى مقدمة علم البيان (قول المحشي) ليس بشيء لان السائل يقول ان مقتضي مامر ان الحصول في الذهن ضرورى اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن وماهنا لايفيد ذلك وحاصل الجواب ان هذه العلاقات تفيد اللزوم ولو بمعونة المقام والقرينة كما ان اللزوم أيضاً بالمعنى المذكور قد يكون بواسطة التأمل في القرائن تدبر

(قول المحشي) ولذا لايجوز ان يقال الخ لان البحر بفتح الباء والحاء ليس أشهر أوصاف الاسد

يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ماوضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق اولاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار مايؤول أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلابد ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولايشترط اذ يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي

أي لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد لابخصوصه من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة وانما يقع عليه في الخارج وفرق بين ما يقصد من اللفظ عند الاطلاق والاستعمال و بين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيجيء (قوله ولاشك في انتقال الخ) أي من الشجاعة الى الشجاع أي لذات ما موصوفة بالشجاعة سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فيظهر بايراد الخ) حيث ظهر من كلامه ان في جميع انواع العلاقات لزوما في الجملة (قوله مما يتصف الخ) أي يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل في الواقع أولا فان المتكلم يعتبر الاتصاف في الزمان الماضي أو المستقبل سواء حصل في الواقع أولا فاندفع ما في التلويح من أن في مجاز الاول لايلزم الاتصاف في الزمان المستقبل كما في اعصر خمراً فاريقت في الحال (قوله في زمان سابق اولاحق) اذ لو اتصف في زمان الحكم لم يكن مجازا بحسب الكون او الاول بل حقيقة أو مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى لفظ الدابة في الفرس لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من أنه لايلزم من حصول المعنى الحقيقي للمسمى المجازى في زمان الحكم أن يكون حقيقة كما في الدابة اذا استعملها اللغوى في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم (قوله أو بالقوة) أي الاستعداد (قوله واذا كان الخ) فانه حينئذ يكون الغير فرداً من الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص في الجملة بمعونة القرينة (قوله وان لم يتصف الخ) يعني اذا كان الاتصاف حاصلا في وقت فهو كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلا فلا بد من اللزوم بوجه آخر (قوله اما ذهني محض) أي لزوم عقلي في الجملة بلا انضمام الخارج اليه (قوله كاطلاق البصير الخ) أي كاللزوم الذهني في اطلاق البصير على الاعمي فانه لايلزم من تصور البصير تصور الاعمي لكن ينتقل الذهن منه الى الاعمي باعتبار المقابلة كذا نقل عنه فالعلاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق ان اطلاق

(قال السيد) واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي الى آخره (أقول) لاشك أن هذا الانتقال يحتاج أيضاً الى معونة المقامات والقرائن كالاستعارة وسائر الاقسام فالجواب الحقيقي ما أشار اليه بقوله و بالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة ويريد به ان اللفظ اذا اطلق على غير ماوضع له فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه ولو بمعونة المقام والقرينة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا تفاصيل العلاقات المؤدية الى اللزوم المعتبر في المجاز

(قول المحشي) وبين ما يقع عليه بحسب الخارج على شيء بخصوصه (قول المحشي) كما سيجيء أي في تحقيق زيد أسد

(قول المحشي) التحقيق الخ أي لانه لا يصح اطلاق الاب على الابن بعلاقة المقابلة وفيه ان العلاقة لايلزم اطرادها

بحسب العادة او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد اوخارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل اوسببية احدهما للآخر او مجاورتهما اويكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لايجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلامحالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام (والاستعارة) وهي ماكانت علاقته المشابهة أي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة و ن اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين

احد المتقابلين على الاخر من قبيل الاستعارة بتنزيل التقابل منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم أو مشاكلة (قوله بحسب العادة) كاطلاق الغائط على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة (قوله كالقرآن للبعض) اذا كان موضوعا للمجموع ما بين دفتي المصاحف (قوله كالحال والمحل) أراد بهما مايعم العرض والمحل والمظروف والظرف (قوله أو مجاورتهما) بان يكونا في محل واحد أو محلين متقابلين (قوله أحدهما شرط للآخر) نحو ﴿ ما كان الله ليضيع ايمانكم ﴾ أي صلوتكم نحو بيت المقدس (قوله فان الانسان لايوجد بدونهما) هذا كلام صاحب التنقيح وعليه سؤال ظاهر اوردناه مع جوابه في حواشي شرح التنقيح وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام الانسان اياهما دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ، ان المراد بالاستلزام الاستتباع واذا لم يوجد الانسان بدونهما كانا مستتبعين له (قوله فانه لايجوز وجود الانسان بدونهما) هذا بحسب العرف والافوجود الكل بدون الجزء محال عقلا (قوله وان اريد

لاحتمال وجود مانع الا ترى ان الاب لايطلق على الابن مع وجود السببية والمانع هو كونه لا ينتقل الذهن من أحدهما الى الآخر وانظر التلويح (قول المحشى) اذا كان موضوعا الخ وقيل هو مشترك بين الكل والبعض

(قال السيد) ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس فان الانسان لايوجد بدونهما (أقول) أورد عليه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام الانسان لهما لا على استلزامها للانسان والثانى هو المطلوب وأجيب بانا لم نرد ههنا بالمستلزم واللازم مصطلح أرباب الجدل بل مصطلح أرباب البيان أعنى المستتبع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية من الانتقال من اللازم الى الملزوم وأرادوا باللازم التابع والرديف كطول النجاد مثلا فانه من توابع طول القامة وروادفه وكل واحد من الرقبة والرأس أصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود فلذلك لم يوجد بدونهما

(قول المحشي) ان المراد بالمستلزم المستتبع فاستلزام الجزء للكل استتباعه له بان يكون الكل رديفا للجزء أي تابعا له في الحصول كطول النجاد التابع لطول القامة

(قد تقيد بالتحقيقية) وبهذا التقييد تميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية (لتحقق معناها) اى ماعنى بها واستعملت هي فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون ذلك المعنى امراً معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية اوعقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي (كقوله) اي قول زهير بن ابي سلمي (لدى اسد شاكي السلاح) أي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف (مقذف) اى قذف به كثيراً الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة وتمامه * له لبد اظفاره لم تقلم * لبدة الاسد ماتلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا (وقوله) أي والعقلي كقوله تعالى * (اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا

ان اطلاق الخ) ، بان يراد بالمشفر مطلق الشفة ويقع على شفة الانسان باعتبار انه فرد منه (قوله تميز عن التخييلية) لعدم تحقق معناها حسا أو عقلا في المشبه سواء كان عبارة عن أمر وهمي كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله تعالى، أو عن اثبات لازم المشبه به للمشبه وتميز عن المكنى عنها بناء على انهم لايطلقون التحقيقية الا على المصرح بها ، لا باعتبار انها لاتكون الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط على ما وهم (قوله بالقلب والحذف) متعلق بشاك ، وان كان يوهم أن يكون متعلقا بشائك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه خلاف ماصرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح من شاك الرجل يشاك اذا اظهر شوكته وهي شدة البأس وحدة السلاح والاصل شائك ، وقد يقلب فيقال شاكي السلاح كالقاضي وقد تحذف الياء فيقال هو شاك بضم الكاف وفى شرح الكشاف الاصل شائك وقد يحذف العين فيقال شاك السلاح بضم الكاف وقد ينقل الى موضع اللام ، ويعل فيقال شاك السلاح فعلى هذا يكون بالقلب متعلقا بشاكي السلاح

(قول المحشى) بان يراد بالمشفر مطلق الشفة بهذا يندفع ماقيل القول بان اطلاق المشفر على شفة الانسان يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبار العلاقتين محل بحث اذ المستعمل فيه هو شفة الانسان اذا كان استعارة ومطلق الشفة اذا كان مجازا مرسلا

(قول المحشى) او عن اثبات الخ لان المثبت من حيث انه مثبت اذا كان وهميا كان الاثبات وهميا

(قول المحشي)لا باعتبار انها لاتكون الخ أى الاستعارة بالكناية لاتكون الا صورة وهمية كما اذا كان المشبه بهصورة وهمية كنى عنه باثبات لازمه وهذا القائل فهم ان ماخرج به التخييلية خرج به المكنية فقال ان كون المكنية لا بد ان يكون صورة وهمية ممنوع

(قول المحشى)وان كان يوهم الخ يعنى انه يتوهم من كلامه ان الاصل شاكي الا انه قد ينقل اللام الى موضع العين وقد يحذف

(قول المحشى) وقد يقلب فيقال شاكي السلاح أي فيقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء وقوله بضم الكاف لانه لاوجه لقلب الضمة كسرة لان الحذف ابتداء بدون قلب ولا اعلال

(قول المحشى) ويعل فيقال شاك السلاح أى بكسر الكاف بدون ياء وان رسمت وعبارة الشارح في شرح تصريف العزى هكذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك في شاوك وأنه

لاحسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى * فأذاقها الله لباس الجوع *أن الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وإن كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ماغشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد به

وبالحذف متعلقا بشاك (قوله الظاهر من اللباس) أى الذى يظهر من اللباس عند التأمل فيه (قوله الحمل على التخييل الخ) بان يخيل للجوع والخوف امر وهى يشملها كاللباس اللابس ، سواء شبه الجوع والخوف بذى لباس أولا اذ لايتوقف المقصود عليه ثم اثبت ذلك اللباس للقرية للدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف من القدم الى الرأس فيفيد المبالغة التامة في ازالة الامن والرزق الواسع عنها بسبب كفرانهم لنعم الله تعالى ما ليس في حمله على الاستعارة التحقيقية فانها تفيد الاحاطة التامة لآثار الجوع والخوف ، وهو المناسب لسياق الاية قال الله تعالى ﴿ ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة

ليست بالف فاعل وانما هى عينه وأصله هور وشوك وقال في المفصل ربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب أى يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقولون شاكو ثم يعله اعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول شاكي على وزن فالع فعلى هذا يقول جاءني شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا باثبات الياء لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول جانى شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر اه فتأمل

(قال السيد) ان الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل الى آخره (أقول) قيل عليه ان الحمل على التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده فلابد ان يثبت له من لوازمه ماله مدخل فى الاضرار وأقرب منه أن يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الاحاطة والشمول والملابسة التامة والاولى ان يجعل استعارة تحقيقية على أحد الوجهين ثم الحمل على الضر والالم الحاصل من الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانها تستعمل في المضار والآلام فيقال أذاقه الضر والبؤس

(قول المحشى) عند التأمل فيه يعنى ان معنى كلام السكاكى ان الظاهر عند الاصحاب عند التأمل فى معنى اللباس الحمل على التخييل فلا ينافى انه عند بعض الاصحاب يحتمل الحمل على التحقيق عند عدم التأمل فمعنى قوله وان كان يحتمل عندي الخ انى اجوز ذلك الحمل ولا أقول انه ممتنع لانه ممكن عند عدم التأمل فهو اعتراض على صاحب الكشاف وبه يندفع اعتراض الشارح وكذا ماقيل ان الظاهر لاينافي الاحتمال فلا معنى لقوله وان كان يحتمل الخ

(قول المحشى) سواء شبه الجوع والخوف الخ لانه يكفى فى التخييل مجرد تنزيل الجوع والخوف منزلة ذى لباس لمجرد مشابهة مقدرة في النفس كما فى المجاز العقلى لا لتشبيه يراد افادته كما في المكنية كذا قيل وقد يقال انه ليس المقصود افادة ان للجوع لباسا بل المقصود ان القرية صارت نفس الجوع وهذا يكفى فيه تخيل ان لنفس الجوع لباساً سواء نزل منزلة ماله لباس أولا تأمل (قول المحشى) صارت نفس الجوع لان لابس لباس الجوع هو الجوع

(قول المحشى) وهو المناسب أي المبالغة هى المناسب الخ

انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ماعنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لايتناول قولنا ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيداً أسدا ورايت به اسداً لانه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها واسد فى الامثلة

مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ هذا ان حمل التخييل على مذهب السكاكى رحمه الله تعالى من ان المستعار له في التخييل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب الاصحاب وان حمل على ماهو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان التخييل جعل الشيء لشيء كجعل اليد للشمال فمعناه انه جعل اللباس للجوع والخوف ثم اثبت للقرية ليفيد صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع والخوف بشيء ضار مجد فى الضرر كما لايخفى ولا يحتاج فى هذا التخييل الى تصرف زائد مع افادته المقصود على وجه ابلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع والخوف لكنه استعيرت الاذاقة للاصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال ماليس فى الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس ففى الآية استعارتان تحقيقية تبعية وهى استعارة الاذاقة للاصابة واستعارة . تحتمل التخييلية والتحقيقية وهى استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع والخوف بذى لباس استعارة مكنية كانت ثلاث استعارات (قوله ليس المشبه الخ) لاعند صاحب الكشاف ولا في الواقع (قوله فتوهم كونه تشبيها الخ) اما عند صاحب الكشاف فلان عبارته صريحة في كونه استعارة واما فى الواقع فلان تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتمال غيــر صحيح الا باعتبار الآثار فليشبه آثارهما به لا انفسهما * قال قدس سره فان الجوع الخ * قد عرفت انه على تقدير الحمل على التخييل لاتشبيه للجوع بشخص ضار وتوهم هذا التشبيه ناشيء من نسبة الاذاقة اليه باعتبار انه كثيرا مايستعمل في المضار لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو كالتجريد بالنسبة الى اللباس كما فى الكشاف قال قدس سره والاقرب ، * أى الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه * قال قدس سره ثم الحمل الخ * أى على الاستعارة التحقيقية العقلية اكثر مناسبة (قوله وأسد فى الامثلة المذكورة الخ) وماقيل ان اخراج اسد فى الامثلة المذكورة بناء على ماتقرر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه فان تم تم والا فلا وحينئذ . لايتجه نظر الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانا لانسلم ان أسدا فى زيد أسد مستعمل

(قول المحشى) جعل اللباس للجوع والخوف أى وليس المقصود ان له لباسا بل افادة صيرورتها نفس الجوع فلا حاجة لتشبيه الجوع بذى لباس ولا لتنزيله منزلته

(قول المحشى) يحتمل الخ أى على الرأيين للاصحاب والزمخشري

(قول المحشى) أى الى الفهم لانه عند عدم التأمل بخلاف ماتقدم فانه عند التأمل

(قول المحشى) لايتجه نظر الشارح لانه حينئذ مستعمل فيما وضع له

المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً في نحو زيد اسد مستعمل

(قال السيد) وفيه نظر لانا لانسلم ان أسدا الى قوله كما في رأيت أسدا يرمي بقرينة حمله على زيد (أقول) اذا قيل رأيت أسدا يرمي فلا شك ان أسدا ليس مستعملا في معناه الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن المتكلم لم يرد بمجرد هذه العبارة الدلالة عليها من حيث انها متعينة ممتازة عما عداها بل أراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام ولا شك أيضاً انه قصد تشبيه تلك الذات المتعينة المرادة بلفظ الاسد اجمالا لكنه جعل ذلك امرا مسلما وساق الكلام لاثبات الرؤية متعلقة بها واذا قيل زيد أسد فإن كان لفظ أسدمستعملا في معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح فإما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجار به ومن وقوعه محمولا (مستعمل) فلا معنى لتشبيهه بالاسد كما لايخفى على احد و إما ان يراد به ذات مامبهمةمشبهة بالاسد فيكون الكلام مسوقا لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد وان كان مستعملا في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد واذا أردت أن يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك بالفارسية «مردي همچو شيراست زيد وقولك شيراست زيد فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما وفي الثاني الى زيد وانما أخرنازيد في المثال الاول لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخــير ولا شك ان قولنا زيد أسد وأسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيراست وشيراست زيد وليس بمنزلة قولنا مردي همچوشيراست وشيراست زيد وليس بمنزلة قولنا مردى همچوشيراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون أسد مستعملا في معناه الحقيقي كما ذكره القوم فاذا قلت زيد الاسد حسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوي التشبيه لا الاتحاد ولا الحمـل واما اذا قلت زيد أسد لم يحسن تقديرها لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدرت فاتت المبالغة فههنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا أو تقديرا نحو زيد كالاسدوزيد الاسد الثانية ادعاء اندراجه تحت الاسد وكونه فردا من افراده كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراجه تحته امرا مسلما كقولك رأيت أسدا يرمي فالاولى تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لالاثبات شبه به ولم تبلغ درجة الاستعارة حيث لم يجعل اندراجه فيه أمرا مسلما معروفا فمن سماها تشبيها بليغا فقد نبه على انحطاطها عن مرتبة الاستعارة وترقيهـا عن صريح التشبيه ولا بعد في اطلاق التشبيه عليها فانه المقصود بحسب الظاهر وان كان جعله فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المآل وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هناك قد استعير لمعنى آخر واطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه أراد التنبيه على ارتفاعها من حضيض التشبيه ولابد له ان يفسر الاستعارة بما يتناولها ايضا واما ادراجها في الاستعارة المتعارفة كما ظنه الشارح فقد عرفت بطلانه وتحقيقه ذلك بقوله فقولنا زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالاســد الى آخره يرد عليه انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة متعارفة ايضاً مع ظهور تقدير أداة التشبيه

فى ماوضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما فى رأيت أسداً يرمي بقرينة حمله على زيد ولادليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسداً فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصداً الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الحقيق واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسداً يرمى ان اسداً استعارة فلا نعنى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه

فيما وضع له ليس بشيء لان نزاعهم في ان صور حمل المشبه به على المشبه وصور التجريد هل هى تشبيه أو استعارة لا في انه اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هى استعارة أو لا (قوله في معنى الشجاع) أى في ذات ماسوى الاسد يصدق عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة ، اذ لامعنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل ، مجازا مرسلا (قوله بقرينة حمله الخ) فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي والحمل ليس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء أو بتقدير أداة التشبيه والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هى مستعملة في معنى الشجاع سند المنع فيكفيه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورده بصورة الدعوى ترويجا للمنع المذكور واشارة الى ان قوله ولو لم يحمل على هذا لزم ان يكون قوله بل هى مستعملة فى معنى الشجاع غصبا لمنصب الاستدلال (قوله وتحقيق ذلك) أى تحقيق ان أسداً استعارة كما في رأيت أسدا واثبات التسوية بينهما (قوله انه استعارة عن زيد) أى عن ذات مخصوصة من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة اذ لاملازمة بين الاسد والذات المخصوصة وان اعتبر وصف الشجاعة فيه اذ الملاقة انما هى بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة أى ذات كان لا الذات المخصوصة ، وانما يقع عليه في الخارج قوله ولا دلالة عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة التى هى أخص أوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية الذات (قوله عن شخص موصوف بالشجاعة) سوى الاسد ليتحقق التشبيه (قوله زيد رجل شجاع الخ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد (قوله فيكون استعارة) لانه استعمل لفظ المشبه به في

(قول المحشى) لا في انه اذا قصد الخ لانها حينئذ تشبيه بلا نزاع

(قول المحشي) اذ لامعنى لتشبيه مفهومه بالاسد أى الذى هو أصل الاستعارة كما في الشارح بعد

(قول المحشي) بل مجازاً أى بل يكون مجازاً مرسلا من اطلاق اسم الملزوم على اللازم

(قول المحشي) فيكفيه جواز الاستعمال الخ والقرينة لايجب أن تكون مانعة قطعا الا اذا اريد المجاز قطعا صرح به المحشى فى حواشي القاضي

(قول المحشى) وانما يقع عليه فى الخارج لاستعماله فى معين لا انه واقع عليه في نفسه اذ لا دلالة الخ فنفى الملازمة علة لعدم المنافية ونفي الدلالة علة لعدم الوقوع فى نفسه عليه تدبر

(قول المحشي) على التمثيل لما مر انه لا ينظر لخصوص رجل أو امرأة لعدم العلاقة بين الاسد وبين تلك الخصوصيات

به في معناه فيكون استعارة ويدل على ماذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا مايتعلق به الجار والمجرور كقوله *اسد علي وفي الحروب نعامة * اي مجترىء علي صائل وكقوله *والطير اغربة عليه * أي باكية وكقوله عليه الصلاة والسلام *هم يد على من سواهم* وانه كثيرا مايكون بحيث لايحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد

المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا . فيكون تشبيهاً مفروغا عنه مسلما والمقصود الحكم بالاتحاد كما ان في رأيت اسداً يرمي تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فتحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيا له وفي زيد بحمله على زيد فاندفع ماقيل انه لابد في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع الشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولامبالغة فيه فتدبر* قال قدس سره اذا قيل رأيت اسداً الخ * خلاصته دفع المنع الذي ذكره الشارح رحمه الله باثبات الفرق بين رأيت أسدا وبين زيد اسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شبيها بالاسد فيكون تشبيهه بالاسد مفروغا عنه والمقصود تعلق الرؤية به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه بليغ باتحاد المشبه بالمشبه به * قال قدس سره فلا شك ان اسدا الخ * فيه أنه يجوز أن يكون التقدير رأيت مثل اسد يرمي والجواب ان المراد لاشك فيه على تقدير كونه استعارة * قال قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم * اذلامعنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل الذات أي الذات التي يصدق عليه مفهوم الشجاع مما سوى الاسد*قال قدس سره واما ان يراد الخ*هذا هو مراد الشارح رحمه الله

انما العلاقة بينه وبين شخص ما فيه الشجاعة فاندفع ما في السمرقندي فانظره

(قال السيد) ويدل على ماذكرنا الى آخره (أقول) هذا الاستدلال يشعر بان أسدا في اسد علي مستعمل في مفهوم مجتريء وصائل فلا يتصور حينئذ تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم الملزوم على اللازم كما مر ثم ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لاينافي تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ماهو لازم له ومفهوم منه في الجملة من الجرأة والصولة واذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر انه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الجار به بل أريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجرأة والصولة خارجة عما استعمل لفظ الاسد فيه وكيف لاوجهة التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لايخفى فيحتاج على هذا التقدير ايضاً في تعلق الجار به الى ملاحظة معنى الجرأة تبعا فليس في تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان أولى لان فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وانما وقع له ماوقع بناء على ماتوهمه انه اذا كان استعارة كان معنى الجرأة داخلا في مفهومه وهو سهو ويؤيد ماذكرنا ان أسدا في زيد أسد وفي زيد أسد في الشجاعة مستعمل في معنى واحد وقد اختار ان الثاني تشبيه حيث قال والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه فالاول كذلك أيضاً

(قول المحشي) فيكون التشبيه مفروغا عنه مسلما نعم لكن فيه رائحة التشبيه وهو مانع لحسن الاستعارة كما يأتي ان شاء الله في فصل حسن الاستعارة لكن الكلام هنا في صحتها

(قول المحشي) مردى همچو شيراست زيد وقولك شيراست زيد قوله مردى بفتح الميم وسكون الراء وامالة الدال معناه رجل وياؤه للتنكير وهمچو اداة تشبيه بفتح الهاء وسكون الميم وضم الجيم الفارسية ينطق بها بين الجيم والشين وبعدها واو تحذف في النطق وشير بكسر الشين وسكون الياء والراء بمعنى الاسد واست اداة ربط فحاصله رجل مثل الاسد هو زيد

القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت أسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن أتي بوجه الشبه نحو رأيت أسداً في الشجاعة ونحو قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور مها تبرحها اكتنان * ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا أو تقديرا وجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعاره وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان

كما مر وسيجيء بيان وجه تعلق الجار به * قال قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه * أي لرجوع التشبيه الى المفهوم * قال قدس سره فيكون سياق الكلام الخ * هذا ممنوع عند الشارح رحمه الله لان أسداً عنده في زيد ، اسد وزيد شيراست مستعمل فى المفرد الادعائى المفروغ عن تشبيهه بالاسد الحقيقي بقرينة الحمل وما الدليل على كون الغرض منه التشبيه ليكون مستعملا في المعنى الحقيقي * قول قدس سره فاذا قلت زيد الاسد الخ * ابداء للفرق بين ما اذا كان الخبر المعرف والمنكر بان الظاهر في المعرف التشبيه بان يكون اللام فيه لتعريف الجنس والتشبيه به باعتبار تحققه لا الاتحاد بين زيد وماهية الاسد كما في زيد هو البطل الحامي ولا الحمل عليه كما في زيد المنطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد المتباينين بخلاف المنكر فان الظاهر فيه الحمل بطريق الادعاء لا التشبيه اذ لا معنى للتشبيه بالفرد المجهول وفيه انه انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحمل في الثاني اذا كان الاسد مستعملا في معناه الحقيقي ودونه خرط القتاد لم لايجوز أن يكون مستعملا في الفرد الادعائي أعني الرجل الشجاع فيكون ، استعارة * قال قدس سره ولا ينقض ذلك بالاستعارة * بان يقال ان المقصود منها التشبيه بطريق المبالغة فيكون تشبيها بليغاً * قال قدس سره أن يفسر الاستعارة الخ * بان يقول هو استعمال اسم المشبه به في المشبه أو اجراؤه عليه * قال قدس سره انه يقتضي أن يكون قولنا زيد الاسد استعارة الخ * ماذكره الشارح يقتضي جواز كونه استعارة بان يكون معناه زيد رجل شجاع كالاسد وذلك لاينافي ظهور تقدير ارادة التشبيه * قال قدس سره هذا الاستدلال يشعر بان أسدا الخ * لا اشعار في كلامه بذلك انما يشعر بان مفهوم مجترىء وصائل ملحوظ قصداً بان يستعار لذات ما موصوفة بالشجاعة كما مر * قال قدس سره ثم ان استعمال الاسد الخ * اذا استعمل الاسد فى معناه الحقيقي ولوحظ معنى الصولة تبعاً باعتبار انه لازمه اشتهر به كان تعلق على مقصودا تبعا واذا استعمل في ذات ما موصوفة بالجرأة كان الوصف ملحوظا قصدا ويكون تعلق على ملحوظا قصدا ولاشك أن مقصود الشاعر اثبات جرائه على نفسه قصدا وهذا لاينافي كون وصف الشبه خارجا عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف * قال السيد ويؤيد ماذكرنا الخ * فيه ان ذكر وجه الشبه في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى بخلاف الاول فلا نسلم ان لفظ اسد في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا) أي مثل الكلام في نحو زيد اسد من المنع المذكور والكلام في نحو لقيت أسد فلابد من تقدير به أو منه ليكون تجريدا عند القوم فيتجه المنع المذكور واما نحو لقيت أسداً فهو استعارة بالاتفاق فلا معنى لقوله وكذا الكلام الخ ولعله سقط من قلم الناسخ) قوله واما اذا ترك الخ) أي هذا اذا جرى المشبه به على المشبه ولم يذكر وجه الشبه واما اذا ترك المشبه بالكلية بان لم يكن مذكورا ولا مقدرا في نظم الكلام ففيه اشكال

(قول المحشي) استعارة متعارفة أي غير التي ترقت عن مرتبة صريح التشبيه ولم تبلغ درجة الاستعارة

المراد بكون المشبه مقدراً أعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما فى قوله تعالى * صم بكم * أو يكون فى الكلام مايقتضى تقديره كما فى قولنا رأيت اسدا فى الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود فى قوله تعالى * حتى نتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضاً مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك مايشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى * ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان * وقوله تعالى * وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج * من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصى عن هذا الاشكال بان الاستعارة تجب ان تكون مستعملة فى غيرماوضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه فيصح فى نحو رأيت أسداً ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا

(قوله مايقتضى تقديره) أي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يحتج نظم الكلام اليه ولم يقل أو يمكن تقديره لانه يمكن تقدير لفظ المثل فى كل استعارة بان يقال في رأيت أسدا يرمي مثل أسد وهكذا لكن ليس فيهما مايقتضي تقديره كوجه الشبه فى رأيت أسدا فى شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل اذ لامعنى لقولنا رأيت رجلا شجاعا فى شجاعته (قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر الخ) سواء جعل من بيانية أو تبعيضية او تجريدية فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه تشعر بجميع تلك الوجوه عبارة الكشاف (قوله مبين بسواد آخر الليل) فكأنه قيل من الفجر وسواد آخر الليل واذا كانا مبينين بالفجر وسواد آخر الليل لايمكن حمله على الاستعارة اذ يلزم بيان الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الخيطان على معناهما الحقيقي أى يتبين مثل الخيط الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر وسواد آخر الليل (قوله وابعد من ذلك الخ) اى من نحو رأيت اسدا في الشجاعة الاتيان لعدم ذكر وجه الشبه المشعر بالتشبيه فيهما (قوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقى) أى المعنى المقصود من اللفظ لاماوضع له وفى بعض النسخ وقوع المشبه وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) أى قوله ضرب الله مثلا لايصح فيه وقوع المشبه اذ لامعنى لقولنا ضرب الله مثلا المؤمن والكافر

(قول المحشي) اذلا معنى لقولنا ضرب الله مثلا الخ لان المؤمن والكافر ممثل لامثل

(قال السيد) و يمكن التفصى عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة فى غير ماوضع له وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه (أقول) هذا كلام جيد فان المدار فى الفرق بين الاستعارة والتشبيه اذا تردد بينهما ان اسم المشبه به ان كان مستعملا في معنى المشبه كان استعارة وان كان مستعملا فى معناه الحقيقي كان تشبيها وعلامة كونه مستعملا في معنى المشبه أي ومن لوازم استعماله فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه فاذا انتفت هذه العلامة كما فى الآيتين بشهادة الفطرة السليمة بعد التأمل فيهما انتفى كونه استعارة وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا بالفعل أو مقدرا في نظم الكلام أو لايكون مذكورا ولا مقدرا نعم يجب كون المشبه مرادا فى معنى الكلام وان لم يمكن تقديره في نظمه على وجه لايختل نظامه وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك ان شاء الله تعالى

ليس كذلك على مايظهر بالتأمل وكذا لايصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لأن قوله تعالى * ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها * ينبيء عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة وأراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو فى طريقة قوله تعالى * فهى كالحجارة أو اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار * ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف (ودليل انها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ماوضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه أعنى الرجل الشجاع ولا لامر أعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن أئمة اللغة فحينئذ يكون استعماله فى المشبه استعمالا فى غير ماوضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أعنى المشبه به فيكون مجازاً لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شيء كما اذا رأيت زيداً فقلت رأيت انسانا أو رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم مافعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون أيضاً بانه لادلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصده

فالمانع من كونه استعارة معنوى بخلاف الاية الثانية فان المانع فيها لفظي ولذا فصله بقوله وكذا الخ) (قوله بالبحرين الموصوفين بقوله هذا عذب الخ) أي من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معللة بنفي استواء البحرين وفيه اشارة الى انه ليس قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشيحا (قوله وأراد تفضيل البحر الاجاج الخ) ومن هذا تبين انه لايجوز ان يكون قوله ومن كل تأكلون لحما طريا ترشيحا (قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى ﴿وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار﴾ بيان تفضيل الحجارة على قلوبهم (قوله وهذا الكلام صريح الخ) والافلا وجه لنفي كونه موضوعا لاعم فى اثبات كونه مجازا (قوله باعتبار عمومه)

(قول المحشي) وفيه اشرة الخ وجه الاشارة ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التي يقال لها الترشيح واذا صح أن يكون ترشيحا امتنع كونه قرينة التشبيه

(قول المحشى) ومن هذا تبين الخ لانه اذا كان هذا هو المراد لايكون ترشيحا اذ لو كان ترشيحاً لم يتسر هذا لمعنى لما عرفت ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفا بالترشيح وحينئذ لايكون بيانا لما ذكره

باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين مايقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه (وقيل) انها مجاز (عقلي بمعنى ان التصرف في أمر عقلي لالغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أي دخول المشبه (في جنس المشبه به) بان يجعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الاسد (كان) جواب لما (استعمالها) أي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمال (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت أسداً وأراد زيداً انه جعله اسداً كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الي مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لاتقول جعلته أميرا الا اذا أثبت له صفة الامارة و اذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ماليس في الواقع واقعا مجاز عقلي (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) اى قول ابى الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله (قامت تظللني) أى توقع الظل على (من الشمس نفس اعز على من نفسي * قامت تظللني ومن عجب) ويروى فاقول ياعجبا ومن عجب (شمس) أي انسان كالشمس في الحسن والبهاء (تظللني من الشمس *) فلولا أنه ادعي له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أى ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) وهي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر أزراره على

أي باعتبار كونه فردا من افراد العام (قوله بمعنى ان التصرف الخ) لا بمعنى انه مجاز حكمي فانه انما يكون في النسبة والكلام هنا في اللفظ المفرد كالاسد مثلا وفيه رد على من ذهب الى انه مجاز حكمي وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه ليس منسوبا اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والقرينة قرينة التجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكلفا باردا (قوله لكانت الاعلام المنقولة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثاني لمناسبته بالمعنى الاول كالاستعارة (قوله كان الاسد مستعملا فيما وضع له) ويكون سراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسراية الحكم الى افراده الحقيقية والقرينة قرينة على نقل معنى الاسدية اليه وادعائه له (قوله أى توقع الظل على) ما فسره بذلك لان التظلل على مافى التاج

(قول المحشي) والقرينة قرينة التجوز في النسبة أي لامانعة عن ارادة المعنى المتعارف كما هي على القول بانه استعارة ومثله يقال في قوله والقرينة قرينة على نقل الخ

القمر، تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولا أنه جعله قمراً حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لأن الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيق لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) أي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) اي كون الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك أن دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل على قسمين أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذى له تلك الجرءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوي الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) في البيتين المذكورين وغيرهما (فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضا والاستعارة تفارق الكذب) بوجهين (بالبناء على التأويل ونصب القرينة على

سايه وان كردن ودرسايه كردن والمراد ههنا الثاني (قوله وتحقيق ذلك الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالا فيما وضع له والتجوز في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به مشبها به بل معناه جعل المشبه به مأولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان أفراده قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفاء في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح ان جعلها مجازا عقليا مبني على اعتبار مرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول المصنف رحمه الله تعالى واما التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبنى الاستعارة على ادعاء المشبه به للمشبه حقيقة بل على جعله فرداً غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه في البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف في حقيقته حتى ان كل مايترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا اندفع ماقيل ان التعجب والنهي عنه انما جعله المستدل دليلا على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي عنه مبنيين عليه أو على تناسي التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذي ذكره المستدل وبنى عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتهما (قوله والاستعارة تفارق الخ) أي بعد اعتبار نسبة شيء اليه أو نسبته الى شيء

ارادة خلاف الظاهر) يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل أفراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لاينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها أي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف مافي الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ماعليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد (ولاتكون) الاستعارة (علما) لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولايمكن ذلك في العلم (لمنافاته الجنسية) لانه

فلا يرد ان الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب الخ) ، الاظهر عندي ان الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ تشابه الكلام الكاذب فتبين الفرق بان مبنى معناها على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب وفي شرح المفتاح الشريفي ان أراد بالدعوى الباطلة الجهل المركب وصاحبه مصر على دعواه متبرىء عن التأويل فضلا عن نصب القرينة وأراد بالكذب الكذب العمد وصاحبه لاينصب القرينة بل يروج ظاهره لكن لامانع عن قصد التأويل في ذهنه ، فلذا خص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمد انه لاوجه لتخصيص مفارقة الاستعارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقا سواء كان مع اعتقاد المطابقة أولا بالتأويل وعن الكذب مطلقا سواء كان عمدا أو خطأ بنصب القرينة (قوله علما) المراد غير علم الجنس فانه تجرى فيه الاستعارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علمية علم الجنس تقديرية (قوله من أنها تقتضي ادخال الخ) هكذا في المفتاح حيث قال والذى قرع سمعك من أن مبنى

(قول المحشي) الاظهر عندي الخ فجهة تخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب هو ان التأويل راجع الى المعنى والقرينة صارفة للفظ عن المعنى الحقيقي فاندفع ما في الشارح

(قول المحشي) فضلا عن نصب القرينة يعني انه اقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التأويل لانه اذا تبرأ عن التأويل فمن نصب القرينة بالاولى

(قول المحشي) فلذا خص التأويل الخ لان عدم نصب القرينة أولى وقوله ونصب القرينة أي لعدم امتناع التأويل

يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهةوحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طيء أو من آخر غيره كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا أو غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) أي قرينة الاستعارة لانها مجاز لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر) اى أمران او أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تعافوا) أي تكرهوا (العدل والايمان فان في أيماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله وان تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة دالة على ان المراد بالنيران السيوف

الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه المفتاح تبعاً للمازني لانسلم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه بانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به اذا كان اسم جنس أو جعله عينه ان كان شخصا فان المقصود من قولك رأيت اليوم حاتما انه عين ذلك الشخص لا انه فرد من الجواد انتهى وفيه بحث اما أولا فلان القول بالادخال في اسم الجنس مما لاداعي اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضاً بادعاء الاتحاد واما ثانيا فلان جعله عينه فيما كان شخصاً ان كان لاعن قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل، فهو دعوى باطلة وكذب محض فلابد من التأويل بادخاله فيه والحاصل ان استعمال المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع التحقيقي وهو ظاهر فلولم يعتبر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه (قوله لانها مجاز الخ) أشار بالدليل العام الجاري في كل مجاز مرسلا كان أو استعارة الى أن تخصيص بيان قرينة الاستعارة للاعتناء بشأنها والا فالقرينة لازمة في كل مجاز (قوله يكون كل واحد منها قرينة)، وليس واحد منها ترشيحا ولا تجريدا لعدم ملاءمته المشبه به ولا للمشبه فما قيل لاينكشف الداعي الى جعل قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا

(قول المحشي) فهو دعوى باطلة اذ كون ذات ذاتا اخرى ظاهر البطلان ولا معنى للمبالغة بذلك اذ المبالغة أن تبلغ بشيء شيئاً آخر في ما ثبت له والغرض ان لانظر لوصف من الاوصاف فاندفع مافي معاوية

(قول المحشي) وليس واحد منهما ترشيحاً ولا تجريدا لعدم ملاءمته للطرفين أي عدم ملاءمته لاحدهما وصفا له أوتفريعا عليه لما يأتي من ان كلا من الترشيح والتجريد امابوصف أو تفريع فاندفع انه ان لم يلايم واحدا منهما لايكون قرينة ولك أن تقول المعتبر في الترشيح والتجريد الملايمة بمعنى أن يكون جزء المستعار منه أو جزء المستعار له كما سيأتي ولا يصح ذلك هنا فتدبر قوله اقوله في ايماننا دفع به ان الكلام في القرينة المانعة وهذه معينة فقال ان التعيين من غير المانعة تدبر

لدلالته على ان جواب هـذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتئمة) مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وحينئذ لايخفي صحة كونه قسيما لقوله أو اكثر (كقوله) أى قول البحترى (وصاعقة) روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله (من نصله) أى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله (تنكفى) من انكفأ أى انقلب والباء فى قوله (بها) للتعدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقلبها (على ارؤس الاقران خمس سحائب) أى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بأرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر كما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهى) اي الاستعارة تنقسم (باعتبار الطرفين) وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شيء اما ممكن نحو أحييناه في أومن كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه (ولتسم) هذه الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على قوله اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو

واحدا منها مما يصرف به عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشيحا ليس بشيء فان ملايم المشبه به ماعدا القرينة سواء كان فى المصرحة او المكنية ترشيح الا ان القرينة في المكنية تكون ملايم المشبه به كالاظفار وفى المصرحة تكون ملايم المشبه كيرمي (قوله انامله) فسرها بالانامل دون الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة بسهولة ففيه مبالغة في شجاعته (قوله في الجود وعموم العطايا) ففى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالسخاوة (قوله وباعتبار آخر) بالاضافة كما هو السابق او بالوصفية فالمراد بذلك غير الاعتبارات السابقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما (قوله استعار الاحياء الخ) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحيوة (قوله وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان

(قول الشارح) ذكر أن هناك صاعقة الخ لكن لما ارتبط كل من هذه الامور بالآخر بحيث لم يرد أن يعقل وحده كان المجموع قرينة

(قول الشارح) انه أراد بالسحائب الانامل الذى تقدم انه لابد من القرينة المانعة وهذه معينة أيضاً ولا مانع لانه زائد على المقصود نص عليه لزيادة الفائدة

بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولاشك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لايمكن اجتماعها في شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف أولى فكل من كان أقل علما وأضعف قوة كان أولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك أقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لأن افعاله المختصة به أعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه أشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه

المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما قال أولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحيوة الاحياء لكونها اثرا لها (قوله ثم الضدان الخ) توجيه هذه العبارة عندي ان الضدين ان كانا قابلين للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لهما كالعلم والجهل والعجز والقدرة كان استعارة الضد الاشد كالجاهل للضد الاضعف وهو الاقل علما وقدرة اولى من استعارة العلم والقدرة وبالعكس فان استعارة العالم للجاهل الاقل جهلا اولى من استعارته لقليل الجهل والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا القسم لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح رحمه الله تعالى ، او بان يكون أحدهما أشد والآخر مختلفا بالشدة والضعف كالميت والحي الجاهل العاجز كان استعارة اسم الميت للحي الاقل علما والاضعف قدرة اولى من استعارته للحي القليل العلم والقدرة والاقل علما اولى من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشد أي الميت اذا استعير له اسم الحي فكل ميت كان اكثر علما او اشرف علما اولى باستعارة اسم الحي من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر علما أولى من الاكثر قدرة وقيل غاية توجيهه ان يقال ، وصف المعروض بوصف العارض وأراد بالضدين القابلين للشدة والضعف معروضيهما القابلين للشدة والضعف في الجامع ووجه الشبه فقليل العلم والقدرة والحي والميت ضدان باعتبار مايشتملان عليه اعني الحيوة والموت قابلان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو عدم فائدة الحيوة اه . فمعنى العبارة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نحو قليل

(قول المحشي) أو بان يكون أحدهما أشد والاخر مختلفا الخ هذا الاختلاف ليس في نفس الضد وهو الحياة بل في وصف معروضه اعني الجهل مثلا وحاصل هذا التوجيه انه حمل قبول الضدين على أعم من قبول كل منهما وقبول أحدهما واعم من قبول نفس الضد وقبول وصف معروضه وهو خروج عن الكلام دعاه اليه عدم قبول احد الضدين وهو الموت الشدة والضعف

(قول المحشي) وكذا في جانب الاشد الخ جعله مقابلا لقوله فكل من كان الخ وهو خلاف الظاهر من جعله من جملة المفرع على قوله كان استعارة اسم الاشد الخ لكن دعاه الي ماذكره عدم ظهور ذلك تدبر

(قول المحشي) وصف المعروض الخ أي اطلق قبول الشدة والضعف وصفا للضدين مرادا بذلك وصف معروضيهما

(قول المحشي) فمعنى العبارة الخ لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد ولعل معناه على هذا ان استعارة اسم الاضعف كالجن فانه أضعف في عدم الفائدة من الميت للاشد في وجه الشبه بالجن بان يكون قوى العلم كثير الآثار أولى من استعارته لضعيف العلم قليل الآثار

ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم أحدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك (والقسم) هذه الاستعارة التى لايمكن اجتماع طرفيها فى شيء (عنادية) لتعاند الطرفين (ومنها) اي ومن العنادية الاستعارة (التهكمية و تمليحية وهما مما استعمل في ضده) أي الاستعارة التى استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطه تمليح او تهكم على ماسبق تحقيقه فى باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اى انذرهم استعيرت البشارة التى هي الاخبار عما يظهر سرور المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) اعنى ماقصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى يسمى فى التشبيه وجها وههنا جامعا (قسمان لانه) اى الجامع (اما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار

العلم والميت فانهما معروضان للحيوة والموت اللذين هما ضدان قابلان للشدة والضعف في الجامع أعنى عدم فائدة الحيوة كان استعارة اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضد الاضعف فى وجه الشبه كاقل العلم اولى من استعارة اسم الضد الاشد للضعيف في وجه الشبه أعنى القليل العلم والقوة هذا ، لكن يرد عليه ان الاقل علما ليس اضعف في وجه الشبه اعنى عدم فائدة الحيوة بل اشد واقوى من قليل العلم وقيل في توجيهه الضدان فيما نحن فيه الموت والحيوت وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التى هى التفاوت فى الآثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التى منها العلم والقدرة فكل من كان أقل علما وأضعف قوة كانت الحيوة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد فى الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما أولى من أقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر وآثار القوة فيه ازيد كان باسم الحى أولى وان مات واكثر علما أولى من ازيد قوة ، وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والضعف في الموت مع انه المحتاج الى البيان وماقاله من ان اسم الميت يدل على الثبوت فليس بشيء لان التشكيك يكون في المعانى وكون اللفظ دالا على الثبوت دون الحدوث لايثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان اكثر علما او اشرف الخ عليه (قوله هما العلم والجهل الخ) لا الاقل علما وقوة والميت فان الميت لايقبل الشدة والضعف، وايضاً الاشد والاضعف ليسا بمتضادين (قوله وههنا جامعا) لانه ادخل المشبه في المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم بما مر من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين خارج

(قول المحشى) لكن يرد عليه الخ هذا لايرد الا لوكان المراد انه اضعف من حيث وجه الشبه أما لو اريد انه أضعف فى الوصف الذى يترتب عليه وجه الشبه وهو قلة العلم بان يكون ذلك فيه أضعف منه فى مقابله أعنى قليل العلم فلا كما يدل عليه قول الشارح فكل من كان أقل علما الخ تأمل

(قول المحشى) وفيه أنه لم يبين الخ أى مع انه لاأشد هناك معين ولا يظهر معنى التشبيه فى قوله وكذا الخ

(قول المحشى) وأيضاً الاشد والاضعف ليسا بمتضادين لان الاضعف أشد في الضعف لكن تقدم ان المراد بالاشد

منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام * خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة اوطار اليها) رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذاجبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومها (فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسداً ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو أن خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن

عنه . لان كل تشبيه لايكون مبنى الاستعارة (قوله وقال الشيخ الخ) يعني ان ماذكره المصنف رحمه الله مخالف لما ذكره الشيخ . فانه جعل استعارة الطيران للعدو كرأيت أسدا في ان الاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت أسدا من جنسين وليس المراد بالجنس هنا مصطلح ارباب المنطق بل ماهو المتعارف وعليه ائمة الفقه من أن الشيئين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنافع فهما جنسان كالذكر والانثى من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالذكر والانثى من الغنم (قوله فانهما جنس واحد) لاشتراكهما في المنفعة المقصودة منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما بالجناح والآخر بالقوائم وكون احدهما سريعا والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بهما في المنفعة المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد لما نقله أولا من ان الاشتراك في استعارة الطيران للعدو اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى الخ (قوله مع ان في كل من المرسن والطيران الخ) اما في المرسن . فكونه مرسونا واما في الطيران فالسرعة (قوله ان

الضد الاشد وبالاضعف الضد الاضعف وبه يندفع هذا

(قول المحشي) لان كل تشبيه لايكون مبنى الاستعارة وانما يكون مبناها التشبيه البليغ الواجب حذف اداته لادعاء أن المشبه فرد من أفراد المبشه به

(قول المحشي) فانه جعل الخ حيث قال ان الاشتراك ثمة في صفة

(قول المحشي) في ان الاشتراك في كل منهما في صفة أي والصفة خارجة عن الموصوف

(قول المحشي) في المنفعة المقصودة أي قطع المسافة

(قول المحشي) فكونه مرسونا أي موضوعا فيه الرسن

والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لااطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارة وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة الذى تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف و لمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لامجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا الفن ان جزء الماهية لايختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا فى مفهوم

خصوص الخ) خبر لقوله والفرق والمراد بخصوص الوصف السرعة (قوله ان التشبيه الخ) أى تشبيه العدو بالطيران في السرعة منظور فى استعارة الطيران للعدو بخلاف استعارة المرسن للانف فانه من استعمال المقيد فى المطلق (قوله ولهذا إذا لوحظ فيه) أى لوحظ التشبيه فى استعمال المرسن في الانف كما لوحظ في اطلاق المشفر على غليظ الشفة عد استعارة حقيقية لكونها مبنية على التشبيه (قوله وقال ايضاً الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستعارة على المرسن المستعمل فى الانف حتى احتاج الى الفرق (قوله ونحو ذلك) مما فيه استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها)أي وضع المرسن موضع الانف بتأويل الاستعارة (قوله فاعتددت بكلامهم) فاطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة المرسن للانف (قوله ونبهت على ذلك) أى على ان الواجب ان لاأطلق عليه اسم الاستعارة بان سميته استعارة غير مفيدة لعدم ابتنائه على التشبيه وكونه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ووجه التشبيه بينه)أي بين وضع المرسن موضع الانف و بين الاستعارة الحقيقية انك تنقل فيه أى في وضع المرسن موضع الانف بل في استعمال المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى مجانس له وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف فى الخارج والمجانسة والمشابهة من وادواحد لكونهما اشتركا في أمر ففى الاول اشتراك فى الجنس وفى الثانى اشتراك في الوصف فاطلاق اسم الاستعارة التى مبناها المشابهة على مافيه المجانسة تجوز (قوله فلا تطلق الاستعارة عليه) لاحقيقة ولا مجازا (قوله فان قلت الخ) ايراد على قوله الجامع اما داخل في الطرفين الخ (قوله مفيدة) أى للمبالغة المطلوبة منها (قوله ان جزء الماهية الخ) لامتناع التشكيك في الذاتيات (قوله

(قول الشارح) ان جزء الماهية لايختلف الخ أى في أفراده وحاصل الجواب أن ماتقرر انما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقية المتحققة فى أفرادها وماهنا ليس كذلك ومن هنا تعلم أن التشكيك انما هو باعتبار وجود الماهية فى الافراد لافى ذاتياتها تدبر

(قول المحشى) حقيقية اشارة الى ان اطلاق اسم الاستعارة أولا عليه مجاز عن استعماله فى مطلق الانف حتى احتاج اذ لولا الوجه لما احتاج

(قول المحشي) وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج يريد أن يدفع ماقيل ان فى اطلاق المقيد على المطلق ليس المنقول اليه مجانساً بل المنقول اليه الجنس وحاصل الدفع ان المنقول اليه الجنس وهو مطلق الانف وانما اطلق المرسن على الانف المخصوص من حيث أن مطلق الانف وقع عليه خارجا من حيث كونه فردا من أفراده فاطلاق المرسن عليه كاطلاق الانف عليه

الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية ألا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لافى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امراً مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليست السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له فى الاكثر كالجراة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض كما فى قوله تعالى * وقطعناهم فى الارض امما * والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى في التقطيع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذى هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول (واما غير داخل) عطف على قوله اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم أن المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا أيضا داخل فى الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت أما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له وأما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع أيضا يصح ان الجامع غير داخل فى مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل فى مفهوم المستعار منه أعنى الاسد (وأيضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها (اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغريبة) التى لايطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما في قوله) أى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه

للشجاعة) أى للشجاع ، اقام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ماصدق عليه الشجاع (قوله لاالرجل وحده) لما عرفت انه لاملازمة بينه وبين الاسد ولادلالة له عليه (قوله تجوز وتسامح) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها حقيقته وماهيته الموضوعة له (قوله بان يكون الخ) أى ليس المراد منه ان يكون وجه الشبه غريبا فانه لابد في الاستعارة ان يكون اخص اوصاف المشبه به وأشهرها بل ان يكون التشبيه غريبا لايقع فى كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه

(قول الشارح) وليست السرعة داخلة فيه يفيد دخولها فى العدو وهو خلاف ما نقله عن الشيخ الا أن يكون ما هنا مبنيا على التسليم (قول المحشي) اقام المصدر الخ لدلالته على الماهية بخلاف المشتق

مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) أى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج (بعنانه) علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله * عودته فيما أزور حبائبي * اهماله وكذاك كل مخاطر * شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبي ممتداً الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة المشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ماذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس (وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما فى قوله) ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ماسح * وشدت على ظهر المهارى رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى هو رائح * اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسالت باعناق المطى

يكون وجه الشبه أخص الاوصاف واشهرها (قوله وفى الصحاح القربوس) السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا مخالفة بينه وبين مافسره الشارح رحمه الله به الا بالاجمال والتفصيل (قوله وكذاك كل مخاطر) أى مثل ذلك الاهمال فعل من يالقي نفسه في الامور الصعبة أو مثل زيارة الحبائب كل أمر خطير يهتم به في التعويد أو مثل ذلك الرجل يريد نفسه كل مخاطر في تعويد فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) أى شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور استعار الاحتباء الذى هو احداث تلك الهيئة وايجاده لوقوع العنان في قربوس السرج ، بان صور الوقوع بصورة الايقاع واسنده الى الفرس مبالغة فى تأدبه كما صور القدوم بصور الاقدام في اقدمني بلدك حق لى على فلان وقد مر فالايقاع المشبه تخييل والايقاع المشبه به تحقيق فالاستعارة المذكورة استعارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لماحسن استعارة الاحتباء للوقوع المذكور فتدبر ، فانه مما خفي على الناظرين (قوله لان الركبتين الخ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ماوقع على جانبي الفم كالحبوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر (قوله والمهارى) بفتح الراء وكسرها كالصحارى والصحاري (قوله أخذنا في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهى اما جمع طرف بكسر الطاء بمعني الكريم أى كرائم الاحاديث

(قول المحشي) بان صور الوقوع بصورة الايقاع أى تخيل انه ايقاع لانه بسبب كالقدوم بسبب فاسند الى الفرس لانه بطوعه وانقياده فهو شبيه باعتبارهما فاشبه فاعله فهو مجاز عقلى لاحقيقة له كما مر ثم وقعت الاستعارة بعد ذلك ولك أن تجعل له حقيقة بان يعتبر الايقاع المحقق اسند الى الفرس لانه بطوعه وانقياده فهو شبيه باعتبارهما فهو مجاز عقلى اسند الى السبب

(قول المحشي) خفي على الناظرين لذكر الهيئة المشعر بانها تمثيلية ثم استعارة الاحتباء للوقوع

الاباطح) الدهم جمع الدهماء وهي السواد والمهارى جمع المهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان من بطن قضاعة والاباطح جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصا اى لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستعجال أخذنا فى الاحاديث وأخذت المطايا فى سرعة المطى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلامة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذ اسند الفعل) يعنى قوله سالت (الى الاباطح دون المطى) أو اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى*واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق في السير) لان السرعة والبطوء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين أمرهما في الهوادى وسائر الاجزاء يستند اليها الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرىء القيس ، فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف اعجازاً وناء بكلكل * أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان كل ذى صلب يزيد شيء فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازاً يردف بعضها بعضاً ثم أراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له

يقال هو من اطراف العرب أى كرائمهم أو طرف بالتحريك بمعنى الناحية أى فنون الاحاديث (قوله حتى أفاد انه الخ) لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوعه في المحل واحاطته بكله فالباء في باعناق للملابسة وقيل للتعدية أى أذهبت الاباطح اعناق المطايا فتكون المطايا مشبها بالماء واعناقها بالاشياء التى على الماء في الوادى ولا يخفى لطف الاول (قوله من الابل) المشبه بالماء(قوله كما في قوله تعالى واشتعل الخ)حيث اسند الاشتعال الذى هو صفة الشيب الى الرأس الذى هو محله للاشعار باستيعابه له(قوله فقلت له الخ)مقول القول البيت الذى بعده*الا ايها الليل الطويل ألا انجلى* بصبح وما الإصباح منك بأمثل*والضمير في له لليل في بيت قبله * وليل كموج البحر ارخى سدوله*علىّ بأنواع الهموم ليبتلى* قال المرزوقى يجوز أن يكون التمطى مأخوذا من المطا وهو الظهر فيكون التمطى مد الظهر ويجوز أن يكون من التمطط بمعنى المد بقلب احد الطائين ياء (قوله فاستعار الخ) فهنا ثلاث استعارات تصريحية تخييلية لالحاق شكل الابل وصورته المخيلة

(قال المصنف) اذ اسند الفعل الى الاباطح أصل الكلام سارت الابل باعناقها فى الاباطح ثم شبهت الابل بالماء استعارة بالكناية واثبات السيلان تخييل ثم حول اسناد السيلان من الابل الى الاباطح مجازاً عقليا وكذا يقال فى القيل الثانى ولا فرق بينهما الا باثبات السيلان للاباطح على الاول قصداً دون الثاني فتدبر

(قال المصنف) وادخل الاعناق فى السير حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق فجعل الاعناق سائرة

(قول الشارح)أراد وصف الليل الخ حاصله ان ههنا ثلاث استعارات تصريحية تخييلية لالحاق شكل الليل بشكل الشخص المتمطي المردف المثقل وانما كانت تخييلية لانها استعارة لامر مخيل فعلى هذا لامكنية هنا اذ لو كانت لكان الالحاق بها وماذكر يكون قرينتها

كالكلا ينوء به أي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال (و) الاستعارة (باعتبار (الثلاثة) أي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام لان المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس فهذه أربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي أو عقلي أو مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلي القبط) التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التى أخذها من موطيء فرس جبرائيل عليه السلام (والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل (والجميع) اي المستعار منه والمستعار له والجامع (حسي) يدرك

بالشخص المتمطى المردف المثقل (قوله والظاهر الخ) يعنى انه استعارة واحدة شبه الليل بالشخص المتمطى المردف المثقل واثبت له لوازم المشبه به وقيل انه استعارة تمثيلية شبه هيئة الليل في الطول والثقل بهيئة المتمطى المخصوص (قوله باعتبار الثلاثة الخ) ، أى بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع تحصل ستة أقسام كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وان كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون سبعة لان أقسام الطرفين أربعة واقسام الجامع ثلاثة (قوله عجلا جسداً) بدنا ذا لحم ودم أو جسداً من الذهب خاليا من الروح ونصبه على البدل له خوار أى صوت البقر قيل في كون الآية استعارة بحث اذ جسداً له خوار صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر به انه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى ﴿ حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ﴾ فان البيان اخرجه من الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البدل اخرجه من كون المراد العجل الحقيقي وان المراد منه العجل

(قول المحشي) بالشخص المتمطى الخ فالمشبه به المكنى عنه هو الجامع للثلاث فيكون الحاق الشكل بالشكل بهذه المكنية واثبات اللوازم قرينة لها لا الالحاق وبما قرره اندفع قول العصام لايخفى ان التقسيم الى العامية والخاصية مما يجرى في الاستعارة بالكناية أيضاً لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد أن تصير الاستعارة بالكناية في الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوع خطابه غريبة بجمع عدة استعارات تخييلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه تنبيها على جريان هذا التقسيم فيه ومراده الرد على الشارح حيث قال والظاهر الخ فان مراده الرد على المصنف في الايضاح حيث جعله من الجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل ففهم العصام ان معنى الرد ان البيت ليس مما نحن فيه من الاستعارة المصرحة فقال ما مر فرده المحشي بان ما نحن فيه من الاستعارة المصرحة التخييلية وانما مراد الشارح الرد عليه من حيث ان الظاهر ان الحاق الشكل بالشكل انما هو بالمكنية لا بهذه الاستعارات وانما هي قرينة المكنية بل لا استعارات على رأى المصنف بل اثبات اللوازم المشبه به

(قول المحشي) أى بعد اعتبار حال الطرفين الخ يعني ان كونها ستة بالنظر لحال الطرفين وحال الجامع معا لا بالنظر لحال كل وحده لان التعدد في القسم الاول جاء من اختلاف الجامع وفى الثلاثة الباقية من الطرفين

بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اشد واقوي والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي (وإما عقلي) عطف على إما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي (نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أي حصول امر عقيب أمر دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل

الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الحلي فالبدل قرينة على الاستعارة كيرمي في رأيت أسدا يرمي بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض من أن يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائي أعني الفجر اذلا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله فالمستعار منه هو النار) هذا تصريح من السكاكي رحمه الله تعالى بان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسيجيء منه ما يخالفه من ان المستعار منه هو المشبه المذكور (قوله وزعم المصنف الخ) عبر بالزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة فالموافق لمذهبه أن يكون اشتعل بمعناه الحقيقي (قوله عقلي) أي بعضه عقلي وهو تعذر التلافي (قوله كشف الضوء الخ) يعني ان النهار عبارة عن الضوء ، اما على التجوز أو على حذف المضاف وقوله منه على حذف المضاف أي من مكان الليل أي مكان القاء ظلمته. وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحته ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر (قوله وموضع القاء ظله) أي الليل وظله ظل الارض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله دائما او غالبا) فانه

(قول المحشي) اما على التجوز باطلاق النهار على لازمه وقوله أو على حذف المضاف أي ضوء النهار فقوله عبارة عن الضوء أي قائم مقامه ليشمل مجاز الحذف تدبر

(قول المحشي) أي مكان القاء ظلمته الخ اندفع به ان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل بدل عن مكانه لان المستعار له الكشف عن الظلمة لا عن المكان ثم المراد بمكان القاء الظلمة الموجودات التي تعمها الظلمة

(قول المحشي) وذلك أي كون المراد بالنهار الضوء وبالضمير مكان الليل

(قول المحشي) فانه اذا لم يحصل الخ تعليل للتقييد بالدوام أو الغلبة

وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارء عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بأنه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما فى قول الحماسي ، وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر * قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب * وعيرها الواشون اني احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة أن السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله فاذاهم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة فى مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا فى اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفي ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع

اذا لم يكن أحدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لا ترتبا فما ذكره تفسير للترتب في نفسه ، لا انه هناك كذلك (قوله وبيان ذلك) ، أى ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هى الاصل) فى الحديث ان الله تعالى خلق خلقه في ظلمة ثم رش عليه من نوره (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ لان السلخ متعد الا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظهور بالظهور فلذا اختاره (قوله واعترض الخ) وماقيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشيء لان الدخول فى الظلام مترتب على السلخ لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أى كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ماقيل ان ظهر بمعنى زال يكون صلته عن لا من (قوله يكون بمعنى النزع الخ)فى الاساس من المجاز سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه

(قول المحشى)لا انه هنا كذلك بل ماهنا من القسم الاول (قول المحشى) أى ظهور الظلمة يريد ان الظهور يقتضى

فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لاشك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل (وإما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة الشان) وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة (والا) عطف على قوله وان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) اي الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) اى النوم (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا أو مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر

والاول بمعنى الاخراج والثانى بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اذ المفاجأة انما تتصور فيما لايكون مترقبا بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقب فيه أن يكون في مدة مديدة فحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب ، وبهذا ظهر الجواب عن التقوية (قوله لندرة وقوعه)وقد نبه المصنف رحمه الله تعالى عليها بجعل المثال مصنوعا(قوله لكنه قد ذكر الخ)استدراك بالاعتراض على السكاكى رحمه الله تعالى بانه عده في التشبيه قسما على حدة وجعل اقسامه ستة والاستعارة مبناها التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام في الاستعارة والعذر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما (قوله لم اعتبر التشبيه الخ) ، على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا (قوله لا مجرد القبر) الظاهر ترك لفظ المجرد (قوله وتكون الاستعارة الخ) أى

انها موجودة حال الضوء الا انها غير ظاهرة فالمراد بيان ذلك لا بيان الترتب فانه ظاهر

(قول المحشي) وبهذا ظهر الجواب عن التقوية فلعل امره بالتأمل لذلك

(قول المحشي) على تقدير أن يكون الخ كما هو ظاهر اللفظ

ولاشك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم أقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له (وأما مختلفان) عطف على اما عقليين اى أحد الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أبن الامر ابانة لا تمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى * ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب القبة والخيمة على من فيها أو جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة أو الصاقها بهم والجامع الاحاطة أو اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة أو الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية (وإما عكس ذلك) اى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء) حملناكم في الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) (و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لانه) اى

على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون الرقاد كثير الوقوع في الحس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه أقوى وان كان يفيد الاشهرية (قوله البعث) أي سهولة تأتي البعث فانها في النوم أقوى واعرف فلا يرد ما قيل ان كون البعث في النوم اقوى محل بحث لان المانع في الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى ولا ما قيل ان وجه الشبه حينئذ مذكور فيكون تشبيها كما في قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا (قوله كسر الزجاجة) في القاموس الصدع كسر في شيء صلب وفي التاج الصدق شكافتن فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس التبليغ الايصال وهو أمر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فمن قال التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء (قوله والمعنى الخ) اشارة الى أن الباء في بما تؤمر للتعدية وما مصدرية أي بامرك من المصدر المبني المفعول في الكشاف فاصدع بما تؤمر اجهر به واظهره يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهر به وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصحاح وقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ قال الفراء أراد فاصدع بالامر أي اظهر دينك و يجوز أن تكون ما موصولة أي بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقولك امرتك الخير (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلاثة أعواد أو أربعة تلقى عليها الثمام فيستظل بها في الحر وكل

(قول الشارح) من زعم ان القرينة الخ هو المصنف

اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) وهو مادل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف (فاصلية) اى فالاستعارة اصلية (كاسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما (والافتبعية) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما

يت يبني من عيدان الشجر (قوله على نفس الذات). أي الحقيقة والمفهوم في القاموس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسيجيء في كلام السيد ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات لاتجرى الاستعارة فيها وبقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما يكون الخ) فانه في حكم اسم الجنس (قوله وان لم يكن اللفظ الخ) أي بعد أن يكون صالحا للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا * قال قدس سره التشبيه الخ * تلخيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال ، ان معاني الحروف والافعال لايجرى فيها الاستعارة اصالة ، لانها لايجرى فيها التشبيه اصالة وكل مالايجرى فيه التشبيه اصالة لايجرى فيه الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه فالاستعارة تجرى فيمايجرى فيه التشبيه وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل مالايجرى فيه التشبيه لايجرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ماهو كذلك لايجرى فيه التشبيه أما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية واما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لايصلح أن يكون

(قول الشارح) الصالحة الخ لم يعتبر الصدق بالفعل لان المعتبر في اسم الجنس الوضع لمفهوم غير مشخص وذلك انما يفيد الصلاحية ثم ان معنى صلاحية الصدق على كثيرين امكان كون تلك الصورة كل واحد من ذلك الكثير لعدم ما يختص بواحد دون آخر والتفصيل في حواشي المواقف

(قول الشارح) أي الحقيقة والمفهوم على هذا يتناول جميع ما اخرجه بقوله الصالحة اذ كله مفهومات اما لو أريد بها المستقل بالمفهومية فانه يخرج بها الحروف والافعال قوله الاعلام والمضمرات واسماء الاشارة أي اذا لم تأول والا جرت الاستعارة في الضمير واسم الاشارة أصلية ان أولا بغير مشتق والا فتبعية والامر ظاهر

(قول المحشي) في حكم اسم الجنس انما كان في حكمه فقط لان مفهومه ليس كليا واذ تضمن نوع وصفية لم يصر كليا أيضاً بل اشتهر ذاته المتشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها فلذا كانت الاستعارة فيها أصلية بخلاف المشتقات فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فكانت الاستعارة فيها تبعية والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة الموضوع مشتهر بمعنى يصلح أن يكون وجه الشبه وكذلك العلم فكانت استعارتهما أصلية دون المشتقات لما مر تدبر

(قول المحشي) ان معاني الحروف الخ هذه هي الدعوى واول الدليل (قول المحشي) لانها لايجرى فيها الخ فهي الصغرى

(قال السيد قدس سره) ويلزم من ذلك ضمنا الخ احتاج لهذه الزيادة لان قول الشارح تبعاً للمفتاح في الدليل والتشبيه يقتضى كون المشبه الخ غير مناسب للمقصود اذ المقصود ههنا ان المشبه به ان كان صالحا للموصوفية كان اسمه الموضوع له استعارة أصلية والا كان اسمه الموضوع له استعارة تبعية تدبر

يشتق منه) من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة (والحرف)

مشبها به وكل ما يصلح أن يكون مشبها به لايجرى فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لايجري فيه التشبيه اما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون مشبها به، ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الى بيان وتحقيق وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل بالمفهومية لايصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام الخ فبين المقدمة الثانية أولا بقوله اعلم الخ لاختصاره والاولى ثانيا بقوله اذا تمهد هذا فاعلم الخ *قال قدس سره ولا يخرجه ذلك الخ * لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعاً لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصداً * قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من * لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذا معانيها روابط بين المعاني * قال قدس سره وهذا معنى ماقيل الخ* لايخفى ان اللازم مماذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات فغير مستفاد مماتقدم وانماقيل به بناء على انها لاتستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بلاقرينة دليل الوضع فتكون موضوعة لها ولاشك ان الوضع لوكان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة فقيل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه وماقيل انه يلزم على هذا أن يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازاً لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية أصلا مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزمه الحقيقة أولا فمدفوع بانه انما يكون مجازاً لوكان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها أفراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا * قال قدس سره فا لم يذكر الخ*

(قول المحشي) ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الخ أى ففي الاستدلال بهذه المقدمات على الدعوى تحتاج هاتان المقدمتان من بينها الى بيان وتحقيق لخفائهما دون ما عداها

(قول المحشي) لان مفهوم الابتدا الخ فالفارق بين الاسمي والحرفي ليس الجزئية والكلية بل الاستقلال وعدمه

(قول المحشي) لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال أى الحروف التى الكلام فيها فلا يرد العاطف بين جملتين

(قول المحشي) موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة الخ حاصله ان الوضع للكلي لكن بحيثية يستلزم تقييده بمتعلقه وحصوله حينئذ في ضمن جزئي مراد من حيث عمومه وهي حيثية الآلية ومآل هذا ان الوضع للكلي في ضمن جزئي من حيث عمومه وهكذا الاستعمال فهو جزئي من حيث عمومه وضعا واستعمالا فتدبر وهذا بخلاف ما قيل في الضمائر مثلا انها موضوعة لمفهوم كلي من حيث تحققه في جزئي لا لذلك المفهوم لان الجزئي هناك مراد من حيث خصوصه ولذا كان الخلف هناك لفظيا بخلافه هنا فان الجزئية انما لزمت حيث كان آلة لتعرف حال جزئي فتأمل

(قال السيد) يرجع الى معنى أى لا الى ما بمعنى لفظ حتي يلزم ان الحرف لفظ دل على معنى بغيره بمعنى انه لايدل بنفسه على معناه بل بانضمام لفظ آخر اليه لما تقدم انه لاقصور في الدلالة وانما القصور في المدلول فهو المحتاج للغير

(قال السيد) على معناه الافرادى قيد به لانه محل الاختلاف بينه وبين الاسم والفعل اما الاحتياج للغير في المعنى التركيبي فثابت للكل

وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهومها أو عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وان الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد

(قال السيد) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به الخ (أقول) التشبيه يقتضى ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه به في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه في وجه الشبه فالاستعارة تقتضى كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ماهو كذلك فلابد ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعاني الحروف والافعال بمعزل عن الاستقلال وصلاحية كونها موصوفة ومحكوما عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة وتحقيق الكلام على ماينبغي يستدعى بسطا للكلام في تحقيق معنى الحرف والفعل فنقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته وأنت اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احديهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى أحوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر أن في المبصرات مايكون تارة مبصرا بالذات وأخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة أعني القوى الباطنة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد اذ لاشك انك تدرك فيهما نسبة القيام الي زيد الا انها في الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا أحدهما بالآخر ولذلك لايمكنك ان تحكم عليها أو بها مادامت مدركة على هذا الوجه وفى الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لاتستقل بالمفهومية اذا تمهد هذا فاعلم ان الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا فى ذاته صالحا لان تحكم عليه وبه ويلزمه ادراك متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتداء سيري البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لايصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من وهذا معنى ماقيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لايتحصل فرد من ذلك

النوع الذي هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى أي مادل على معنى باعتباره فى نفسه و بالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا أي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف مادل على معنى في غيره أي حاصل في غيره أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه فقد اتضح لك ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل من أن الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لأن هذا القائل ان اعترف بأن معاني الحروف هي النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع حينئذ لان ذكر المتعلق امر ضروري اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظة من هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالتها على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في دلالة لفظة الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها فزعمه هذا باطل اما اولا فلان هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة اصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانيا فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نصا من الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت واما ثالثا فلانه يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه و به الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه و به وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها ولذلك قال السكاكي لو كان ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض معاني من والى وكي مع ان الابتداء والانتهاء والغرض اسماء لكانت هي أيضاً اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها أي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام واذ قد تحقق عندك معنى الحرف بما لا مزيد عليه مطابقا لقواعد اللغة واقوال الائمة وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة فنقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالها مرتبطا احدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما أن لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه الى فاعل بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ولا محكوما به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه و بين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة ووجب أيضاً أن يكون مسندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعا ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه كما يشهد به التأمل الصادق واما الاسم فلما كان موضوعا لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه و به فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل على ما قررته

كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات مافلم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلت لان المعتبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث واما النسبة فهي ملحوظة بالذات الا أنها تقييدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب لوصف أي الحدث اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجري في الفعل مايجري في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فان قلت قد حكموا بان الجملة الفعلية في زيد قام ابوه وقعت محكوما بها قلت في هذا الكلام يتصور حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني بأن زيدا قائم الاب ولا شك أن هذين الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل أحدهما مقصود والآخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحاً بين القيام والاب بل الاب قيد المسند الذي هو القيام اذ به يتم مسندا الى زيد ألا تراك لو قلت قام أبو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام أبوه ذلك أيضاً لم يرتبط بزيد قطعاً فلم يقع خبرا عنه ومن ثمة تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام وذلك تجريده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد مقدما وايراد ضميره فانها دالة على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرعها على التشبيه تقتضي ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه وبالمشاركة فيه مع المستعار له وقد تحققت ان معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أن يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشيء فلا يتصور جريان الاستعارة في الحروف ابتداء نعم متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجري الاستعارة فيها اصالة ثم تسرى الى معاني الحروف لاشتمالها عليها وكذا عرفت ان معاني الافعال من حيث انها معانيها لاتصلح أن تقع محكوما عليها فلا تجري الاستعارة فيها اصالة بل تبعا لمعاني مصادرها فان قلت هل يجري في نسبتها الاستعارة تبعاً على قياس الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديداً والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدري أعني الضرب موجوداً في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهر ان ماذكره القوم من ان الاستعارة في الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا المشبه به في وجه الشبه وقولهم وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما أشار اليه من تزييفه بقوله بعد تسليم صحته وهو انه قال وجه عدم صحته أمران أحدهما ان كلاً من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المدعى هو ان

المناسب للسابق واللاحق أن يقول فما لم يحصل كما في شرح الشارح حيث قال ومعلوم انه لايحصل خصوص النسبة وتعينها لافي العقل ولا في الخارج الا بتعيين المنسوب اليه اذ لادخل للذكر في التحصيل وغاية التوجيه ان يقال المراد انه مالم يذكر متعلق الحرف لايتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق * قال قدس سره وهو أيضاً محصول الخ *هذا الكلام أيضاً يدل على انمعنى الحرف غير متحصل في نفسه وانما تحصله

الحروف والافعال لاتقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو أن يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعي اما عدم ورود الاول فلان المراد بالحقائق ههنا وبالذات فيماسلف في مباحث الاستفهام هو المعانى المستقلة بالمفهومية لاماتوهمه من الامور المتقررة الثابتة وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف واما عدم ورود الثاني فلان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه كما مر وانمـا تعرضوا للاقتضاء الاول لانه المقصود الاصلي فجعلوه دليلا على الثاني هذا وأما الصفات واسماء المكان والزمان والآلة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها تصلح أن تقع محكوما عليها فالوجه في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاولى أن يقال وتفصيله ان الصفات انما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصلح ان يكون وجه الشبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية واما أسماء المكان والزمان والآلة فانها وان دلت على ذوات متعينة باعتبار ما الا ان المقصود الاصلي منها أيضاً معانى مصادرها الواقعة فيها أو بها فتكون الاستعارة فيها تبعاً لها أيضاً ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب ان تذكر بالفاظ دالة على انفسها و بهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل وأخواته وبين اسم المكان وأخويه فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة وفي ان المقصود الاهم منها هو المعنى المصدري وفي كون الاستعارة فيها تبعية افترقت في ان الصفة لاتدل على تعين الذات أصلا فان معنى قائم شيء ما أو ذات ماله القيام وهذا أمر غير متحصل أصلا اذا لاحظه العقل طلب مايرتبط به ويجريه عليه ليتعين عنده فلذلك كان حقها ان لاتقع موصوفة بل حقها ان تقع جارية على غيرها وفي أن اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبار فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لاشيء ما أو ذات مافيه القيام فلذلك صح أن يجري عليه الصفات ولم يصح أن يكون صفة للغير وكان في عداد الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف الصفة أيضاً كما زعمـه ونسبه الى غيره فقال ولهذ صرحوا بان تعريف الصفة الى آخره وذلك لان مرادهم بذات في تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما أى مبهمة لاتعين لها أصـلا وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فلا يندرج اسم المـكان في التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار وانمـا اطنبنا في هذه المباحث كل الاطناب لتثبت فيها فؤادك وتستضيء بها وتستنيء منها في مواضع أخري مرادك

(قول المحشي) كما في شرح الشارح أى في حاشية السعد لشرح العضد وقوله الا بتعيين المنسوب اليه قال في تلك الحاشية عقب ذلك فلم يكن بد في دلالة الحروف على معانيها من ذكر متعلق به تتعين تلك النسبة فاعتبار الذكر في الدلالة دون التحصل والوجود للمعنى الجزئي في ذاته فان الابتداء الذي للبصرة يتحصل بالبصرة والانتهاء الذي للكوفة يتحصل بالكوفة لا بذكرها وانما المحتاج للذكر دلالة الحرف ومنه أخذ المحشي الجواب

(قال السيد) فاذا ضم الخ مدفوع بانه غير مستقل لما مر

باعتبار غيره واما انه جزئي فلا * قال قدس سره وان زعم الخ * هذا هو مراد القوم ، ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالته ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحينئذ لاحاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام أمر لاشاهد عليه * قال قدس سره لايتصور له فائدة الخ *قد عرفت الفائدة وهو الاشارة الى أن معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق * قال قدس سره فلانه لادليل الخ * الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كما انه لادليل على هذا الاشتراط لادليل على وضعه للمعنى الجزئي مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لادليل عليه واما الاستعمال في الجزئيات فقد عرفت انه لايصير دليلا على الوضع * قال قدس سره وهو التزام ذكر المتعلق الخ * التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله ، يورث الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة في نفسها والاضافة تبع لها يشهد بذلك وقوعها محكوما عليه و به دون الحروف وهذا مراد من قال ان ذكر المتعلق في الحرف لتتميم الدلالة لكون معناه متعقلا بالقياس الى الغير وفي الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان ذو مثلا معناه متعقل في نفسه لايحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود من وضعه هو التوصل الى جعل أسماء الاجناس وصفاً لشيء لايحصل بدون ذكر ما يضاف اليه * قال السيد موافقا لقواعد اللغة * وهى ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحروف واقع في الجزئيات وانه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني الغير المستقلة قوله واقوال الائمة وهو ما نقل بقوله وهذا معنى ماقيل وامثاله وما ورد في تفسير الحرف وهو ما نقل من الايضاح وامثاله * قال السيد ما عدا الافعال الناقصة * فانها ، موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقل بالمفهومية *قال السيد لايتحصل * أي من حيث انه مدلول الفعل ليترتب عليه الجزاء اعني وجب ذكره *قال السيد بخصوصها * متعلق

(قول المحشي) هذا هو مراد القوم منهم ابن الحاجب كما بينه العضد في شرح المختصر

(قول المحشى) ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالته ان معناه معنى الابتداء الخ فالاشتراط في الدلالة راجع للاشتراط في المدلول أما نفس الدلالة فتامة واذا كان هذا هو معنى الاشتراط فلا يرد انه لم يرد نص به من الواضع ودليل تلك الحيثية هو ذكر المتعلق تدبر

(قول المحشى) يورث الفرق الخ فذكر المتعلق في الحرف معتبر في الوضع لمعناه حيث وضعه له من حيث انه آلة لتعرف حاله بخلاف وضع نحو ذو فانه وضعه لمعنى مستقل الا ان غرضه من الوضع له التوصل للوصف باسماء الاجناس فلتحصيل ذلك الغرض التزم ذكر المتعلق والفرق بين تحصيل الغرض وتحصيل الموضوع له غير قليل

(قول المحشى) موضوعة وضعاً عاما لكل نسبة الخ لم لم يقل هنا على قياس الحرف انه موضوع لنوع النسبة أعنى نسبة القيام مثلا مطلقا من حيث أنه آلة لتعرف حال المتعلق ولا حاجة حينئذ الى الوضع العام

(قول المحشي) أي من حيث انه مدلول الفعل الخ اما تحصلها لامن تلك الحيثية بل من حيث التعقل أو الوجود الخارجي فلا يجب الذكر بل وجود الطرفين ذهنا أو خارجا كما سبق

(قال السيد) لان الكلمة اذا سميت اسما أي لان مدلول الكلمة كمن اذا قلنا انه الابتداء وسميناه ابتداء وهو اسم ثبت معنى الاسمية لتلك الكلمة وهي من للتعبير عن معناها باسم

(قال السيد) الحكمية أى مورد الحكم أعنى الايجاب والسلب

قوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة * قال قدس سره لانه خلاف وضعه * ولانه لايمكن ملاحظة شيء واحد مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة * قال قدس سره فضلا الخ * انما قال فضلا لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله * قال قدس سره قلت لان المعتبر الخ * خلاصته ان منشأ الفرق كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة افادتها اصالة فيصح وقوعه مسندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار دلالته على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة ، منفردة مع طرفيها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابقي اصلا * قال قدس سره فان قلت الخ * ايراد على قوله ويقتضي عدم ارتباطها بغيرها بانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرا * قال قدس سره يتصور الخ * لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذا كان هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذكر زيد لمجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر ابوه حينئذ لتقييد المسند*قول قدس سره صريحاً*أي مقصودا اصالة اذ لايمكن توجه النفس الى حكمين قصدا وبالذات * قال قدس سره لاشتمالها عليها * فالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة*قال قدس سره قلت لا لان مطلق النسبة الخ * أراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفعل اعني ، نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لابد أن يكون أخص أوصاف المشبه به وأشهرها وما قيل انه يمكن أن يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد لكونه محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والطرف فليس بشيء،،لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكناية فلامجاز في النسبة

(قول المحشي) منفردة مع طرفيها ليست مرتبطة بغيرهما

(قول المحشي) كتبعية حركة راكب السفينة راكب السفينة لايوصف بالحركة الامجازاً لما تقرر في الواسطة في العروض فكذا الاستعارة في المعاني الجزئية ومراده أنه لا استعارة في المشتق استقلالا كما قاله العصام والا لزم المحذور الداعي لجعلها فيه تبعية فتدبر

(قول المحشي) نسبة القيام مطلقا أي القيام بالفاعل بان شبه مطلق نسبة القطع الى الآلة بمطلق نسبة الى الفاعل ثم يتبع ذلك اسناد قطع الى السكين أو يشبه مطلق نسبة الصوم الى النهار على وجه الوقوع فيه بمطلق نسبته الى الفاعل على وجه الوقوع منه ثم يتبع ذلك اسناد الصوم الى النهار أو يشبه مطلق نسبة الفعل الى العلة التي فعل لاجلها بمطلق نسبته الى الفاعل ثم يسند الفعل لها نحو اكرم العلم زيداً

(قول المحشي) أيضاً نسبة القيام مطلقا نسبة القيام مطلقا هي نسبة الى فاعل ما والنسبة الداخلة في مفهوم الفعل التي هذه متعلقها هي نسبة الى فاعل مخصوص واعلم ان استعارة المشتق باعتبار النسبة نقل عن العضد في الفوائد الغياثية وهو أيضاً قائل به في شرح مختصر ابن الحاجب وقال ان مختار ابن الحاجب ان المجاز العقلي كله يجوز أن يكون استعارة من هذا القبيل ورده الشارح في حواشيه بان الواضع انما وضع الفعل للنسبة الى فاعل معين سواء قام به الحدث في نفس الامر أولا فهو انما اعتبر النسبة اليه مطلقا سواء كانت مطابقة أولا فلم يضع لفظ انبت مثلا للمتسبب الحقيقي حتى يستعار منه للمتسبب العادي وكذا الباقي فتدبر

(قال السيد) نسبة تامة أي مقصودة اصالة غير تقييدية

(قول المحشي) لانه ان اعتبر تشبيه المحرض الخ مراد القائل تشبيه نوع نسبة التحريض بنوع نسبة الضرب ثم استعارة

وان لم يعتبر فهو مجاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له للملابسة بينهما من غير قصد المبالغة في التشبيه فلا استعارة * قال قدس سره واعلم الخ * يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان الذى هو جزء مدلوله لكن بعد التقييد للمعنى المصدرى بالزمان * قال قدس سره أو بكونه الخ * قد أشار اليه في اثناء تقريره الى ان أو في كلامهم بمعنى الواو * قال قدس سره دليل صحيح * بناء على ان المراد بالحقائق المعانى المستقلة بالمفهومية ، وبقوله انما يصلح للموصوفية الملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معانى الحروف والافعال واما على ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتقررة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الافعال والتعليل بانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها فلا والذى يخطر بالبال في توجيه ذلك أن يقال المراد انما يصلح للموصوفية ، شيء من الحقائق أى الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معانى الافعال والصفات ، فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة لشيء وذلك لدخول الزمان الذى هو زمان نسبة معانيها الى شيء هو فاعلها أو عروض ذلك الزمان لها عروضا صار به كالجزء فلا يثبت من هذه الحيثية لها شيء فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان أمراً متقررا لاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل بما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء في مفهومها وعلى هذا التقرير لاغبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذى ذكره السيد * قال قدس سره هو المعاني المستقلة * اطلاق الحقيقة والذات على المعنى المستقل لابد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك

ضرب للتحريض فرده المحشي بان هذا لا ينفى عن المجاز في اطلاق الضرب فاما أن يكون في الفاعل أو في الاسناد وحينئذ لاتجوز في النسبة تدبر

(قول المحشي) وبقوله انما يصلح للموصوفية الخ أى ليطابق الدليل المدعي وهو ان الحروف والافعال لاتقع مشبها بها فيندفع تزييف الشارح

(قول المحشي) شيء من الحقائق اشارة الى ان ال في الحقائق جنسية وفي بشيء بالباء الجارة وهو تحريف

(قول المحشي) فرع ثبوته في نفسه أى لا فرع ثبوته لشيء كما هنا

(قول المحشي) فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة لشيء أى لاثابتة في نفسها حتى يثبت لها شيء لان الاثبات لها انما يكون من حيث ثبوتها في نفسها لا من حيث انها ثابتة لشيء فاندفع ايراد الشارح زمان طويل وحركة سريعة لان الاثبات في ذلك لما هو ثابت في نفسه لامثبت لشيء وفي بعض النسخ ليست مثبتة وهو تحريف

(قال السيد) فيكون المعنى المصدرى أعنى الضرب موجودا الخ كانه يريد ماقال في حواشي الكشاف ان الاستعارة متعلقة بالصفة وحدها بدون المادة لوجودها في المشبه به والمشبه وفيه ان المعنى الحقيقي لضرب هو المحقق والمجازى هو المترقب فالتجوز باعتبار المادة والصيغة كيف ومدلول الصيغة مجرد الزمان ولا فائدة في التجوز فيه بقي ههنا بحث وهو ان القول بالاستعارة في ذلك يفضي الى احداث قسم ثالث للاستعارة اذ ليس استعارة أصلية وهو ظاهر ولا تبعية لجريانها في المشتقات باعتبار المشتق منه وهو هنا متحد كذا في حواشي القاضي أى لان الزمان ليس داخلا في مفهوم المصدر وكونه قيدا لا يفيد

تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافا البتة وهم أيضا قد خصصوا مايشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصدرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد ، فالأولى ان يقال ان المقصود الأهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية (فالتشبيه في الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفي الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) أى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات

وما وجدنا في كلامهم ذلك (قال قدس سره لا ما توهمه الخ) نسبة التوهم الى الشارح رحمه الله توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى مبني على ذلك التفسير (قال قدس سره واما عدم ورود الثانى الخ) هذا حق ولعل الشارح رحمه الله لاجل ذلك قال بعد تسليم صحته (قال قدس سره ولم ينتقض الخ) أورد الشارح رحمه الله النقض به على من اطلق الذات في تعريف الصفة لا على من قيده بكلمة ما أو بمبهمة ، ومقصوده تأييد ان اسم المكان والزمان والآلة غير داخلة في الصفة (قوله لانها تصلح الخ) فيه ان المأخوذ في الدليل ان الاستعارة لا تجرى الا فيما يصلح للموصوفية لا ان كل ما هو صالح للموصوفية تجرى فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر (قوله فالاولى الخ) لايخفى ان دعواهم عدم جريان الاستعارة في معانى الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس مأخوذا في دعواهم لا نفيا ولا اثباتا فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى على دليلهم بانه لا يجري في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب أن يكون الدليل قاصرا عن افادة ما هو في الواقع موهما بجريانها في تلك الاسماء، فلذلك قال فالاولى أى الاولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتا لما هو في الواقع غير موهم بخلافه (قوله لمعنى المصدر) أى التشبيه في الاولين لمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه

(قول المحشى) وما وجدنا في كلامهم بخلاف اطلاقها على الامور الثابتة كما ذكره في توجيهه فان الحقيقة هى الشيء الثابت أو المثبت كما سبق

(قول المحشى) ومقصوده تأييد الخ أى وهذا كاف في التأييد وليس مقصوده النقض به كما زعمه السيد

(قول المحشى) فيه ان المأخوذ في الدليل الخ أى فيجوز ان اسماء الزمان والمكان والآلة لا تجرى فيها الاستعارة أصلا لا أصلية ولا تبعية فلا يلزم قوله فيجب ان الاستعارة فيها أصلية هذا غاية التوجيه لهذه العبارة

معاني الحروف مايعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور في زيد في نعمة) غير صحيح كما سنشير اليه (فيقدر) التشبيه (في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لايجوز أن يكون اطلاق النطق عليها مجازاً مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت إن اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازاً مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة أحدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد أعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ماصرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين

في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للمشبه لانه المقصود من التشبيه كما سيجيء • (قوله باعتبار المعنى الخ) نقل عنه أي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والا فاسم وفيه نظر، اذ ربما يمنع مستندا بانه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلقه دون المعنى الآخر مثلا الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحاجب اه (قوله لازمة للنطق) لزوم المسبب للسبب او احد المتجاورين للآخر ولظهور نوع

(قول المحشي) اذ ربما يمنع مستنداً الخ أي تمنع الملازمة المذكورة بقول السكاكي والا لما كانت حروفا بل اسماء مع دليلها المذكور وحاصل المنع انه يجوز أن تكون تلك المعاني بعينها هي معاني الحروف الا انها مستقلة بالمفهومية بالنظر لوضع تلك الاسماء لها لعدم اشتراط ذكر المتعلق في افادتها اياها وغير مستقلة بالنظر لوضع تلك الحروف لاشتراط ذكر المتعلق في افادتها اياها والمراد بالاشتراط وعدمه ان معناه معنى الابتدا من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه أومعناه ذلك لامن تلك الحيثية فلذا وجب ذكر متعلقه كما مر وحينئذ لايكون التشبيه في الحرف لمتعلق معناه بل لمعناه فهذا المنع متفرع على ان الحرف موضوع للمعنى الكلي لا الجزئي وهو مختار المتقدمين والشارح ولم يفهم السمرقندي معنى المنع فقال ماقال

(قول المحشي) من الكاف الاسمية نحو زيد كعمرو والحرفية نحو جاني الذي كعمرو فان الاولى للتشبيه دون الثانية قال الشارح في حواشي العضد يفهم الاستقلال وعدمه بالقرائن

فاستحسنه (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بعلته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبنى ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت أصلية أو تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ ثم هذا

اللزوم لم يتعرض له فلا يرد ان مطلق اللزوم مشترك في جميع أنواع المجاز فلا يصح كونه علاقة (قوله فاستحسنه) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور وهو عطف على قوله فقلت (قوله كالمحبة والتبنى الخ) فانهما للملتقط متقدمان في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج فما قيل انه أراد بالمحبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها فان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس بشيء (قوله ثم استعمل في العداوة الخ) أي في ترتب العداوة والحزن الحرف الذي كان حقه أن يستعمل في ترتب العلة الغائية أعني اللام (قوله وهو) أي كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور (قوله يجب أن يكون متروكا في الاستعارة) أي في المصرحة على مذهبه دون مذهب من قال ان التشبيه البليغ أيضاً من الاستعارة نحو زيد أسد وفيما نحن فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتب العداوة والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في المجرور اصالة أقول مفاد كلام المصنف رحمه الله تعالى ههنا وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابع لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة من الشارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبهما بترتب العلة الغائية فتستعار اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المفاد من الكشاف حيث قال بعد الكلام الذي نقله الشارح رحمه الله وتحريره ان هذه اللام حكمها حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لا تبعا لتشبيه معنى كلي بمعنى كلي معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى

(قول المحشى) فان محبة الملتقط الخ تعليل لكون المراد محبة موسى

(قول المحشى) أي في المصرحة احتراز عن المكنية سواء كانت المصرحة تبعية أولا

(قول المحشى) ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبهما الخ فتكون الاستعارة في معنى الحرف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة كما مر لا مقصودة حتى يلزم عدم استقلال معنى الحرف فلا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو الداعي الى جعلها تبعية فتحصل ان للخروج عن هذا اللازم طريقين مراعاة المعنى الكلي وذهب اليه القوم ومراعاة المجرور وذهب اليه المصنف فتدبر

موجه على ان تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه أعني العداوة وأريد المشبه به أعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدرت في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية (ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أي في الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو) جمع الحق لنا في امام (قتل البخل وأحيى السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا تعلقان بالبخل والجود (ونحو) قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجري بالدم الوادي * (نقريهم لهزميات) نقد بها * ما كان خاط عليهم كل زراد * اللهزم من الأسنة القاطع وأراد باللهزميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني أعني اللهزميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل واحد منهما قرينة كقول الحريري * واقرى المسامع اما نطقت * بيانا يقود الحرون الشموسا * فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة (أو المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة أو الى الجميع أعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى ضرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات وأما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر * تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا * فغير صحيح

من تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية الالتقاط (قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء) أي في وجه من الوجوه لان الاستعارة التخييلية عنده حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مضمر (قوله انه شبه ترتب العداوة الخ) أي شبه الترتب المخصوص بالترتب المخصوص تبعا للتشبيه ترتب غير العلة الغائية بترتب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتبين الكليين ثم سرى في جزئيهما يدل على ما قلنا قوله فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام (قوله فان الاستعارة مكنية) سواء كانت التشبيه المضمر في النفس كما هو مذهب المصنف رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله

لان المجرور أعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وماذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز أن تكون القرينة غير ذلك كقرائن الأحوال نحو قتلت زيداً اذا ضربته ضرباً شديداً وأما القرينة في الحروف فغير منضبطة (و) الاستعارة (باعتبار آخر)غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام)لانها اما ان لم تقرن بشيء يلايم المستعار له أوالمستعار منه أو قرنت بما يلايم المستعار له أو قرنت بما يلايم المستعار منه الاول (مطلقة وهي مالم تقرن بصفة ولاتفريع) أي تفريع كلام مما يلايم المستعار له أوالمستعار منه نحوعندي أسد (والمراد) بالصفة(المعنوية لا النعت)النحوي على مامر في بحث القصر (و) الثاني (مجردة وهي ماقرن بما يلايم المستعار له كقوله) أي كقول كثير (غمر الرداء) أي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء مايلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون الرداء تجريداً للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله (اذا تبسم ضاحكا) أي شارعا في الضحك آخذاً فيه (غلقت بضحكته رقاب المال) يقال (غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين وعليه قوله تعالى * فأذاقها الله لباس الجوع * حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان

(قوله أوقرنت)في اسناده الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والترشيح انما يعتبران بعد القرينة لانها متممة للاستعارة ويؤيده مقابلة المطلقة فانها بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تقترن)بصيغة المعلوم القرن پيوسن چيزى بچيزى من حد نصر وضرب لغة فيه كذا في التاج (قوله بصفة ولا تفريع) اذا كان الملايم من تتمة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلاجيء به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا قول الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا لقست بحرا ما اكثر علومه ان جعل ما اكثر علومه صفة فبتقدير القول وان جعل تفريع كلام فلا كلام (قوله ثم وصفه بالغمر الخ) اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثر واما اذا كان من قولهم ثوب غامر أي واسع فهو ترشيح(قوله والقرينة سياق الكلام)لا لفظ غمر لانه لايدل على تعيين المعنى المجازي بخلاف سياق الكلام ويفهم منه انه اذا كان في الكلام ملايمان كل واحد منهما يعين المجازي يجوز أن يكون كل واحد منهما قرينة وتجريداً الا ان اعتبار الاول قرينة أولى لتقدمه والقرينة من تتمة الاستعارة (قوله أي شارعا في الضحك) لما كان التبسم عبارة عما دون الضحك على مافي الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسره بشارعا في الضحك وفيه مدح له بانه وقور لايضحك وانه خليق بسام للسائلين غاية التبسم (قوله غلقت بضحكته) في غلقت اشارة الى انه يعلم ان للسائلين حقا عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال عنهم (قوله وعليه) أي على التجريد

(قال السيد) ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء (أقول) أي يلايمه باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كأنه حقيقة له كالاذاقة في الشدائد والبلايا

في الاذاقة إشمار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو مايدرك عند الجوع من الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على مامر والاذاقة لاتناسب ذلك فكيف يكون تجريداً قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذى استعير له اللباس كانه قيل فأصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها فى البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذى يلوح من كلام القوم فى هذه الآية ان فى لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ماغشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه مايدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر البشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا فى الكشاف فعلى هـذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا (و) الثالث (مرشحة وهى ماقرن بما يلايم المستعار منه نحو أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فماربحت

(قوله والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة) اعتبار الاذاقة جارية مجرى الحقيقة في الاصابة يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال ومما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة أو تفريع كلام فهو على حقيقته لابتنائه على المشبه به حتى كأن المستعار للعالم بحر زاخر متلاطم الامواج والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الربح والتجارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس الترشيح ، يكون المستعار له فى التجريد الشجاع الشاكى السلاح فلا يرد ان التجريد مشعر بالتشبيه مع ان مبنى الاستعارة تناسي التشبيه وادعاء ان المشبه عين المشبه به هذا لكن ذكر فى شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازاً كالتعشيش والوكر في قوله، (ولما رأيت النسر عز ابن داية * وعشش فى وكريه جاش له صدرى) ولعل ماذكره فى شرح المفتاح بناء على الغالب الاكثر (قوله والاخرى مكنية) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكنية أعم من أن يكون بلفظ موضوع له ، أو لغيره (قوله تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية الخ) يعنى تكون قرينة للاستعارة المكنية والقرينة لاتكون تجريدا ولا ترشيحا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق فى كلامه ان الاذاقة تجريد وفى بعضها فلايكون ترشيحاً وهو المناسب لكلام الكشاف اعنى وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيحا (قوله مرشحة)

(قول المحشى) يكون المستعار له فى التجريد الخ فكان النفي دخوله في جنس المشبه به هو الشجاع الشاكي السلاح لا الشجاع فقط حتي يكون ما بعده منافيا للدعوى

(قول المحشى) ولما رأيت النسر الخ النسر اسم لطائر معروف استعاره للشيب وعز بمعنى غلب وابن داية هو الغراب استعاره للشعر الاسود وانما سمى به لانه يقع على داية البعير ويأكل منها وهو فقاره كانها تغذوه كما تغذو الام ولدها واستعار التعشيش للحصول والوكرين لجانبي الراس والغراب وكران وكر فى الصيف ووكر فى الشتاء فقوله عشش فى وكريه ترشيح مع انه مجاز شيخنا الهرحمه الله

(قول المحشى) أو لغيره أي لغير الموضوع له كاللباس هنا

تجارتهم) فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها مايلايم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج (وقد يجتمعان) اى التجريد والترشيح (كقوله لدى أسد شاكي السلاح) هذا تجريد لانه وصف بما يلايم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف له لبد اظفاره لم تقلم) هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه أعنى الاسد الحقيقي (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) اى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لاشيء مشبه به (حتي انه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (مايبنى على علو المكان كقوله) أى قول ابي تمام من قصيدة رثى بها خالدبن يزيد الشيبانى ويذكر أباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علوه (ويصعد حتى يظن الجهول * بان له حاجة فى السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه مايبنى على علو لمكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعداً فى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) فى قوله ، قامت تظللنى ومن عجب ، شمس تظللنى من الشمس (والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله ، لا تعجبوا من بلى غلالته ، لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب أو النهى عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على الفرع) اى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه أيضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد تسمية

من الترشيح وهو التربية وحسن القيام على المال (قوله حاورت) بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة كذا ذكره فى شرح المفتاح ويجوز أن يكون من المجاورة بالجيم بمعنى باكسى همسايه كردن وعلى التقديرين هو قرينة لفظية وما سواه ترشيح (قوله هذا تجريد) لان اضافة لدى الى أسد قرينة (قوله هذا ترشيح) أى له لبد اظفاره لم تقلم واما مقذف فليس بتجريد ولا ترشيح لان التقذيف بكلا المعنيين يجوز اتصاف المستعار له والمستعار منه به (قوله على تناسي التشبيه) فان قلت قد يجىء الترشيح للتشبيه كما سيجىء ، قلت المراد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه

(قول المحشى) قلت المراد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح اى تناسي التشبيه الواقع في الاستعارة أو التشبيه بالنسبة للترشيح والا فالترشيح قد يكون باقيا على حقيقته

المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالأصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط إذ لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح فى الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع (كما في قوله) اى قول العباس ابن الاحنف (هى الشمس مسكنها في السماء • فعز) من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا • فلن تستطيع) انت (اليها) اى الى الشمس (الصعود • ولن تستطيع) الشمس (اليك النزولا) وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق فى شرح الديباجة (فمع جحده اولى) هذا جواب الشرط أعنى قوله واذا جاز أى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل أعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد (واما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما) اى في المعنى الذى (شبه بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز

يبنى) بصيغة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ماقبله أعنى التناسى لا لحكاية الحال الماضية كما وهم (قوله اذ لا معنى الخ) اذ لا تشبيه عند الاستعارة فكيف الاعتراف به (قوله صريح في الايضاح) حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لزم التكرار (قوله بالمطابقة) فيكون التجوز حينئذ في المجموع أى للفظ المركب لافي شىء من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة أو مجازا كذا في شرح المفتاح الشريفى . ولايخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابقى بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى واما اذا كان مدلولا تضمنيا أو التزاميا كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقيا مع كون مدلول بعض اجزائه مدلولا تضمنيا أو التزاميا (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح رحمهما الله تعالى ان طرفى تشبيه التمثيل قد يكون مفرداً وهذا يقتضى بناء الاستعارة فى المفرد على تشبيه التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لايصلح للتعويل وفيه أن مادة النقض يجب أن تكون محققة ومجرد الجواز لاينفع وليس كل تشبيه

(قول المحشي) ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابقى الخ تقدم في الشرح في بحث الدلالة مايفيد ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما فى المجازات كانت دلالة مطابقية ورده السيد هناك بان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لاتعيينه بازائه مطلقا ولاشك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازى لا وضعا شخصيا ولا نوعيا وانما هو مراد من اللفظ بواسطة القرينة اه فمراد المحشى رحمه الله هنا رد ما ذكره السيد هناك بان كلامه هنا يناقض ما ذكره هناك اذ لو لم يكن المدلول المجازى مدلولا مطابقيا بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى بل كان تضمنيا أو التزاميا بمعنى فهم الجزء في ضمن الكل واللازم في ضمن الملزوم وارادته لافي ضمنه بواسطة القرينة كما زعمه السيد هناك لايكون مدلول المركب معنى مطابقيا لكون مدلول بعض أجزائه مدلولا تضمنيا أو التزاميا فيبطل ما ذكره فى شرح المفتاح هنا فتأمل

في بهذا عن الاستعارة المفرد (للمبالغة) في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبة بها (كما يقال للمتردد في أمر إني أراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع بالخلافة الى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بعد فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا

تجرى فيه الاستعارة ، ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفرداً سيما اذا كان وجه الشبه مذكورا واما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلواعن المستعارله والجامع فلوكان الوجه فيه منتزعاً من متعدد، مع كون لفظ المستعار منه مفرداً صار الكلام لغزا (قوله اشارة الخ) يعني انه ليس داخلا في التعريف حتي يرد ان الاولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عاماً داخلا في عداد الجنس (قوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى) في شرحه للمفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لايؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف انتهى ، أي الى جهة هي خلف المتردد فاندفع ما أورده السيد في حواشي شرحه للمفتاح من أنه على هذا التفسير يكون المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضاً ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وان المتبادر من المثل المذكور أن يكون التقديم والتأخير واقعين على شيء واحد كما لايخفى علي ذى انصاف واتحاد متعلقها انما يظهر على ما صورناه من ان المراد تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة اخرى ووجه الاندفاع ظاهر بالتأمل في عباراته اما اندفاع الثاني فبقوله بل تلك الرجل الاولى فان فيه اشارة الى ان تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقها واحدا وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا حمل على معناها الحقيقي وأما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها تصير الخطوة واقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره الشارح رحمه الله موافق لكلام السكاكي رحمه الله حيث قال قوله وتؤخر اخرى معناه تؤخر رجلا أخرى (قوله شبه صورة تردده الخ) أي شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على البيعة تارة واحجامه عنه اخري الملزومة لتردده وتشككه في المبايعة بصورة ملزومة لتردد من قام للذهاب وهى الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره اخرى

(قول المحشى) ولعل الفرق الخ هذا الفرق على لسان من يقول باشتراط تركب الطرفين في التمثيلية وسيأتى عن المحشي خلافه وان الشرط تعدد المنتزع منه لاتركب الطرفين فيلزمه كون الكلام لغزا كما قال هنا لكن كلامه الآتي في بيان الامكان الذى بصدد نفيه السيد فتدبر

(قول المحشي) مع كون لفظ المستعار منه مفردا الخ فيه انه قد يكون مفردا مقيداً والقرينة تعين المستعار له نحو لاح في السماء مرءاة في كف الاشل

(قول المحشى) أي الى جهة هي خلف يعنى ان الخطوة تنتهى وترجع الى جهة هي خلف لا انها واقعة في جهة هي خلف لان تمام الخطوة التي الى الخلف هو موضع القدم المتأخر فلاتكون الخطوة واقعة خلفه بل في موضعه وكذا يقال في قدام

وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لان وجهه منتزع من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة (كما يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله * هواى مع الركب اليمانين مصعد * البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض

والمنتزع منه ههنا في المشبه والمشبه به هو اجزاء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد في حواشي شرحه المفتاح والعلامة فى شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاضافة في قوله صورة تردده لامية وليست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقيا للمثل المذكور بل لازما لمعناه المطابقي وقد صرح سابقا بان المشبه به انما يكون معنى مطابقيا(قوله وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى)وهو داخل في الطرفين(قوله كذلك وضع المركبات الخ) ولذا يحتاج في افادة المعاني التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع(قوله موضوعة للاخبار بالاثبات) أى للاعلام باثبات شيء لشيء مطلقا ان كانت الالفاظ موضوعة للصور الذهنية أو للاعلام بثبوت شيء لشيء مطلقا ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات الاثبات المخبر به للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازى لما كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلا (قوله هواى مع الركب اليمانين مصعد) معناه الحقيقي اثبات الاصعاد مع الركب اليمانين لهواى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازى ذلك على أن يقصد به اظهار التحسر والتحزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من ان كلامه هـذا يدل على ان المجاز في المركب . يكون باعتبار هيئته التركيبية التي هى جزؤه وماذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابقي (قوله والغرض الخ) أى الغرض منه اظهار

(قول المحشى) والمنتزع منه ههنا الخ فمعنى كونه معنى مطابقيا أن يكون منتزعا من كل جزء من اجزاء المعنى المطابقي قوله الى رعاية القوانين من التقديم والتأخير والفصل أو الوصل بين الاجزاء مثلا

(قول المحشى) وبما ذكرنا ظهر اندفاع الخ لانه ظهر مما ذكره ان الهيئة المطلقة موضوعة لاثبات شيء لشيء مطلقا والهيئة المخصوصة فى زيد قائم موضوعة لاثبات القيام لزيد ومعلوم ان القيام لزيد انما فهم من أجزاء المركب ما عدا الهيئة والاثبات فهم منها والمجاز انما يكون فى الهيئات المخصوصة فهو انما يكون باعتبار جميع اجزاء المركب هيئة ومادة فتدبر

(قول المحشي) يكون باعتبار هيئته التركيبية لان الدال على الخبر والانشاء هو الهيئة لا المادة

منه اظهار التحزن والتحسر لحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب (ومتى فشا استعماله) أى استعمال المجاز المركب أو التمثيل (كذلك) أى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلى (يسمى مثلا ولهذا) اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * أى حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى * وله المثل الاعلى * اى الصفة العجيبة وكقوله تعالى * مثل الجنة التى وعد المتقون * اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

﴿ فصل ﴾

في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا أظفار

التحسر على مفارقة المحبوب اللازم للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يلزمه اظهار التحسر والتحزن (قوله لحصر المجاز المركب الخ) بناء على ان التعريف يجب أن يكون مساويا المعرف (قوله عدول عن الصواب) فيه انه انما يكون عدولا عنه لو وجد شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثال وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو قد يكون كناية وقد يكون مجازاً وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لايجوز أن تكون كنايات ، مستعملة فيما وضعت له لينتقل الى لوازمها (قوله أى استعمال المجاز الخ)لاول نظراً الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب والثانى نظراً الى القرب اللفظى (قوله على سبيل الاستعارة) لا أنه يكون استعماله على وجه الاستعارة مساويا أو قليلا بالنسبة الى استعماله على الحقيقة والتشبيه (قوله فلهذا لايلتفت الخ) في شرحه للمفتاح الحاصل انه يجب أن لايتغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استعارة وهذا لاينافى ماذكره صاحب الكشاف من أنهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه أهلا للتسيير ولاجديرا بالتداول والقبول الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمة حوفظ عليه وحمى من التغيير (قوله قد اتفقت الآراء) ينبغي أن يراد ماعدا رأى الشيخ فانه سيجيء انه ليس في كلامه مايشعر بالاستعارة بالكناية

(قول المحشي) مستعملة فيما وضعت له أى فهي حقيقة لامجاز بناء على ذلك القول فيها ثم ان هذا الاعتذار لايمنع جواز ماذكره الشارح (قال السيد) حتى فهم الخ غاية لقوله كنا في عويل أى تصويت وضجة

المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليها هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة أقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء انهما والثالث ما أورده المصنف ولما كانتا عنده أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز ورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال (قد يضمر التشبيه في النفس) اى في نفس المتكلم (فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أى على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بان يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر (فيسمى) التشبيه المضمر في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص المشبه به وبه يكون كماله أو قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني مابه يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار الى الاول بقوله (كما في قول) ابى ذؤيب (الهذلى، واذا المنية أنشبت) اى علقت (اظفارها، الفيت كل تميمة لا تنفع، والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعنى اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روى انه هلك لابى ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا في من هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله

* اودى بنيّ وأعقبوني حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع * حكي ان حسن بن علي رضي الله تعالى عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد * وتجلدي للشامتين أريهم * اني لريب

(قوله أمر مختص) أي لا يوجد في المشبه لا انه لا يوجد في غير المشبه به أصلا فان الاظفار توجد في غير السبع لكن لا توجد في المنية (قوله خالية عن المناسبة) قد يقال انما سمي استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وليس بشيء اذ لا ادعاء عند المصنف رحمه الله فانه قال في الايضاح اثبت لها أى للشمال يدا على سبيل التخييل مبالغة في تشبيهها به فالمراد بالتخييل ان الاثبات المذكور تخييلي ففي قوله ليخيل انه من جنس المشبه به مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالاظفار فان الاغتيال متحقق في الاسد بدونها بالناب لكن كماله بها (قوله مابه يكون قوام الخ) ويكون حصول وجه الشبه به في العادة كاللسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لا تقلع) بفتح العين أى دمعا لا يمتنع عن من أقلع عنه اذا امتنع

الدهر لا أتضعضع * فأجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت (شبه) فى نفسه (المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) اى للمنية (الاظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) اى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثانى بقوله (وكما فى قول الآخر، ولئن نطقت بشكر برك مفصحا * فلسان حالى بالشكاية أنطق * شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهذا هو الاستعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (للسان الذى به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) اى في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلى كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان وهما فعلان للمتكلم و تتلازمان فى الكلام لا تحقق أحدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهى تجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطولكن فى قوله عليه الصلاة والسلام * أسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا * ترشيحا للمجاز أعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له فى كلام السلف ولا هو يبتنى على مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رأيت أسداً لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

(قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير أن لا يكون لسان حالى من قبيل لجين الماء (قوله في الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه الاشارة (قوله فماذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التخييلية بدون الاستعارة المكنية (قوله لا مستند له) أى صريحا لما سيجيء من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استنبطه منه كما يشعر به عبارة الايضاح

(قول الشارح) كما يسمى الخ أى فالترشيح لا يخص الاستعارة ولا التشبيه بل يكون فى المجاز اللغوي مقابل الاستعارة بل وفي المجاز العقلى أيضاً بذكر ملايم ماهو له

وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين

(قوله وبهذا يشعر الخ) انما قال يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكناية على المرموز صريحاً

(قال السيد) وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى (ينقضون عهد الله) (أقول) قال الشارح في شرح هذا الموضع من الكشاف ولقد كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلا وصرح به صاحب المفتاح أنه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية وصاحب الايضاح انه التشبيه المضمر في النفس حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية في قولنا اظفار المنية نشبت هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمنيـة وفي قولنا شجاع يفترس أقرانه الافتراس مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبيه على أنه أسد كي يجيء الافتراس وسائر ماللاسد من اللوازم بالضرورة ثم هـذه الكناية من قسم الكناية في النسبة أعني اثبات الاسدية للشجاع والحبلية للعهد للقطع بانه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دال على مكانه هذه عبارته وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه وستقف عليه أيضاً اذا تليت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارة بالكناية وما قيل فيها وعليها يعني انه فهم من الكشاف معنى آخر غير الثلاثة وأحدث بذلك في الاستعارة قولا رابعا فزاد في طنبور العويل نغمة أخرى ولعمري أن نسبة هذا الفهم اليه سهو عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلته وكيف يتصور فهمه لهذا المعنى من الكشاف مع أن عبارته صريحة في خلافه بحيث لايشتبه على من له أدنى مسكة وان شئت جلية الحال فاستمع لهذا المقال وهو ان صاحب الكشف قال بهذه العبارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حققه العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لناظر يريد ان العلامة حيث قال وهذا من أسرار البلاغة ولطائفهـا ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو قولك شجاع يفترس أقرانه وعالم يغترف منه الناس لم تقل هـذا الا وقد نبهت على الشجاع والعالم بانهما أسد وبحر فقد باح بأن المستعار هو المسكوت وان الرادف المذكور كناية عنـه كما لايخفى على ذي ادراك وفي قوله حققه ولم يبق فيه شبهة لناظر اشارة الى أن ماذكره العلامة في هذه الاستعارة واضحة غاية الايضاح وهو الحق الصريح الذي لاشبهة فيه لاحد لا في كونه حقا ولا في كونه مقصوداً من تلك العبارة فكأنه يشير الى بطلان مااختاره صاحب المفتاح والايضاح والى أن كلام جار الله العلامة لايحتمل ان يقصد به شيء منهما بل لم يرد به الا مافهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رح كما هو دأبه في الكشف عن المعضلات وتفصيل المجملات أراد ان يبين حال قرينة الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحبي المفتاح والايضاح فيما ذهبا اليه في الاستعارة بالكناية وملخص ماذكره ان صاحب الكشاف لما جعل النقض مستعملا في ابطال العهد علم انه استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهكذا الافتراس والاغتراف استعارتان مصرحتان حيث شبه بطشه وفتكه لاقرانه بافتراس الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاغتراف ثم استعمل ههنا أيضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان النقض ونظائره استعارات مصرحا بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنايات عن استعارات أخر قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة على

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع أسد هذا كلامه

الاستعارات الاخر صارت كنايات عنها فان النقض لما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل وسمي باسمه نزل ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف فانها تابعة لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الاخر ولم تكن مقصودة في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وذلك لاينافي كونها في انفسها استعارات على قياس ما عرفت من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فالافتراس مع كونه استعارة مصرحا بها كناية عن استعارة الاسد للشجاع فظهر بذلك ان الاستعارة بالكناية لاتستلزم الاستعارة التخييلية فان القرائن في هذه الصور استعارات مصرح بها تحقيقية وليس هناك استعارة تخييلية نعم القرائن في مثل قولك اظفار المنية ويد الشمال ومخالب المنية استعارات تخييلية اما على انها قد أريد بها صور تخييلية مشبهة بمعانيها الحقيقية كما صرح به في المفتاح وهو المختار كما سيأتي واما على انها قد أريد بها معانيها الحقيقية والاستعارة التخييلية هي اثبات تلك المعانى للمنية والشمال على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى انه مذهب الجمهور وبالجملة من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخييلية فقد أخطأ فان قلت لو كان النقض مثلا مستعملا في ابطال العهد لم يكن وغرضك شيء من روادف المستعار المسكوت عنه أعنى الحبل مذكور افلا يصح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فوجب أن يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روادف المستعار المسكوت عنه وحينئذ يكون اثباتها للمستعار له على سبيل التخييل فصح ان الاستعارة المكنية تستلزم التخييلية قلت لما صرح باستعمال النقض في ابطال العهد علم انه أراد بذكر الروادف ماهو أعم من ان يراد به معناه الأصلى الذى هو الرادف الحقيقي أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزل منزلته فان النقض من روادف الحبل اما اذا أريد به معناه الحقيقي فظاهر وأما إذا أريد به معناه المجازى فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفا للحبل أيضاً فالرادف على الاول مذكور لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثانى مذكور لفظا حقيقة ومعنى ادعاء وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ثم ان هـذه الكناية أعنى كناية الاستعارة المكنية من قبيل الكناية في النسبة فان النقض ليس كناية عن المسكوت نفسه أعنى الحبل بل دال على مكانه فهو دال على اثبات الحبلية للعهد والافتراس دال على اثبات الاسدية للشجاع قال صاحب الكشف رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب الايضاح من انه لا استعارة في اليد ولا في الشمال بل التخييلية هي اثبات اليد للشمال والمكنية هي التشبيه المضمر في النفس فلا انكار على السكاكى في جعله اليد والمخالب والاظفار استعارة تخييلية على معنى أنها مستعملة في أمور متوهمة يريد ان جعله الاستعارة المكنية عبارة عن التشبيه المضمر في النفس لايناسب معنى الاستعارة اصطلاحا ولا لغة وليس هناك ضرورة تلجئه الى ذلك فهو باطل وكذلك جعله لاستعارة التخييلية في المثال المذكور اثبات اليد الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لايلايم ماهو المصطلح من معنى الاستعارة في المجاز اللغوى ولا مانع من أن يجعل لفظ اليد مستعارا للامر المتوهم كما اختاره السكاكي ولا يقدح ذلك في كونه قرينة للاستعارة المكنية فان النقض مع كونه استعارة محققة لما جاز ان يكون قرينة على ماذكره وقد حققناه كان اليد مع كونه مستعارا الموهوم

وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا

(قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق المستعار عليه وجعله مرموزا اليه فهو مستعار بطريق الكناية أي لا بطريق التصريح به بل بذكر لازمه *قال السيد ان نسبة هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظفار ونحوه قال في تفسير قوله تعالى (ختم الله) الآية لا نقول في نحو * تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا * ان الرياض استعارة بالكناية عن الضيف والايقاظ عن الاطعام بل انه يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود والمصرح

المشبه باليد الحقيقية اولى بذلك قال وانما الانكار عليه فيما تكلفه في جعل المنية غير مستعملة في موضوعها بان قدر المنية اسما مرادفا للسبع على سبيل التأويل ثم جعلها مطلقة على مفهوم المنية كاطلاق السبع عليها واوله عن ذلك مندوحة بان يجعل المستعار مسكوتا فاو ذكر لم يذكر المنية ولا بأس بذكرها مع رادفه كما حققه جار الله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المأتى به قد يكون مالا يستقل والغرض منه التنبيه فقط كما في مخالب المنية وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالنقض والاغتراف وهو نظير ما سلف من الترشيح فهذا ما يدل عليه كلام جار الله من غير تكلف ولئن صح عن الجمهور ان الاستعارة في الاثبات لا في اليد لتنزلن على ما حققناه من أن الكناية فى الاثبات ولا نظر الى تلك الاستعارة استقلالا لا على ما حمله صاحب الايضاح أقول قد اختار ان المخالب والاظفار واليد مستعارات لمعان موهومة لم يقصد بها انفسها أصلا بل جعلت تنبيها فقط على المستعار المسكوت عنه وان النقض والافتراس والاغتراف كما تبين مستعار لمعان محققة هى مقصودة فى الجملة وان لم تكن مقصودة بالذات والحق ان جعلها استعارة لامور موهومة لا يخلو عن تعسف فالاولى أن يجعل تلك الالفاظ باقية على معانيها ويجعل الاستعارة التخييلية عبارة عن اثباتها على سبيل التخييل كما اختاره صاحب الايضاح وعلى هذا فالضابط فى قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي فكان اثباته له استعارة تخييلية كمخالب المنية واظفارها وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح فلا يكون هناك مع لاستعارة بالكناية استعارة تخييلية كالنقض والافتراس والاغتراف ولقد وفينا بما وعدنا من تحقيق مقاصد الكشف فى هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عما نسب اليه من احداث قول رابع فى الاستعارة المكنية وفهمه ذلك من عبارة الكشاف والله الموفق

(قول المحشي) بان الاستعارة بالكناية الاظفار يعنى أن الاظفار استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت كما سيأتي

(قول المحشي) لا نقول في نحو تقري الرياح الخ أى لا نقول ان رياض استعارة بسبب الكناية عن الضيف بلفظ تقرى لانا رمزنا للمسكوت بذكر لازمه وكذا يقال في قوله والايقاظ

(قول المحشي) اذا كان الخ لان الشرط وضوح كونه من روادف المسكوت وشيوع تشبيه المسكوت بالمستعار منه قبل جعله قرينة ومحل الاستدلال في هذا ان المسكوت عندهم مكنى عنه والكناية هو المصرح به ولذا اشترط ان يشيع و يلوح منه تشبيه المسكوت بالمستعار منه فما ذاك الا لكونه كناية عنه هذا غاية ما أمكن في توجيه الاستدلال بهذه العبارة والظاهر أن هذا منه جرى على المشهور كما قال في موضع آخر ما شاع تشبيهه قبل اقترانه بالتخييل يجعل كناية فان لم يعهد ذلك يجعل ماجعل فى مثله تخييلا استعارة تبعية كما في ختم الله على قلوبهم الا أن يكون ضمير يجعل راجعا للتخييل ثم راجعت الكشف فوجدت المأخوذ منه فى هذه العبارة انه اذا كان المقصود والمصرح به واضحا كونه من روادف المسكوت عنه وكان المسكوت

منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد ، وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكى ، اما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة

به وضعا ، كونه من روادف المسكوت وشائعاً لانها منه تشبيهه بالمستعار منه كما في قوله تعالى ﴿ ينقضون ﴾ الخ وقولهم عالم يغترف الناس منه اذ لا فرق ، بين البابين سوى ان النقض تمهيد لكون المنقوض حبلا و لاغتراف لكون المغترف منه بحراً وان لهما مزيد اختصاص بالحبل والبحر وان تشبيه العهد بالحبل والعالم بالبحر شائع مستفيض لا كتشبيه الايقاض بالاطعام فانه انما يلزم من ايقاع تقرى عليه وقال فى تفسير قوله تعالى ﴿اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى﴾ وقد ظن ان الاستعارة بالكناية من الترشيح لسبق استعارة الحمار للبليد فى قولهم ، كان اذنى قلبه خطفان * والحبل للعهد فى قوله تعالى ﴿ينقضون عهد الله ﴾ وليس بذلك لمخالفة المصطلح المشهور ثم لمقصود التنبيه على مكان المسكوت لا تربيته وقال في تفسير قوله تعالى ﴿صم بكم عمى﴾ الآية ان قوله أى صاحب الكشاف في الاستعارة بالكناية يخالف رأي صاحب المفتاح فقد فسرها المصنف رحمه الله تعالى بانها ذكر شيء من روادف المستعار تنبيها على مكانه على سبيل الرمز ، وقال ههنا وعلم من كلامه أي صاحب الكشاف ان الاستعارة في الافتراس تصريحية لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية عن ذلك * قال قدس سره مع ان عبارته صريحة الخ * هذا مجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم يسكتون عن ذكر المستعار و يرمزون اليه بذكر شيء من روادفه واما ان الاستعارة بالكناية هو المسكوت أو هذا الرادف فكلا بل الظاهر أن يكون هو الرادف لان الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم فالرادف أولى بان يسمى كناية لانه توطئة وتمهيد لينتقل منه الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب الكشف وهذا هو المستعار بالكناية ، اشارة الى ذكر شيء من روادفه لئلا يكون مخالفا لما ذكره فى مواضع عديدة وهو الظاهر لقربه فى الذكر * قال قدس سره بان المستعار هو المسكوت * هذا

عنه شائعا لانها تشبيهه بالمستعار منه وجب أن يكون في المسكوت استعارة بالكناية والا حازت وجاز ان يكون المصرح به استعارة تبعية وانه قد خفي الفرق على السكاكى فرد التبعية في كل ذلك الى الاستعارة بالكناية

(قول المحشى) كونه من روادف المسكوت حتى يكون استعارة له بطريق الكناية

(قول المحشى) بين البابين أى قول الله وقولهم المذكورين فهذا باب وتقرى الرياح الخ باب آخر

(قول المحشي) كان أذني قلبه خطافان شبه قلبه بالحمار واستعير له اسمه وكنى عن ذلك بطول الاذنين المفاد بالتشبيه

(قول المحشي) المصطلح المشهور من ان الترشيح انما يكون بعد القرينة

(قول المحشي) وقال ههنا الخ تأمل وجه الدلالة في هذا فان القوم وصاحب الكشف متفقون على ان الاول وهو الرادف كناية عن استعارة المردوف الا ان معنى استعارة بالكناية عند القوم انها استعارة مكنى عنها بذلك الرادف وعند صاحب الكشف انها استعارة تصريحية ملتبسة بالكناية عن استعارة أخرى تدبر قوله فالرادف أولى بان يسمى كناية تأمله أيضاً فانه لاخلاف في ذلك قوله لكن كونه كناية الخ فيه ان المدعى انه مستعار بالكناية أى دل على استعارته بالكناية التى هى الرادف لا انه هو كناية الى آخره قوله فعلى هذا يكون قوله الخ لكنه بعيد من قول صاحب الكشف ولما كانت هذه الاستعارات الخ

(قول المحشي) اشارة الى ذكر شيء أى فالمذكور مستعار استعارة تصريحية ملتبسة بالكناية عن المسكوت

مسلم لكن كونه كناية غير مذكور في كلامه ، بل كونه مكنيا عنه والكناية غير المكنى عنه * قال قدس سره وان الرادف
المذكور كناية عنه * اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت * قال
قدس سره اشارة الخ * هذه الاشارة مسلمة لكن لا يظهر منه ان الاستعارة هو المسكوت أو الرادف المذكور * قال قدس
سره بل لم يرد به الخ * هذا ممنوع فان الظاهر منه انه الاظفار عند صاحب الكشاف * قال قدس سره على قياس ما عرف
الخ * اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مر سابقا اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة ليس معناه ان الافتراس ههنا
كناية مع انه حقيقة اذ لامنافاة بينهما بل ان الكناية كما لا تنافي ارادة الحقيقة لاتنافي ارادة الاستعارة فالافتراس مع كونه
استعارة مصرحة لاينافي كونه كناية عن المستعار المسكوت ولايخفى انه حينئذ، لايكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح
فانها حقيقة كما سيجيء . واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراس أو النقض كناية عن المسكوت بل دالا على
مكانه كان كناية في النسبة أعني اثبات الاسدية المردوف والحبلية له وهو الشجاع والعهد فلو قيل ينقضون العهد الحبل مثلا
لم يكن من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظراً الي انه انما اجتلب لاثبات الحبلية وترشيحا لكونه كناية وجاز أن يعد منه
نظراً الى انه فى نفسه استعارة اه وهذا يدل على ان النقض من حيث انه كناية عن اثبات الحبلية مستعمل في معناه الحقيقي
أعني ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحبلية للعهد وترشيحا للحبل ومن حيث انه فى نفسه استعارة كان مستعملا
في مطلق الابطال المشترك بين ابطال العهد وابطال الطاقات ولايلزم ارادة معنيين من اللفظ الواحد في اطلاق واحد
لان الاستعمال الثانى هو المراد والاستعمال فى المعنى الحقيقى لمجرد الانتقال الى ملزومه فلا يكون المعنيان مقصودين بالذات
من لفظ واحد وهذا متحقق فى كل مجاز وكناية فانه لابد من تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه الى لازمه أو ملزومه فعلى
هذا يكون قوله اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقض كناية مصطلحة * قال قدس سره علم انه أراد الخ *
لايخفى انه مناف لما نقلته سابقا من الكشف ان الاستعارة بالكناية انما تكون اذا كان واضحا كونه من روادف المسكوت
شائعاً لانحا منه تشبيهه بالمستعار منه ولذا لم يقل بكون تقرى استعارة بالكناية فالجواب انه كناية باعتبار المعنى الحقيقى وان
كان استعارة تصريحية في نفسه كما فهم من عبارته التى نقلناها آنفا * قال قدس سره وهو نظير ما سلف فى الترشيح حيث
قال في تفسير قوله تعالى ﴿ اولئك الذين اشتروا الضلالة الخ ﴾ ان التعقيب بالملايم قد يكون تبعا لاستعارة الاصل لا وجه
له غيره كما فى قوله * له لبد أظفاره لم تقلم * وقد يكون مستقلا كما في عشش فى وكريه فان طرفى الرأس للشعر بمنزلة الوكرين
للنسر والغراب * قال قدس سره من ان الكناية فى الاثبات * فمعنى قولهم ان الاستعارة كائنة في الاثبات كناية عنه
لا فى اليد انها غير مقصودة بالذات * قال قدس سره لايخلو عن تعسف * لا تعسف فيه فان المعاني كما تكون محققة تكون
مخيلة وتكون الاستعارة حينئذ بالمعنى المصطلح بخلاف ما اذا جعلت باقية على معانيها فان اطلاقها عليها لا يصح بالمعنى المصطلح
ولا بالمعنى اللغوى كما اعترف به سابقا * قال قدس سره بما وعدناه بقوله وان شئت جلية الحال فاستمع لهذا المقال * قال
قدس سره واستبان منه الخ * قد عرفت ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى مراد صاحب الكشف وان ماذكره السيد

(قول المحشي) قوله بل مكنيا عنه قال شيخنا ويكون استعارته تصريحية للزمن اليه بالازمة

(قول المحشي) لايكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح بل هو على التشبيه بالكناية لان هـذه الاستعارة لما كانت تابعة لاستعارة الحبل ولم تكن مقصودة بنفسها بل قصد بها الدلالة على تلك كانت كالكناية عنها وعلى التوجيه الآتي تكون كناية حقيقة ولا حاجة الى سؤال السيد وجوابه

بالكناية وانما دل على ان في قولنا أظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بماله الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين أحدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى أمر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت أسداً أي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد * وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذا صبحت بيد الشمال زمامها * جعل للشمال يداً من غير ان يشير الى معنى فيجرى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح أن يقال اذ أصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقول رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له أعنى الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال أيضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه أراد ان يثبت للشمال يداً (وكذا قول زهير صحا) أي سلا

ناشيء من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وانما دل الخ) فان الظاهر المتبادر من قوله أراد أن يثبت للشمال يداً ان الاثبات المذكور استعارة، ويحتمل أن يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فاذا قال الشارح رحمه الله قريب الخ. وليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل يفهم من قوله لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد الخ ان اثبات اليد مبنى على تشبيهه بذى اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية أولا وعلى تقدير وجودها انها التشبيه المذكور او المشبه المذكور اعنى الشمال أو المشبه به المتروك أعنى ذا اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن أن ينص عليه) بذكر لفظ دال عليه صريحاً ويشار اليه حسا أو عقلا (قوله عن حقيقته) أي عن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لا عن معناه الحقيقي اذ ليس اليد عنده مستعملا في غير معناه يدل عليه مع انه لم ينقل من شيء الى شيء فقوله ويوضع موضعاً لا يتبين فيه شيء كالتفسير له (قوله في قوة تأثيرها في الغداة) يشير الى ان ضمير زمامها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة بالتبريد وصاحب الكشاف جعله راجعاً الي القرة وهو الاظهر والاول أقوى لان الكلام سيق للغداة (فتجد الشبه المنتزع الخ) أي فتجد المشابهة التي انتزاعها غير حاصل لك من اليد بان يكون المعنى اذ اصبحت الشمال ولها شيء مثل اليد المالك بل حصل المشابهة لك مما يضاف اليه اليد أعنى الشمال حيث شبهه في قوة التأثير بالمالك في تصرف الشيء بيده، فاثبت له يدا مخيلا والمقصود ان يثبت له حكم المتصرف في الشيء بيده (قوله سلا) في التاج السلو زائل شدن اندوه وعشق

(قو المحشى) ويحتمل ان يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة اى موضوعة في غير موضعها لا منقولة عن معناها الحقيقي كما يدل عليه ما بعده والعبارة الآتية أيضاً للشيخ

(قول المحشى) فاثبت له يداً مخيلا أي اثباتا مخيلا بان تخيل له يداً اما اليد المثبتة فحقيقة كما مر

مجازاً من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء اذا أقلع عنه أي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب أي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى افراس الصبا ورواحله) هذا مثال ثالث الاستعارة بالكناية والتخييلية أورده تنبيها على أن من التخييلية مايحتمل أن يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار الى بيان التخييلية وقال (أراد) زهير (أن يبين انه ترك ماكان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته أي آلات ماكان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته (فشبه) زهير في نفسه (الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أي من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية (فاثبت له) يعني بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض مايختص بتلك (الجهة أعني الافراس والرواحل)التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييليه (فالصبا) على هذا (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبواً أي مال الى الجهل والفتوه

ويعدى بعن من حد نصر وفعل يفعل بالفتح فيهما لغة شاذة وفي الصحاح سلوت عنه واسليت عنه (قوله مجازاً) بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير أي فسره بسلا حال كونه مجازاً (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق من الصحو خلاف السكر لامن الصحو بمعنى ذهاب الغيم(قوله وقيل هو على القلب)بناء على ما في التاج ان الاقصار باز استادن ازكارى باتوانائى وكذا في الصحاح والقاموس فلا يمكن اسناده الى الباطل (قوله لصحة أن يقال الخ) ان أراد صحة هذا القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعناه الحقيقي فممنوع فان القدرة معتبرة في مفهومها أيضاً في التاج الامتناع استادن والترك دست برداشتن وان أراد صحته على تقدير ان يحمل الامتناع والترك على مطلق الانتفاء والزوال فسلم لكن كلام القائل على تقدير حمل الاقصار على معناه الحقيقي مع ان القول بالقلب يتضمن نكتة لطيفة وهي انه ترك الباطل مع القدرة عليه (قوله تنتفي الاستعارة بالكناية) عند المصنف لاعند القوم (قوله أراد أن يبين الخ)هذه الارادة بطريق الكناية أو بطريق الاستعارة التمثيلية بعد حمل الافراس والرواحل والصبي على الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد انه لم يقصد من الافراس والرواحل على مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخييلية الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته وانما يلايم ذلك لو أريد بافراس الصبي ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما في قوله تعالى (ينقضون عهد الله) أو توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي رحمه الله تعالى (قوله واعرض عن معاودته) اذ القاصد للمعاودة لايهمل الآلات بالكلية (قوله فبطلت آلاته) من بطل الاجير بالفتح بطالة أي تعطل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يرد ان التعرية لاتدل على البطلان (قوله بجهة من جهات المسير) أي بغرض من أغراضه (قوله فالصبا على هذا من الصبوة) أي الصبا في البيت اسم يقال صبا يبين

كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا أي لعب مع الصبيان وأشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه) أي زهيرا (أراد) بالافراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات) أو أراد بها (الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا في أوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان (فتكون الاستعارة) أعني استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بها الدواعي وحسا اذا أريد بها أسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع أراد ان يشير اليها والى مافيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال

﴿ فصل ﴾

(عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد أسداً وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة (لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لايخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت

الصبا والصباء اذا كسرت قصرت واذا فتحت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر صبا يصبو صبو وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لا من الصباء مصدر صبي من حد سمع وهذا على وفق مافي الصحاح من أن مصدر المبني من حد نصر صبوة وصبوا ومصدر المبني من حد سمع صباء بالفتح والمد وفي القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبي وصباء وصبي كرضي فعل فعلة فالمستفاد منه ان كلا البنائين مشتركان في المصادر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا من الصبوة لا من الصباء لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لاتشبيه حال الصبي بالمقصد ولا حاجة الي تأويل الميل بما يؤل اليه على ماقيل لان المقصد الاصلي للشبان انقضاء الشهوة التي تدعو النفس اليها وما يؤل اليه مقصود بالتبع (قوله أو ان الصبي) فيه اشارة الى أنه يجوز على هذا الوجه أن يكون الصبي من الصباء بتقدير المضاف كما في المفتاح كما انه يجوز كونه من الصبوة (قوله وعنفوان الشباب) اشارة الى ان المراد بالصبي حينئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه اوان اتباع الغي (قوله والمنال)

له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر أن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من أن الاختلاف انما هو فى كونها مجازاً لغويا أم عقليا لا فى كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له فى الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا (وعرف) السكاكي المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة) فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد أى المستعملة في معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع أو العرف غيراً بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوى فتكون مجازاً لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هـذا القيد بمنزلة

من النيل بمعنى الاصابة أى محل نيل الشهوات (قوله وليس بصحيح) أى كون قوله على أصح القولين متعلقا بقوله مستعملة ليس بصحيح لانه يفهم منه ان كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له انما هو على أصح القولين وأما على القول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما وضعت له وليس كذلك لاتفاق القولين على انها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما وهو ان الوضع على القول الاصح ادعائى وعلى غير الاصح تحقيقى ويمكن أن يقال ان قوله على أصح القولين ليس اشارة الى الاختلاف في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازاً فحاصله ان الاستعارة كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين مع انه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل مجازا وانما قيد به لان دخولها انما يضر على هذا القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه بقوله ففى الاستعارة اظهر كما في عبارة المتن ولعل هذا وجه التأمل ويجوز أن يكون وجهه انه لا يلزم من عدم جواز ارادة الوضع في الجملة والوضع بالتحقيق أن يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز أن يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى ففى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالتأويل على أصح القولين ولا يسمى حقيقة وحينئذ ينتظم الكلام غاية الانتظام والجواب ان حمل الوضع على الوضع التأويلى بعيد لان المتبادر منه اما مطلق الوضع أو الفرد الكامل وهو التحقيقى (قوله فيرتكب كون الكلام قلقا) فاختل النظم وصار معقداً للفصل بين قوله على أصح القولين ومتعلقه بقوله ففى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة

(قال السيد) والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد الى آخره (أقول) ولو لم يذكر السكاكى قوله استعمالا في الغير لكان الباء في قوله بالنسبة متعلقا بغير فى قوله في غير ما هى موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول واما ذكر استعمالا فبالتبعية اظهارا لمتعلق الجار الداخل في الغير وحاصل ماذكره ان المجاز اللغوى هو الكلمة المستعملة فى معنى مغاير لما هى موضوعة له بالتحقيق مغايرة بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة

قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه أوضح وأدل على المقصود فأقامه المصنف مقامه فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأتي) السكاكي (بقيد التحقيق) في قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة التي هي مجاز لغوى) على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة مثله في قوله تعالى * لئلا يعلم * وقال أيضا وقولى استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا أو صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعاء مجازا أو صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا أيضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف أى احتراز عن خروج ما اذا اتفق أو نحو ذلك (ورد) ما ذكره السكاكى (بان الوضع) وما يشتق منه (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان أراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب بانا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير

فيما وضعت له بين قوله ولا نسميها حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على أصح القولين (قوله فيجب أن تكون لا زائدة) او اراد انه احتراز وتقييد لئلا يخرج . على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن كذا في شرحه للمفتاح ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لان لا الزائدة تكون للتأكيد وما نحن فيه ليس محلا له واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن الملفوظة أو المقدرة خلاف الظاهر المتبادر (قوله مبني على تجوز الخ)فالمراد بقوله ليحترز ليتضح الاحتراز (قوله واجيب الخ)اجاب في المختصر بان السكاكي رحمه الله لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ وضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان

(قول المحشي) على ان حرف الجر المحذوف الخ يفيد ان عبارة السكاكي احتراز ان لا تخرج بدون من أو عن

متعارف ونصب القرينة انما هى لنفى المتعارف لتعيين المراد أعنى غير المتعارف لالنفي الاسد مطلقا والا لايستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولايخفى عليك ضعف هذا الكلام (و) رد أيضا ماذكره السكاكي (بان التقييد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدى معناه كما لابد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازاً فكذا (لابد منه في تعريف الحقيقة) ايضا ليخرج منه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ماوضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولايخفي عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفها انما يمكن بهذه العبارة أعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لابعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له أستعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة مأخوذة فى تعريف المجاز وما يقال من أن هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفي عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لاينبغى ان يلتفت اليه لاسيما فى التعريفات وكذا مايقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لادلالة عليه

المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع التأويلى وفيه بحث اما أولا فلانا لا نسلم عروض الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيقى وانما أطلق على الوضع التأويلى تجوزا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة ء ذكر على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل فى الوضع للاحتراز لا لتعيين المراد (قوله ولا يخفي عليك ضعف هذا الكلام) اما اولا فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق المجاز عن تعريف الوضع فانه قال قولى بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازاء ما أردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا واما ثانيا فلما مر من ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين المراد واما ثالثا فلان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى المجازى ادعاء انما هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر من الوضع الوضع التحقيقى لا الادعائى (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا بعبارة المفتاح الخ) اشار بذلك الى ان القصر فى قولنا انما يمكن بهذه العبارة اضافي فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدى معناه غير عبارة المفتاح بان يقال باعتبار وضع استعمل به (قوله لزم الدور) بالمعنى المصطلح أعنى توقف الشيء على مايتوقف عليه لان معرفة المعرف تتوقف على معرفة المعرف المتوقفة على معرفة المعرف بلا واسطة فى الاول وبواسطة في الثانى (قوله لاينبغي أن يلتفت الخ) لان الشائع فيما بينهم أن يكتفى بالمتقدم فى المتأخر لا العكس ،لاسيما في التعريفات فانه لايجوز فيها الا كتفاء أصلا لكمال

كما فى بعض نسخ الشارح (قول المحشي) لاسيما في التعريفات الخ هذا بيان مستقل لكلمة الشارح غير متعلق بما قبله

ولو سلم ذلك فلا يتم أيضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لايخيب سائله أي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث أنها موضوعة له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لايقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غيرماهي موضوعة له من حيث انه غيرماهي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز مدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادة

العناية فيها بالبيان (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به التخاطب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لاينفع في دفع الانتقاض لانه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة وهو الوضع اللغوى من غير تأويل في الوضع الذي يقع به التخاطب وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحقيق وان لم يستعمل في الدعاء بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به التخاطب حتى يخرج (قوله أي مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت عين المحيث كانت للاطلاق بمعنى انه لايعتبر معه شيء آخر، حتى الاطلاق أيضاً فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له باعتبار كونها موضوعة له من غير اعتبار أمر آخر وبهذا يتضح انه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريف المجاز لان استعماله في غير الموضوع له ليس مبنيا على كونه غير موضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ما توهم من ان الحيثية ليست علة مستقلة للاستعمال فيهما والمدخلية متحققة فيهما فصحة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز محل بحث لان ذلك مبني على توهم كون الحيثية للتعليل (قوله يدخل

(قال السيد) بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لابد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من التعلم بكونه اضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد أيضاً قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر

(قول المحشي) حتى الاطلاق اذ لو اعتبر لم تكن عين المحيث فان الاطلاق زائد عليه ولا يخفى ان المحيث هو وصف الموضوع لا ذات اللفظ كما وهم فقيل ان المحيث وصف اللفظ لاعينه فالحيثية للتقييد وهو صحيح في المجاز اه فانه مع بنائه على مامر غير صحيح اذ كونه غيراً لايكفي في كونه مجازا كما في الشرح

معناها اذ لا تنصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لأن اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس (وقسم) السكاكي (المجاز) اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والافغير استعارة (وعرف الاستعارة بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به) أي بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له مايخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها مايخص المشبه به أعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها فى انه كذلك ينبغى كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية فى معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك

فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهوا بسبق اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ فى اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية أو مقالية كانت مع ذلك اللفظ وماقيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والغالط لكون كلامه صادرا لا عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذى لا يوجد فيه القرينة داخل فى التعريف فتندفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ في اللغة قصداً وانه لابد أن يكون معه قرينة والا لما فهم كونه غلطا وقد مر ان نصب القرينة امر خفي فادير الحكم على وجود القرينة (قوله المجاز اللغوى الخ) احتراز عن المجاز العقلى والمجاز الذى في حكم الكلمة أعنى الاعراب والمجاز باستعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة فى اللغة كاطلاق المشفر على شفة الانسان (قوله في معرض السبع معها) في شمس العلوم المعرض بكسر الميم المكان الذى يعرض فيه الشيء والعرض آشكار كردن وعرضه كردن وقال العلامة في زيّ السبع والزيّ الهيئة من اللباس (قوله فى انه

(قول المحشي) وعلى هذا التوجيه تعلقه بقوله فى الاستعارة اظهر وانما قال فى الحاصل قبل كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين خلافا للشارح على ترتيبه وانما كان اظهر لان الكلام فى كونها داخلة على ذلك الاصح مع ماذكر لا في الاستعمال فيما وضعت له لانه على غير الاصح كذلك

(قول المحشي) احتراز عن المجاز العقلى أى بقوله الراجع الى معنى الكلمة فان العقلى في الاسناد لا في معنى الكلمة وكذا الاحتراز عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة فانه غير راجع الى معناها وقوله والمجاز باستعمال المقيد احترز عنه بقوله المتضمن للفائدة قوله فانه لا فائدة فيه الخ أى لقيامه مقام أحد المترادفين نحو ليث وأسد عند المصير الى المراد منه يعنى اذا نظر الى ماأريد بهذا المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما ان أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيداً كذلك اسم المقيد اذا أطلق على المطلق باعتبار الاطلاق عن القيد تدبر

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعراً بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ماينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية (وقسمها) أي قسم السكاكي الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستعارة المصرحة بها (تحقيقية وتخييلية) وانما لم يقل وقسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية مايكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) اى من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بانه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لامن الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازاً مفردا كما يقال الابيض اما حيوان أوغيره والحيوان قد يكون

كذلك ينبغي) الجار متعلق ببرزت بعد تعلق الجار الاول بها لئلا يلزم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل والضمير في انه راجع الى المنية باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسد وقع حالا ومعنى ينبغي بيا يد وسزد فالمعنى برزت المنية مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في انها تنبغي مماثلة للاسد من غير تفاوت بينهما لاشتراكهما في اغتيال النفوس قهرا من غير فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لايتفاوتان وليس فيه الا العناية في تذكير الضمير وفي شرحه للمفتاح وتبعه السيد قوله في انه أي السبع كذلك ينبغي وهو أن يكون له مخلب وناب ولفظ كذلك في موقع الحال اهـ فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم الاسد كزيد أي زيد ومثله فالمعنى ان السبع ينبغي مثل كونه ذا ناب ومثله ككونه ذا مخلب وذا اظفار ولايخفى ان السبع متصف بهذه الصفات فاللائق أن يقال في انه كذلك لا انه ينبغي كذلك وانه لافائدة في اعتبار هذا القيد(قوله استعارة وصف الخ)أي لفظ احدى الصورتين للفظ الصورة الاخرى بان يستعمل بدله أو لبيان الصورة الاخري والاولى ترك لفظ وصف الثاني وذكر اللفظ بدل الاول(قوله كما يقال الخ) ولو قيل ان القسم ههنا ليس عاما من المقسم بل قيد القسم لان القسمة عبارة عن ضم قيود الى المقسم ،فالقسم هو الابيض الحيوان قلنا فليكن في عبارة السكاكي

(قول المحشي) فالقسم هو الأبيض الحيوان أي فالعموم في الحيوان الذي هو قيد القسم لافي القسم الذي هو الابيض المقيد بالحيوان

ايض وقد لايكون ومما يدل قطعا على ذلك انه لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ماوضعت له انه قال بعد تعريف المجاز إن المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائده قسمان استعاره وغير استعاره وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لايدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ماوضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة وأجيب بوجوه أخر الاول ان الكلمة قد تطلق على مايعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم

رحمه الله تعالى كذلك (قوله ومما يدل قطعاً على ذلك الخ) لايخفي ان هذا جواب آخر حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل أعم منه والجواب الاول تسليم له ومنع لكون القسم أخص مطلقا فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول او ايراده بكلمة على كما في المختصر الا انه لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة ليس قسما المجاز المفرد أخره واورده بعبارة تدل على قوته (قوله فعلم انه ليس مورد القسمة) أي ليس المجاز المعرف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لايدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من أقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لاتكون الا مفردا فلايصح عد التمثيل الذى هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله فيجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين أي حصر اللغوى في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الاصلى سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل المجاز العقلى الذى هو في الجملة والمجاز في الحكم فيه ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقلى أي المجاز اللغوي الذى له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلى فان اختصاصه بموضعه الاصلى بحكم العقل كما في المفتاح واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع الى حكم الكلمة وراجع الى معنى الكلمة أي اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معني اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيره فالاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون قسما من المجاز المفرد بقي ههنا شيء وهو انه وقع في المفتاح بعد قوله اللغوى قوله ، وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله وهو ما تقدم نفي توهم أن يكون المراد به ما يقابل الشرعي والعرفى لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به ان

(قول المحشي) فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى أي هي مدار الجواب فحاصله انه دل الدليل على انه ليس المقسم الكلمة المستعملة الخ بل مايطلق عليه المجاز كما يستفاد من العنوان مع انتفاء موجب التخصيص حيث قال المجاز عند السلف قسمان واذا كان المقسم مطلق المجاز أعم من المفرد والمركب وجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة الاعم ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم اذ لو أريد بالكلمة المفرد لبقي بعض المقسم وهو المجاز المركب خارجا وبه يندفع ما في حواشي المختصر

(قول المحشي) وهو أي ماتقدم تعريفه بالكلمة المستعملة في غير ماوضعت له لانه عرف المجاز أولا بما ذكر ثم ذكر هذا التقسيم بعد قوله اذ المراد ان اللغوى عندي ماتقدم فذاً يتوقف على أن القوم يطلقون المجاز اللغوى على العقلى والحكمي

المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول

مثاله ما تقدم أو المراد ان اللغوي عندي ماتقدم فانه لايقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكناية وكذا المجاز في الحكم لايدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه ، بطريق التشبيه،وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب كتسمية المجاز العقلي بالمجاز في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فالقول بقطعية دلالة هذا الكلام مجرد ادعاء لترويج الجواب والافاين القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل إنه يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضاً خطأ كادخاله التمثيل لكن الحق أحق أن يتبع فان السكاكي رحمه الله أجل من أن يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه والى العقلي وكذا قسم اللغوى الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله فلا يصح في التعريف الخ) بخلاف قوله الراجع الى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقرينة صحة الحصر دالة علي ان المراد بها اللفظ (قوله مع انهقد صرح الخ)يعني انه صرح،بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد فكيف يرضي بان يراد في تعريفه المجاز من الكلمة اللفظ مطلقا فلا يرد ان كلام الشارح رحمه الله هذا مناف لما تقدم من قوله فعلم انه ليس مورد القسمة لان ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السلف وهم قسموا المجاز مطلقا وهذا الكلام في بيان تعريفه للمجاز ثم التصريح المذكور اشارة الى مافي فصل المجاز العقلي حيث قال واني بناء على قولي هذا ههنا وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة علي ما سبق اجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندي هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة اه أي على قولي برد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ، وكذا الاستعارة التبعية وقولي بان اطلاق لفظ المجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل في المجاز اجعل المجاز كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له الذي سماه المجاز في المفرد وقيل في بيان الحوالة انه صرح بان المنقسم اليهما المجاز اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره ، يلزم المنافاة

(قول المحشي) بطريق التشبيه لانه شارك المجاز اللغوى في التعدى عن الاصل الى غيره

(قول المحشي) وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب أي تسمية ماتقدم في قوله وهو ماتقدم ويسمى المجاز في المفرد باعتبار اكثر افراد ماتقدم وهذا متعلق بقوله والجواب الخ أو بدل الواو

(قول المحشي) كتسمية المجاز العقلي الخ فانها باعتبار الاغلب وقد يكون بين المتضافين نحو مكر الليل

(قول المحشي) أنه قسم المجاز المفرد الخ أي لكون التقسيم عقب تعريف المجاز بالكلمة

(قول المحشي) بان الاستعارة عنده أي لاعند القوم وحينئذ لاتصح الحوالة على التقسيم كما سيأتي

(قول المحشي) وكذا الاستعارة التبعية أي على قولي بردها للاستعارة بالكناية

(قول المحشي) يلزم المنافاة المذكورة لان الكلامين كلاهما في التقسيم السابق والحاصل ان الاعتراض الذي في المصنف وارد على ما في التقسيم فينفع فيه ان المقسم أعم من المفرد فان القوم لم يقيدوه به وهذا المجيب عدل عن التقسيم واراد ان يأول في تعريف السكاكي الكلمة باللفظ ويكون التقسيم بعد جاريا على ذلك فرده الشارح بأن التأويل في تعريفه هو لايصح لما ذكره

بعدما اريد بالكلمة مايعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان أريد ماهو أعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على مابين في علم الاصول الثاني انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد نارا * الآية وفيه نظر لأنه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولاشك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل هو في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد أيضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الي شيء أو تقييدها أو اقترانها بالف قيد لايخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير

المذكورة (قوله بعد ما أريد الخ) يعني ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب أعني التمثيل في التعريف وبعد ما أريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز في تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) أي المجاز المركب في التعريف لان الاستعمال في غير الموضوع له الشخصي فرع وجود الموضوع له الشخصي ولا موضوع شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصي له هذا ولو أريد الوضع الشخصي له

(قال السيد) وان أريد ماهو أعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع الى آخره (أقول) قد مر أن الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى في المجاز لاشخصيا ولا نوعيا وماذكر في بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير أن يعتبر معه قيد بنفسه

(قال السيد) الثاني انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره (أقول) اعلم ان القوم عرفوا التشبيه التمثيلي بما وجهه منتزع من متعدد كما مر وقد أشرنا الى أن المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منتزع من عدة أمور معتبرة في طرفيه لانه منتزع من عدة أمور هي أجزاؤه وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه أيضاً يكون مركبا ولو اكتفى في التشبيه التمثيلي بتركيب وجه الشبه لقيل في تعريفه ماوجهه مركب أو مؤلف من متعدد اذ الالفاظ المذكورة في التعريفات يجب حملها على ظواهرها اذا لم يكن هناك مايوجب صرفها عنه والى ماذكرنا من وجوب تركيب طرفي التشبيه التمثيلي ذهب المحققون وبنى عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قال ورد بان التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد ومن المتأخرين من جوز أن يكون طرفاه مفردين وتوسل بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الثاني مخالف للمفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الاخرى مثل ان تجد انسانا استفتى في مسئلة

أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ماوضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي أعني صورة تردد من تقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب

وسرد الكلام الى ماقال وهذا هو الذى نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ثم تقول واذ انحصرت الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين وجب انحصار التشبيه التمثيلي فيه أيضاً بناء على مامر بعينه واما التجويز الاول فقد نقل له وجهان أحدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي ربما كان منتزعا من عدة أوصاف لطرفيه المفردين كما في تشبيه الثريا بالعنقود فالواجب فيه تركيب وجهه لاتركيب طرفيه وهو مردود لما مر من انه خلاف المتبادر من العبارة فلايصار اليه في التمثيلات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية اليه ولم يقل أحد ممن يتمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعنقود تمثيلي والوجه الثاني ان انتزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه يوجب تعددا في كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ لجواز ان يعبر عن الامور المتعددة في كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد نارا) وهو مردود أيضاً بان انتزاع وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم أن يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح أن يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهن انما ينتقل من اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالا بحيث لايكون شيء منها مقصودا متوجها اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجمالية فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون لخصوص كل واحد منها مدخل فيه لايقال اذا لاحظناها اجمالا في ضمن لفظ واحد قلنا بعد ذلك ان نلاحظ تفاصيلها وننتزع منها وجه الشبه لانا نقول هي من حيث انها لوحظ تفاصيلها ليست مدلولة لذلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الارادة سواء كانت مقدرة في نظم الكلام أولا كما سيأتي تحقيقه أو لايرى أن مفهومي الحيوان والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصداً ليسا مفهوم الانسان بل مفهومه مجمل لايلاحظ فيه أجزاؤه قصدا واما الآية الكريمة فلم يعبر فيها عن طرفي التشبيه بمفردين وذلك أن المشبه فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم والمشبه به هو قصة المستوقد المخصوصة المفصلة فيما بعد وشيء من هاتين القصتين ليس مفهوما من لفظ مفرد اما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ المثل في قوله تعالى كمثل الذى بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة واما المشبه فكذلك أيضاً لان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطال الكفر الخ القصة فتلك الالفاظ مقدرة في الارادة ويؤيد ذلك قول صاحب الكشاف في التشبيه المفرد والمركب في هذه الآية بيانه ان العرب تأخذ أشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض لم تأخذ هذا بحجزة ذاك فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا بأخرى مثلها فان كان كلامه هذا يدل على ان كل واحد من أجزاء الطرفين في المركب مأخوذ على انه شيء برأسه ملحوظ في نفسه ثم ضم الى آخر مثله وأخذ بحجزته حتى صار الكل شيئا واحدا فظاهر ان ماكان مفهوما من لفظ واحد ليس كذلك وأيضاً فانه جوز أن تكون هذه الآية من التشبيه المفرد وجعل ذكر الاشياء المشبهة حينئذ مطويا على سنن الاستعارة ولا يتصور ذلك مع كون لفظي المثلين دالين على ماهو مشبه ومشبه به حقيقة ولايخفى أن المشبه على تقدير التركيب هو مجموع تلك الاشياء التي حكم بكونها مقدرة وانه فرق بين المفرد والمركب الا في أن تلك الاشياء في المفرد تعتبر منفردة ويشبه كل واحد منها بما يناسبه وفي المركب تعتبر مجموعة وتشبه بما يناسبها تشبيها واحدا فيكون الدال على المشبه المركب في الآية مقدرا قطعاً فان قلت

فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى وهـذا ظاهر عند من له مسكة فى عـلم البيان (وفسر) السكاكى الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) اى معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شيء من التحقق العقلى أو الحسى (كلفظ الاظفار فى قول الهذلى) واذا المنية انشبت أظفارها (فانه لما شبه

من أين نشأ توهم افراد طرفي التشبيه في هذه الآية قلت نشأ ذلك من أن مفهوم لفظ المثل فيها هو القصة مطلقاً وهو أمر مبهم يتحد بحسب الذات مع القصة المخصوصة المفهومة من ألفاظ أخر كما ان الكل في كل القوم يتحد بالقوم ولذلك صرحوا بان الكل هو القوم لكنهم أرادوا اتحادهما ذاتا لا مفهوما فان خصوصية القوم لا يستفاد من لفظ كل قطعا وكذلك خصوصية القصة المخصوصة المفصلة التى هى المشبه أو المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تعالى (كمثل الحمار) ونظائره فان قلت فعلى ما ذكرت لا نكون الكاف في هاتين الآيتين داخلة على ما هو مشبه به حقيقة قلت نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظرا الى اتحاد المبهم بالمعين ذاتا وبهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قوله تعالى (كماء أنزلناه من السماء) لا يقال فليحمل دعوى افراد الطرفين على التوسع أيضاً لانا نقول لا يجديه نفعا فانه اعترف بان طرفي التشبيه في الحقيقة مركبان معنى ولفظا وهو المطلوب فان قلت ما الفائدة للفظي المثلين في هاتين الآيتين قلت اما في طرف المشبه به فالاشعار بالتركيب ودخول الكاف على ما هو متحـد ذاتا بما هو مشبه به حقيقـة واما فى طرف المشبه فالاشعار به أيضاً والاختصار لان حذف تلك الالفاظ المقدرة انما يتوسل اليه بذكره وقد تبين مما قررناه ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معني ولفظا وان تركيب الطرفين فى الاستعارة التمثيلية واجب قطعا ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن سواء الطريق * ثم ان ههنا قصة غريبة في الاستعارة التمثيلية فلنقصها عليك أحسن القصص لتزداد ايماناً بما ذكرنا وينكشف لك بها مآرب أخرى في مواضع شتى قال صاحب الكشاف ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم) مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتـلى الشيء وركبه وقال هذا الشارح فى حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل أي تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهدى يعني ان هذه استعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها أولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور هذه عبارته وأقول لا يخفي عليك ان متعلق معنى الحرف ههنا أعنى كلمة على هو الاستعلاء كما ان متعلق معنى من هو الابتداء ومتعلق معنى الى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو الغرضية على ما صرح به فى المفتاح وقد مرت اشارة اليه ولا يلتبس ايضاً ان الاستعلاء من المعاني المفردة كالضرب والقتل ونظائرهما وكذلك معنى كلمة على معنى مفرد اذ لا نعنى به فى اصطلاح القوم الا ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا في نفسه بدليل ان تشبيه الانسان بالاسد تشبيه مفرد بمفرد اتفاقا وان كان كل منهما ذا أجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه الشبه تصريحه بذلك ونبهناك عليه ولما صرح بان كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبها به اصالة ولا معنى على مشبها به تبعا فى هذا التشبيه المركب الطرفين لانهما معنيان مفردان واذا لم يكن شيء منهما مشبها به ههنا سواء جعل جزأ من المشبه به أو خارجا عنه لم يكن شيء منهما أيضا مستعاراً منه فكيف يسرى التشبيه والاستعارة من أحدهما الى الآخر والحاصل ان كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم أن يكون متعلق معناها أعنى الاستعلاء مشبها به ومستعارا منه اصالة وان يكون معناها مشبها به ومستعارا منه تبعا وان كون كل واحد من طرفى

المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته) أي تصوير المنية بصورة السبع (واختراع لوازمه لها) أي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص مايكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أي للمنية صورة مثل (صورة الاظفار) المحققة (ثم اطلق عليه) أي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة

التشبيه ههنا مركبا يستلزم ان لايكون معنى على ومتعلق معناها مشبها به ولا مستعاراً منه لانبعا ولا اصالة وتنافي اللازمين ملزوم لتنافي الملزومين فاذا جعلت الاستعارة في على تبعية لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين قطعا ولما أورد عليه هذه النكتة هكذا منقحة واضحة المقدمات ومحققة مبينة على القواعد البيانية والمشهورات وابى له عصبيته ان يذعن لما استبان من الحق جحدها بعد ما استيقنها فقال في الجواب ان انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور متعددة لايستلزم تركيبا في شيء من طرفيه بل في مأخذهما وهذا كما ترى ظاهر البطلان من وجوه أحدها ان المشبه به مثلا اذا انتزع من عدة أمور فلا يصح أن ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذي هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة أخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء من المشبه به مأخوذا من بعض تلك الامور وجزء آخر من بعض آخر فيلزم تركيبه قطعا الثاني انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه في التمثيل لايكون الا مركبا وليس هناك مايوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة أمور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان انتزاع وجه الشبه من أمور متعددة مستلزما لتركيبه كان انتزاع كل واحد من طرفي التشبيه منها مستلزما لتركيبهما لان المقتضي للتركيب هو الانتزاع من أمور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه أو مشبها به أو مشبها ملغاة في ذلك الاقتضاء جزما الثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من أمور عدة يوجب تركيبها حيث رد على من جوز أن يكون قوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيها مفردا ولا مركبا وانما يكون كذلك لو كان تشبيه أشياء باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد هو حال المنافقين بشيء واحد هو حال المستوقد نارا ثم قال في الرد عليه أقول لامعنى لتشبيه المركب الا ان تنتزع كيفية من أمور متعددة فتشبه بكيفية اخرى كذلك فيقع في كل واحد من الطرفين عدة أمور ربما يكون التشبيه فيما بينها ظاهراً لكن لايلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما في قوله * وكأن اجرام النجوم لوامعاً * درر نشرن على بساط ازرق * هذه عبارته وهي مصرحة بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من أشياء متعددة كان مركبا وبان التشبيه المركب لايكون طرفاه الامنتزعين من أمور عدة فلا فرق اذن في وجوب التركيب بين أن يقال هذا تشبيه مركب بمركب وبين أن يقال هذا تشبيه منتزع من عدة أمور بمنتزع آخر من أمور اخرى وهذا كلام حق لايحوم حوله شك واما منعه هذا المعنى في ذلك الجواب فهو بالحقيقة مكابرة وتلبيس خوفا من شناعة الالزام ولعلك تشتهي الآن زيادة تحقيق وتوضيح في البيان فنقول ان قوله تعالى على هدى يحتمل وجوها ثلاثة أحدها أن يشبه الهدى بالمركوب الموصل الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وثانيها أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب في التمكن والاستقرار وحينئذ تكون كلمة على استعارة تبعية وثالثها أن يشبه هيئة مركبة من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقراً عليه بهيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد من طرفيها منتزع من أمور متعددة فلا يكون في شيء من مفردات تلك الالفاظ تصرف بحسب

الاظفار (لفظ الاظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب

هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك حينئذ استعارة تبعية في كلمة على كما لا استعارة تبعية في الفعل في قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه اقتصر في الذكر من تلك الالفاظ على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يقرب الذهن الى ملاحظة الهيئة واعتبارها فجعل كلمة على بمعونة قرائن الاحوال قرينة دالة على ان الالفاظ الاخر الدالة على سائر أجزاء تلك الهيئة مقدرة في الارادة قد دل بها على سائر الاجزاء قصدا كما قصد الاعتلاء بكلمة على ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناها الذى يسرى الاستعارة منه الى معناها والهيئة الاولى ليست مفهومة منها وحدها فكيف تستعار هي من الثانية للاولى فان قلت لما كان معنى الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهيئة فلا حاجة الى تقدير الفاظ أخر قلت فهم المعتلى والمعتلى عليه من الاعتلاء انما يكون تبعا لا قصداً وذلك لا يكفى فى اعتبار الهيئة بل لابد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاعتلاء ليعتبر هيئة مركبة منهما وهما من حيث انهما يلاحظان قصدا مدلولا لفظين آخرين فلا بد ان يكونا مقدرين في الارادة واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان تقديرهما موجبا لتغيير نظمه ونظير ذلك ماصرحوا به من ان المشبه قد يطوى ذكره في التشبيه طيا على سنن الاستعارة فلا يكون مقدرا فى نظم الكلام فيلتبس بالاستعارة ويفرق بينهما بوجهين أحدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل فى معناه الحقيقى وفي الاستعارة في معناه المجازى الثانى ان لفظ المشبه مقدر في الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله تعالى (ومايستوى البحران) فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل أريد البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية لمن له ذوق سليم وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه ههنا مقدر في الارادة دون نظم الاية لكونه مغيرا له والشارح معترف بذلك حيث قال فى تفسير قول الكشاف فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة يعنى قد يطوى فى التشبيه ذكر المشبه كما يطوى فى الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره فى تمام الكلام الا انه فى التشبيه يكون منويا مرادا وفى الاستعارة منسيا غير مراد ومصداق الفرق ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفى التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقى مرادا به ذلك ثم قال ففي قوله تعالى (هذا عذب فرات سائغ الى قوله تعالى وترى الفلك مواخر فيه) دلالة قاطعة على ان المراد بالبحرين معناهما الحقيقى فيكون تشبيها أى لا يستوى الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين الموصوفين وقد خفي هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة ولا أدرى كيف يتصدى امثال هؤلاء لشرح مثل هـذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز كون اللفظ مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في تركيب الكلام واذ قد تحققت ماتلونا عليك عرفت ان تمييز الوجه الثالث اعنى ان يكون الاستعارة تمثيلية عن الوجه الثانى اعنى ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر في أحوال المعانى المقصودة بالالفاظ المقدرة ورعاية مايقتضيه قواعد علم البيان فمن ثمة زلت فيه أقدام اقوام فضلوا واضلوا فان قلت على أى هذه الوجوه الثلثة يحمل كلام العلامة قلت على الوجه الثاني فانه جعل المشبه به اعتلاء الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو

أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها . و اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة

التمكن والاستقرار واما قوله مثل فمعناه تمثيل أي تصور فان المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به بل تصوير موصوف المشبه بصورة وصف المشبه به مثلا اذا قلت رأيت أسداً يرمي فقد صورت الشجاع بصورة الاسد بل صورت جرأته ولما كان المقصد الاعلى تصوير ما في المشبه من وجه الشبه قدم التمكن والاستقرار على التمسك الذي هو المشبه وانما قال ومعنى الاستعلاء تنبيها على ان استعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لتكون مفيدة للمبالغة فان قلت قد تبين لنا مما قررت ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معنى ولفظا وان التركيب واجب في الاستعارة التمثيلية كما صرح به في الايضاح ويشهد به المفتاح وتبين أيضاً ان الاستعارة التبعية في كلمة على لاتجامع التمثيلية أصلا فما حال التبعية في سائر الحروف والافعال والاسماء المتصلة بها قلت هي لاتجامع التمثيلية في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات لكونها مدلولة لالفاظ مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف ومعاني الافعال ومصادرها والاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضاً لما ذكرنا وليس شيء من هذه المعاني هيئة مركبة وحالة منتزعة من عدة أمور فلا يقع شيء منها مشبها به اصالة ولا تبعا في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد يتخيل اجتماع التبعية والتمثيلية من تقرير السكاكي الاستعارة في لعل في قوله تعالى (لعلكم تتقون) قلت ذلك تخيل فاسد وكيف لاوقد صرح في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويعلم من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو الارادة ثم يسري التشبيه والاستعارة منهما الى المعنى الحقيقي لكلمة لعل فيصير مشبها به ومستعارا منه تبعا والى المعنى المقصود بها في تلك الآية ونظائرها فيصير مشبها ومستعارا له تبعا فكما ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومية واذا أريد أن يفسر عبر عنه بالترجي كذلك معناها المجازي المراد بها ههنا غير مستقل بالمفهومية واذا أريد ان يفسر عبر عنه بالارادة وكل من هذه المعاني أعني الترجي والارادة والمعنى الاصلي والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه في هذا التشبيه لا اصالة ولا تبعا بمركب منتزع من عدة أمور فلا يكون استعارة لعل حينئذ تمثيلية عنده لما مر من حصره التمثيلية فيما ينتزع كل واحد من طرفيه من أمور متعددة نعم لما كان استعارة لعل من معناها الحقيقي المفسر بالترجي لمعناها المجازي المفسر بارادة الله تعالى للافعال الاختيارية للعباد مبنية على أصول المعتزلة اوردها واطنب فيها بما هو بسط لكلام الكشاف ثم صرح بالمقصود مقتفيا له أيضاً فقال فتشبه حال المكلف المتمكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره بحال المرتجي المخير بين ان يفعل وان لايفعل فكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن بحال المرتجي لانه أراد بالحال الذي هو المشبه به المعنى الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالترجي متعلق بالمترجي وأراد بالحال الذي هو المشبه المعنى المجازي الذي يعبر عنه بارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف فالاولى بالحال ان يضاف الى ماقام به لكن عدل عن ذلك وأضافه الى المتعلق لفائدتين الاولى رعاية الادب في ترك التصريح بتشبيه حال الله تعالى بحال المرتجي والثانية الاشارة الى وجه الشبه بين الترجي وتلك الارادة فان المشابهة بينهما انما هي في ان متعلق كل واحد منهما يتميل بين اقدام واحجام فقوله مع الارادة منه ان يطيع متعلق بالمتمكن لابقوله فيشبه ليؤذن بتركيب في المشبه وهذه الصفة أعني المتمكن مع ما في حيزها تنبيه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذلك قوله

بالكناية وقال المصنف انه بعيد جداً اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام * ماء لا تسقني الملام فانني *
صب قد استعذبت البكاء * فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه

المخير بين ان يفعل وان لا يفعل تنبيه عليه في جانب المشبه به ولم يقصد شيء منهما تركيب في أحد الطرفين
وانتزاعه من متعدد وحينئذ قد اضمحل ذلك الخيال واتضح المستقيم من المحال وان شئت زيادة توضيح في المقال فاعلم
ان قوله تعالى (لعلكم تتقون) وأمثاله يحتمل الوجوه الثلثة على قياس ماتقدم اما التبعية فقد كشفنا عنها غطاءها فأنت بها
خبير وأما التمثيلية فأن تشبه الهيئة المركبة المنتزعة من المريد والمراد منه والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المرتجي والمرتجى
منه والترجي فيكون لمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبه بها وقد سبق في تحقيقها ما هو كاف شاف لمن القى السمع
وهو شهيد واما الاستعارة بالكناية فبصرك اليوم فيها حديد وهي وان كانت هي المختارة عند السكاكي حيث رد التبعية
اليها مطلقا فقد رد عليه ذلك صاحب الكشف بما لم يسبقه به أحد وماعليه من مزيد وسيرد عليك هذا المعنى غير بعيد
ونحن نوضح لك الحال في بعض صور الافعال ليكون لك مثالا تحتذيه ومنارا تنتحيه فنقول ختم الله على قلوبهم ان جعل
المشبه به فيه المعنى المصدرى الحقيقي للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين
والاستعارة تبعية وهو الوجه الاول في الكشاف وان جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه
صاحبه من الانتفاع به والمشبه هيئة مركبة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه من الاستنفاع به في الامور
الدينية كان طرفا التشبيه مركبين واستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها من الفاظ المشبه به على ما معناه عمدة في تصور تلك الهيئة
واعتبارها و باقي الالفاظ منوية مرادة وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام وليس هناك استعارة تبعية أصلا على ماتقرر
فيما سبق وهو الوجه الثاني في الكشاف والفائدة في الاقتصار على بعض الالفاظ الاختصار في العبارة وتكثير محتملاتها بان
تحمل تارة على التبعية وأخرى على التمثيلية ولو صرح بالكل تعينت التمثيلية الى غير ذلك من الفوائد التي ربما لاحت لك
في مواردها اذا فكرت فيها وان قصد في الآية الى تشبيه قلوبهم بأشياء مختومة وجعل ذكر الختم الذي هو من روادف
المستعار المسكوت عنه تنبيها عليه ورمزاً اليه كان من قبيل الاستعارة بالكناية والله المستعان في البداية والنهاية ثم ان الشارح
بعد ماجرى في المباحثة من ابطالنا الاستعارة التمثيلية التبعية في صورة جزئية أعني كلمة على كما حققناه وتشبثه بما لا يتشبث به
كما مضى فكر في نفسه برهة وقدر وصور ذلك الجزئي في صورة كلية وقرر فقال لا يقال الاستعارة التبعية الحرفية لا تكون
تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركبا ومتعلق معنى الحرف لا يكون الا مفردا لانا نقول كلتا المقدمتين في حيز
المنع فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة أمور بوصف صورة أخرى وهذا لا يوجب
الا اعتبار التعدد في المأخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونها متعلق معنى الحرف ومن البين في ذلك تقرير المفتاح لاستعارة
لعل في لعلكم تتقون هذه عبارته بعينها ومتنها وأنت بعد ماخبرتك بتحقيق ماسلف في وجوب افراد متعلقات معاني الحروف
ووجوب تركيب ماينتزع من أمور متعددة تعلم سقوط منعيه معا سقوطا لا مرية فيه ولا خفاء وعبارته هذه مختلة أيضاً فان
قوله بل وصف صورة صوابه ان يقال بل صورة فان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها فلفظ الوصف مستدرك في
الموضعين ههنا بخلاف مافي عبارة المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف
الاخرى فانه أراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة الاخرى

أو لاجزائه لاندفع الاعتراض كما لايخفي * قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة الخ* هذا حق لكن اعتبار تلك الامور في الطرفين أعم من أن تكون تلك الامور اجزاءهما أوخارجة عنهما عارضة لهما كما في تشبيه سقط النار بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص أومعروضة لها. والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالوحدة الاعتبارية للعسكر وقد يكون من أمر واحد بالقياس الى آخر وحينئذ يكون المنتزع مركبا ومستلزما لتركيب المنتزع عنه ففي قوله وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا مناقشة فتدبر فانها المقدمة التي أوقعته في الغلط وعليه مدار كلامه كما ستقف عليه* قال قدس سره لا انه منتزع * من عدة أمور هي أجزاؤه لم يدع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لنفيه انما يدعى ان الانتزاع من أمور يقتضي تعدد المأخذ كما سيجيء من كلامه * قال قدس سره كما ان وجه الشبه فيه الخ * لان المنتزع من المركب يكون مركبا البتة* قال قدس سره ولو اكتفى من التشبيه التمثيلي الخ * كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رحمه الله تعالى اليه بل اكتفى بالانتزاع من

وقد صرح بذلك حيث قال شبه صورة تردده هذا بصورة تردد انسان فأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لايريد فيؤخر أخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغير فيه واما قوله ومن البين فقد بينا انه خيال فاسد لايلتبس على من له قدم صدق في القواعد البيانية واعلم ان الفاضل اليمني توهم اجتماع التبعية والتمثيلية من عبارة المفتاح لكنه لم يصرح بان طرفي تلك التمثيلية يكونان منتزعين من أمور عدة فخفي الفساد في كلامه والشارح قلده في ذلك وزاد ما أظهر فساده فتثبت أنت في رعاية القوانين ولا تكن من المقلدين الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا

(قول المحشى) أو لاجزائه الخ قد يقال المستعمل في غير ماوضع له هو المركب لا الاجزاء

(قول المحشى) على ان من الاجزاء الهيئة ووضعها نوعي الا ان يراد الاجزاء المادية

(قول المحشي) والتفصيل الخ لو قال بل نقول ان الانتزاع من متعدد لايقتضي تركب المنتزع منه لانه قد يكون الخ كما صنع سابقا لكان صوابا لان حاصل مامر ان الانتزاع من متعدد لايستلزم ان يكون المتعدد طرفا للتشبيه بل قد يكون التعدد بأمور عارضة للطرفين أو معروضة لها وحاصل التفصيل ان الانتزاع من المتعدد انما يقتضي تركبه اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر حتى يكون المنتزع والمنتزع منه ذا أجزاء كما في اني أرك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فيكون مركبا بخلاف مااذا انتزع من المجموع كالوحدة الاعتبارية أو من واحد بالقياس الى الآخر فان ذلك لايقتضي تركب المنتزع منه ولو كان متعددا فهما جوابان متباينان واعلم ان الذى اختاره المحشى في حواشى القاضي ان الاستعارة التمثيلية أيضاً كالتشبيه التمثيلي انما يلزم انتزاع وجه الشبه فيها من متعدد لاتركب الطرفين كما سيأتي في الاستعارة التبعية التمثيلية قال ولعل اختيار القوم في تعريف التمثيلية لفظ الانتزاع دون التركيب يرشد المنصف الى عدم اشتراط التركيب في طرفيه والا لكان الاظهر لفظ التركيب اه وحينئذ فاعتراض المصنف على السكاكي بناء على ان التمثيلية عنده مجاز مركب كما مر للمحشي فيما كتبه على السيد سابقا فارجع اليه ثم ان اختيار المحشي هذا يرد عليه ماسبق له من انه حينئذ يصير الكلام لغوا لكنه لايضره لان كلامه في بيان امكانه الذى ينفيه السيد وقد مر فتأمل

(قال السيد) لا انه منتزع من متعدد الخ أى لا أنه مركب من متعدد هو أجزاؤه كما توهمه الشارح فأورد في مثال تشبيه المفرد بالمفرد هذا مراده كما سلف له وان كان مردودا كما مر

المتعدد ، سواء كان مركبا أولا * قال قدس سره ذهب المحققون الخ * في المفتاح ان القسم الثاني وهو أن يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما أن يكون مستندا الى الحس كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وكالثريا اذا شبهت بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى أيضاً وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل نحو أعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع المخبر المؤيس على ماذكره في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه أعني وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد * قال قدس سره وبنى عليه الخ * ، فيه ان مبني اعتراضه ان التمثيل أي الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لما انها مجاز مركب الا ان التشبيه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين * قال قدس سره مخالف لما في المفتاح الخ * ، لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشبه به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضي التركيب ، بل قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر وسينكشف لك * قال قدس سره واذا انحصرت الخ * هذه الشرطية صادقة ، لكن الكلام في تحقق المقدم * قال قدس سره بناء على ما مر * بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية * قال قدس سره واما التجويز الاول * وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين * قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة * الانصاف ان المتبادر منها أن يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين أو وجه الشبه فكلا وهو مختار الشارح رحمه الله كما سيجيء * قال قدس سره ولم يقل أحد الخ * قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من أمور متعددة هي أوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من أمور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه أعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه منتزع من متعدد كما مر * قال قدس سره لجواز أن يعبر الخ * واذا جاز ذلك جاز أن يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعتبرة فيهما مفرداً لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء * قال قدس سره وهو مردود أيضاً الخ * لا يخفى ان ماذكره انما يتم لو وجب ملاحظة الامور قصدا في ضمن ذلك اللفظ الذى عبر به عنها وليس كذلك فان المتكلم يلاحظ الامور المتعددة قصدا وينتزع منها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينتقل منه الي الكل اجمالا ثم يلاحظها تفصيلا فينتزع منها وجه الشبه (قال

(قول المحشي) سواء كان مركبا أولا أي وسواء كان التعدد في نفس الطرف أو في أمور خارجة عارضة أو معروضة له كما مر وترك هذا لدخوله في قوله أولا

(قول المحشي) فيه ان مبنى اعتراضه الخ فيه ان التمثيلية قد تكون تبعية كما سيأتي في أولئك على هدى وكل من طرفيها منتزع من شيء بالقياس الى آخر وهو لا يقتضي تركب المنتزع كما تقدم فلعل رأى المصنف ان التمثيلية لا تكون الا مجازا مركبا

(قول المحشي) لا يستفاد الخ غير مستفاد لان الذى في كلامه الاستعارة لكن لكون التشبيه التمثيلي مبناها يجرى فيه مايجرى فيها   (قول المحشي) بل قد يكون مركبا اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر وفيما عداه يكون مفردا وقدمر

(قول المحشي) لكن الكلام في تحقق المقدم وهو غير محقق لما في القولة قبل

قدس سره ليست مدلولة لذلك اللفظ الخ)فيه انها مدلولة لذلك اللفظ تضمنا أوالتزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها قصدا فى انفسها وان لم يكف فى ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ ، وكون تلك الملاحظة باعتبار اللفظ مقدرة في الارادة محل بحث(قال السيد فيكون الدال على المشبه المركب الخ) فيه انك قد عرفت ان الواجب في المشبه المركب ملاحظة اجزائه اجمالا ليتقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفى المفرد لابد من ملاحظة الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه أصلا فالفرق بين التشبيه المركب والمفرد واضح فلا يقاس المركب عليه (قال قدس سره ليست مفهومة من لفظ المثل) ان أراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا فسلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب ممنوع لم لاتكفى الملاحظة الاجمالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم فى انتزاع وجه الشبه وان أراد عدم كونها مفهومة اجمالا فممنوع فان اضافة لفظ المثل للعهد كما هو الأصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المخصوصة(قال قدس سره فالاشعار بالتركيب) أي ابتداء(قال قدس سره ودخول الكاف الخ) فيكون لفظ المثل كالوصف العنوانى به تسهل ملاحظة القصة والحكم بالتشبيه عليها(قال قدس سره وبما قررناه الخ) قد تبين لك ان هذا مجرد ادعاء لم يثبت بما ذكره(قال قدس سره فلكون كل الخ) فان المشبه تمسك المتقين بالهدى ، وهو أمر اضافي منتزع من المتقي بالقياس الى الهدى والمشبه به الاستعلاء المنتزع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ الدال على المشبه به أعنى كلمة على فى المشبه من غير اشعار بالتشبيه وهذا معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشاف فى شرح قوله مثل لتمكنهم الخ يعنى هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية يدل عليه قوله شبهت حالهم وهى تمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به بحال من اعتلى الشيء وركبه ثم استعير للحالة التي هى المشبه المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة فى المشبه به ويدلك على ان الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة لعل فتشبه حال المكلف وكيت وكيت بحال المرتجي المخير الخ (قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ) الملازمة ممنوعة بل اللازم أن يعتبر فى كل واحد منهما أمور متعددة هى مأخذ انتزاعهما سواء كانت أجزاء أولا (قال قدس سره لايستلزم الخ) لما عرفت من أن الانتزاع على انحاء ثلاثة لايستلزم التركيب الا واحد منها (قال قدس سره بل فى مأخذهما) أى بل التعدد فى مأخذهما ، ولعل تسليمه تركب

(قول المحشى)وكون تلك الملاحظة الخ هذا هو الخلاف في ان المعاني يمكن ملاحظتها بدون الفاظ أولا وهو بين السيد والسعد

(قال السيد قدس سره) وبهذا المقدار أى دخول الكاف على ماهو متحد بالمشبه به وهو لفظ المثل في الآيتين الاولين بخلاف الآية الثالثة فانها داخلة على الماء وهو لايتحد بقصة أصلا فلذا توسع فى الاولين فقيل انها داخلة على المشبه به دون الأخيرة .

(قول المحشي) أى مبتدأ لعله ابتداء أو هو بمعناه

(قول المحشي) وهو أمر اضافي أى اضافة بين المتقي وماتمسك به لكن منشأ انتزاعه هو المتقى أى ذاته باعتبار تمسكه بالهدى وقد مر للمحشى انه اذا كان الطرف أمراً اضافيا لايلزم تركبه ولا تركب المنتزع منه لكن جواب الشارح الذي نقله السيد يخالفه فلعل التركيب فيه بمعنى التعدد تأمل وقد كتبت هذا قبل الاطلاع على مايأتي للمحشى من الجواب عنه

(قول المحشى) على ان الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء أى يدل على ان كل استعارة تبعية تمثيلية الاستقراء أى تتبع كلامهم حيث يعبرون عن المشبه والمشبه به بلفظ الحال فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية

(قول المحشى) ولعل تسمية الخ الواو بمعنى أو

المأخذ على التنزل * قال قدس سره الاول ان المشبه به مثلا الخ * قد عرفت اندفاعه بما مر من ان الانتزاع قد يكون من المجموع وقد يكون من واحد بالقياس الى آخر وعلى التقديرين لايلزم التركيب * قال قدس سره والثانى ان وجه الشبه فى التمثيلى الخ * هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل يجب أن يكون منتزعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لايستلزم التركيب * قال قدس سره وهى مصرحة بان كل واحد الخ * مفاد عبارته أعنى قوله لامعنى للتشبيه المركب الخ ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص (قال قدس سره ولعلك تشتهى الآن الخ)حيث لم يتعين مما سبق انه استعارة تبعية أو تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم اجتماعها(قال قدس سره الاول أن يشبه الهدي الخ)لايخفى ان الاستعارة لابتنائها على المبالغة في المشبه بادعاء كونه فرداً من المشبه بهلايناسب حمل الآية على الاستعارة بالكناية ، اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فردا ادعائيا من المركوب(قال قدس سره الثانى أن يشبه تمسك الخ) هذا هو المراد من الآية اذ المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه (قال قدس سره الثالث أن يشبه الخ)لايخفى ان التركيب من ذات المتقي والهدى وتمسكه به اعتبارى محض اذلاتركيب بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به ، فلا فائدة في تشبيه احديهما بالاخرى وادعاء دخولها فيها فضلا عن المبالغة المطلوبة من الاستعارة (قال قدس سره ينبغى أن يذكر جميع الالفاظ الخ) بان يقال اولئك الذين ، على رواحل من ربهم (قال قدس سره الا انه اقتصر الخ) الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة التمثيلية مع كونها منوية لابد له من شاهد من كلامهم ، ولايجوز اثباته بمجرد الرأى(قال قدس سره كانت كلة على دالة) دلالة التزامية (قال قدس سره فقد اتضح جواز الخ) اتضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطويا ذكرها مرادة وانه لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه به والمستعار مرادة غير مقدرة في النظم فكلا والمقصود هذا والقياس غير مفيد (قال قدس سره فى أحوال المعانى الخ)فان اعتبر تلك المعانى قيوداً للمعنى كانت الاستعارة تبعية وان اعتبرت اجزاء كانت تمثيلية (قال قدس سره فانه جعل الخ) حيث قال شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه (قال قدس سره هو التمسك بالهدى) لا الهيئة المركبة من المتقى والراكب بالهدى (قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ) ، حيث

(قول المحشى) ان التركيب يستلزم الانتزاع أى الانتزاع المخصوص وهو انتزاع الكيفية أى الهيئة المركبة كما صرح به فى قوله الا ان ينتزع كيفية لامطلق الانتزاع والا لكان الحصر باطلا وحينئذ فاستلزام انتزاع الكيفية للتركيب ظاهر فقول المحشي واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلا مراده به مطلق الانتزاع كما هنا فتدبر

(قول المحشى) اذ ليس المقصود المبالغة فى الهدى بل المقصود المبالغة فى شأن المتقين بكونهم تمكنوا منه ذلك التمكن

(قول المحشى) فلا فائدة الخ اذ لاوجود لتلك الهيئة حتى يبالغ فيها (قول المحشى) على رواحل أى بدل هدي

(قول المحشى) ولا يجوز اثباته بالرأى قد يقال انه من باب الحذف وهو واسع لايختص بقبيل وفيه ان التمثيل من قبيل الاستعارة المصرحة وهو ان يذكرعين لفظ المشبه به ويراد المشبه فلا بد من ثبوت جواز الحذف بشاهد كما قاله المحشى

(قول المحشي) حيث قال فشبه الخ الداعى لهذا انه لايمكن حمل لعل على حقيقتها لا بالنظر الى المتكلم لاستحالة الترجي على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى المخاطبين لانهم حين الخلق لم يكونوا من أهل العلم فكيف الرجاء منهم ولايجوز جعلها حالا متعددة لان المقدر والمنوي حال الخلق التقوى لارجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فلا بد ان يحمل على المجاز

قال فتشبه ، حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى الخير بين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية يدل عليه الاستقراء كما مر منقولا عن الطيبي (قال قدس سره وقد صرح الخ) حيث قال فاذا أردت استعارة لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هنالك لعل اه لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ، ولا يدل على نفي كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما نقلناه سابقا فنفيه التمثيلية بناء على ما زعمه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام ومما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة (قال قدس سره فتشبه) بصيغة الخطاب والنصب عطف على قوله تبني في قوله مثل أن تبني على أصول العدل الخ (قال قدس سره بارادة الله تعالى) على رأي المعتزلة من جواز تخلف المراد عن الارادة (قال قدس سره افائدتين الخ) قال الشارح في شرحه للمفتاح للحالة المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق جميعاً لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم والحالة المشبهة بها تعلق بالراجي والمرجو منه لان معناها ترجي الخير والتقوى من المخاطبين فآثر في ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه أقرب الى رعاية الادب واوضح في تقرير المقصود واسهل في تصوير وجه الشبه ، من التردد ولكن لم يجعله خلوا من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه أن يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والمخير اشارة الى ذلك (قال قدس سره وعبارته هذه مختلة أيضاً)فيه انه انما تختل عبارته لوكان قوله بل وصف صورة عطفا على الحالة في قوله تشبيه الحالة واضرابا عنه اما لوكان بحذف المبتدأ أي بل هو وصف صورة عطفا على قوله فان مبنى التمثيل واضرابا عنه ، كان موافقا لعبارة المفتاح في المعنى بلا ريبة

(قول المحشى) حال المكلف الخ أي شبه صورة منتزعة من حال خالقهم بالقياس اليهم بعد ان مكنهم من التقوى وتركها مع رجحانها منهم بصورة منتزعة من حال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجحان وجوده فقوله المكلف بكسر اللام وقوله المرتجي بكسر الجيم وقوله المخير بكسر الياء المشددة هذا هو اللائق وسيأتي في السيد خلافه

(قال قدس سره) كيف وقد صرح الخ فيشبه طالب التقوى منهم بعد اجتماع اسبابه ودواعيه بالترجي في أن متعلق كل منهما مخير بين أن يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما لجانب الفعل فيستعمل كلمة لعل الموضوعة له في الطالب فيكون استعارة تبعية فيحمل الحال الاول في كلامه على الطلب والثاني على الترجي

(قول المحشى) ولا يدل على نفي كونها تمثيلية بان ينتزع المعنى الحرفي من متعدد كما مر لا ما هو ظاهر العبارة السابقة فليتأمل

(قول المحشي) على أصول العدل أي قواعد المعتزلة التي هي أصول للعدل على رأيهم وهو جعل زمام الاختيار بيد الانسان لانه لا يحسن من الله أن يعطيه ابتداء من غير أن يكتسب باختياره

(قال قدس سره) واتضح المستقيم من المحال ضمن اتضح معنى افترق

(قول المحشي) من التردد بيان لوجه الشبه وانما كان أسهل لان التردد في المأمور الخير والمرتجى الخير لا في الآمر والراجي الا بالقياس الى المأمور الخير والمرجو منه الخير

(قول المحشي) كان موافقا لعبارة المفتاح فمعنى وصفها بوصفها اطلاق لفظها عليها

توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء اليه استعارة تخييلية أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فأضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا (وفيه) أي في تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة (ويخالف) تفسيره للتخييلية (تفسير غيره لها) اى غير السكاكي للتخييلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء إذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه أراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما

(قوله بانه توهم للملام الخ) بان توهم للملام شيئاً به قوام سريانه في النفس وتأثرها عنه فاستعار له اسم الماء واضافته الى الملام قرينة للاستعارة وليس شبه الملام شيئاً له ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه توهم لانياب للمنية اشبهها بالسبع فيطلق عليه اسم الماء ويضاف الى الملام على سبيل الاستعارة التخييلية ليكون قرينة للاستعارة بالكناية (قوله مستهجن) لان الاستعارة التخييلية، قلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة للاستعارة بالكناية كذا في المفتاح (قوله قد شبه الملام بظرف شراب مكروه) لاشتماله على ما يكرهه الملوم او بالماء المكروه لاتصاف كل منهما بالكراهة هكذا في النسخ التي رأيناها وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فليس فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوم كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة المكني عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيامر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظارف شراب مكروه أو بشراب مكروه اه فان مفاده

(قول المحشي) قلما تحسن الخ حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على قلة مع عدم تبعيتها للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع كذا في شرح المفتاح الشريفي فانه يتوهم المنية الشبيهة بالسبع شيء شبيه بالاظفار بخلاف الملام

يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخييليه قسم من قسام المجاز اللغوى لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية أو في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعي ان اجماعهم على خلافه (ويقتضى) ماذكره السكاكي في التخييلية (ان يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ماذكره) السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أى في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض مايخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التي هي المشبه مايخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه مايخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت

تشبيه الملام بعطاق الظرف أو بالماء المطلق ومعنى البيت لا تسقني ماء الملامة فان ماء بكائي قد استعذبته وحصل به الرى وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للوم بظرف الشراب المكروه أو الشراب المكروه ولفظ البيت لايدل على شيء منهما انما يستفاد منه تشبيهه بعطاق الظرف أو بعطاق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه فانه لوكان لفظ مكروه مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي الخ معنى كما لايخفي (قوله أن يكون الترشيح) ، أي ترشيح الاستعارة المصرحة كما دل عليه بيان الشارح رحمه الله تعالى وانما قلنا ذلك لان في وجود

(قول الشارح) انه استعير للمنية ماليس لها لا انه استعير للصورة الوهمية لفظ الاظفار فالمراد بالاستعارة ان يجعل للشيء ماليس له بناء على تشبيهه بما له ذلك ولذلك فسروا التحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء

(قول الشارح) ولا يبعد ان يدعى اجماعهم الخ قال في شرح المفتاح صرحوا بان الاسم في الاستعارة التخييلية لم ينقل عن معناه الموضوع له

(قول المحشى) أى ترشيح الاستعارة المصرحة الخ فلا يرد ان الترشيح كما يكون في المصرحة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقارن المشبه به فلا يتم جواب الشارح الاتى

له مايخص المشبه به كالمنية مثـلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصـة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه أيضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به أعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لايقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم ، ومما يدل على ان الترشيح

الترشيح للاستعارة المكنية خلافا لما قال السيد في شرحه للمفتاح قد يقال ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعاراً بانهما أي الترشيح والتجريد انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكنى عنها لكن الصواب ان مازاد في المكنية على قرينتها أعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها اه فالمتفق عليه انما هو ترشيح المصرحة على انه ، يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمية كما ان ماهو قرينة المكنية كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) متعلق بقوله اذ لا فرق وتتمة لتحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهـذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله ومما يدل الخ) اشارة الى بطلان التالي المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كانت التخييلية عبارة عما ذكره السكاكي رحمه الله لزم أن يكون الترشيح تخييلية لكنه ليس كذلك ويمكن جعله كلاما مستقلا اشارة الى انه مسئلة برأسه ، يتفرع عليه بطلان التالي ولذا تعرض لنفي كونه مجازا مع انه لادخل له في نفي التالي ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قال في شرحه للمفتاح وتبعه السيد ان الترشيح سواء كان صفة أو تفريع كلام فهو على حقيقته لابنائه على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع أسد مصور وافي البراثن وللاستبدال اشتراء يتفرع عليه الربح والتجارة أو عدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه او استعارة وقال في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازا عن شيء كالوكر والتعشيش وقد لايكون كتلاطم الأمواج وهكذا في الكشف ، والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث هو ترشيح لايكون مجازا لان المقصود منه تربية الاستعارة وهي ، انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقي ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازا في نفسه اما مرسلا نحو

(قال السيد) ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز الخ (أقول) قد مر ايماء الى ان صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما في قرينة الاستعارة بالكناية فله ان يأول عبارة الكشف بان المراد هو الترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحا في الجملة استعارة أيضا وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد

(قول المحشي) يجوز ان يلتزم الخ فيتم أيضاً جواب الشارح ويكون خاصا بالتصريحية

(قول المحشي) يتفرع عليه بطلان التالي لانه يلزم من كونه حقيقة ان لايكون تخييلية

(قول المحشي) والجمع بين كلاميه الخ قد مر له جواب آخر بان مافي شرح المفتاح مبني على الاغلب

(قول المحشي) وهي انما تحصل الخ قد مر ان الترشيح يكون للمكنية ومر أيضاً ان قرينتها قد تكون حقيقة بناء على

ليس من المجاز والاستعارة ماذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله * انه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد أو ترشيحا هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت أسداً يفترس اقرانه ورأيت بحراً تتلاطم أمواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف أظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها

له اليد الطولى أى النعمة العظمى أو استعارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه الحقيقى ترشيح لاستعارة النسر وابن داية للشيب والشباب و باعتبار معناه المجازى المراد منهما أعلى الفودين والنزول استعارة تصريحية تحقيقية ،وعبارة هذا الكتاب يجوز ان تحمل على السلب الكلى وان تحمل على رفع الايجاب الكلى فانه كاف فى بطلان التالى (قوله ماذكره صاحب الكشاف الخ) حيث جعل الترشيح مقابلا للاستعارة فان كان المدعى رفع الايجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فبيانه انه يفهم من قوله أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ان الترشيح ، يكون بما يناسب المستعارمنه والمناسبة انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقى فيكون الترشيح حقيقة لامجازا * قال قدس سره قد مر ايماء الى ان الترشيح الخ * حيث نقله بقوله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المأتي به الخ * قال السيد قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا الايراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال الظاهر لأن المطلب ظنى * قال قدس سره ترشيحا فى الجملة * أى بالنظر الى المعنى الحقيقي استعارة في نفسه أيضاً وكونه تابعا لاستعارة أخرى لاينافي كونها استعارة في نفسه كما مر في ينقضون عهد الله (قوله وجوابه ان الامر الذى الخ) قال السيد فى شرح المفتاح في تقرير الجواب ان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ يلايمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم أمر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلايمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشيء من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر ممنوعة لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنية مثلا فلذا زاد الشارح رحمه الله تعالى قوله لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى

انفكاكها عن التخييلية وقد تكون مجازا قال السيد هناك انما كان رادفا اذا أريد معناه المجزى لانه نزل منزلة المعنى الحقيقى وعبر عنه باسمه اه والقرينة أشد ملايمة من الترشيح لكن الفرق ظاهر لان الترشيح في منزلة المستعار منه بخلاف القرينة تدبر

(قول الشارح) مع لوازمه أى حال كونه مقارنا للوازمه كما في المختصر فالمشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا الموصوفة من حيث انه موصوفة

(قول المحشي) وعبارة هذا الكتاب أى قوله ليس من المجاز والاستعارة

(قول المحشي) يكون بما يناسب الخ هذا على نسخة بما يناسبه اما على نسخة لمناسبه فلا

(قول المحشي) لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقى الى المنية مثلا حاصله ان كلام السيد عام شامل لترشيح المكنية ولا يتم توجيهه فيه فزاد الشارح عليه ما يخص الجواب بترشيح المصرحة كما سبق للمحشي واما ما قيل انه يصح اضافته بما

الى المنية فان قيل فعلى هذا لايكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة

مع لوازمه والجواب عندى عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى ، ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحمل على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخييلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا بد من ان يراد بها الصورة الوهمية * قال قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ * ان كان المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشيح فالاعتراضان واردان لكونه متمما له وان كان المراد انه تقوية وتربية المبالغة المستفادة من التشبيه ، المعتبر بدون هذا الترشيح فلا ورود لهما لكونه خارجا عنه زائدا عليه وماسبق من قوله والترشيح ابلغ من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيح مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثاني حيث اعتبر ابلغيته ، بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تنامي التشبيه * قال قدس سره ذكر هذا الكلام الخ * دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمة الله عليه وعدم كونه بيانا للواقع بانه مذكورههنا توطئة للاعتراض الذي أورده المصنف على السكاكي رحمه الله تعالى فى رد التبعية الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على ماسيجيء فمعنى قوله فالاستعارة

صح به أصل الاستعارة وهو الادعاء بان يدعي ان المشبه اظفارا لم تقلم ولبدا فوهم لان ذلك الادعاء ان كان في ضمن دعوى الاستعارة فهما من جملة المستعار وان كان دعوى أخرى فاستعارة أخرى والا فكذب والكل مناف للمطلوب تدبر

(قال السيد) قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الى آخره (أقول) هذا الفرق لايجدى نفعا لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تتمته فلا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وأيضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه مايدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد

(قول الشارح) وأيضاً الخ الكلام الاول من جهة المشبه به وهذا من جهة اللفظ المستعار وحاصله ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كان في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة فى التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته تدبر

(قول المحشي) ان المقصود من الترشيح الخ حاصله ان الترشيح قصد به التقوية بعد ما تم المجاز قبله ولا غرض فيه الا التربية وهى انما تحصل بالمعنى الحقيقي كامر فحينئذ لايكون فيه تجوز بخلاف التخييلية فانها فى نفسها مجاز فلابد أن لايراد بها المعنى الحقيقي والكلام بعد تسليم ان التخييلية مجاز بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ليصح اضافته الى المنية مثلا كما قاله الشارح ثم ان جواب المحشى هذا شامل لترشيح المكنية والتخييلية بخلاف جواب الشارح والسيد كماسبق فلهذا اختاره المحشي

(قول المحشي) المعتبر بدون هذا الترشيح أى اتمام الاستعارة قبله فقول الشارح لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه الخ معناه انه جعل المشبه به هو هذا المعنى باقيا مع لوازمه مقيدا بها غير منقولة عن معناها الاصلى لتكون تربية بعد ذلك التشبيه لملايمتها للمشبه به بخلاف التخييلية

(قول المحشي) بالنسبة الى الاطلاق والتجريد فانهما خارجان

بدونه (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها (ان يكون الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على ان المراد بالمنية) فى قوله واذا المنية أنشبت اظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان تكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) ى الى المنيه فقد ذكر لمشبه أعني المنية واريد به المشبه به أعني السبع فالاستعاره بالكنايه لاتنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لاتكون الا على سبيل الاستعارة (ورد) ماذكره السكاكى فى تفسير الاستعارة المكنى عنها (بان لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لاغير (والاستعارة ليست كذلك) لانه فسرها بان تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطارف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له بالتحقيق (واضافة نحو الاظفار) التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى (قرينة التشبيه) المضمر فى النفس أعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه

بالكناية لاتوجد بدون التخييلية انها مستلزمة لها اتفاقا. بناء على اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضى الاستلزام المذكور وانما قال لتخييل صحة الخ لان صحته مبني على الاستلزام المذكور وهو تخييل محض توهمه المصنف رحمه الله وليس مذهبا لاحد فان المكنية توجد بدون التخييلية عند القوم . في نحو ينقضون عهد الله . وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو انبت الربيع (قوله لايكون الا على سبيل الاستعارة) . ان أراد انه لايكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخييل واثباته لشيء ادعاء فسلم لكنه لايلزم منه استلزام المكنية للاستعارة

(قال السيد) فالاستعارة بالكناية لاتنفك عن التخييلية لأن اضافة خواص المشبه به الى المشبه لاتكون الا على سبيل الاستعارة (أقول) ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ماسيأتى من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال فلم تكن المكني عنها مستلزمة للتخييلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم في تقرير كلام صاحب الكشف وسنذكره ولا لبيان انه مذهب للسكاكي فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكره أيضا

(قول المحشى) بناء على اتفاق الكل باضافة الخ أى بناء المصنف على اتفاق الكل فاهمال الاتفاق من الكل بسبب اضافة الخ وفي نسخة على اضافة الخ

(قول المحشى) في نحو ينقضون الخ لاستعمال النقض فى أمر محقق وهو ابطال العهد لاوهمى ولعل السكاكي يقول في مثل ذلك ان النقض مستعار لامر وهمى شبيه به

(قول المحشى) وعند السكاكي توجد فى نحو انبت الخ خص بنحو هذا لوجود الاثبات المعبر عنه بانبت حقيقة بخلاف النقض في ينقضون تدبر

(قول المحشى) ان أراد الخ بيان ابطلان الاستلزام الذى استند اليه المصنف بهذا انه تخيل محض

مايحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه به باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم أجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه مانفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعي هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة وأن لايكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لايقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ماوضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت

التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد انه لايكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فممنوع لم لايجوز ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخييل من غير استعارة للصورة الوهمية (قوله مايحصل به التفصى الخ) نقل عنه وجه التفصي انه اذا جعل المنية مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لايوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لايوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه (قوله على سبيل التخييل) انما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل افراده قسمين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم وذلك يوهم الترادف بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما

(قال السيد) قد ذكر في كتابه مايحصل به التفصي عن هذا الاعتراض (أقول) تقرير التفصي ان لفظ المنية لما جعل مرادفا للسبع وجب ان يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعا واحد المترادفين لايخالف صاحبه في كونه حقيقة ومجزا اذا استعملا في معنى واحد

(قول المحشى) سلمنا جميع ذلك لايقتضي الي آخره (أقول) حاصله ان ادعاء الترادف لايوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ماوضع له تحقيقا وذلك لان الادعاء لايجعل الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لايجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصرح بها

(قول المحشي) الاتحاد في الصدق أي صدق السبع والمنية على الموت يوهم الخ وبما ذكره اندفع ما قيل ان اللازم العموم والخصوص لا الترادف

وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ماقيل ان لفظ المنية بعد ماجعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لاتحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ماقيل ان المراد بالمشبه به أي السبع وهذا مما لايمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذى هو المنيـة وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له فى مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم

(قوله وعلى هذا يندفع ما قيل) أى في رد اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء الترادف لايوجب الترادف وادعاء السبعية لايوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق (قوله وذلك لانا نقول الخ) أى اندفاع ماقيل لاجل انا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له * قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية الخ * ، يريد ان قيد الحيثية في تعريف الحقيقة تعليلية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعا له ولاشك في تحققه في لفظ المنية في قولك اظفار المنية وليست تقييدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له أي من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة فى الموت لاعتبار ادعاء السبعية * قال قدس سره يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه الخ * هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف

(قول المحشي) يريد ان قيد الحيثية الخ هذا مناف لما مر للمحشي من ان قيد الحيثية للاطلاق لا للتعليل فمراده هنا بيان مراد السيد فقط ولذا عبر بلفظ يريد واما توجيه الاشارة على رأي المحشي فهو ان الاطلاق فى الحقيقة في مقابلة التقييد في المجاز أى الاطلاق عن اعتبار العلاقة

(قال السيد) وهذا لايوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازاً أى بل يوجب فساد استعماله لانه ليس بحقيقة لما ذكر ولا مجازا لاستعماله فيما وضع له

(قول المحشي) لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة الخ عبارته الاستعارة أن تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك ما يخص المشبه به كما تقول في الحمام أسد وانت تريد به الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد الى ان قال وكما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئاً غير سبع فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار ويسمى هذا النوع من المجاز

هذا غاية ماامكن في توجيه كلامه على مافهموه وفيه مافيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه

مطلق الاستعارة من قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلايكون المنية مستعارا اذ لامعنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به فلاحاجة الى ماذكره بقوله اللهم الا ان يقال الخ * قال السيد وتعريفهما بما ذكر الخ اما حال التعريف فقد عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الا ثلاثة أمثلة ليس في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه * قال السيد وعده مجازا الخ * يعني ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازا فادعاء الاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم * قال السيد كما مر * من قوله لان الادعاء لايجعل الموضوع له غير موضوع له الخ * قال السيد فتأمل * وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستعارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له تحقيقا فيكون حقيقة وفي المصرحة غير موضوع له تحقيقا فيكون مجازاً فالفرق المذكور مجرد تغيير في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان ماليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجا عنه دون العكس أي ما كان خارجا اذا اعتبر معه ما ليس بخارج لم يصر خارجا والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجا قطعا

استعارة لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة وذلك أنا متى ادعينا في المشبه كونه داخلا في حقيقة المشبه به فردا من افراده برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته أو لازمها في معرض نفس المشبه به نظرا الى ظاهر الحال من الدعوى الى ان قال والمنية حال دعوى كونها داخلا في حقيقة السبع اذا ثبت لها مخالب أوناب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع قول السيد في شرحه وهذا اعتراف منه بان المستعار في أظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية وحاصل ما ذكره المحشي ان كلامه في تعريف مطلق الاستعارة وهو قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها يفيد ان المراد من قوله هنا وارادة المشبه به أنه يراد المشبه به الادعائي لان هذا هو معنى قوله في تعريف مطلق الاستعارة تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها والمشبه به الادعائي هو الموت فيلزم أن يكون المستعار له لفظ السبع المتروك لا المنية لما ذكره قوله فالفرق المذكور أي بين المصرحة والمكنية

(قال السيد) هذا غاية ماأمكن في توجيه كلامه على مافهموه وفيه مافيه (أقول) قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ماذكر فهو لايفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لامن حيث انه موضوع له وهذا لايوجب كونه مستعملا في غير ماوضع له حتي يلزم كونه مجازا وانما قال على تقدير تسليم ماذكره اشارة الى ان لفظ المنية في قولك اظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا واما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له

(قول المحشي) من قوله لان الادعاء لايجعل الخ أشار به الى ان مراد السيد بقوله كما مر الاشارة الى بطلان اللازم فيبطل الملزوم فكأنه قال وهذا باطل لان المكنية حقيقة والمصرح بها مجاز لان الادعاء لايجعل الخ وليس قوله كما مر تعليلا للاستلزام لظهور فساده

(قول المحشي) ماليس بخارج عن الموضوع له كالموت الموضوع له المنية اذا اعتبر معه أمر خارج وهو السبعية صار

على ماسبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوى أراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بأن المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بأن المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفى آخر فصل المجاز العقلي بأن الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف أى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري أعنى استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه فى بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره

لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء (قوله وحينئذ يندفع الاشكال) أى اشكال اختلال عبارة

المجموع أو ما اعتبر معه الخارج من حيث اعتباره معه خارجا عن الموضوع له أعنى مجرد الموت فيكون لفظ المنية مجازاً في ذلك المعنى المعتبر فيه الخارج بخلاف ماكان خارجا عن الموضوع له كالرجل الشجاع الخارج عما وضع له الأسد اذا اعتبر معه ماليس بخارج وهو معنى الاسدية لم يصر غير خارج فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ماوضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فما في بعض النسخ من قوله لم يصر خارجا تحريف وعبارة السيد في حواشي شرح المفتاح لم يصر غير خارج كما ذكرنا

(قال السيد) والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به أراد بها المعنى المصدري (أقول) لايخفى عليك ان تفسير الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى بذكر المشبه وارادة المشبه به يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه كما ان تفسير الاستعارة المصرح بها بالمعنى المصدرى بذكر المشبه به وارادة المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال المراد ان الاستعارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء فيفهم من الجزء الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة امثال هذه المعاني في التعريفات مما لا يلتفت اليه قطعا واما قوله وقد صرح بان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك فهو اشارة الى قوله ويسمى المشبه به سواء كان المذكور أو المتروك مستعاراً منه واسمه مستعارا والمشبه مستعارا له والحق أن كلام السكاكى في هذه الاستعارة مختل فان تصريحه هذا يقتضي أن يكون المستعار فى المكنية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وتعريفه لها بما ذكره وتمثيله اياها بأمثلة غير منحصرة يقتضى ان يكون المستعار الذى هو مجاز لغوى لفظ المشبه وفيه تكلف كما مضى وعدم مجازا يستلزم كون المصرحة حقيقة كما مر آنفا وغاية مايفرق به ان في المصرحة تصور غير الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ماهو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فتأمل

(قول المحشي) لان ذلك الخ لان الدعوي لاتجعل الموضوع له غير موضوع له كعكسه

(قول المحشي) أى اشكال اختلال عبارة السكاكى أى العبارة المنقولة في المتن وهو قوله ان يكون الطرف المذكور الخ فهذا قد اندفع خلله الذى ذكره المصنف هنا بما أجاب به الشارح لكن قد بقي في الايضاح شيء آخر نقله الشارح سابقا بقوله وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة الخ والاستعمال هو ذكر اللفظ وارادة المعنى ولا ذكر

(واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى قول السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها فى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهزميات يجعل اللهزميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى سائر الامثلة ففى قوله تعالى * ليكون لهم عدوا وحزنا * يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى * ولأصلبنكم فى جذوع النخل * يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك

السكاكي رحمه الله تعالى واما اعتراض المصنف رحمه الله تعالى فلا يندفع بهذا الحق ولذا قال في شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكناية من أقسام المجاز اللغوى وليس ههنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له اه

لفظ هنا ولا استعمال فلا مجاز وهذا لم يندفع بجواب الشارح بل بما قاله المحشي وهو كما يرد على السكاكى يرد على القوم أيضاً وانما خص المصنف به السكاكي لكونه بصدد اختصار كلامه وبما ذكره المحشى اندفع ماقوله السمرقندى من ان قوله هنا اندفع اه الاشكال بحذافيره ينافى مافي شرح المفتاح من ان اعتراض الخطيب باق فتدبر

(قال السيد) واختار رد التبعية الى المكنى عنها بجعل قرينتها مكنيا عنها والتبعية قرينتها (اقول) فاذا قلت نطقت الحال بكذا فالقوم على ان فى نطقت استعارة تابعة لاستعارة النطق للدلالة كانه استعمل النطق في الدلالة أولا ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحال قرينة لذلك لاستعارة وعند السكاكي ان الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وان نسبة النطق اليها قرينة الاستعارة المكنى عنها وانما قصد برد التبعية الى المكني عنها تقليل الاقسام ليكون أقرب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشف بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والوضع الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعاً ومقصوداً بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله * تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا * فان التشبيه هنا انما يحسن اصالة بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضاً أصليا وامراً جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى (ينقضون عهد الله) فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان يجعل استعارة تبعية وأن يجعل استعارة مكنية كما في قولك نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر انما اختاره السكاكي من الرد مطلقا مردود

وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي (بانه) أي السكاكي (ان قدر التبعية) كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من أقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية)لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون اللازم محال (وذلك) أي عدم استلزام المكني عنها التخييلية (باطل بالاتفاق والا) أي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة)

اللهم الا أن يقال انه مذكور كناية بذكر رديفه (قوله وبالجملة ما جعله القوم الخ) هذا يجري في كل صورة تكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية ولا يجري فيما تكون القرينة حالية اذ ليس ههنا لفظ يجعل استعارة بالكناية كما في قوله تعالى (لعلكم تتقون) فان لعل استعارة تبعية لارادته تعالى لامتناع الترجي عليه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فان رب استعارة تبعية على سبيل التهكم بقرينة مناسبة كثرة الوداد بحالهم قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح تجعل ارادة التقوى استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرته تهكما وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس، وفيه ان ارادة التقوى ليست بمذكورة فكيف يجعل استعارة بالكناية وان الترجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقيا لكلمة لعل فكيف يكون مكنيا عنه وان نسبة لعل اليه تعالى، قرينة على انها ليست بمعنى الترجي لا على ان ارادة التقوى مجاز عن الترجي وكذا ذكر رب مع وداد الكفار، قرينة على عدم كونها للقلة لا على كون القلة استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه ان

(قول المحشي) تجعل ارادة التقوى استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن الترجي ادعاء أي الارادة التي ادعي فيها انها ترجي على ان الاستعارة بمعناها المصدري أعني استعمال المشبه به ادعاء كما سبق في لفظ المنية انها استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء بناء على ذلك وقلة لوداد استعارة بذلك المعني حال كونها عبارة عن كثرته ادعاء وعلى هذا القياس

(قول المحشي) وفيه ان ارادة التقوى ليست بمذكورة فيه ان غير المذكور يقدر في نظم الكلام بقرينة ماذكر بناء على نفي التبعية أي خلقكم مريداً ذلك ارادة مدعى فيها انها ترجي لمشابهتها له على رأي المعتزلة كما سبق ويكون المستعار لفظ ترجي الذي هو اسم لمعنى الارادة فهذا اللفظ الذي هو اسم المكنى عنه بلفظ الارادة المقدر لتلك القرينة والمجعول قرينة معنى حرفي هو معنى لعل

(قول المحشي) قرينة على انها ليست بمعنى الترجي أي بل بمعنى الارادة فتكون الاستعارة تبعية في لعل

(قول المحشي) لا على ان الخ أي مانع مما ذكر مع تخليص كل عن المحذور عند المعتزلة

(قول المحشي) قرينة على عدم كونها للقلة أي بل للكثرة فتكون الاستعارة تبعية في معنى الحرف وقد عرفت انه

لامجازاً مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولانعني بالاستعارة سوى هذا (فلم يكن ماذهب اليه) السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها (مغنيا عما ذكره غيره) أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لاتكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لايكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة

المذكور في الآية تتقون بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لاتكون الا تبعية فثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المذكور نافيا للتبعية من البين وقيل يجعل المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وفيه انه ليس ههنا رد التبعية التي في لعل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تتقون عمن يرجى منهم الاتقاء ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الآيتين على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام انما هو على جريان طريقته (قوله لامجازاً مرسلا) بان يكون نطقت مجازا عن دلت بعلاقة الملازمة بينهما على ما مر (قوله ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة) أى على تقدير كون نطقت الحال استعارة تبعية لان الكلام في رد التبعية الى المكني عنها واذا حملت على المجاز المرسل لايكون مما نحن فيه وأيضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلا يلزم تحقق المكنية بدون التخييلية فيلزم الفساد المذكور في الشق الاول قيل كلام السكاكي رحمه الله صريح في انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لاحاجة له الى استعارة قرينة الاستعارة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها فلا يتم ما رد به المصنف وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله * واذا المنية انشبت اظفارها * لكان أقرب الى الضبط أقول كلامه في آخر فصل المجاز العقلي صريح في انه مختاره حيث قال واني بناء على قولي هذا من ان نحو انبت الربيع البقل استعارة بالكناية وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو انهم قلبوا فجعلوا الخ وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة على ما سبق من أنه ينبغي أن لايعد في المجاز جعل المجاز كله لغويا و ينقسم عندي الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخييلية والمكنى عنها الى ماقرينتها أمر مقدر وهي كالانياب في قولك انياب المنية وكنطقت في قولك نطقت الحال بكذا أوامر

لامانع مما ذكر ولعل المحشي ذهل عن كلام الشارح السابق في الجواب عن السكاكي فتأمل

(قول المحشي) لاتكون الا تبعية لما تقدم من عدم استقلال مدلوله

(قول المحشي) ولو بطريق آخر يعني ان تثبت في الفعل دون لعل

(قول المحشي) على غير طريقة السكاكي أي التي أراد بها رد التبعية الى المكنية وهي اما يقلب فيجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية و يجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وانما كان على غير طريقته لان القرينة هنا حالية فلا يتصور فيه قلب وهذا الاعتراض ذكره السيد في شرح المفتاح قوله لايكون مما نحن فيه أي لايكون في رد التبعية

في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فما لا ينبغي أن يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لأنها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسانا وأيضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما وهمه المصنف اذ قلنا نطق لسان الحال واردنا بالاسان الصورة التخييلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام واحد من غير ان ينظر فيه أدنى نظرة فان قلت ان قلت ان أراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو

يحقق كالانبات في انبت الربيع البقل اهـ فانه اسقط الاستعارة التبعية والمجاز العقلي من أقسام الاستعارة وجعلها داخلين في المكني عنها * قال قدس سره فاذا قلت الخ لم يظهر وجه هذا التصوير بعد تصوير الشارح رحمه الله بقوله ففي قولنا نطقت الحال الخ فانه تكرار لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله فما لا ينبغي أن يلتفت اليه) رد على الخلخالي وبين وجهه في الحاشية بقوله لان هذا منع لما هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة الا مجازاً علاقته المشابهة واذ لا يعرف ههنا علاقة غير

(قال السيد) هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي (اقول) قال في رد هذا الكلام في حاشيته على هذا الموضع اما أولاً فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا معنى له أصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب أن تكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤها في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي أن يخفى على أحد أقول في قوله بان يجعل لها لسان اشارة الى ان الاستعارة التخييلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار أن يجعل لها لسان وقد صرح بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال واردنا بالاسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية هذه عبارته بعينها فلا يرد عليه حينئذ انه جعل الحال التي هي استعارة بالكناية عند السكاكي استعارة تخييلية عنده بل الظاهر من كلام المجيب انه جعل اعتراض المصنف باعتبار نطقت مثلا أعم من أن يكون في نطقت لسان الحال أو في نطقت الحال فدفع الاول بوجود التخييلية في اللسان وان كان نطقت حقيقة ودفع الثاني فقط أو دفعهما معا بان المكنية لا تستلزم التخييلية بل الامر بالعكس قال واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في أمثلة تلك اللوازم أن تكون على سبيل الاستعارة التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنى عنها مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اوردها واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال أمر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل في الجواب مخالف لصريح كلام المفتاح

لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا أمر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان أراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما أمر مقدر وهمي كالاظفار في أظفار المنية ونطقت في نطقت الحال أو أمر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت الحال من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر أمر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف أيضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام أصلا مع ان السكاكي رحمه الله مصرح بان نطقت هنا أمر مقدر وهمي كاظفار المنية فاطلاق النطق عليه ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر ولا بطريق المجاز المرسل ، اذ لا يعرف القصد هنا الى علاقة بينهما غير المشابهة كما في اظفار المنية اهـ يعني ان ما ذكره الخلخالي من اشتراط الامرين في الاستعارة مخالف لما تقرر عندهم ولو اعتبر الشرطان فيها ، لزم بطلان حصر المجاز في المرسل والاستعارة فالاول شرط لحسن الاستعارة التصريحية والثاني أمر لازم من استعمال لفظ المشبه به في المشبه وادعاء كونه فردا منه نعم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو لم يقصد التشبيه لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يفرقوا بين قصد التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا مخالف لما صرح به سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف هنا علاقة أي ليس المعروف المشهور بينهما

(قول الشارح) ثم يستفاد من كلامه أي المصنف لان مبنى الاعتراض كون التخييلية لفظا مستعملا في غير ما وضع له بخلاف ما اذا كانت اثبات لازم المشبه به كما هو مذهب المصنف أو اللفظ الدال على ذلك اللازم الباقي على معناه الاصلي المنقول عن شيء كان يستعمل معه كاليد مع الانسان الى موضع آخر كاليد بمعناها الحقيقي مع الشمال

(قول المحشي) اذ لا يعرف القصد الخ لعدم اللزوم بين النطق والصورة الوهمية

(قول المحشي) لزم بطلان حصر المجاز الخ فيه ان اللازم حصر المجاز في المرسل والاستعارة الجامعة للشرطين وما خلا عنهما عند هذا القائل يكون استعماله باطلا اذ لا يعترف بكونه مرسلا ولا استعارة

﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح (وان لايشم رائحته لفظا) أي وبان لايشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت

علاقة غير المشابهة فلاينافي ما سبق في بحث الاستعارة التبعية نقلا عن بعض الفضلاء من تجويز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة للنطق وحاصل قوله مع ان السكاكي رحمه الله تعالى الخ ان ماذكره في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى لايتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية * وقال قدس سره اشارة الى ان الاستعارة الخ * يعني ان ما ذكره الشارح رحمه الله انما يرد لوقال ذلك البعض بالاستعارة التخييلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال بجعل اللسان لها وفيه ان جعل اللسان لها انما يفيد تحقق الاستعارة التخييلية في اللسان لكونه مستعملا في صورة وهمية لافي الحال لا اصالة ولا تبعا فكيف يصح قوله بل في الحال ، وهذا هو الذي بعث الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها مفعولا ثانيا ليجعل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) واما تصريحه بماذكر فانما يدل على تحقيق الاستعارتين المكنية في الحال والتخييلية في اللسان ولايدل على تحقق التخييلية في الحال أصلا * قال قدس سره بل الظاهر من كلام المجيب الخ * هذا محمل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف رحمه الله ينادي باعلى صوت على ان الكلام في نطقت الحال والاقرب أن يقال انه جعل الاستعارة التخييلية في نطقت الحال بجعل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالملفوظ فكما في قولنا نطقت لسان الحال لفظ اللسان الملفوظ استعارة تخييلية كذلك في نطقت الحال اللسان المقدر * قال قدس سره وبالجملة الخ * فانه ذكر ثلاث مقدمات كل واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رحمه الله (قوله في شرائط حسن الاستعارة) ان أريد بشرائط حسنها ما تكون بسببها مقبولة وانتفت بانتفائها أو بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه فلا خفاء في كلامه لان شمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة والتشبيه وانتفاؤه يوجب انتفائهما كما نص عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه وافيا بالغرض يوجب حسنه وكونه ناقصاً فيه يوجب عدم حسنه ولايوجب انتفاءه وكذا كونه سليما عن الابتذال يوجب حسنه وكونه مبتذلا يوجب كون التشبيه غير مقبول لا انتفاءه وعدم الاشمام بالتشبيه يوجب كونها مقبولة وبالاشمام تنتفي الاستعارة كما بينه الشارح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان

(قول الشارح) مما سبق في باب التشبيه احترازا عما يحسن به التشبيه غير ما سبق وهو ان لايقوى الشبه بين الطرفين المذكور هنا فانه يفارق فيه حسن الاستعارة حسن التشبيه

(قول المحشي) وهذا هو الذي بعث الشارح الخ يعني اقتضاء قوله بل الحال ان الاستعارة في الحال هو الذي حمل الشارح على ان يفهم ان هذا القائل جعل لفظ لها مفعولا ثانيا ليجعل حتى تكون الاستعارة في الحال لانها حينئذ متعلق الجعل كما هو مقتضي قوله بل هو في الحال ولم يجعله حالا حتى يكون مفاده ان الاستعارة في اللسان المقيد بكونه لها ولا يكون كونه لها متعلق الجعل

أسداً في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه بدليل قول الشاعر * ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك * فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي * ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير مقيدة بصفة أو تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد أخطأ

أريد بها ما يوجب حسنها ولا ينتفي بانتفائه كما هو الظاهر المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادفتها حسنت والا عريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحا وقال الفاضل الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحاً لان عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضى عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهى الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا شبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلا شبهة فانه اذا تحقق الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا انه لا يبقى حسنهما ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت أسدا في الشجاعة تشبيه الخ أي لاجل ان عدم اشمام الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين من علماء البيان انه اذا تحقق الاشمام بان ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور انه تشبيه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به لان القول بالتشبيه البليغ أولى من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب اليه البعض، فكذا اذا بين المشبه بالمشبه به . صريحا أو ضمنا كما في قوله تعالى (الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) أو وجد في الكلام ما يشعر بالتشبيه بان حمل المشبه به على المشبه أو ذكر مع لفظ المشبه به صفة تلايم المشبه نحو بدر يسكن الارض ونحو ذلك ، كما مر سابقا عن اسرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه المفتاح ان اشمام رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله * قد زرازراره على القمر * أو فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه

(قول المحشي) وكذا اذا بين المشبه بالمشبه به صوابه بين المشبه به بالمشبه وكذا قوله فيما سيأتي بان بين المشبه بالمشبه به صوابه العكس أيضاً كما في شرح المفتاح للشارح وغيره ولعله تحريف من الناسخ

(قول المحشى) صريحا أو ضمنا كما في قوله تعالى الخيط الابيض الخ بيان الخيط الابيض صريح وبيان الخيط الاسود ضمني كما مر

(قول المحشى) كما مر سابقا عن اسرار البلاغة مر ذلك في آخر بيان مراتب التشبيه قال الشيخ هناك الاصح ان اسم المشبه به اذا كان خبرا عن المشبه أو في حكمه يكون تشبيها لا استعارة

(قول المحشى) فيما اذا ذكر المشبه فيه الخ هكذا عبارة السيد في شرح المفتاح ومرجع ضمير فيه الى التركيب فان عبارته هكذا ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه اشمام رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك لكن عبارة بعض الناظرين فيما اذا ذكر المشبه به فيه من غير اشعار بكونه مشبها به والخطب سهل لكن في شرح المفتاح للشارح انه لو زيد على الاشمام بان يبين المشبه به بالمشبه أو يذكر وجه الشبه خرجت من الاستعارة بالكلية وعريت عن الحسن فقط ان لم تشم ولا مانع من انه جرى هناك على ظاهر المفتاح

لأن المرشحة من أحسن انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر (ولذلك) أى ولان شرط حسنه ان لايشم رائحة التشبيه لفظا (يوصي ان يكون الشبه) أي مابه المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بسبب عرف أو اصطلاح خاص (لئلا يصير) كل منهما (الغازا) أى تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعى شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن (كما لو قيل فى) التحقيقية (رأيت أسداً وأريد انسان الخرو) فى التمثيل (رأيت ابلا مائة لاتجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام * الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة * وفى الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يريدان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد فى كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة أو هى جملة مستأنفة (وبهذا ظهر ان التشبيه أعم

والاستعارة نحو اسد يرمى فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيها كما مر وان قدر الخبر أي عندي كان استعارة كما قاله الابهرى ففي هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بان يبين المشبه بالمشبه به أو ذكر وجه الشبه كان تشبيها لا استعارة فسر قوله ولذا قلنا الخ أي لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشمام قلنا انه اذا زاد على وجه الاشمام بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لا استعارة ولما كان قوله لان اشمامها يبطل الغرض من الاستعارة منافيا لهذا التوجيه قدر المضاف أى يبطل كمال الغرض وجعل قوله أعني ادعاء الخ تفسيرا للغرض ولا يخفى مافيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة في قوله * قدزرازراره على القمر * غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فان الاستعارة انما تقتضي طى ذكر المشبه وعدم الاشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام الكلام ولم يفت الا المبالغة وهو متحقق فى المثال المذكور (قوله ثم المجردة ناقصة الحسن) وما يتوهم من ان فيه اشمام رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقدمر ذلك وقيل ان التجريد يجيء بعد تمام الاستعارة فلا يكون الاشمام فيها والاشمام المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل تأكلون لحما طريا) الخ مانع من حمل قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ) على الاستعارة مع انه جاء بعد تمام الاستعارة (قوله جليا) جلاء لا يفضى الى الابتذال فانه مفوت للحسن والتوصية بالجلاء انما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه فيها بلفظه فلو لم يكن وجه الشبه جليا يصير تعمية بخلاف الاستعارة بالكناية لان المشبه مذكور بلفظه مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية ، فالقرينة كافية في ذلك كذا فى شرح المفتاح الشريفي فتدبر فانه قد

(قول المحشي) مستعمل فى معناه وهذا المعنى المصرح به هو المراد ولم يبق الا استعارة اسم المشبه به فتكفى فيه القرينة بخلاف الاستعارة المصرح بها فان المعنى المراد غير مصرح به مع استعارة الاسم أيضاً التابعة للمعنى الخفى تدبر (قول المحشى) فالقرينة كافية أي اثبات لازم المشبه به كاف في استعارة اسمه المذكور المصرح به

مح) أي كل مايتأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل يتأتي فيه التشبيه وليس كل مايتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين (ويتصل به) أي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لاتحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة (و) لاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لاتكون الاتابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها

خفي على البعض (قوله اعم محلا) . أي بحسب التحقق لا بحسب الصدق (قوله ويتعين التشبيه) أي عند البلغاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لاتصح الاستعارة قوله وتعينت الاستعارة عند البلغاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لا يصح التشبيه فيكون منافيا لما تقدم من ان كل ما يتأتي فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها) . بان تكون تابعة للتشبيه كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع انشبت بفلان (قوله استعارة مصرحة الخ) يعني ان الاستعارة التخييلية مقصودة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالمحققة فينبغي أن يكون حسنها برعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة المكنية وقرينة عليها لايقتضي أن يكون حسنها تابعا لحسنها ولا يكون لها حسن

(قول المحشي) أي بحسب التحقق الخ بيان لمعنى كون الاعمية باعتبار المحل يعني انها باعتبار المحل لا باعتبار الصدق اذ لايصدق أحدهما على الآخر لازائد عليه قيد له كما يتوهم

(قول المحشي) فيكون منافيا لما تقدم الخ لعل هنا سقطا والاصل وكذا يقال في قوله تعينت الاستعارة أي ان المراد تعينها عند البلغاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لايصح التشبيه فيكون منافيا الخ ونقل معاوية عن المحشي على قول الشارح وتعينت الاستعارة أي عند البلغاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لايصح التشبيه لينافي مامر من ان كل مايتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه اهـ فلتحرر نسخة صحيحة

(قول المحشي) بان تكون تابعة للتشبيه قيد به لقوله قلما تحسن الحسن البليغ فانه يفيد ان فيها حسنا بليغا على قلة غير تابعة لها وذلك ان كانت تابعة للتشبيه وقد تقدم

(قول المحشي) يعني ان الاستعارة التخييلية الخ رد على العصام فانظره

﴿ فصل ﴾

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به أيضا لنقلها عن اعرابها الأصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر فى الحذف كالنصب في القرية والرفع فى ربك لانه قد نقل عن محله أعنى المضاف واما فى المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح هو بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول ولكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال (وقد يطلق المجاز على كل كلمة تغير حكم اعرابها) الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح أى تغير اعرابها من نوع الى آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالأول (كقوله تعالى وجاء ربك) وقوله تعالى (واسئل القرية (و) الثانى مثل (قوله تعالى ليس كمثله شيء أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة مجيء الرب (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بان المقصود سؤال أهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق

في نفسها نعم يقتضي أن يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) وهو قوله واما الرفع فمجاز والنصب مجاز وانما قال وظاهر لانه يمكن أن يقال المراد المرفوع مجازا . أو الرفع حكم مجازى وكذا النصب كذا في الشرحين وهو المناسب لسابق كلامه ولاحقه (قوله كل كلمة تغير الخ) ظاهر هذا التعريف أن يكون مطلق تغير الاعراب بالحذف أو الزيادة موجبا لكونه مجازاً وماسيجيء من التعريف الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى فيما سيجيء أن يكون التغير في الاعراب والمعنى الى ما يخالفه موجبا له (قوله الظاهر الخ) انما قال ذلك ، اذ يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر المترتب عليه أعنى الفاعلية والمفعولية (قوله وبه يشعر لفظ المفتاح) حيث قال فالحكم الاصلى هو الجر (قوله بان المقصود) أى المقصود من هذا الكلام . فى المقام الذى وقع السؤال عن الاهل فالقرينة ههنا على الحذف هو المقام بخلاف الاول

(قال السيد) وبه يشعر لفظ المفتاح (أقول) حيث قال فالحكم الاصلى في الكلام لقوله ربك في جاء ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وحيث قال فالحكم الاصلى للقرية في الكلام هو الجر والنصب مجاز

(قول الشارح) للقطع الخ رد على من انكر وقوع المجاز بالحذف فى القرآن مدعيا ان المقصود سؤال القرية ولا مانع من ان يخلق الله فيها قوة النطق

(قول المحشى) أو الرفع حكم مجازى فهو بمنزلة المعنى المجازى أى نقل اللفظ اليه عما كان عليه كما نقل الى معناه المجازي عن معناه الحقيقي

(قول المحشى) اذ يجوز ان يراد الخ فليس حسبك من بجنبك درهم مجازا لعدم تغير الحكم قال بعض الحواشي ان مايسمى مجازا بالزيادة والنقصان هو ما كان فاسد المعنى ظاهراً صحيحه باطنا

(قول المحشي) فالمقام الذي وقع أى وقع هذا الكلام فيه فالمقام دل على حذف لفظ أهل بواسطة انه دل على ان سؤال الاهل مقصود من الكلام لامن التعبير عن الاهل بالقرية ولامن استعمال سؤال القرية في سؤال أهلها مجازا

الجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد أهلها فأراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكراً أولنفسه متعظا ومعتبراً اسئل القرية عن أهلها وقل لها ماصنعوا كما يقال سل الارض من شق أنهارك وغرس اشجارك وجنى أثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف (و) ليس (مثله شيء) فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لانفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لاتجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ إذ لو كان له أخ لكان لذلك

فان القرينة فيها الامتناع العقلي (قوله أن لاتجعل الكاف زائدة) قيل اصالة الكاف تقتضي نفي ذاته تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله فالله تعالى هو مثل مثله فاذا نفي مثل مثله فقد نفي هو تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس بشيء لان المثلية من الاضافات والمتضايفان يتكافئان وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر

فاندفع ماقيل ان سؤال الاهل لايقتضي ان يكون لفظ أهل مقدراً لجواز التعبير بالقرية عن أهلها مجازا وكذا ماقيل انه استعمل سؤال القرية في سؤال أهلها ومثله استعمال نفي المثل في نفي مثل المثل

(قال السيد) ويكون من باب الكناية وفيه وجهان (أقول) الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب الكلامي وهو ان يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام كقوله تعالى (فلما أفل قال لا احب الآفلين) أي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي يدل على ذلك تقريره حيث قال أي ليس لزيد اخ اذ لوكان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وحيث قال والمراد نفي مثله تعالى اذ لوكان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود ولو جعل هذا الوجه أيضاً كناية لم يكن في الحقيقة وجها آخر غير الثاني بل لايكون اختلاف الا في العبارة بيان ذلك ان الاول حينئذ كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل وأريد به نسبته الى المثل والثاني أيضاً كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل لمثله واريد نفي ثبوت مثل له فرجعها الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثل عمن هو على أخص أوصافه نفي للماثل عنه بطريق المبالغة واما اذا جعل الاول مذهبا كلاميا فالفرق ظاهر لان العبارة في الكناية مستعملة في المعنى المقصود أعني نفي المثل عنه تعالى بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي وفي المذهب الكلامي مستعملة في معناها الاصلي وجعل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير أن يقصد استعماله فيه أصلا فتأمل

(قول المحشي) يتكافآن وجودا فان كان أحدهما موجودا في نفس الامر كان الآخر كذلك أو بحسب الفرض كان الآخر كذلك

(قول المحشي) يلزم ثبوت مثله فنفي كونه تعالى مثلا لمثله لانتفاء مثله لا لانتفاء ذاته تعالى عن ذلك علوا كبيرا

الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله إذ التقدير انه موجود والثانى ماذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لايبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه

نعم ان فرض مثل لمثله ، يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض ومفهوم الاية نفي مثل مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء ، والى ما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر (قوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله الخ) قيل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي أن يكون مثل لمثله سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضاً لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود مثله محال والمحال جاز أن يستلزم محالا آخر والجواب عن الاول ان اسم ليس شيء وهو نكرة في سياق النفي فيعم فتفيد الاية نفي شيء يكون مثلا لمثله ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل لمثله والاضافة لاتقتضى خروجه عن عموم شيء بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت على تخصيص أحد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير وعن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقا يستلزم وجود مثل المثل ، مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين فالمنع بتجويز أن يكون لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلا لمثله مكابرة * قال قدس سره الصواب الخ * ماذكره ليس بصواب اما أولا فلان المذهب الكلامي هو ايراد الحجة وليس في الآية أشعار بالحجة فضلا عن الايراد واما ثانيا فلانه حينئذ تكون الحجة قياسا استثنائيا استثنى فيه نقيض التالى هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لكنه ليس مثلا لمثله فلا بد من بيان بطلان التالى حتى تتم الحجة اذ ليس بينا بنفسه ، بل وجود

(قول المحشى) نعم ان فرض مثل الخ هذا مقابل لقوله فلو كان ذاته تعالى الخ

(قول المحشى) يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض لما عرفت من تكافىء المثلين وجودا أى وليس الغرض نفي مثل المثل الفرضي ليلزم نفي المثل الفرضي لان للعقل فرض كل شيء

(قول المحشى) والى ماذكرنا أشار الشارح الخ لامانع من ان يكون اشارة أيضاً الى رد ماقيل ان نفي مثل المثل يثبت المثل واذا ثبت مثله حصل التناقض لانه مثل لمثله ضرورة ان التماثل يكون من الجانبين وكذا ماقيل انه مشعر باثبات المثل لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهراً على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل نفي المثل له بناء على عدمه وحاصل الجواب حينئذ عن الاول انه انما يلزم التناقض لو لم يكن نفي مثل المثل بنفي المثل دفعا للتناقض وتحقيقه ان نفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثل المثل وعن الثانى بمنع كون هذا الكلام ظاهراً في اثبات مثله كيف ونقيضه وهو نفي مثله قطعي لئلا يلزم التناقض وقد اقتصر في حواشي شرح المختصر على دفع هذين

(قول المحشى) مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء يعني ان استلزام وجود المثل لشيء لوجود مثل المثل ذاتي لوجود المثل لتوقف كونه مثلا عليه اذ المماثلة لاتكون الا بين شيئين وما بالذات لايتخلف بخصوصية المحل

(قول المحشي) بل وجود المثل ووجود الخ فمن لايسلم مدعى المتكلم وهو انتفاء المثل لايسلم أيضاً انتفاء مثل المثل

فحينئذ لافرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ماتعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى ونحوه قوله تعالى * بل يداه مبسوطتان * فان معناه بل هو

المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم والجهل لايجوز جعل أحدهما دليلا على الآخر * قال قدس سره يدل على ذلك تقريره الخ * تقريره لبيان اللزوم بينهما حتى تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكنائي ولذا لم يتعرض لبطلان التالي أصلا * قال قدس سره لم يكن وجها الخ * ان أراد انه لايكون وجها آخر مثبتا لكناية ، غير الكناية التي اثبت الوجه الثاني فذلك غير لازم انما اللازم تغاير الوجهين في ذاتهما وان كانا مثبتين لنوع واحد من الكناية وان أراد انه لاتغاير بينهما كما يدل عليه قوله بل لايكون اختلاف الا في العبارة فذلك ممنوع فان الوجه الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللازم كناية عن نفي الملزوم من غير ملاحظة ان حكم الامثال واحد وانه يجري في النفي دون الاثبات فان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ، دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مبناه ان حكم المتماثلين واحد والا لم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل وانه يجري في النفي والاثبات كما في ايفعت لداته وبلغت اترابه * قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثاني الخ * فيه ان الكناية في النسبة لابد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيجيء وفيما نحن فيه ، تصريح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين كناية من القسم الاول أعني مايكون ، المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ثم ان بيانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة لانه لاتغاير بينهما الا في العبارة * قال قدس سره لان العبارة في الكناية الخ * سيجيء اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود أو المعنى الاصلي فالفرق المذكور غير ظاهر عند الكل (قوله من فائدتها) وهي المبالغة لانه كدعوى الشيء بالبينة

(قول المحشي) غير الكناية التي اثبت الخ وهي استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل فهذا غير لازم بل الكناية فيهما بهذا المعنى فكيف يحتج عليه

(قول المحشي) دون العكس أي نفي الملزوم لايستلزم نفي اللازم لجواز كونه أعم فاثباته لايستلزم اثبات الملزوم لجواز ثبوته مع ملزوم آخر تدبر

(قول المحشي) تصريح بالنسبة بطريق الاضافة أي الاضافة الى الضمير في مثله على قياس مايأتي من الفرق بين زيد طويل نجاده والجود بين ثوبيه لان جملة ليس خبر عن الله في المعنى فنفي المثل هو المكنى عنه ونسبة هذا المكنى عنه الى الله مصرح بها

(قول المحشي) المطلوب بها غير صفة ذلك الغير هو النفي كما عرفت وكون المكنى عنه هو النفي هو الموافق لقولهم ومنهم السيد في هذه الحاشية التي كتبها هنا ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل فالمكنى عنه هو النفي لا النسبة وقوله ولا نسبة أي لانها مصرح بها قيل لعل كلام السيد مبني على ان الجملة مستأنفة سالبة ولو سلم انها خبر فهذا انما هو بالنظر الى الجملة الكبرى والمطلوب فيها منسوب لانسبة ولعل السيد نظر الى الصغرى والمطلوب فيها نسبة ولاتصريح بها فيها فليتأمل

(قول المحشي) عند الكل بل عند البعض

بجواد من غير تصور يد ولا بسط لها لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيأ آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذا يستعمل هذا فى من له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير ذلك الاصل لا ان يعد مجازاً ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة فى ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان أراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له فى ذلك سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك وان أراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون

(قوله فى من له مثل الخ) أى فيمن له مثل وفي من لا يمكن له مثل * قال قدس سره اعلم ان استعمال بسط اليد الخ * حاصل كلامه ان الشارح رحمه الله جعل ليس كمثله فى من لا مثل له وفى من له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي ، في الجملة كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشاف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقى فيه مجاز ، متفرع على الكناية فيما لا يمكن وكلا الوجهين مذكور ان في الكشاف فقال ان قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وقوله تعالى ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾ كنايتان وقال ان قوله تعالى ﴿ولا ينظر اليهم يوم القيمة﴾ وقوله تعالى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ مجاز متفرع على الكناية ولا تخالف بين القولين ، لانه كناية في نفسه مجاز فى المحل الذى استعمل فيه * قال قدس سره ماوقع في عبارة النحاة *

(قال السيد) حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له الخ (اقول) اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الي من جاز أن يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شلت أو قطعت أو فقدت لنقصان في الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى الاصلى فى الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى (بل يداه مبسوطتان) مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يد أو بسط ثم استعمل ههنا مجازاً في معنى الجود وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله تعالى ولا ينظر اليهم فان الاستواء على العرش أى الجلوس عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز كذلك هكذا حقق الكلام في الكشاف

(قول المحشى) فى الجملة أى في بعض الصور

(قول المحشى) متفرع على الكناية وجه التفرع ماذكره السيد من انه استعمل هناك كثيرا حتى صار الخ

(قول المحشى) لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الخ يعنى ان المحل يدل على ان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقى لاستحالته فيه فيكون اللفظ نظراً للمحل مجازا فقط اذ لا دلالة للمحل على ان المعنى الحقيقى مراد لا لذاته بل للانتقال منه حتى يدل على ان اللفظ كناية لان هذا قدر زائد على ما تقتضيه الاستحالة ولو كان كذلك لكانت المجازات كلها كنايات واما اللفظ فى نفسه فموضوع لمعناه الحقيقى والمحل غير مانع من الحمل عليه عند ارادته للانتقال منه الى لازمه لا لكونه مناط الصدق والكذب واذا لم يكن مانع حمل على المعنى الحقيقي لان الاصل في اللفظ ان يحمل على معناه الحقيقي عند عدم القرينة المانعة عنه ثم ان محط الفائدة هو المعنى المكنى عنه والقرينة دالة على ارادته فيكون اللفظ في نفسه كناية فتحصل ان المحل لا يدل على ان المعني الحقيقى مراد للانتقال فلم يكن اللفظ بالنسبة اليه كناية بل مجاز ولا يمنع من حمل اللفظ

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي وإلا لدخل في تعريف السكاكي أيضا وأما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه أنه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم (الكناية) في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم أعني ذكر اللازم وإرادة الملزوم مع جواز إرادة اللازم أيضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ. هو الذي أشار اليه المصنف

من زيادة الحروف وهي التي يكون الغرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مدلولهما التأكيد و بخلاف في فان المقصود منها التصريح بالظرفية *قال السيد ليس من المجاز الخ* هذا هو التحقيق عند الاصوليين ولذا لم يذكرهما الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه تجوز أي توسع بزيادة كلمة أو نقصها وان لم يصدق على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه *قال السيد بل أرادوا ان اصل الكلام الخ* فيه بحث اما أولا فلانهم عدوا النقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابلا للعلاقة الحلية كما في المنهاج وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المنهاج بان الزيادة والنقصان ليسا بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف واما ثانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى النهر من باب المجاز بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى ماء النهر واما ثالثا فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ القول بكونه مجازا بالنقصان مقابلا لكونه مجازا بذكر المحل وارادة الحال وقال انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من أمر أصلي الى غيره وعلى التقدير الثاني مجاز بالمعنى المشهور (قوله واما تقسيمهم المجاز الخ) لا يخفي ان السكاكي رحمه الله قال ان السلف قسموا المجاز الى لغوى وعقلي والمجاز اللغوى الى ما في حكم الكلمة والى ما في معناها وما في معنى الكلمة الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن أمر أصلي الى غيره سواء كان ذلك الامر اعرابا أو معنى فحينئذ يتحقق للسكاكي رحمه الله رأي يتفرد به وهو ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية المجاز في حكم الاعراب بالمجاز بالتشبيه (قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الخ) كان الانسب لما ذكره المصنف رحمه الله من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر الملزوم وارادة اللازم الا انه لما لم ينقل عن المصنف رحمه الله تعريف المعنى المصدري أورد تعريف السكاكي رحمه الله وزاد عليه قوله مع جواز ارادة اللازم لما انه معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز (قوله وهو الذي أشار اليه المصنف) لم يقل وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله لان نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى

عليه لا انتقال منه فكان اللفظ في نفسه كناية لما مر من عدم المانع مع الاصل ولعل هذا الذي حققه المحشي هو مراد المحققين بقولهم ان اللفظ كناية في محل الاستحالة أي كناية في نفسه لا بالنظر اليه و به يندفع ما قيل ان الاستحالة من أقوى علاقات المجاز وحينئذ لا يتميز في محل الاستحالة الكناية من المجاز فتدبر فانه قد تحير الناظرون في فهم هذا المقام

(قال السيد) فان كان الحذف أو الزيادة بما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى أو كصيب الى آخره

بقوله الكناية (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه أعني طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى) الحقيقي للفظ (مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت أسداً في الحمام أن يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفي المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو أن المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح أن

المصدر لفظ اللازم لا لفظ الملزوم كما ذكره المص رحمه الله (قوله مع جواز الخ) اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار انه يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه كناية. لانه لم ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز، اذ لابد فيه من قرينة مانعة عن ارادته وانما قيدنا بالحيثية لانه قد يمتنع ارادته لاجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ (قوله لا واجبة) فيه ان هذا لو أريد بالجواز الامكان الخاص والظاهر ان المراد به الامكان العام،

(اقول) هذا ملحق في بعض النسخ نقل فيه كلام الاحكام واعترض عليه بالاصرية في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيها سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما أشبه ذلك وبعضه منظر فيه وهو مازعم ان ما ذكره الاصوليون من المجاز بالنقصان كقوله تعالى (واسئل القرية) والمجاز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعني ان المجاز ههنا بمعنى آخر سواء أريد به الكلمة التي تغير حكم اعرابها بحذف أو زيادة كما ذكره المصنف أو اريد به الاعراب الذي تغيرت الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر عبارة المفتاح وبيان النظر ان الاصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور أوردوا في امثلته المجاز بالزيادة والنقصان ولم يذكروا ان للمجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه الى السلف وزعم ان الاولى ان يعد ملحقا بالمجاز فالمفهوم من كلامهم أن القرية مستعملة في أهلها مجازا ولم يريدوا بقوله انها مجاز بالنقصان أن اهل مضمر هناك مقدر في نظم الكلام حينئذ فان الاضمار يقابل المجاز عندهم بل ارادوا ان اصل الكلام ان يقال أهل القرية فلما حذف الاهل استعمل القرية مجازاً فهي مجاز بالمعنى المتعارف وسببه النقصان وكذلك قوله تعالى (ليس كمثله شيء) مستعمل في معنى المثل مجازا وسبب هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك مجاز.

(قول المحشي) لانه لم ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولو في محل الاستحالة لما عرفت انه غير مانع من ارادة المعنى الحقيقي للانتقال منه أي مع كون الاصل في اللفظ ان يراد منه معناه الموضوع له عند عدم المانع كما سيأتي بعد فهذا هو المقتضي لاستعماله في معناه الحقيقي من جهة اللفظ نفسه وهو المعبر عنه في كلامه تارة باللفظ في نفسه وتارة بقوله من حيث انه كناية فتدبر (قول المحشي) اذلا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادته أي ارادة المعنى الحقيقي لذاته أو لغيره

الكناية لاتنافي إرادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد أن يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة إما معناها وحده أو غير معناها وحده أو معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث

بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لاخراج المجاز ويمتنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المنافاة بجامع الوجوب بل قوله فلا يمتنع في قولك الخ صريح في انه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لأن الكناية كثيراً ما الخ) فيه انه انما يدل على عدم اراده المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان يكون مقصوداً بالذات كما هو مناط الصدق والكذب ولا يدل على عدم ارادته لينتقل منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لاينافي ارادة الحقيقة بلفظها أي لفظ الكناية لاينافي ارادة المعنى الحقيقي . بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه (قوله أو معناها وغير معناها) الواو بمعنى مع بقرينة قوله وحده فيفيد ان غير معناها أصل في الارادة ومقصود بالافادة وارادة معناها تبع له فيكون اللفظ مستعملا فيهما بان يكون أحدهما وسيلة لينتقل منه الى الآخر فلا يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منعوه فيكون كل منهما مرادا من اللفظ اما المعنى الحقيقي فلعدم نصب القرينة المانعة عنه واما المعنى المكنى عنه فلكونه محط الفائدة والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيما وضع له ولم يشترط فيها ان لايراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة أي الصريحة والكناية تشتركان في كونهما الخ وبما حررنا لك من حمل الجواز وعدم المنافاة على مقابل الامتناع ظهر انه لاتخالف بين عبارتي المفتاح وانه لاحاجة في المتن الى حمل قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي على جواز ارادته وان ماقاله الشارح رحمه الله في شرح المفتاح ان لهم في تقرير الكناية طريقين أحدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له مبني على حمل الجواز على الامكان الخاص وانه لاتخالف بين الطريقين اذا حمل الجواز على عدم الامتناع فانه لما كان المعنيان مرادين في الكناية صح ان يقال انها مستعملة فيما وضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وانها مستعملة في غير ماوضع له بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته والحاصل ان الكناية لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له ، بالنظر الى لفظها يكون مراداً منها ولوجود القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له لابد من ارادته بخلاف المجاز فانه من القرينة المانعة

(قول المحشي) بمعنى عدم الامتناع أي عدم امتناع ارادته وحاصله ان عدمها غير ضروري

(قول المحشي) بجامع الوجوب أي وجوب الارادة وقوله في انه أي عدم المنافاة

(قول المحشي) بناء على عدم نصب القرينة أي مع وجود المقتضي للاستعمال في معناه الحقيقي وهو الاصل السابق

(قول المحشي) بالنظر الى لفظها واذا لم يكن مانع بالنظر الى اللفظ عمل بالمقتضي وهو ان الاصل اللفظ في أن يحمل على معناه الحقيقي

الكناية، والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيراً الى ان ارادة اللازم أصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه أي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح لهم إلا أن يراد بالمعنى ما عنى وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه (وفرق) أي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) أي في الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه (وفيه) أي في المجاز (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بان اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز أن يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا حينئذ لا يبقى أعم ولو سلم فلم لا يجوز أن يكون المجاز ايضا كذلك (وحينئذ) أي حين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه قلنا لانسلم ذلك وما الدليل

عن ارادة الموضوع له فيمتنع ارادته وبخلاف الحقيقة المصرحة لانتفاء القرينـة الدالة على ارادة غير الموضوع له هذا ما عندي في حل هذا المقام وهو وان كان مخالفا لما ذهب اليه الشارحان لكن الحق أحق أن يتبع (قوله وان كان مشيرا الخ) قد عرفت ان عبارة المفتاح أيضاً تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف رحمه الله تعالى أظهر لانه صرح بلفظ مع (قوله ان معنى قوله الخ) اما بان يفسر الجهة بالجواز أو يقدر المضاف (قوله وبلازم المعنى الخ) لكونه تابعاً ورديفا له (قوله وفيه ما فيه) لان اطلاق اللازم على الموضوع له واطلاق المعنى على لازمه مستبعد.

(قول الشارح) مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية الخ أي ذكر ان الانتقال فيها من اللازم مع ان اللازم قد يكون أعم فلا يصح الانتقال منه ليفيد ان اللازم لابد ان يكون ملزوما فيكون اللزوم فيها من الجانبين وبهذا يكون الفرق بينهما والانتقال فيها من الملزوم الى اللازم كالمجاز لاينافي الفرق بكون اللزوم فيها من الطرفين.

(قول الشارح) لانسلم ذلك لان مدار الانتقال على عدم الانفكاك في جانب المنتقل منه وان وجد المنتقل اليه بدونه

عليه بل الجواب أن مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث

جدا غير وارد فى اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له لايصح عند المصنف رحمه الله اذ لا انتقال عنده من اللازم (قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ)وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصالة والفرعية كالنبت والمطر على ماقى كتب

(قول الشارح) ما يكون وجوده الخ أى وجوده خارجا على سبيل التبعية فى الخارج لافي الذهن على سبيل التبعية في الذهن والا لعاد الرد بان التابع مالم يكن متبوعا الخ

(قول الشارح)ولهذا جوزوا الخ اذ لوكان اللزوم بالمعنى المتعارف لوجد الملزوم بدون اللازم وهو ممتنع وحاصل ماقاله الشارح في التلويح انه ليس المراد بالملزوم واللازم مصطلح أهل الجدل بل مصطلح أهل الحكمة والبيان وهم يعنون بالملزوم المستتبع وباللازم ما يتبعه فالحكماء يجعلون خواص الماهية لوازمها لا ملزوماتها مع انها لاتوجد بدون الماهية والماهية توجد بدونها فالملزوم ما لايوجد اللازم بدونه وان وجد هو بدون اللازم واللازم مالاينفك عن الملزوم وعلماء البيان يجعلون مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ومبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف فكل من الرقبة والراس ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان و يتبعه فى الوجود اه أى بخلاف الرقبة والراس فانهما لايتبعان الانسان فى الوجود بل يوجدان بدونه والضاحك بالفعل لايوجد بدون الانسان والانسان يوجد بدونه وحينئذ فالمراد بقوله ان تذكر من المتلازمين الخ التلازم باصطلاح الحكمة والبيان كما هو ظاهر خلافا لما في حواشى المختصر وعلى هذا فالفرق بين المجاز والكناية حيث كان الانتقال فيها مما لاينفك بخلاف المجاز انه فى الكناية عبر بالمعنى الحقيقي لينتقل منه الى المكنى عنه فلا بد ان لاينفك بخلاف المجاز فانه عبر بالمعنى المجازى ابتداء والقرينة كافية فيه تدبر

(قول الشارح) وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين حاصل مانقل عن المحشي فى تحرير عبارة التلويح ان الضابط فى كون المجاز من الطرفين أو من طرف لايصح أن يكون اللزوم لانه لو كان اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك كان صحة المجاز من الطرفين ومن طرف واحد مضبوطا بان يقال ان كان امتناع الانفكاك من الجانبين يصح المجاز من الجانبين وان كان من جانب واحد يصح من جانب واحد لكن معناه الانتقال في الجملة وهو كما يتحقق من الملزوم الى اللازم يتحقق من اللازم الى الملزوم فكيف ينضبط صحة المجاز من الجانبين ومن جانب واحد مع تحقق العلاقة فى الصورتين والانتقال فى الجملة فالضابط ان الملزوم أصل لان الانتقال منه فهو مبنى الانتقال واللازم فرع له لكون الانتقال اليه متفرعا عليه فلا بد في الملزوم من الاصالة وفي اللازم من الفرعية فان كانت الاصلية والفرعية من الجانبين صح المجاز من الجانبين كالعلة الفاعلية فانها أصل من جهة احتياج المعلول اليها وابتنائه عليها والمعلول المقصود أصل من جهة كونه بمنزلة العلة الغائية والغاية وان كانت معلولة للفاعل متأخرة عنه فى الخارج الا انها فى الذهن علة للعلة الفاعلية متقدمة عليها ولا جاز استعمال اسم الاصل في الفرع دون العكس اه واذا كان هذا هو الضابط لايلزم أن يكون ماهو أصل متبوعا بمعنى أن يكون وجود غيره ليس لذاته بل لمتبوعه ولا ما هو فرع تابعا بمعنى ان يكون وجوده لغيره لا لذاته فورد ايراد الشارح

فى النبت واستعمال النبت فى الغيث (وهى) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) اى القسم الاول والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاولى من الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها) أى من الاولى (ما هى معنى واحد) وهو ان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل أبيض مخذم (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار)ويسمى هذا خاصة مركبة (وشرطهما) أى شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى

الاصول ، مع ان التابع والرديف فى الخارج ليس الا المطر (قوله ثلاثة أقسام) بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات كذا في شرحه للمفتاح فاختصاص القسم الثانى بالقسمة الى القريبة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء والا فالعقل يجوز قسمة كل منهما الى الاقسام المذكورة(قوله المطلوب بها غير صفة الخ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كما فى المفتاح ليشمل ما اذا كان المكنى عنه ملزوما غير الموصوف كافي قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شىء ﴾على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه نفى المثل ، وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد أن يراد بالموصوف أعم من الموصوف حقيقة أو ما هو بمنزلته كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذى ينتقل منه ، الى معناه التابع للشىء بمنزلة الوصف المختص لا محالة قد يكون للشىء صفات اخر فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى صفة اخرى فالقسم الثاني أو الى اختصاص الصفة به فالثالث(قوله عارض) بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غيرها لم تؤخذ الذات المعينة (قوله كناية) بمعنى مكنيا بها حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ يكون قوله حى مستوى القامة عريض الاظفار بدلا عن القول أو بيانا له(قوله وجعل السكاكي الخ)

(قول المحشي) مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر لان المطر وجوده فى الخارج ليس لذاته بل للنبات كما ان وجود طول النجاد خارجا ليس لذاته بل لطول القامة بخلاف النبات فان وجوده الخارجي لذاته لا لوجود المطر فعلى هذا المتبوع ما كان مقصود الوجود لذاته والتابع ما كان مقصود الوجود لغيره وهو مخالف للتفسير الذى نقلناه سابقا عن التلويح من ان المراد بالملزوم ما هو أصل يفتقر اليه التابع ويتبعه فى الوجود الا ان يقال التبعية في الوجود لها اعتبارات وحاصل الايراد على هذا ان التبعية فى الوجود لا توجد الا المطر فاللازم على هذا أن يطلق النبات على المطر مجازا دون العكس مع ان الاصوليين أطلقوا كلا على الآخر مجازاً نظراً للاصالة والفرعية فى كل لا للازمية والملزومية بهذا المعنى وحاصله على ما نقلناه عن التلويح منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما لانه يتجوز بالنبت عن المطر مع ان النبت تابع في الوجود للمطر ومفتقر اليه فى وجوده وهذا ما فهمه العصام فى كلام الشارح (قول المحشي) وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل لكنه في معناه لتبعية نفى مثل المثل لنفى المثل(قول المحشي)الى معناه المراد به المكنى عنه وفي

أعنى ما هى معنى واحد قريبة والثانية أعنى ما هى مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر أنه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لو زم متسلسلة والكناية التى هي معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور أن ليس الانتقال من حى مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك (الثانية) من أقسام الكناية الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال)من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد) ثم أشار الى الفرق بين الكنايتين أعنى قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفى الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة

عبارته الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هى ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض والبعيدة هى ان . يتكلف اختصاصها بان تضم الى لازم آخر وآخر فالاعتراض مبنى على ان التعريفين المذكورين ، تعريف باللازم والقريبة والبعيدة، بالمعنى الذى ذكره في القسم الثاني ومبنى الجواب جعلها تفسيرين للقريبة والبعيدة فاندفع ما قيل ان حمل اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ماذكره الشارح بعيد جداً لان عبارة المفتاح صريحة فى ان القريبة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور في القسم الثاني (قوله ضرورة احتياجها الخ) لمشابهتها الفعل (قوله على نوع تصريح) انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه اسند اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة النجاد

نسخة اسقاط لي

(قول المحشي) يتكلف اختصاصها بان تضم الخ لان كلا من اللوازم غير مختص والمجموع مختص فضم اللوازم تكلف الاختصاص

(قول المحشي) تعريف باللازم فانه يلزم من عدم الواسطة ظهور الاختصاص ومن الواسطة التكلف فيه بضم اللوازم المتسلسلة حتى يأتي الاختصاص بالصفة المطلوبة كالكرم في كثير الرماد تدبر

(قول المحشي) بالمعنى الذى ذكره فتفسيره للقرب والبعد هو الحامل على جعل التعريف باللازم

الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب أعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبراً أو حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان اى متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه تقبح فيه الاضافة وكذا يقبح عند قائمة الغلام فان قلت إذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت أنها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى « حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر » ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بأنها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (او خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس ينتقل منه الى أمر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادىء النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف

(قوله الى ضمير المسبب الخ) أراد بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق (قوله بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه الخ) يريد ان المعنى المكنى عنه في الكناية يكون مقصودا بالافادة ومناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة مقصودا منه بالذات اثبات عرض القفا بل لينتقل منه الى الابله فيكون عرض القفا واسطة لا مكنيا عنه فلا تكون قريبة بل بعيدة فحينئذ لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان يراد بالذات فيكون مناطا للصدق والكذب قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت تلك الكناية شائعة ملحقة بالصريح الان يدعى ان عريض القفا لكثرة استعماله في الابله صار ملحقا بالصريح لكنه ينافي اعتراف السكاكي رحمه الله بان عريض القفا كناية خفية عن الابله (قوله المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفاها مذكورين صريحاً او أحدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع

فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر (ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عائد الى الكثرة التى قبلها (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من أن تحصى (الثالثة) من أقسام الكناية الكناية (المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لامر أو نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر إذ لا وجه له ههنا (كقوله) أى قول زياد الاعجم (ان السماحة والمروءة) أى كمال الرجولية (والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج * فانه أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر أم لا (فترك التصريح) باختصاصه بها (بان يقول إنه مختص بها او نحوه) مجرور معطوف على أن يقول أى أو بمثل القول أو منصوب معطوف على مفعول ان يقول أى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى أمثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها أو اسنادها الى الموصوف أو ضميره ألا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها (الى الكناية بان جعلها) أى بان جعل تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا

الكناية فى النسبة مع الكناية فى الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة للكناية. فالاحتمالات العقلية سبعة واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها منفردة ولا يبطل شيء منها الحصر في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله وهـذا معنى قول صاحب المفتاح الخ) يعنى انه أراد بالتخصيص فى الاثبات لا التخصيص فى الثبوت (قوله ان السماحة الخ) السماحة جوا نمردى كردن والمروءة مردمي كردن والندا العطاء (قوله أى ثبوتها له) اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلابد من القول بالتجريد في يثبت أى يفيد أو يذكر مثلا (قوله كما ان اختصاص الخ) متعلق بقوله فترك التصريح (قوله باعتبار اضافتها) أو اسنادها الى الموصوف كما في قولك هـل طويل

(قول الشارح) وبه يعرف الخ أى بالامثلة السابقة فان مدلولها الثبوت لا الاختصاص

(قول المحشى) فالاحتمالات العقلية أي لا النقلية

(قول المحشي) التخصيص في الاثبات بان قصر اثباته تلك الصفة عليه أي ذكره مثبتا له دون غيره وهو لا ينافى الثبوت لغيره

لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له (ونحوه) أي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا إشارة الى دفع مايتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة له فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم أيضاً اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها

نجاد زيد اوهل طويل النجاد زيد واما مثال الاضافة والاسناد الى ضمير الموصوف فما ذكره بقوله الا ترى الخ (قوله اذ اثبت الامر الخ) أي الأمر الذي لايقوم بنفسه (قوله قولهم المجد بين ثوبيه الخ)المجد نيل الشرف والكرم لايكون الابالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من ان يكون من جهة الاباء أو نفس الرجل ، كذا قيل (قوله بل كنى عن ذلك الخ) وذلك لأنه اذا كان المجد والكرم بين ثوبيه لابد أن يكونا قائمين بما يحيط به الثوبان لامتناع قيامهما بذاتهما ومعلوم ان المحاط بثوبيه لايكون الا كذلك فيكونان قائمين به (قوله لان اسناد طويل الى النجاد الخ) خلاصته انه لم يسند المجد الى الثوبين كما اسند الطول الى النجاد وجعل النجاد فاعلا له في المعنى ، ولو قدر الاسناد بان يقال زيد ماجد ثوباه لم يكن كناية لانه لابد من تصوير المعنى الحقيقى لينتقل منه وههنا لامعنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح

(قول السيد) بل كنايتان أحديهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له (أقول) واذا قيل يكثر الرماد فى ساحة العالم واريد به زيد بناء على اشتهاره بالعلم واختصاصه به في الجملة كان هناك ثلاث كنايات احديها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكره والثالثة عن الموصوف نفسه أعنى زيدا

(قول المحشي) كذا قيل قائله العصام لكن فيه أولا يكون الخ فعلى الاول نيله ولو من جهة نفسه او امهاته وعلى الثانى لا بد أن يكون من جهة الآباء وقوله والكرم الخ بيان للكرم والحسب كما ان الاول بيان المجد وعلى التعريف الاول المجد يكون بينه وبين الكرم والحسب عموم وخصوص لان المجد عليه قد يكون من جهة الام وكذا على الثانى وهو ظاهر وعبارة السيد فى شرح المفتاح المجد هو الشرف ويقال هو بالآباء والكرم والحسب للرجل فى نفسه

(قول المحشي) ولو قدر الاسناد الخ كانه اعتراض على ما يفيده الشارح

نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهى جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) أعنى الثانى والثالث (قد يكون مذكوراً كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول فى عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر أيضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحيته من أي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض أى من جانب وناحية (قال السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر (والمناسب للعرضية التعريض) اى الكناية إذا كانت

المفتاح الشريفي (قوله عن المؤذى) أى المعين واما نفي الاسلام عن المؤذى المطلق فهو . مصرح به لان تعريف المسند اليه أعنى المسلم يفيد القصر فيفيد ثبوته المسلم ونفيه عمن سواه (قوله وهذا كناية الخ) فان نفي اعتقاد الحل بهذه العبارة عن نفسه يدل على ثبوته لغيره على ماعرفت فى . ما أنا قلت فيكون كناية . عن ثبوت حل الخمر لغيره واعتقاد حل الخمر كناية عن الكفر فيجتمع فيه . الكنايتان (قوله ولا يخفى الخ)هذا تنبيه على ان المصنف رحمه الله تعالى قد اطلق ان الموصوف فى القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثانى انما يكون اذا لم يصرح بالنسبة الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثانى والثالث واما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا نقل عنه (قوله مع عدم ذكر الموصوف) أى لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد ان قولنا نعم كثير الرماد في جواب من قال هل زيد مضياف كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكوراً لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو اعم الخ)الظاهر

(قال السيد) وقد يكون غير مذكور الى آخره (أقول) المثال الاول أعنى قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذى الذى لم يذكر في الكلام بحصر الاسلام فى غير المؤذى والمثال الثانى أعنى قولك انا لا اعتقد حل الخمر قد كنى فيه عن الصفة اعنى الكفر باعتقاد حل الخمر وكنى عن اثباتها لموصوف غير مذكور فى الكلام بحصر عدم اعتقاد حلها في المتكلم واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني من الكناية مستلزما للقسم الثالث كما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها مع عدم ذكر الموصوف (قول المحشي) مصرح به لان مدلول عبارة القصر ان المسلم لا يتجاوز من سلم المسلمون منه الى غيره كما قال

(قول المحشى) في ما انا قلت المثال من قبيل انا ما قلت

(قول المحشي) عن ثبوت حل الخمر أى اعتقاده

(قول المحشي) للكنايتان أي المطلوب بها نسبة والمطلوب بها صفة

عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان إذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه

ان الضمير راجع الى ماذكر لان رجوعه الى التعريض يوجب استدراك قوله وامالة مما ذكر و يرد عليه ان عموم ماسوي التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر ان قسم الشيء يجوز أن يكون أعم كما مر في بحث المجاز المركب وليس بشيء لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفي للعدول عن لفظ ينقسم كون الظاهر المتبادر منه أخصية القسم وقيل ان التفاوت لايتعدي بالى فلابد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق لهذا المقام فيلزم كونها اقساما لكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الانقسام انه فرق بين التصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير للعرضية كما يدل عليه عبارة المفتاح (قوله ومنه المعاريض) في مجمع البحار في الحديث ان في المعاريض لسعة عن الكذب المعاريض جمع معراض وهو خلاف التصريح من القول فى تفسيرها بالتورية تجوز والمراد مايورى به في تاج البيهقي التورية پوشيدن چيزرا باوه كردن چيزي ديكر مأخوذ من وراء الشيء كانك تركت الشيء الذى

(قال السيد) وقال صاحب الكشاف الكناية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له الى آخره (اقول) ذكر هذا جوابا عن قوله فان قلت أى فرق بين الكناية والتعريض قول صاحب الكشف المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد النقض على حد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى مالم توضع له من السياق والتحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيمالم يوضع له والموضوع له مراد تبعاً وفى التعريض هما مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفى الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثانى هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد يتفق عارض بجعل المجاز فى حكم حقيقة مستعملة كما فى المنقولات والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء على العرش وبسط اليد و بجعل الالتفات في التعريض نحو المعرض به نحو (ولا تكونوا أول كافر به) فلا ينتقض نقضا على الاصل هذه عبارته وأقول ذكر اولا الفرق بين الكناية والتعريض بما يقتضيه ظاهر كلام العلامة فان ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له حاصله استعمال اللفظ فى غير ماوضع له وذكر شيء يدل به على شيء لم يذكره يفهم منه ان الشيء الاول مذكور بلفظه الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق ويفهم منه أيضا ان الشيء الثاني لم يستعمل فيه اللفظ والالكان مذكورا فى الجملة فلذلك قال وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفى التعريض استعماله فيماوضع له مع الاشارة الى مالم يوضع له من السياق وكلام ابن الاثير اعنى قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي بل من جهة التلويح والاشارة يدل أيضاً على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا بل تسميته تلويحاً يلوح منه ذلك وكذلك تسميته تعريضاً بانبيء منه ولذلك قيل هو امالة الكلام الى عرض أى جانب يدل على المقصود وحقق ثانيا الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالمجردة أى المفردة احترازا عن

امالة الكلام الى غرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل

بليك وتجاوزت الى ماوراءه (قوله ويسمى التلويح) فالتعريض والتلويح عند صاحب الكشاف بمعنى واحد بخلاف السكاكي

الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد فيها المعنى الحقيقي أيضاً اذ يجوز ارادته وقد فصل الشارح في تعريف الكناية هذا المعنى وبين ما هو الحق فيه وجعل اعني صاحب الكشف التعريض أعم مماذكره أولا وحاصله ان المعتبر هو ان المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فجاز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية وقوله في الكناية العرضية يطابق مع المكنى عنه آخر يريد به ان الكناية اذا كانت تعريضية كان هنالك وراء المعنى الاصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم هو من سلم المسلمون من لسانه ويده وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن موذ معين فالمعنى الاصلي ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام وبه يعلم ان الكناية بالنسبة الى المعنى المكنى عنه لاتكون تعريضاً قطعا والازم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضاً وقوله وقد يتفق الى آخره يعني ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لايخرجه عن كونه مجازا ومستعملا في غير ماوضع له نظراً الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد تصير بسبب كثرة الاستعمال في المعنى المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصلي فيستعمل حيث لايتصور فيه اصلا كالاستواء على العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولايخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وقد تحققته وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود الاصلي وهو المستعمل فيه اللفظ ولايخرج بذلك عن كونه تعريضاً في أصله كقوله تعالى (ولاتكونوا أول كافر به) فانه تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي ههنا دون المعنى الحقيقي واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لايوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وايده بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد من أن يكون حقيقة فيه أو مجازاً او كناية وقد غفل عن مقتضيات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا اصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصودا أصليا الا انه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه وانما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة وقد صرح ابن الاثير بان التعريض لايكون حقيقة في المعنى المعرض به ولا مجازا حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقي أو المجازي وحيث قال فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وقد أشار الى انه لايكون كناية فيه أيضاً حيث قال الكناية مادل على معنى

السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون فى المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ لدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أى جانبه (ولغيرها) أى والمناسب لغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (ان قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كما فى قوله، أو ما رأيت المجد القى رحله، فى آل طلحة ثم لم يتحول، (الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه) ى لا تريد المخاطب (وان أردتهما) اى المخاطب وانسانا آخر معه جميعا (كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فيهما) أى فى الصورتين (من قرينة) دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده

رحمه الله (قوله يجوز حمله الخ) أي يجوز حمل ذلك المعنى على جانبي الحقيقة والمجازي . أي على كونه موضوعا له وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالا من ضمير دل أي يجوز حمل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب ولم يقل على الحقيقة والمجاز . لأن الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز وازاد بالوصف الجامع بينهما اى بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة وللاخر بقرينة (قوله لامن جهة الخ) لم يتعرض للوضع الكنائي لأنه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقي وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازي فهو داخل في الوضع الحقيقي والمجازى (قوله باللفظ المركب) لانه اذا لم تكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازي تكون دلالته عليه بسوق اللفظ المركب (قوله ان قلت الوسائط) بمعنى عدم الكثرة فيتناول مالاواسطة فيه (قوله او مارأيت المجد الخ) القاء المجد الرحل على آل طلحة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية

يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بل أراد السكاكي به ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية فى ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضى فقط فقولك آذيتنى فستعرف اذا أردت به تهديد المخاطب وتهديد غيره معا كان على سبيل الكناية فى ارادة المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ والثانى بالسياق واذا أردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً لما مر وللتنبيه على هذا المعنى زاد فى التركيب لفظ السبيل والله الهادى الى سواء السبيل

(قول المحشي) أى على كونه موضوعا له هذا هو جانب الحقيقة أي جهتها وقوله وزاد لفظ الجانب أى على الاحتمال الثاني

(قول المحشي) لان الكناية ليست بحقيقة الخ أى ليست حقيقة خالصة ولا مجازاً خالصا بل جامعة لهما كما ذكره بعد

(قول المحشى) بالوضع الحقيقي والمجازى أى سواء كان الموضوع باحدهما مفردا أو مركبا

ليكون مجازاً وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو أن التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال

عن نسبة المجد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للمجد بالانسان الراحل * قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة * كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل أو مجازاً كما في قوله تعالى ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ فانه . قصد به التعريض . بكونوا أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقى لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيهم عن السبق فى الكفر أو كناية كما مر فى قوله عليه السلام (المسلم من سلم المسلمون منه) اذا . قصد به التعريض بنفى الاسلام عن المؤذي المعين * قال قدس سره والمعرض به من السياق . * وبهذا يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون فى المركب الا أن المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه * قال قدس سره مذكور بلفظه الموضوع له * أي بالوضع الحقيقي كما يدل عليه قوله لانه الاصل الخ . والصواب ان يقال الموضوع له بالوضع الحقيقي أو المجازي كما فى عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية فان الموضوع له فيه أعم وليوافق قوله لم يذكره فانه للسلب الكلى أي لم يذكره أصلا لا حقيقة ولا مجازا

(قول المحشى) قصد به التعريض بكونوا أول مؤمن به الخ يعنى ان هذا هو المعنى المعرض به وهو المعنى المجازى بعينه لامتناع المعنى الحقيقى وهذا على مختار المحشى من ان المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ لا مفهوم من سياق الكلام وقوله أو كناية كما مر في قوله عليه السلام الخ نفى الاسلام عن المؤذى المعين هو المعنى المكنى عنه كما سبق للمحشي مخالفا للسيد رادا عليه كون المعنى المكنى عنه هو نفيه عن المؤذي مطلقا بان ذلك مفهوم صريحاً من تعريف المسند اليه وسيأتي رد كون نفيه عن المؤذى المعين مفهوما من سياق الكلام فالحاصل ان المعنى التعريضي عند المحشي إما نفس المعنى الكنائى أو المجازى والسيد يقول ان المعنى الكنائي في الحديث نفى الاسلام عن المؤذى مطلقا والتعريضي نفيه عن المعين والآية مراد من سياقها المعنى التعريضى ولا يراد منها المعنى الحقيقى أصلا ويحتمل انه جارى السيد هنا ويكون المعنى التعريضى فى الآية هو ماذكره والمعنى المجازي المستعمل فيه اللفظ المنهي عن المسارعة في الكفر به فان المسارعة فيه لازمة للكون أول كافر والمعنى التعريضي في الحديث هو ما ذكره والمعنى الكنائى نفى الاسلام عن المؤذى مطلقا كما ذكره السيد هذا وكلام المحشي فى حاشية القاضى صريح فيما قلنا أولا حيث قال ان التعريض في هذه الاية على سبيل المجاز لانه قصد بها المعنى التعريضي وحده وسيأتى عنه فيهذه الحاشية معنى كونه على سبيل المجاز بان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية فتدبر

(قول المحشى) بكونوا أول مؤمن به فالنهى المفيد للحرمة تعريض عن الامر المفيد للوجوب أى كونوا أول مؤمن به فان فاتكم الاولية فيه فلا يفوتكم الايمان كيلا تكونوا في غاية الخسران ففيه دعوتهم الى الايمان على أبلغ وجه فاندفع ماقيل ان هذا الايجاب تكليف بما لا يطاق لسبق جمع من أهل مكة بالايمان عليهم كذا في حاشية القاضى ولو قال كما قال السيد فيما يأتى انه تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا قبل كل احد لسلم مما ذكر بلا تكلف تدبر

(قول المحشي) وبهذا يمتاز الخ هذا على رأي السيد أما المحشي فلا يسلم انه من السياق

(قول المحشي) والصواب أن يقول أى السيد وحينئذ لايكون فى التحقيق الا التفصيل

* قال قدس سره أو يجوز * أشار بكلمة أو الى الطريقين المذكورين سابقا فى الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثانى هو الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كما يدل عليه عبارة ابن الاثير أيضاً * قال قدس سره وجعل صاحب الكشاف التعريض الخ * لايخفى ان التعميم موقوف على ان يراد بالموضوع له أعم من الوضع الحقيقى والمجازى فالاولى أن يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام ليتوافق الكلامان * قال قدس سره لا استعمالا * فيه ان السكاكي رحمه الله تعالى قال انا لانقول في عرفنا استعملت الكلمة فى كذا حتي يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه انتهى فاذا كان المعنى التعريضى مقصودا من الكلام كان دلالته عليه غرضاً أصليا ولو بالواسطة كما فى الكناية لاتبعا لشيء آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالا للمركب لالمفرداته . كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام اشارة و بين المقصود منه استعمالا ، مشكل * قال قدس سره و يلزمه الخ * . لزوم الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم السلبي * قال قدس سره فهو نفى الاسلام عن المؤذى المهين * فيه ان كونه مقصودا من سياق الكلام لامن نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولابد من الفارق ، بين كون المعنى المجازى فى الاستعارة التمثيلية مقصودا من نفس الكلام وكون المعنى التعريضي مقصودا من سياق الكلام * قال قدس سره وقد ظهر بطلانه * هذه دعوى بلا دليل * نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل فيه عند صاحب الكشاف وابن الاثير * قال قدس سره وهكذا المجاز والحقيقة * أى لايكونان مستعملين فى المعنى التعريضى بل في المعنى المجازى والحقيقى * قال قدس سره دون المعنى الحقيقى * لما عرفت انه لافائدة في النهي عنه لسبق المشركين بالكفر عليهم * قال قدس سره وقد غفل عن مستتبعات التراكيب الخ * فيه ان المستتبعات هى المعاني التضمنية والالتزامية التى تفهم في ضمن المدلولات المطابقية . من غير تعلق قصد المتكلم لها ومعنى قول الشارح رحمه الله لانه يؤدى الى أن يكون كلام الخ ان ماقاله العلامة من ان آذيتنى فستعرف ، حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله فى المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدى الى ان يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية فالقول بانه غفل عن مستتبعات التراكيب غفلة عن مراده نظراً الى الظاهر * قال قدس سره بل أراد الخ * لايخفى انه انما يتم اذا لم يكن التعريض مستعملا في المعرض به والظاهر من كلام السكاكى رحمه الله خلافه فانه جعل التعريض أولا قسم الكناية ثم قال والكناية اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض ثم قال فى آخر بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين الخ وعرفنا ان الكناية تتنوع الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واذا كان التعريض قسما من الكناية كان اللفظ مستعملا فى المعنى المعرض

(قول المحشي) كالتمثيل والفرق بينهما اعتبار المشابهة في التمثيل دون التعريض

(قول المحشي) مشكل قد يقال لا اشكال والفرق ان التعريض بدلالة المقام وسياق الكلام حتى انه يتمكن من انكاره بخلاف المستعمل فيه الكلام

(قول المحشي) لزوم الجزء للكل فهو مدلول الكلام صريحا لا كناية خلافا للسيد

(قول المحشي) نعم ظهر مما سبق الخ أى ونحن لانسلمه بل نطالب بالفرق كما سبق

(قول المحشي) من غير قصد المتكلم بها والا كانت مدلولا مطابقيا مقصودا لا ان التركيب استتبعها

(قول المحشي) حين استعماله فى غير المخاطب الخ أى كما صرح به العلامة في عبارته المنقولة في الشارح

الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هى موضوع له مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة فى ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديراً كان مجازاً

ه فلا يصح توجيهه قدس سره (قوله ان عبارة التعريض) أى بعض عبارته نص عليه العلامة لان قولنا ﴿ المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه) لتحقق اللزوم فيه كناية ان أريد به نفي الايمان . عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجازان أريد به نفي الايمان عن المؤذى المعين فقط (قوله اذ لايتصور الخ) فيه انه يجوز أن يقال انه انتقل من المخاطب المؤذي الى المؤذى المطلق ثم منه الى المؤذى المعين كما فى رأيت أسداً يرمى انتقل من الأسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين (قوله وهو الذي قصده الخ) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ماصرح به في شرحه المفتاح حيث قال ، يريد به ان بينه وبين الكناية عموما من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية فيمثل آذيتني فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعيين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لاكناية وفيه بحث لان كون التعريض أخص من الكناية وتحققها بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى ان معنى عبارة السكاكى رحمه الله ان التعريض أى الكناية العرضية قد يكون على طريق المجاز بان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بان أريد به كلا المعنيين أحدهما قصداً والآخر تبعا (قوله كان كناية) ، فيه أن مبنى الكناية

(قول المحشى) عن مطلق المؤذى هذا هو المعنى الحقيقى كما مر للمحشى خلافا للسيد

(قول المحشى) يريد ان بينه وبين الكناية الخ حاصله ان المعنى التعريضى عند السكاكي اما ان يكون هو المعنى المكنى عنه أو المتجوز به وتقدم عن السيد انه مغاير لها وللمعنى الحقيقى مقصود من السياق لامن اللفظ وعند المحشى رحمه الله كما افاده بقوله وعندى الخ انه دائما هو المكنى عنه قد يراد مع غيره وقد يراد وحده فتدبر

(قول المحشي) فيه ان الكناية الخ أى عند السكاكي

﴿ فصل ﴾

(اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة) فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بياق اللزوم في سائر انواع المجاز (و) اطبقوا ايضا (على ان الاستعارة) التحقيقية والتمثيلية (ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحداً من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيداً لاثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء

على الانتقال من اللازم الى الملزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء . (قوله اطبق البلغاء) أي العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من البلغاء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة والتشبيه لكنهم عالمون بمعانيها (قوله ان المجاز) أي المجاز المفيد فان غير المفيد مجرد توسعة في اللغة (قوله ابلغ) أي يكون كل منهما بالغاً الى حد الكمال في افادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لا من البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون بليغاً وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعمال اشتقاق افعل من المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المبالغة على ما في التاج غلو كردن دركارى فمعنى الابلغ بولغ فيه الا أن يقال بالاسناد المجازى (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) اما في المجاز فظاهر واما في الكناية فلان اللازم اذا لم يصر مساويا للملزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما مر فالمراد بالملزوم . الملزوم في الذهن وان كان لازما في الخارج (قوله وانما الاشكال الخ) يعني ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم . اذا كان اللزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع المجاز مشكل سيما فيما تكون العلاقة التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح رحمه الله قد بين فيما سبق عند بيان العلاقات ان اللزوم متحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد ههنا اللزوم الخارجي (قوله لانها نوع الخ) فقوله الاستعارة ابلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماما بشأنه لانها العمدة من انواع المجاز وعليها مدار البلاغة وقيل الاستعارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به وهذا الوجه يختص بالاستعارة . سوى كونه نوعا من المجاز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله بحسب التوهم كانه قيل

(قول المحشي) الملزوم في الذهن ولو بالقرينة فانها تجعل اللازم ولو أعم في نفسه ملزوما بسببها

(قول المحشي) اذا كان اللزوم بينهما في الخارج اما اذا كان اللزوم بينهما في الذهن فوجود الملزوم فيه خارجا لا يستلزم وجود لازمه فيه كما هو المقصود في الكناية كما في اطلاق الغيث على النبات والسبب في ذلك ان اللزوم الذهني قد يكون لقرينة أو تنزيل كما في التضاد وكلاهما لا يستلزم الوجود الخارجي

(قول المحشي) سوى كونه نوعا فانه غير مختص بها وحينئذ لا يكون من عطف الخاص نظرا لوجه الا بلغيه

في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول أفاد تأكيداً لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة أصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت أسداً يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت اسداً بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد اوزائداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل

ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ لان واحداً من هذه الامور الخ بل لانه الخ) (قوله ان يكون في المشبه به أتم) فاستعارته للمشبه تفيد زيادة ليست في التشبيه فاندفع ماقيل ان قوله بان الاستعارة اصلها التشبيه لادخل له في الاعتراض (قوله فكيف يصح الخ) أي كيف يصح السلب الكلي (قوله بان مراد الشيخ الخ) أي مراده رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي وان كان ظاهر العبارة لا يفيده (قوله وهذا وهم من المصنف بل مراده الخ) خلاصة الوجهين ان المصنف

(قول الشارح) بل معنى كلام الشيخ الخ أي وهذا لا ينافي افادة المجاز معنى اتم مما يفيده التشبيه وانما اقتصر الشيخ على افادة التوكيد لانه المطرد في كل صورة بخلاف افادة الزيادة فلا بد في جواب الشارح مما ذكره المصنف تأمل

(قال السيد) بل معنى كلام الشيخ ان شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسداً يرمي فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد (أقول) العبارات لا تفيد ثبوت معانيها في نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست دلالة عقلية قطعية يمتنع تخلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل ، هذا مما لا يشتبه ولكنهم تعرضوا له في الخبر دفعا لما يتوهم من تعريفه باحتمال الصدق والكذب من ان احتماله لهما على السواء وبينوا ان كذبه انما هو بتخلف مدلوله عنه ثم حمل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتصريح ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية توجبان أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى أي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى مثلا مما لا يناسب المقام اذ لا يذهب وهم الى ذلك حتى يدفع بانهما لا توجبان ثبوت أصل الشجاعة وأصل القرى في الواقع فكيف يتصور ايجابهما الزيادة فيهما بل نقول نفى ايجابهما لثبوت الزيادة في الواقع يوهم ايجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ مافهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام اذ ربما يتوهم ان الابلغية باعتبار دلالة إحدى العبارتين على معنى زائد لا تدل عليه الاخرى فدفع ذلك وبين ان الابلغية باعتبار تأكيد الدلالة وقوتها وهو معنى ماقيل أن المجاز والكناية كدعوي الشيء ببينة لا باعتبار

له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ماذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معني كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله أسداً وهذا صريح في ان مراده ماذكرنا لكن المصنف كثيرا مايغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر والله أعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله ، وهو المسؤل لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله ،

رحمه الله تعالى حمل قول الشيخ يفيد زيادة في نفس المعنى على افادته الزيادة في الفهم والشارح رحمه الله تعالى حمله على الزيادة في الواقع (قوله ان المساواة في الأول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في النسخة الصحيحة وهو المطابق لما في دلائل الاعجاز وهو الظاهر اذ ينتقل في المجاز أولا الى المعنى الحقيقي ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى المعني وانما كان للعلم من طريق المعنى مزية على العلم من طريق اللفظ لأن في الأول يفهم المقصود بالدلالة العقلية لانه ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم وهي أقوى من الدلالة اللفظية وفي كثير من النسخ لانه يعلم

زيادة في مدلول احديهما ولذلك صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا رأيت أسدا لايتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ماأدعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة في المعنى وحينئذ يتجه عليه اعتراض المصنف ويدفع بما أجاب به أيضاً واما قول الشيخ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر اه فمعناه ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلافا وتغيرا في نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كثرة القرى معنى واحد لايختلف في نفسه بان يعبر عنه تارة باللفظ الموضوع بازائه ويكنى عنه أخرى بكثرة الرماد فيعلم في الاول من اللفظ وفي الثاني بطريق المعنى وكذلك معنى مساواة الاسد لا يتغير في نفسه سواء عبر عنه بلفظه أو دل عليه من حيث المعنى بجعله أسدا فالمفهوم من احدى العبارتين هو بعينه المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في قوة الدلالة وتأكيدها كما بينا وعلى هذا فكلام الشيخ أولا وآخرا على مافهمه المصنف كلام صحيح جزل وتلك الخدشة مدفوعة بما ذكره واما على مافهمه الشارح فهو على ماترى من الركاكة والفساد وانما وقع له الاشتباه من قول الشيخ لا يتغير حال المعنى في نفسه فتوهم انه أراد تغيره زيادة ونقصانا بحسب الثبوت والانتفاء في نفس الامر وهو سهو بل أراد تغيره في نفسه بان يفهم من احدى العبارتين زيادة في المعنى لا يفهم من الاخرى كما ذكرنا وانما قال في نفسه احترازا عن اختلاف الدلالة عليه أي المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظهر ان التشنيع ساقط وان المغلط غالط والله الملهم للصواب واليه المرجع والمآب

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكلام في قوله ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) أي بالخلو

في الأول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى وتوجيهه ان في الاول استعمال لفظ المشبه به في المشبه فتعلم المساواة من اللفظ وفي الثانى تعلم المساواة من طريق المعنى فان معنى الثانى المساواة . ولا دليل للفظ عليها ولاشك ان في الاول مزية على الثاني (قوله الفن الثالث الخ) قد سبق تحقيقه بما لامزيد عليه في قوله الفن الاول علم المعانى (قوله اى يتصور معانيها الخ) يعنى ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئى الذي يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما في تعريف العلمين السابقين . اذ ليس في علم البديع الا تصورات المحسنات وبيان عددها وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات المحسنات المرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه مسئلة فضـلا عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات من توابع علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصورى كما أن العلم قد يطلق على الادراك التصديقى مناسبا لما تسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من أن لكل علم مسائل فانما هو في العلوم الحكمية وأما العلوم الشرعية فلا يأتي في جميعها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير . والحديث (قوله اشارة الخ) بجعل الاضافة للعهد كما هو الاصل (قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى) خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي

(قال السيد) الفن الثالث علم البديع (أقول) يسمى البديع بديعاً لكونه باحثا عن الامور المستغربة

(قال السيد) فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب (أقول) قد مر في تحقيق معنى التعريف أن الاضافة كاللام في الاشارة الى المعهود والجنس ومايتفرع عليه والمناسب ههنا أن تجعل الاضافة للعهد لماسنذكره

(قال السيد) أى الخلو عن التعقيد المعنوى (أقول كانه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيـد المعنوى مع انه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظى أيضاً ليكون اشارة الى علم البيان على ماذكر في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة الى علم المعانى فيكون تنبيها على أن رتبة هـذا الفن بعدها فقوله بعد ههنا بمنزلة قوله وتتبعها وجوه أخر وقد علم بذلك أيضاً أن وضوح الدلالة المذكورة في تعريف البيان يجب حمـله على الخلو عن التعقيد المعنوى اعتمادا على ماسبق في مباحث المقدمة فتأمل (قول الشارح) فوجوه تحسين الخ تفريع على ماعلم من كونه ليس علما ذا مسائل كما يؤخذ من المحشى

(قول المحشى) ولادليل في اللفظ أى من جهة خصوصية وضعه كما كان في لفظ اسد (قول المحشى) يعني ليس الخ رد على العصام

(قول المحشى) اذ ليس في علم البديع الخ أى المقصود منه ذلك واما الحكم عليها بكونها محسنة أو من المحسنات فليس من البديع بل علم مماسبق وما هنا بيان لما صدقاته

(قول المحشى) بمعنى الادراك التصورى سواء كان المدرك كليا أو جزئيا وان شاعت في الجزئيات

(قول المحشى) قد يطلق أى يخص بذلك وان كان في أصله عاما للتصديق والتصور (قول المحشى) والحديث أى تفسيره

عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضي الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما تبين فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ماليس

لكونه مخلا بوضوح الدلالة به ليختص بعلم البين (قوله للتنبيه الخ) أى لتذكير ماعلم من قوله وتتبعها وجوه أخر الخ (قوله احترازا عما يكون داخلا في البلاغة) وهو المطابقة ووضوح الدلالة أعني الخلو عن التعقيد المعنوى والخلو عن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن ضعف التأليف وعن التنافر اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلان الشيء لايكون بعد نفسه واما عن البواقي فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها . لكونه داخلا في البلاغة ليس تابعاً لها في ايراث الحسن الذاتى (قوله لانه يدخل الخ) دليل لقوله ولا يجوز الخ أى يدخل حين أريد بوجوه التحسين مفهومها الأعم الشامل بعض ماليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ماسوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس ظرفا مستقرا اذ المحسنات التابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشملها التعريف فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولاشك ان وجوه التحسين ماعدا المطابقة والوضوح مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح لما مر في المقدمة من ان الكلام الذى ليس مطابقا لمقتضى الحال وان كان فصيحا ملتحق بأصوات الحيوانات ليس له حسن عند البلغاء فالمحسنات الداخلة في البلاغة

(قال السيد) لانه يدخل فيها الى آخره (أقول) أى فى وجوه تحسين الكلام حينئذ أى حين يراد بها مفهومها الاعم بعض ماليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا بل نقول لايخرج منها الا مطابقة مقتضي الحال والخلو عن التعقيد مطلقا بان يجرى وضوح الدلالة أيضاً على مفهومه المتبادر فيبقى الخلو عن التنافر بين الحروف أو الكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التأليف كلها مندرجة فيها مع انها ليست من علم البديع وأما الخلو عن الغرابة فيمكن ادراجه فى وضوح الدلالة

(قول المحشى) ليختص بعلم البيان لانه لا يحترز به الا عن التعقيد المعنوى بخلاف اللفظى لان سببه قد يكون ضعف التأليف وقد يكون بجمع أمور كل منها موافق للقياس لكن باجتماعها يحصل التعقيد اللفظى كما تقدم في الشارح

(قول المحشى) لكونه داخلا في البلاغة الخ لان البلاغة هى مجموع المطابقة والوضوح وهذه البواقى فلا يكون بعضها تابعا لبعض وسيأتى للمحشى منع هذا بقوله ولاشك الخ وانما ذكره هنا توجيها للاحتراز في كلام القائل بان المراد بوجوه التحسين المفهوم الاعم الشامل فهذا هو وجه الاحتراز الذى خفى

(قول المحشى) ولاشك ان تحسين الخ هذا مع مابنى هو عليه من ان الظرف لغو هو وجه الدخول الذي خفي أيضاً قوله الذى ليس مطابقا كانه ادخل وضوح الدلالة فى المطابقة لتعلق الدلالة بالمعنى المطابقى تدبر

(قول المحشى) ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة والوضوح الى قوله بعد المطابق أى انما يحسن بعد المطابقة والوضوح فقوله بعد ظرف لغو لتحسين

من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام ، كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع (وهى) اى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) اى راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لايخلو عن تحسين اللفظ (ولفظى) راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها فقال (اما المعنوى) فالمذكور منه فى الكتاب تسعة وعشرون (فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا) والتطبيق والتكافؤ ايضا (وهى الجمع بين المتضادين اى معنيين متقابلين فى الجملة) يعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو مايكون بينهما تقابل وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب اوتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف اوما يشبه شيئا من ذلك على ماسيجيء من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) من انواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على معنى التضرر اى لها

سوى المطابقة والوضوح ، وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح في الوجود . تابعة لها في تحسين الكلام فتدخل كلها في التعريف فافهم فانه خفي على الناظر بن وجه الاحتراز ووجه الدخول (قوله كالخلو عن التنافر مثلا) أراد به الخلو عن الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف فان كلها تدخل في وجوه التحسين على تقدير حملها على مفهومها الشامل كما عرفت في الاضراب الذى ذكره السيد بقوله بل نقول الخ لاوجه له فان كان التمثيل ولفظ مثلا ينادي على ان الشارح رحمه الله تعالى أراد دخول جميع الخلوات فيوجوه التحسين (قوله المطابقة) وهى في اللغة الموافقة وطابقت بين الشيئين جعلت أحدهما على حذو الآخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجليه مكان يديه ففي ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق بين ماهو في غاية التخالف كذا في شرحه المفتاح (قوله فى الجملة) ولو بالواسطة (قوله أو اعتباريا) كالاحياء والاماتة فانهما عبارتان عن الخلق يسمى باعتبار تعلقه بالحياة إحياء وباعتبار تعلقه بالممات إماتة * قال قدس سره فيه بحث الخ * والجواب انه باعتبار كونهما لايجتمعان فى محل واحد يكون الجمع بينهما مطابقة . وباعتبار تلازمهما فى الوجود خارجا وذهنا يكون بينهما مراعاة النظير (قوله بلفظين من نوع واحد) فيكون اللطف لاجتماعهما فى النوع أيضاً (قوله ايقاظا) جمع يقظ على وزن

(قال السيد) او تقابل التضايف (أقول) فيه بحث لان الاب والابن لا يسمي فى الظاهر مطابقة بل هو بمراعاة النظير أقرب
(قول المحشي)وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح في الوجود لان ذلك انما يكون اذا كان الظرف مستقرا كما سبق
(قول المحشى) تابعة لها في تحسين الكلام وهو مقتضى كون بعد ظرفا لغوا لتحسين
(قول المحشي) وباعتبار تلازمهما فى الوجود خارجا الخ اعتبر التلازم لانه يجب في مراعاة النظير التناسب والتلازم منه وما قيل ان الشارح أخرج الطباق من تعريف مراعاة النظير بقيد لا بالتضاد وقد عمم التضاد هنا وهناك للتضايف فيقتضي ان لا يسمى بمراعاة النظير وهم لانه لا يسماه من جهة التضاد وان سميه من جهة التناسب لا بالتضاد الذي منه التضايف

ماكسبت من خير وعليها مااكتسبت من شر لاينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد فى تحصيله واعمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضى ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط (نحو أومن كان ميتا فأحييناه) فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل (وهو) اى الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفى او احدهما امر والآخر نهى فالاول (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لايعلمون) يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا (و) الثانى نحو (فلاتخشوا الناس واخشونى (ومن الطباق) ماسماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض أى زينها وفسره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان مافوق الواحد ولما كان هذا داخلا فى تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من أقسام الطباق وليس قسما من المعنوى برأسه فتدبيج الكناية (نحو قوله) أى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل محمد ابن حميد حين استشهد (تردى ثياب الموت حمراً فما اتى * لها) أى لتلك الثياب (الليل الا وهى من سندس خضر) أى ارتدى الثياب المتلطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلة الا وقد صارت الثياب خضرا

عضد أو كتف بمعنى يقظان والرقود جمع راقد (قوله لاينتفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الذى يحصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لابنفسها وكذا التضرر بالمعصية (قوله فيه اعمال) أى كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجه لى للتخصيص والوجه الآتى الاشارة الى سبق رحمته تعالى ، بانه يثيب على الخير بمجرد العمل و يعاقب على الشر بعد كثرة العمل والقصد التام (قوله فى الجملة) . أى باعتبار استلزام الاحياء للحيوة (قوله لايعلمون ما أعد لهم في الآخرة) ومن في من الحيوة الدنيا اما بيانية أي الظاهر الذى هو الحيوة الدنيا أو ابتدائية أي ظاهر الدنيا وهو التلذذ باللذات المخرجة لاباطنها وهو كونها مزرعة للآخرة (قوله من دبج المطر الارض) من الدبج بمعنى النقش فذكر الالوان كالنقش على البساط (قوله لقصد الكناية والتورية) لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لافادة أصل المعنى ليس من المحسنات . ولا لقصد المجاز فانه بنصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لايتحقق الجمع الا فى

(قال السيد) الا وهى من سندس خضر (أقول) قال في حاشيته خضر مرفوع في البيت خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة الضم اذ من جملة أبياتها قوله * وقد كانت البيض القواضب في الوغى * بواتر فهى الآن من بعده بتر * على ماسيجىء في رد العجز على الصدر

(قول المحشي) بانه يثيب على الخير الخ يدل له حديث من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه

(قول المحشى) أى باعتبار استلزام الخ هذا معنى قوله سابقا ولو بالواسطة فيكون تفسيرا للجملة

(قول المحشي) ولالقصد المجاز الخ رد على العصام حيث قال فى القصر على الكناية والتورية دون المجاز نظر

من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري * فذ اغبر العيش الاخضر * وازور المحبوب الأصفر * اسود يومي الابيض * وابيض فودي الأسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فياحبذا الموت الاحمر * فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويلحق به) أى بالطباق شيئان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى * ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله، فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى * اغرقوا فادخلوا نارا * لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله) أي قول دعبل (لا تعجبي يا سلم من رجل) يعني نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهوراً تاما (فبكى) ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء

اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية (قوله ولا ينفيه الخ) . فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كناية في الثياب الحمر والخضر (قوله يتعلق أحدهما الخ) وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق فما قيل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما تناف في الجملة . لان منافي اللازم مناف الملزوم فيكون طباقا لا ملحقا به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم (قوله لكنها مسببة عن اللين ومنافي السبب

(قول المحشي) فانه كناية في النسبة أى نسبة القتل اليه لانه يلزم من ترديه ثياب القتل انه قتل وقوله دون الصفة أى كما فهم نافي الكناية ان الثياب الحمر والخضر كناية عن صفة فقال انهما ليسا كناية عن صفة والحاصل ان الكناية ليست في الثياب الحمر والخضر حتى يتوهم انها كناية عن صفة فيقال انها ليست كناية عن صفة بل الكناية في ترديها فهى كناية في النسبة وهى ثابتة   (قول المحشي) تناف في الجملة أي بالواسطة

(قول المحشي) لان منافي اللازم الخ الموجود في هذه الصورة الرحمة التي هى لازمة اللين والشدة بمعنى الصلابة هى المقابلة للين الذي هو ملزوم الرحمة والمنافاة التي هى مفروضة هى منافاة الشدة للين فكان حق العبارة كما في بعض الحواشي نقلا عن المحشي لان منافي الملزوم مناف للازم أى لان الشدة المنافية للين الذي هو ملزوم للرحمة تنافي الرحمة اللازمة للين والجواب ان اللازم وهو الرحمة قد يكون أعم فكما يكون مع اللين يكون مع الشدة والذي في العصام ان الشدة سبب العنف الذي يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له كما ان مسبب المقابل للشيء مقابل له اهـ فيكون المراد باللازم العنف اللازم للشدة لكن جواب المحشي حينئذ لا يكون موجها كما هو ظاهر وقول المحشي بعد ومنافي السبب

(ويسمى الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظراً الى الظاهر والحل على الحقيقة (ودخل فيه) أي في الطباق بالتفسير الذي سبق (مايختص باسم المقابلة) الذي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر) أي معان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) أي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لانه حينئذ يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما سيجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله) أي قول ابي دلامة (ماحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا ، واقبح الكفر والافلاس بالرجل) قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) ولما كان التقابل ظاهراً الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله (والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه) أي عما عند الله (فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة (وزد السكاكي) في تعريف

لايوجب أن يكون منافيا للسبب (قوله ايهام التضاد) فهو محسن معنوي باعتبار ايهام الجمع بين الضدين والا فهو جمع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا (قوله فيدخل في الطباق الخ) لايخفى أن في الطباق حصول التوافق بعد التنافي . ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما ارادة المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده . واستلزام احديهما للاخرى لايستلزم دخولها فيها فالحق مع السكاكي رحمه الله تعالى (قوله انه زهد فيما عند

الخ صريح في الاول فامل مافي النسخ تحريف

(قول المحشي) ولذا سمي بالطباق لانه جمع بعد الافتراق وقوله ولذا سمي بالمقابلة لانها افتراق بعد الاتفاق

(قول المحشي) واستلزام أحدهما الاخر أي استلزام المقابلة للطباق لانه يلزمها الجمع بين متنافيين لا يستلزم دخولها فيه لان الملزوم غير اللازم

(قال السيد) أي قول دعبل (أقول) هو على وزن زبرج الناقة المسنة واسم شاعر من خزاعة

(قال السيد) وزاد السكاكي واذا شرط ههنا أمر شرط ثمة ضده (أقول) ظاهر هذا الكلام انه لايجب أن يكون

المقابلة قيداً آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أي فيما بين المتوافقين او المتوافقات (أمر شرط ثمة) أي فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) أي ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) اى اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوى (مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق ايضا (وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين (نحو والشمس والقمر بحسبان) وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور (نحو قوله) ي قول البحترى في صفة الابل (كالقسى المعطفات) اى المحنيات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسهم مبرية) اى منحوتة من براه نحته (بل الاوتار) جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير * انت ايها الوزير * اسمعيلى الوعد شعيبي التوفيق * يوسف العفو محمدى الخلق * وقد تكون بين اكثر كقول ابن رشيق * اصح واقوى ماسمعناه في الندى * من الخبر المأثور منذ قديم * أحاديث ترويها السيول عن الحيا * عن البحر عن كف الامير تميم * فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة التركيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما تقع في سند الاحاديث فان السيول أصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر (ومنها) اى من مراعاة النظير (مايسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان تختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى) والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو

الله) زهد عن الشيء وفي الشيء رغب عنه ولم يرده ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ كذا في المغرب (قوله واذا شرط الخ) أى اعتبر فيه قيد كما في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولم يشترط الخ) بل اعتبر الاجتماع (قوله في صفة الابل) أى المهزولة (قوله انت اسمعيلى الوعد الخ) لقوله تعالى ﴿ انه كان صادق الوعد ﴾ ولقوله تعالى ﴿ وما توفيقي الا بالله ﴾ ولقوله تعالى ﴿ لاتثريب عليكم اليوم ﴾ ولقوله تعالى ﴿ وانك لعلى خلق عظيم ﴾ (قوله على مايقال) أى

في المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط وجب اعتبار هذا في الطرف الاخر ثم ان السكاكي مثل في المطابقة بقوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) ولا شك انه مندرج عنده في المقابلة أيضاً اذلم يجب فيهما اعتبار الشرط كما مر ومن ذلك يعلم انتفاء التباين بين المطابقة والمقابلة فاذا تؤمل في حديهما عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف

اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيراً به وقد يكون خفيا كقوله تعالى * إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم * فإن قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم ، لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراز لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته (ويلحق بها) أى بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم) أى النبات الذى ينجم أى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) أى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما(و) لهذا(يسمى ايهام التناسب) كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط * وحرف كنون تحت راء ولم يكن * بدال يؤم الرسم غيره النقط * الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت السابق * تجل عن الرهط الاماني عاده * والنون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبه به

في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان اللطيف يناسب الخ) اللطيف اسم من أسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفا بالضم أى رفق كنصر أو العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفا ولطافة بمعنى دق وشيء منهما لا يناسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثانى باعتبار اشتماله على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله يناسب كونه مدركا للاشياء) أى للابصار . والا فمطلق المدرك عينه لا ما يناسبه والمناسبة على ماذكرنا بالعموم والخصوص (قوله فالنجم الخ) فى النجم بالنسبة الى الشجر حقيقة مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها ويسجدان مجاز عن انقيادهما (قوله تجل عن الرهط الخ) من جل جلالة

(قال السيد) تجل عن الرهط الاماني غادة لها من عقيل في ممالكها رهط (أقول) قيل الرهط الاول ازار من جلود تشقق وتأزر به الاماء يعنى انها ملكة فلابسها رفيعة فيكون قد وصفها اولا برفعة حالها حسبا وثانيا بكثرة قبائلها نسبا ويجوز أن يكون المعنى انها كريمة المناسب ليس فى حسبها امة فيكون الرهط الاول أيضاً من رهط الرجل أى قومه

(قول المحشي) والا فمطلق المدرك الخ أى المدرك للاشياء هو عين الخبير فلا يقال ان الخبير يناسبه لانه عينه وانما يقال يناسبه اذا كان الادراك لخصوص الابصار فان ادراك الاشياء وان كان أعم لكن يناسبه لكونه فردا منه وعبارة العصام وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء لا ما يناسبه أى لا ما يناسب المدرك للشيء فالاولى أن يقال الخبير يناسبه كونه مدركا للابصار

(قول المحشي) على ماذكرنا أي من كون الاشياء هى الابصار وقوله العموم والخصوص أى العموم فى الخبير والخصوص

الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ماوهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ماتقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هي في الضمرة والانحناء كالنوق يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رئتها اذلا حراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسمنة ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام أن المراد بها معانيها المتناسبة واما مايسميه بعضهم بالتفويف من قولهم بردمفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير اومتقاربة المقادير كقول من يصف سحابا *تسربل وشيا من خزوز تطرزت * مطارفها طرزاً من البرق كالتبر * فوشي بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر * تسربل اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع معارف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن * احل وامرر وضرو انفع ولن *واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي *أي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابر من برى القلم اذا نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب للمعالي واجمها يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب

كضرب عظم وتعديته بمن بتضمين معنى التنزه والرهط بالسكون ويحرك جلد يشقق جوانبه من أسافله ليمكن المشي فيه يلبسه الصغار والحيض أو جلد يشقق سيورا والاماني المنسوب الى الاماء جمع امة والغادة من غيد كفرح غيدا يقال امرأة غيداء وغادة أيضاً أى ناعمة لينة بينة الغيد وهو النعومة وجلالتها عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها مليكة كما قاله السيد لايفهم من البيت وعقيل بالتصغير اسم قبيلة والمماليك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبيدها رهطا من عقيل فيفيد كثرة عبيدها وان فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من انه وصفها بكثرة قبائلها نسبا فمالا يفهم من البيت الا ان يقال كان في كتابه في ممالكها بدون الياء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه بمعنى ان لها من عقيل رهطا حال كونها كائنة في ممالكها فيفيد تعدد الرهط لان الرهط الواحد لايكون له ممالك بل مملكة * قال قدس سره انها كريمة المناسب * على صيغة المفعول من قولهم فلان يناسب فلانا فهو نسيب أي قريب يعني كريم كل من تنسب اليه ليس في حسب تلك المرأة أمة(قوله وليس المراد الخ) فسره في شرح المفتاح بهذا المعنى حيث قال وعن أن تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالحوت وهو أولى ليكون فيه أيضاً ايهام التناسب (قوله صفة راء)لا صفة دال وان كان قريبا منه يدل عليه ملاحظة المعنى (قوله مطارف) بكسر الميم وضمها وفتح الراء قال الفراء واصله الضم لانه في المعنى

في يدرك الابصار حيث قيد بالابصار

(قول الشارح) تسربل وشيا الخ معنى البيت ابس السحاب قيصا منقوشا من خزوز عليها اردية مطرزة بالبرق كالتبر وقوله ودمع بلا عين وضحك الخ متفرع علي ماعلم من صفة السحاب لاعلى ماذكره

فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة (ومنه) اي من المعنوى (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته اى رقبته والرصيد السبع الذى يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث (ويسميه بعضهم التسهيم) وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة) وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى في الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (او من (البيت مايدل عليه) اى على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة (اذا عرف الروى) الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد مالا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى * وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون * فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله * أحلت دمى من غير جرم وحرمت * بلا سبب يوم اللقاء كلامي * فليس الذي حللته بمحلل * وليس الذي حرمته بحرام * فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة (نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون و) في البيت (نحو قوله) اي قول عمرو بن معدى كرب (اذا لم تستطع شيئا فدعه * وجاوزه الى ماتستطيع * ومنه) اي من المعنوي (المشاكلة وهو ذكر

مأخوذ من أطرف أى جعل في طرفيه العلمان ولكنهم استثقلوا الضم فكسروه (قوله وهو نصب الرقيب) فما قبل العجز كانه رقيب نصب لفهم العجز (قوله فيه خطوط مستوية) فما قبل العجز والعجز كانهما خطان مستويان في البيت (قوله بمنزلة البيت) في ان رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا واحداً والفقرة لاتكون فقرة بدون الاخرى (قوله حلى) بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجمعه حلى بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء مع كسر اللام (قوله اذا عرف الروى) أى من حيث انه روي ، بان يعرف القافية أيضاً لان الروى آخر القافية فلا يرد ان معرفة الروى وهو النون في الآية والميم في البيت لاتدل على ان العجز يختلفون وحرام لجواز أن يكون مختلفون ومحرم والى

(قول الشارح) كقوله تعالى وما كان الناس الخ ظاهره ان الآية لم يعرف فيها الروى وليس كذلك فان ماقبلها يشركون

(قول المحشي) بخلاف المصراع هو احد شطرى البيت فلا يجب فيه رعاية قافية صاحبه

(قول المحشى) لاتكون فقرة أى لاتسمى فقرة بدون الاخرى

(قول المحشى) بان يعرف القافية أيضاً المراد بالقافية ما عند الخليل وهو الكلمة الاخيرة من البيت أو الفقرة لامن المتحرك قبل الساكن كما عند غيره لاتحاد يختلفون ومختلفون فيه

الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير (تحقيقا او تقديرا) اي وقوعا محققا او مقدرا (فالاول كقوله قالوا اقترح شيأ) من اقترحت عليه شيأ اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على مالا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء (لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقميصا) اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام (ونحوه تعلم مافي نفسي ولا اعلم مافي نفسك) حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى (والثاني) وهو مايكون وقوعه في صحبة الغير تقديراً (نحو قوله تعالى) قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله (صبغة الله) ومن احسن من

ما ذكرنا أشار الشارح رحمه الله بقوله اذ لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ (قوله لوقوعه في صحبته) أي لوقوع الشيء في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون ذكر الغير سابقا اما محققا أو مقدرا وقصد المتكلم وقوع شيء في صحبته فاندفع مايتوهم من ان الوقوع في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه المفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السيئة على جزاء السيئة المسبب عنها المترتب عليها أولا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص ومن ههنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز . لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بان الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازاً انتهى أقول القول بكونه مجازاً . ينافي كونه من المحسنات البديعية وانه لابد في المجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه الاول ولعل السر في ذلك ان في المشاكلة ، نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ارادة المعنى بصورة عجيبة فيكفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضا من هذا القسم اذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس الى لباس آخر لنكتة ولذا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح رحمه الله فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكناية اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر ، فهو ليس شيئاً منها (قوله حيث اطلق الخ) فيه اشارة الى مافي شرح

(قول المحشي) لعدم العلاقة أي لعدم اعتبارها والا فقد تكون كما في جزاء السيئة

(قول المحشي) ينافي كونه من المحسنات لان التحسين انما يكون بعد المطابقة ورعاية كيفية الدلالة

(قول المحشي) وانه لابد في المجاز الخ وهذا لايتحقق الا فيما فيه علاقة كاطلاق السيئة على جزائها دون غيره

(قول المحشي) نقل المعنى من لباس الخ لان العلة في التعبير عنه بذلك اللفظ سبق ذلك اللفظ مع قصد المتكلم وقوعه في صحبته فاللفظ متحقق وانما نقل المعنى اليه وحينئذ لاتكون العلاقة بين المعنيين اذ لم ينقل من أحدهما شيء الى الآخر حتي يعتبر تناسب المنقول عنه واليه

(قول المحشي) فهو ليس شيئا منها ولو مع علاقة كما في جزاء السيئة اذلا قصد لها هذا وقال بعضهم لامانع من ان ذلك مجاز من وجه محسن من وجه وفيه ان الكلام في ان سبب الاطلاق هو الوقوع في صحبته كما هو صريح التعريف فتدبر بق انه تقدم ان الكناية بالالوان عن النسبة من المحسنات الا ان يكون التحسين من خصوص الالوان لا الكناية

الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) اي قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعني تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكداً لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة مايعبر عنه بالصبغ تقديراً بقوله (والاصل فيه) اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان النصاري كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) اي الغمس في ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لامثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لامثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديراً (بهذه القرينة الحالية) التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس

المفتاح من النفس وان أريد بها الذات والحقيقة ، لاتطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به القلب واطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة واما بالمعنى الاول فلالان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشاف وانت خبير بانلا اعلم مافي ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي لان المراد لا أعلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم مافي نفسي فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة (قوله وهي الحالة الخ) لان المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر الفاء يكون للحالة والنوع ولامنافاة بينه وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد (قوله أي تطهير الله) أي المراد من صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه التقديم الا انه لم يرض بالفصل بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكدا لمضمون الخ) فيكون عامله واجب الحذف كما في له على الف درهم اعترافا والاصل صبغنا الله صبغة ولوجوب حذفه وجه آخر وهو انه اضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذي يضاف الى معمول الفعل ، او يذكر معه يكون حذف عامله واجبا على مافي الرضى (قوله يسمونه المعمودية) اسم الماء الذي غسل به عيسى عليه السلام فمزجوه بماء آخر فكلما أخذوا منه ماء صبوا بقدره ماء آخر (قوله وصبغنا الله) أي غمسنا الله في الايمان الذي هو كالماء الطهور من صبغ يده في الماء غمسها فيه أو لوننا الله من صبغه لونه

(قول المحشي) لاتطلق على الله الا مشاكلة أي لايطلقها غيره عليه اما اطلاقه هو كما في يحذركم الله نفسه . كتب ربكم على نفسه فلا يلزم فيه المشاكلة فعلم عدم صحة الاستدلال بهاتين الآيتين على اطلاقها بلا مشاكلة

(قول المحشي) أو ذكر معه كما في سقيا لك

للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال (ومنه) أي من المعنوى (المزاوجة وهي ان تزاوج) أي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان (بين معنيين في الشرط والجزاء) أي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر (كقوله) أي قول البحترى (اذا ما نهى الناهي) ومنعني عن حبها (فلج بي الهوى) ولزمني (اصاخت الى الواشي) أي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى عليّ (فلج بها الهجر) زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن يرتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله أيضاً اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لاماسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف أحد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا إذا جاءني زيد فسلم عليّ أجلسته فانعمت عليه (ومنه) أي من المعنوى (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر) ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى * وتخشي الناس والله أحق ان تخشاه * وقول الشاعر * سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى بسريع * ولا عكس فيه (ويقع) العكس (على وجوه منها ان يقع بين أحد طرفي جملة وما اضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فان العكس

ونصره وضربه لونه لامثل صبغتنا باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثاني (قوله بلفظ الغرس) في اغرس و يغرس لوقوعه في صحبة غرس الاشجار المذكور تقديراً (قوله على ان الفعل الخ) ولا يجوز أن يقرأ على صيغة الخطاب أو يسند الى لفظ البين كما في قوله تعالى ﴿ لقد تقطع بينكم ﴾ ، اذ لم تقع المزاوجة على البين الا ان يجعل لفظ البين مقحما (قوله أي يجعل الخ) فقوله في الشرط والجزاء حال من المعنيين أو صفة له وما وقع فيه المزاوجة محذوف (قوله اذا مانهى الخ) والمقصود منه انها في ودادى على خلاف ما انا عليه في ودادها (قوله اذا احتربت يوما الخ) الضمائر راجعة الى الفرسان في البيت السابق والمعنى اذا تحاربت هؤلاء الفرسان وتقاتلوا ففاضت دماؤها التي يسفكونها في القتال تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة لهم ففاضت دموعها اشفاقا على قطيعة الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب تقاتلوا وتحاربوا (قوله من ان معناه الخ) لان الظاهر أن يكون في الشرط والجزاء ظرفا ليزاوج (قوله ومنه العكس الخ) ففيه تبديل المعنى وتعكيسه أولا ثم يتبعه وقوع التبديل

(قول الشارح) الى ضمير المصدر أي بتجريد الفعل عن الحدث المخصوص فيبقى لمجرد الايقاع

(قول المحشي) اذ لم تقع المزاوجة على البين بناء على ان بين فاعل حقيقة بني على الفتح في محل رفع وتمام الكلام في معاوية

قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات (ومنها) اى من الوجوه (ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت وأخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حلّ لهم ولا هم يحلون لهن) وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هنّ عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت * طويت باحراز الفنون ونيلها * رداء شبابي والجنون فنون * فحين تعاطيت الفنون وحظها، تبين لى ان الفنون جنون ، (ومنه) أي من المعنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله) أي قول زهير (قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم *) دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كانه اخبر أولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله ، فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ، (ومنه) أي من المعنوى (التورية وتسمى الايهام أيضاً وهى ان يطلق لفظ له معنيان

في اللفظين بخلاف رد العجز على الصدر فانه ايراد اللفظين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى (وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه) فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد العجز على الصدر من المحسنات اللفظية (قوله ومعنى وقوعه الخ) أي ليس معناه انه يقع في شيء كان بين الطرفين (قوله وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين) يريد بذلك أن وقوعهما جزئين من طرفي الجملتين يوجب كون العكس واقعا في جملتين ، لاختلافهما باعتبار المسند أعني حل ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا اختلاف الا بالتقديم والتأخير فما قيل كما انهما واقعان في طرفي جملتين واقعان نفس الطرفين أيضاً فلا وجه للقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جملتين وهم (قوله ونقضه بانه قد غيرها الخ) أي نقضه بقوله بلى قائلا بانه قد غيرها الخ يدل على ذلك قوله بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم وهى جمع ريح لانه في الاصل واو قلبت بالياء لكسر ما قبلها فاذا زال الكسر عاد الى الاصل (قوله معنيان حقيقيان أو مجازيان او احدهما حقيقي والآخر مجازى)، لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما

(قول المحشى) لاختلافهما باعتبار المسند أي لاختلاف الجملتين باعتبار المسند لان المسند فيهما غير الجزئين بخلاف مثال الشارح الآتى وهذه الحاشية وقع فيها في كثير من النسخ تحريف وسقط لكنها صحيحة في نسخ الطبع

(قول المحشى) لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال وذلك لان الامر في التورية دائر بين ارادة احد المعنيين كل منهما باستعمال اللفظ فيه على حدته فلو كان احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كان الامر دائرا بين ارادة المعنى الحقيقي باللفظ وحده وبين

قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهي ضربان مجردة وهي) التورية (التي لا تجامع شيئا مما يلايم) المعنى (القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (ومرشحة) عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله (نحو والسماء بنيناها بايد) فانه أراد بايد معناها البعيد أعنى القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب أعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي أبي الفضيل عياض يصف ربيعا باردا ٭ أو الغزالة من طول المدى ٭ خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل ٭ يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدى في أوان الحلول ببرج الحمل أراد بالغزالة معناها البعيد أعني الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد أعني الرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر

الي الاخر وبه تمتاز التورية عن المجاز والكناية وبهذا ظهر ان التورية ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم انه اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعني الحقيقي لهما أو لاحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية بالقياس اليه فلا اذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما الى الآخر فتدبر فانه مما خفي على بعض الاذكياء (قوله قريب وبعيد) أي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب ساتر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فانها اراءة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذ فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بل اجمالا (قوله على قرينة خفية) حتى يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم ستر القريب للبعيد (قوله ولم يقرن به الخ) ، فيه ان العرش مما يلايم المعنى القريب (قوله أعنى القدرة) ولافادة كمالها جمع اليد (قوله ما يلايم المعنى القريب) لان البناء وان كان يطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر (قوله فما تفرق) من

ارادة المجازى وحده ولا انتقال من الحقيقي المراد باللفظ وحده الى المجازى المراد كذلك نعم ان كان المورّى عنه المجازى فالعلاقة لازمة في المعنى المجازى المراد باللفظ مجازاً بالنسبة لمعناه الحقيقي في ذاته لا لمعناه الحقيقي من حيث احتمال انه المراد باللفظ وحده الذي هو احد الاحتمالين هذا تحقيق مراده فتدبر فانه قد غفل عنه بعض الناظرين ونعم ما قال السكاكي في ضابط التورية بان يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد ويراد البعيد حيث ابدل معنيان باستعمالان ثم انه اذا أريد الاستعمال البعيد وكان مجازا فيلزم أن تكون قرينة المجاز أيضاً خفية كما ان قرينة ارادة الاستعمال المجازى خفية والافلا وجه لبعده الا اذا كان المراد به عدم كثرة استعمال اللفظ في ذلك المعنى كما ذكره المحشي وهو مأخوذ من عبارة السكاكي السابقة ثم ان المراد بخفاء القرينة أن لا تكون لفظية وان كانت حالية قاطعة بالمنع كالاستحالة في الآية

(قول المحشى) فيه ان العرش مما يلايم الخ قد يقال ان التورية بمجموع استوى على العرش وقول الشارح اراد باستوى اقتصار على المهم كذا قيل.

الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط * اذا صدق الجد افترى العم للفتى * مكارم لا تخفى وان كذب الخال * أراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى * الرحمن على العرش استوى ' انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازاً كقوله تعالى * وقالت اليهود يد الله مغلولة ' أي هو بخيل ' بل يداه مبسوطتان ' أي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة ومجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتحمل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسيرهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه) اي من المعنوي (الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما) أي احد المعنيين (ثم) يراد (بضميره)

التفريق أي ما تميز بينهما (قوله وقد يكون الخ) يشعر بان ليس في البيت السابق كل من التوريتين ترشيحا للاخرى وليس كذلك لان ذكر الجدي والحمل كما انه ترشيح للغزالة كذلك الغزالة ترشيح للحمل والجدي الا ان يقال استعمال الجدي والحمل في البرجين وولد البقر والغنم شائع لا تفاوت بينهما في القرب والبعد (قوله اذا صدق) من التصديق وكذلك كذب أي اذا حصل للفتي ما يتمناه من الجد شبه حاله بحال من يخبر الخاطب بمراده فيعطيه اياه ويصدقه في ذلك الخبر كما في قوله صلى الله عليه وسلم فيصدقه الفرج أو يكذبه والمخيلة بفتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم والقاموس أي وان كذب الظن ما يقوله العم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل من التخييل أي القوة المخيلة وقيل انهما من الصدق والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي اذا ثبت الجد وان انتفى المخيلة أي المظنة أي علامة تلك المكارم (قوله انه تمثيل) أي تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد انه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله مما يرادف الملك) بضم الميم أي السلطنة (قوله والتمحل) أي الاحتيال لصيغة التثنية في يداه بان يراد النعمة الدنيوية والاخروية (قوله أن يتمحل) من محل به اذا سعى بالباطل ويعدى بالباء (قوله حقيقة أو مجازاً) اما حال عن مفرداته

(قال السيد) الاستخدام (أقول) يعني بالمعجمتين من خذمت الشيء قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه وروى بالخاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أي قطعت أيضاً وروى بالمعجمة والمهملة كانه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في الذكر المعنى المراد فرد اليه الضمير (قول المحشي) أي تصوير الخ أي تصوير للعظمة بصورة ملزومها لانه كناية (قول المحشي) من محل به الخ لان كون المفردات حقيقة كما يقوله أهل التفويض باطل عنده وكذا كونها مجازا

أي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد باحد ضميريه) اى ضميري ذلك اللفظ (احدهما) أي احد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بالضمير الآخر معناه (الآخر فالاول كقوله، اذا نزل السماء بارض قوم، رعيناه وان كانوا غضابا،) أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت (والثانى كقوله) اى قول البحتري (فسقى الغضا والساكنيه وان هم * شبوه بين جوانحى وضلوعى) أراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب فى شبوه النار أي أوقدوا بين جوانحى نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضا (ومنه) أي من المعنوى (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر ما لكل) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه) اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر إما على ترتيب اللف) بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى قبله وهكذا على الترتيب (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب (وإما على غير ترتيبه) أى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله

أو خبر كان المحذوف (قوله أى بالضمير الراجع الخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر، لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لا استعماله فى معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ فى المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا اريد بالضمير المعنى المجازي على ماوهم (قوله اذا نزل السماء الخ) وصف الشاعر قومه بالغلبة على من عداهم من الاقوام بانهم يرعون كلأهم من غير رضاهم (قوله بين جوانحى وضلوعى) الجوانح الاضلاع التى تحت الترائب وهى ممايلى الصدر كالضلوع مما يلى الظهر لواحد جانحة كذا في الصحاح (قوله باحد الضميرين الخ) وكلا المعنيين مجازيان للغضا فانه اسم للشجر فى البادية فى الايضاح الشجر بدل النار وحينئذ يكون المعنى الثانى حقيقيا والايقاد ينسب الى النار والى ما يوقد به (قوله وهو ذكر الخ) الضمير للف والنشر لانهما نوع واحد من المحسنات (قوله نحو ومن رحمته الخ) فان قيل قد تعين الضمير فى لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا تكون الآية من اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفى فيما سبق من الاشتراط انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين فى الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى

(قول المحشى) لكونه عبارة عن المظهر فضمير رعيناه عبارة عن السماء المراد به النبات حين عبر عنه بالضمير اما المعبر بلفظه أولا فالمراد به المطر فمراد المحشي رحمه الله ان الضمير مستعمل فى معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والمظهر يستعمل في المعنى الاخر كما استعمل فى المعنى الاول وليس الضمير عبارة عن المعنى الآخر لكون ذلك المعنى معني مرجعه اذ الضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع ليكون عبارة عنه وبعد كونه عبارة عنه لا يلزم أن يكون مرادا منه أى من ذلك المعبر عنه بالضمير معناه الاول واذا أريد به معني آخر لا يلزم الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازى ولا الاشتراك لان هذا المعني الثاني لم يرد من الاول بل من لفظ ثان هو عين الاول عبر عنه بالضمير فتدبر فانه قد خفى على بعض الناظرين

وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب (كقوله) اي قول ابن حيوش (كيف اسلو وانت حقف وغصن ، وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل فى العظم والاستدارة أو لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا وهو الفريقان ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فى قالوا أي قالت اليهود وقالت النصري وهذا معنى قوله فى الايضاح فلف بين القول، فان ما لف بينهما فى هذا الباب هو المتعدد المذكور أو لا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين فى الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق أو كل

لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا أصلا كذا في شرح المفتاح الشربفى (قوله ابن حيوش) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف بالكسر والسكون النقا وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف اخرج عن حبك ودواعي الحب من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف ،وجودة فيك (قوله أولا) أي قبل النشر فليس المراد من القولين المقولين لعدم ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قالوا (قوله على ما صرح به الخ) حيث أورد كلمة ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان اللف يكون سابقا على النشر (قوله فلف بين الفريقين الخ) هذا واضح انما الكلام فى انه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب ان يذكر ما لكل فى النشر ليرد السامع الى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو دون كلمة أو قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح المفتاح وقدجرى الاستعمال فى اللف الاجمالي على أن يذكر النشر بكلمة أو لان ماوقع الاتفاق عليه هواحد القولين وانما الموكول الى فهم السامع التعيين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي أن يذكر ما لكل من آحاد المتعدد الذي ذكره اجمالا واما كونه متفقا عليه بين آحاد المتعدد فلا . وان الموكول الى فهم السامع حينئذ يكون تعيين الاحد المبهم لاردما لكل من آحاد المتعدد اليه ولوكان ماذكره كافيا فى اللف والنشر الاجمالي لزم أن يكون قولنا قالوا لن يدخل الجنة الا أحدهما منه وان شئت تفصيله

(قول المحشي) لان ما وقع الاتفاق عليه الخ أي ما اتفق عليه الفريقان هو الاحد الدائر من القولين لا مجموع القولين (قول المحشي) وان الموكول الى فهم السامع حينئذ أي حين ذكر ما اتفق عليه الفريقان وهو الاحد المبهم لا ما لكل من الآحاد يكون الموكول الى فهم السامع هو تعيين الاحد المبهم بالنسبة الى آحاد الفريقين لارد ما لكل من الآحاد اليه اللازم فى اللف والنشر الاجمالي وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم والحاصل ان اللازم فيه ذكر ما لكل والموكول الى السامع رد ما لكل اليه وهما منتفيان هنا لانه ذكر ما للمتعدد بطريق الاتفاق والموكول الى السامع ازالة ابهامه بالنسبة الى آحاده

قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه، وقالت اليهود ليست النصاري على شيء وقالت النصاري ليست اليهود على شيء، وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما الكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا أو مقدراً فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيداً او اعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا وللتأديب والاكرام

فارجع الى تعليقاتنا على تفسير القاضي (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) ، الذي اشار اليه صاحب الكشاف بقوله وهذا

(قال السيد) وهذا معنى لطف مسلكه (أقول) لا يخفى عليك ان مجرد وقوع نشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه بحيث لا يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان بل لا بد هناك من أمر آخر وان كنت في ريب مما ذكرنا فتأمل ما أورده الشارح في المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة واللطافة ما أظن ذا طبع سليم يحكم بذلك واما الآية الكريمة ففيها دقة وجه العلية ولطافة جهة المناسبة الا ترى ان تعليل الامر براعاة العدة باكمال العدة فيه اشارة الى ان تلافي المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب أولا صوم أيام مخصوصة بعدة معينة فحين فات خصوصية الايام بناء على العذر امر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان وفي ذلك لطافة بليغة فيظهر من ذلك أن لا معنى للتعليل باكمال العدة في الاداء فلا يكون قوله ولتكملوا علة الامر براعاة العدة شاملا لامر الشاهد بصوم الشهر كما توهمه بعض الناس على ما سيأتي وان تعليل قوله تعالى ولتكبروا مستنبط من غيره كما بينه في توجيه عبارة الكشاف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كل واحدة من العلتين الاخيرتين يمكن اقامتها مقام الاخرى بحسب الظاهر وبالتأمل الصادق ينكشف ان الشكر أولى بنعمة الترخيص كما ان التكبير على الهداية انسب بتعليم كيفية القضاء

(قول المحشي) فارجع الى تعليقاتنا الخ اختار فيها خروجا من الاعتراض ان المراد بالقولين المقولين ومعنى لفهما جعلهما مقولة واحدة يعني كان أصل الكلام قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى ان يدخل الجنة الا من كان نصاري فلف بين هذين المقولين وجعلا مقولا واحدا فقيل قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصاري ثقة بفهم السامع بان ليس المقصود ان كل واحد من الفريقين يقول هذا المردد لعلمه بتضليل كل واحد منهما صاحبه بل المقصود تقسيم المقول المذكور بالنسبة اليهم فكلمة أو للتقسيم لا للترديد وهذا هو المناسب لتفسير الآية لاشتماله على بيان معنى أو ودفع التوهم الناشيء منه فليس لفا ونشرا مصطلحا اذلا نشر فيه وهو ذكر مالكل وانما فيه تقسيم المقول المجمل كما يدل عليه عبارة الكشاف حيث رتب اللف على ذكر المقولين حيث قال والمعنى وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصاري الخ فلف بين القولين وترك النشر أصلا فعلم ان القولين بمعني المقولين وانه ليس من اللف والنشر المصطلح وقوله حيث رتب الخ والا لترك المقول واقتصر على ان المعنى وقالت اليهود وقالت النصارى فلف بين القولين

(قول المحشي) الذي اشار اليه صاحب الكشاف يعني ان مراد الشارح ان وجه لطف المسلك المشار اليه في الكشاف هو وقوع النشر بين لفين

ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى «فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ماهديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون « شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر

نوع من اللف لطيف المسلك الخ قيل في وجه لطفه انه لف مرتب على النشر ، معلوم منه والاعم الاغلب العكس ، وقيل لانه لم يصرح بالملفوف أولا بل . بما يدل عليه وحين قصد ذكره ، حذف اللفظ الدال عليه ويرد عليهما انهما لايوجبان لطفا لايهتدى اليه الا النقاب المحدث ولا نسلم انه لف مرتب على النشر بل نشر مرتب على اللف المفصل ، ثم رتب اللف المجمل عليه ، ولا نسلم انه لم يصرح بالملفوف فانه صرح بالملفوف المفصل ثم ذكر المجمل اما لفظا ، أو تقديرا وعندى وجهه ان مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها عللا لماسبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة أو معطوفة على علة مقدرة فتصحيح عطفه على ما سبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لايهتدى اليه الا النقاب المحدث من علماء البيان فيقدر الفعل المعلل مشتملا على ما سبق اجمالا فيكون ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مشتملا على ما سبق يبقى التعليل بحاله ولكونه متغايرا له بالاجمال والتفصيل يصح عطفه ولافادة هذا العطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت أولا تفصيلا ثم ذكرت اجمالا ثم عللت من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العلل الى ما يليق به يكون ايراد العاطف أولى من تركها (قوله شرع ذلك) أي بين قدر الفعل موخرا كما اختاره الفراء لان حذف المعلل يدل على كمال العناية بشان العلل وقدره القاضي مقدما كما ذهب اليه

(قول المحشي) وقيل في وجه لطفه أي ليس ما بينه الشارح وجه اللطف بل وجهه انه لف مرتب الخ

(قول المحشي) معلوم منه تفسير لترتبه عليه لان النشر علة لشرع تلك الاحكام وبيانها اذلا معنى لعليته لماقبله الاذلك

(قول المحشي) العكس أى علم النشر من اللف كما في قالوا ان يدخل الخ فان تخصيص كل بقوله علم من نسبة القول لليهود والنصارى

(قول المحشي) بل بما يدل عليه وهو فمن شهد الخ فانه يدل على شرع الامرين والترخيص والشرع هو التبيين للشرائع فكانه قيل ويبين ذلك لتكملوا العدة وهذا لم يتقدم وان استلزمه ذكر الامرين والترخيص

(قول المحشى) حذف اللفظ الدال عليه وهو نفس الامرين والترخيص وجعل مكان ذلك وشرع ذلك الخ

(قول المحشى) الا النقاب ككتاب الرجل العلامة والمحدث كمكرم صادق الظن

(قول المحشى) ثم رتب اللف المجمل عليه أي على ذلك اللف المفصل لان المفصل دليل المجمل وحينئذ يكون النشر نشراً للمفصل والمجمل والقول بان المجمل معلوم من التعليل ممنوع وحينئذ يكون النشر بعد اللف تقديرا لتقدم المجمل بتقدم دليله

(قول المحشى) ولانسلم انه لم يصرح بالملفوف لان نفس الامر هو التشريع والبيان وكذلك الترخيص

(قول المحشى) أى تقديرا كما في الآية

(قول المحشي) على علة مقدرة أى يسهل عليكم أو لتعلموا ما تعلمون وهذه علة لما سبق باعتبار الاعلام بها ومابعده علة للاحكام المذكورة والقيود بعد الجمل تكون قيودا لها باعتبار انفسها وهو الشائع وتكون قيودا لهـا باعتبار ما يلزمها من الاخبار والانشاء كما في قوله الحمد لله على ما انعم أى انشأت هذا الحمد على ما انعم قاله المحشى في حاشية القاضي

وأمر المرخص له بمراعاة عدة ماافطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة المدة ولتكبروا علة ماعلم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون أى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لايكاد يهتدى الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات أمر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيأ من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ماعلم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر فى تفاصيل المعللات فما ذكره فى بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر من تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن أمر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر الشاهد بصوم الشهر من الترخيص وأمر المرخص له بمراعاة عدة ماافطر ليصومها فى أيام أخر وفى هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة أحدها أمر المرخص له بمراعاة المدة والثانى تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل

الزجاج رعاية للاصل ، مع عدم مقتضى التأخير (قوله وامر المرخص له) بمراعاة عدة ما افطر من غير نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى (فعدة من ايام اخر) كانه قيل فوجب عليه قضاء ما فات مراعيا فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ) المستفاد من قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) أو من قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) (قوله كيفية القضاء الخ) ، المستفاد من اطلاق ايام اخر أى فعليه عدة من أيام أخر كيف ما تيسر متواصلا أو متفاصلا (قوله أى ارادة الخ) يعنى ان الترجي مجاز عن الارادة أى اطلب على ماهو مذهب الاعتزال من ان ارادته تعالى لفعل غيره امره به وجواز تخلف المراد عن الارادة وتغيير الاسلوب عن التشكر والاشارة الى ان هذا المطلوب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب المتأخذة في حصوله وهي ظهور كون الترخيص نعمة والمخاطب موقنا بكمال رأفته تعالى وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر (قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لادليل في الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين مذكوران باسلوب واحد لم يفرع احدهما على الاخر (قوله ليفرع الترخيص الخ) اعادة من فى قوله ومن الترخيص عطفا على قوله من أمر الشاهد يدل على عدم تفرعه امر الشاهد بصوم الشهر فالاولى ترك تفريع الترخيص والاكتفاء بما بعد (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر ان ترك من لقرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفى هذا دلالة واضحة الخ) جواب لقوله جعل قوله ولتكبروا علة الخ (قوله شامل لامر الشاهد الخ) فالمعنى ولتكملوا عدة الشهر بالاداء عند عدم العذر وبالقضاء في حال الافطار

(قول المحشي) مع عدم مقتضى التأخير أى بالنسبة اليه وان كان هناك مقتض لتقديم العلل فيجوز رعاية كل (قول المحشي) المستفاد من اطلاق ايام اخر ففى الاطلاق تعليم لكيفية القضا وهو انه يكون كيف ما تيسر وللاشارة

لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان المدة هى الشهر كله فى الشاهد وعدة أيام الافطار فى المرخص له وفيه نظر إذ لامعنى لتعليل أمر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة أيام الشهر على انه لا ارتياب فى ان الامر بمراعاة المدة في قوله ولتكملوا علة لامر بمراعاة المدة اشارة الى المذكور قبله وهو أمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه (ومنه) أى من المعنوي (الجمع وهو ان يجمع بين متعدد فى حكم) وذلك المتعدد قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا) وقد يكون اكثر (نحو) قول ابى العتاهية علمت يامجاشع بن مسعده (ان الشباب والفراغ والجده) أي الاستغناء يقال وجد فى المال وجدا ووجدا وجدة أى

بالعذر بتحصيل خيراته ولايفوت عنكم بركات صومه نقصت ايامه او كملت ، وبهذا اندفع النظر الذى ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ (قوله على انه الخ) يمكن أن يقال ان ترك اضافة عدة الى ما افطر قرينة على انه اراد مطلق العدة لاعدة ما افطر * قال قدس سره واما الآية الكريمة الخ * فيه ، ان ماذكره انما يفيد لطافة اللف والنشر الذي فى الآية بخصوصها ولايفيد لطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن لف يحتاج ، تفصيل بعض مالف فيه الى دقة النظر لايفهم من عبارة الكشاف ولو سلم ، فدقة وجه التعليل تفيد احتياجه الى الفكر الغامض ، لا اختصاصه بالنقاب المحدث * قال قدس سره ان تعليل الامر الخ * بيان للطافة جهة المناسبة * قال قدس سره وان معلل الخ * عطف على قوله ان تعليل الامر الخ بيان لدقة وجه التعليل * قال قدس سره مستنبط من غيره أى غير المعلل يعنى أن معلله ليس مذكورا صريحا انما هو مستنبط من قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) * قال قدس سره وان كل واحد من العلتين * أى لتكبروا الله على ماهديكم ولعلكم تشكرون * قال قدس سره ان الشكر أولى الخ * لان الترخيص نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعليم كيفية القضاء انسب بالهداية لكون المقصود منه ، الخروج عن عهدة مالزم على العباد (قوله ان يجمع بين متعدد الخ) كان الظاهر أن يجمع متعددا دخل لفظ البين ، للاشارة الى ان التعدد يجب أن يكون في الذكر فليس قولنا البنون زينة الحيوة الدنيا من الجمع (قوله ابي العتاهية) على وزن كراهية (قوله ان الشباب) صحح السكاكى رحمه الله بكسر ان على سبيل الحكاية

الى هذا اطلاق القضا في المعلل ولم يزد عليه بيان كيفيته كذا فى حواشي القاضي والظاهر ان هذا هو مراد الشارح بجوابه الاتي

(قول المحشي) وبهذا اندفع الخ فهذا القول هو مختار المحشي وهو مغاير للقيلين الاولين ولكلام السيد فى الآية احتمالات أربع اليقها ما اختاره المحشي (قول المحشي) ان ماذكره أى من وجه اللطف فى الآية

(قول المحشي) تفصيل بعد مالف فيه وهو تعليم كيفية القضاء

(قول المحشي) فدقة وجه التعليل الخ أى المذكور بقول السيد وان كل واحدة من العلتين الخ

(قول المحشي) لا اختصاصه الخ لان الاختصاص انما يكون اذا كان مافى الآية من الاغراض المتعلقة بعلم المعانى المعبر عنه بالبيان في كلام الزمخشري كالاغراض التي بينها المحشي فيما اختاره سابقا من ان الحذف لمقتض ان صحة العطف للمغايرة بالاجمال والتفصيل واولويته لكمال العناية

(قول المحشي) الخروج الخ فالمقصود دفع المضرة عنهم لا ايصال شيء اليهم

(قول المحشي) للاشارة الى ان التعدد الخ لان المتعددين فى الذكر لما بين هو التفرق ذكرا فجمع بذكر واحد بخلاف

استغنى (مفسدة للمرء أي مفسدة) هي مايدعو صاحبه الى الفساد (ومنه) أى من المعنوي (التفريق وهو ايقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله) أي قول الوطواط (مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء * فنوال الامير بدرة عين) هي عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء ومنه) أى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعيين) وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد أهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده أعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة مالكل اليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق (كقوله) أى قول المتلمس (ولا يقيم على ضيم) اى ظلم (يراد به) الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لايقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (إلا الأذلان)هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لايقيم في الظاهر وان كان فى الحقيقة مسنداً الى العام المحذوف (عير الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا (والوتد هذا) اى عير الحى (على الخسف) اى الذل (مربوط برمته) هي قطعة حبل بالية (وذا) اى الوتد (يشج) اى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) اي لايرق ولا يرحم (له احد) ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لانسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية مافى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا

ضمنا لما تقرر عندهم ولذا صار المصاريع ثلاثة (قوله هى مايدعو الخ)عبر عنه بالمفسدة مبالغة (قوله ايقاع تباين الخ) ليس المراد التباين المصطلح بل المعنى اللغوى أى افتراق بين أمرين مشتركين في نوع (قوله فانه دقيق) وجه الدقة ان الاضافة في ذكر ما لكل متحققة اجمالا والتعيين مفوض الى السامع الا ان المتبادر من اضافة مالكل اليه أن يكون على التعيين (قوله لايقيم على ضيم) أي ظلم أى لايتوطن في مواطن الظلم احد الا الاذلان (قوله فلا يرثى له) أى للوتد أو لكل واحد من العير والوتد (قوله فلا يتحقق التعيين) لان المراد التعيين فى اللفظ فان التعيين بالقرينة متحقق في اللف والنشر أيضا كما مر (قوله ولو سلم فسواء الخ) يعنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه اثنان فلا بد لكل منهما من مشار اليه معين فالتعيين متحقق الا ان التعيين يحتمل وجهين بخلاف اللف والنشر فان نفس التعيين منتف فيه فتدبر فانه دقيق قد خفى

المتعدد فى المعنى فان تفرقة المعنوي لايزال ولو عبر عنه بلفظ واحد

(قول المحشي) الى ان الحسن اجتماعهما فهو زائد على كل واحد على انفراده

(قول المحشي) الى ان الحسن اجتماعهما والحسن هو جمع الجمع والتفريق

ليس في اللف والنشر فليتأمل (ومنه) اي مع المعنوي (الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله) اي قول الوطواط (فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب فيه من جهة الحر والاحتراق (ومنه) اي من المعنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول كقوله) اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب (حتى اقام) الممدوح وهو سيف الدولة وانضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على ارباض) جمع ربض وهو ماحول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصاري (والبيع) جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصاري وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد المساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال (للسبي مانكحوا والقتل ماولدوا) لم يقل من نكحوا ومن ولدو اليوافق قوله (والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا) ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله * الدهر معتذر والسيف منتظر * وارضهم لك مصطاف ومرتبع * وقال قد جمع فيه ارض العدو ومافيها من كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي مانكحوا بابيات كثيرة (والثاني كقوله) أي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت (قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا) اي طلبوا (النفع في اشياعهم) اي اتباعهم وانصارهم (نفعوا * سجية) اي غريزة وخلق (تلك منهم غير محدثة ان الخلائق) جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع *) جمع بدعة وهي في الاصل الحدث

على بعض الناظرين (قوله الجمع مع التفريق) أورد كلمة مع اشارة الى ان المحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتي وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما (قوله من جهة الحر والاحتراق) أي حره واحتراقه وفيه اشارة الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا لغيرها فانه المناسب لتشبيه القلب بها (قوله وحتى متعلق الخ) أي عطف عليه لان الجارة لاتدخل على الفعل (قوله وقد شقيت به) من حد علم في التاج الشقاء والشقاوة بدبخت شدن وهي كناية عن الخراب والهلاك (قوله فاعلم الخ)

(قال السيد) أي قول الوطواط (أقول) في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال ابو عبيدة هذا اشبه القولين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان وقال لا اراه سمي به الا تشبيها بالطائر

(قال السيد) في البيت السابق (أقول) هو قوله * قاد المقانب اقصى شربها نهل * على الشكيم وادنى سيرها سرع

في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لاماهو كالغرائز) منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم (ومنه) اي من المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة (كقوله تعالى يوم يأت) يعني يوم يأتي الله اي امره او يأتي اليوم او هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله (لاتكلم نفس) بما ينفع من جواب او شفاعة (الا باذنه) اي باذن الله كقوله لايتكلمون إلاّ من أذِنَ له الرحمن * وهذا في موقف وقوله يوم لاينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل (فمنهم) اي من اهل الموقف (شقي) وجبت له النار بمقتضى الوعيد (وسعيد) وجبت له الجنة بمقتضى الوعد (فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق) الزفير إخراج النفس والشهيق رده (خالدين فيها مادامت السموات والارض) اي

اعتراض بالفاء والبدع كمنع جمع بدعة ككمة موءث بدع كلم (قوله يأتي الله) كقوله تعالى (هل ينظرون الا أن يأتيهم الله) والمراد امره لامتناع الاتيان على الله تعالى (قوله أو يأتي اليوم) والمراد اتيان هوله فلا يلزم جعل اليوم وقتا لاتيان اليوم وحدوث الشيء بنفسه (قوله والمأذون الخ) وقع في شرحه للمفتاح او الفاصلة وهو الموافق لتفسير القاضي وفي المفتاح للعلامة الواو الواصلة ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فاو وان قصد بيان معنى الآيتين فالواو ويكون دفع التدافع حاصلا ضمنا (قوله وجبت له النار) هكذا فسر القاضي ومعنى وجبت ثبتت ولزمت ، اذلا وجوب على الله تعالى عندنا ولا معنى للوجوب للعبد ، فيكون دخولهم النار والجنة مستفادا من التفريق ويكون محط الفائدة في التقسيم القيد ، اعني قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) ، فالظاهر على مذهب أهل السنة أن يفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجملة كفرا كانت أو عصيانا والسعيد بمن له السعادة في الجملة بان كان مؤمنا كما هو المتبادر وحينئذ يكون محط الفائدة قوله ففي النار مع قيوده (قوله الزفير اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بهما الدلالة على شدة كربهم وغمهم وتشبيه حالهم بحال،

يعتق بلد مسراه عن بلد * كالموت ليس له ري ولا شبع * حتي اقام الى آخره المقنب ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة قوله لايعتقي أى لايمنع

(قول المحشي) وحدوث الشيء بنفسه أى بلا حدوث زمن مع ان الحدوث هو الكون في زمن بعد ان لم يكن في آخر وهذا لازم لما قبله (قول المحشي) اذ لا وجوب على الله الخ أى لا بمقتضى الوعيد ولا بغيره وكذا لا معنى للوجوب للعبد بذلك يلزم منه الدخول

(قول المحشي) فيكون دخولهم الخ بخلاف مالو فسر الشقي بمن له الشقاوة وهي الكفر أو العصيان والسعيد بمن له السعادة وهي الايمان فانه لايكون دخول النار أو الجنة مستفادا ويكون التقسيم باعتبار كل مع قيوده

(قول المحشي) قوله تعالى لهم فيها زفير الخ خصه لكون الكتابة على قوله وجبت له النار فمثله يقال في قوله وجبت له الجنة

(قول المحشي) فالظاهر الخ يعني إن الوجوب بمقتضى الوعد أو الوعيد اذا كان بمعنى الثبوت واللزوم وان لم يخالف مذهب أهل السنة الا انه خلاف الظاهر لكونه غير المشهور من معناه فالظاهر ان تجعل الشقاوة بمعنى الكفر أو العصيان والسعادة بمعنى الايمان وحينئذ لايكون دخول النار مستفادا من التفريق بل من التقسيم ومثله يقال في دخول الجنة ثم

سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هى عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ماأقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك (الا ماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذي سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض إلا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ) اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت مامعنى الاستثناء فى قوله تعالى * إلا ماشاء ربك * قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لايخلدون فى عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير

من استولت الحرارة على قلبه (قوله أى سموت الآخرة وارضها) في تفسير القاضي وفيه نظر . لانه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب . فلا يجدى له التشبيه . انتهى وفي قوله بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده اشارة الي رد الاستدلال العقلى الذي ذكره صاحب الكشاف بقوله لانه لابد لاهل الآخرة مما يقلهم ويظلهم اماسماء يخلقها الله أو يظلهم العرش وكل مايظلك فهو سماء بان كون المظل ضروريا لهم لايستلزم معرفتهم به على انه ، ان سلم كون المقل ضروريا لحمل اثقالهم لانسلم كون المظل ضروريا وان حمل السماء والارض على المظل والمقل خلاف المعنى الظاهر لابد له من قرينة ، وفي قوله ودوامه ومن عرفه الخ اشارة الى رد الاستدلال النقلى الذى ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضا قوله تعالى (يوم تبدل الارض غير الارض والسموات) وقوله تعالى (واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء) بانه انما يدل على وجود السماء والارض لها اما دوامها فلا يعرف منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فبيان دوامه بدوامها بالنسبة اليه لايجدى نفعا (قوله ولكنه ممتد الى غير النهاية) تصريح بما علم ضمنا للاعتناء بشأنه فكلمة لكن لمجرد التأكيد كما فى قولك لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجىء على مافي المغنى والاتقان (قوله في عذاب النار) اشارة الى ان المراد بقوله ففى النار عذاب النار لادار العقاب لقوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) فان اخراج النفس ورده انما يكون من حر النار واحراقه وبقوله تعالى (ففى الجنة) نعيم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير مجذوذ) فان المناسب له نعيم الجنة مطلقا لامطلق الدخول فيها (قوله يعنى ان أهل النار الخ) يعنى ان مقتضى الاستثناء من الخلود في عذاب النار أن لايعذبوا بها في جميع الاوقات بل أن يعذبوا فى بعضها بعذاب آخر كعذاب الزمهرير وعذاب سخط الله وخشيته واهانته وهذا لايقتضى الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة أي الذات الجسمانية

انه لايلزم أن يكون للعصاة زفير وشهيق لجواز خروجهم بالاستثناء أو يكون ذلك باعتبار المجموع

(قول المحشي) بمن استولت الحرارة على قلبه فانها اذا استولت عليه يتحصر روحه فيه

(قول المحشي) لانه تشبيه الخ مراده بالتشبيه بيان دوام الثواب بدوام سموات الآخرة وأرضها كأنه قيل دوام ثوابهم كدوام سموات الآخرة وأرضها كما سيأتى للمحشى في قوله فبيان دوامه بدوامها

(قول المحشى) وحدوث الشيء بنفسه أى بلا حدوث زمن مع ان الحدوث هو الكون فى زمن بعد ان لم يكن فى آخر وهذا لازم لما قبله

(قول المحشى) فلايجدى لانه بيان للشيء بما يتوقف معرفته على دليل ذلك الشيء فلا يفيده ذلك شيئا

(قول المحشي) ان سلم الخ أى هو ممنوع لجواز ان يقلهم الله بقدرته بلا شيء كما أقل السموات والارض وان سلم

ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ماهو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لايخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت مايكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لايخلدون في الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار

أن ينعموا بنعيم آخر من اللذات الروحانية كرضوان الله ويتلذذوا بها بحيث ينقطع عنهم اللذات الجسمانية وهو لايقتضي خروجهم من الجنة (قوله ما هو اكبر منها) كما قال الله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر) (قوله مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى (فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة أعين)(قوله بناء على مذهبه) من أن من دخل النار لايخرج منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكبيرة الغير التائب وما سواهما لايدخل النار كما عرف في الكلام (قوله يكفيه صرفه عن البعض) ولايقتضي صرفه عن الكل في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار (قوله والتأبيد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال مقدرة لعدم مقارنته بالعامل فالتقدير اما الذين سعدوا ففي الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لايقتضي سابقة الدخول ، بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأبيد فان الخلود المقدر مرجعه التأبيد أي ثبوت

بناء على العادة كونه ضروريا فلا يسلم الخ قوله وفي قوله ودوامه الخ أي فضمير عرفه للدوام لانه الذي تقصر معرفته على معرفة دليل دوام الثواب بخلاف معرفة الوجود فانها لاتتوقف على ذلك فاندفع ماأورد على القاضي

(قال السيد) والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء (اقول) يرد عليه ان اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فالصواب ان يقال الاستثناء الاول محمول على ما تقدم من ان فساق المؤمنين لايخلدون في النار واما الثاني فمحمول على ان أهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ماهو اكبر واجل وهو رضوان الله ولقاؤه عز وجل لا على ان بعضا منهم يخرج عنها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما أريد بالاول عقب بقوله (عطاء غير مجذوذ) لايقال ما ذكرته يوجب اختلالا في نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حمل عليه الاستثناء الاول مع انهما سيقا مساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال

(قول المحشي) بل تقديره أي ملاحظته ثابتا ضرورة ان الخلود بقاء الحصول والخلود الموقوف على مجرد ملاحظة الحصول يصح نسبته لجميع أهل الجنة بطريق الاستثناء لان الاستثناء صح الاخراج منه لانه اخراج من الثبوت لا من الخلود ولارادة هذا المعنى انما يستلزم ملاحظة ثبوت الحكم العام لاحصوله بالفعل وهذا معنى قوله وللاشارة الى هذا الخ يعني انه لما كان الخلود الموقوف على تقدير الدخول وملاحظته لكونه ليس خلودا بالفعل بل مقدرا هو حقيقة التأبيد الذي هو ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة في جميع الازمان المستقبلة من وقت دخول أهل الجنة فيها عبر الشارح عنه بالتأبيد فالمستثنى منه حينئذ هو التأبيد كأنه قيل اما الذين سعدوا فثابت كونهم في الجنة في جميع الاوقات المستقبلة من وقت دخولهم

الحكم السابق وهو الكون فى الجنة ابدا أى في جميع الأوقات المستقبلة من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأبيد من وقت معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما فى الاستثناء الأول ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأبيد من الوقت المعين فحينئذ اندفع ما اورده السيد ، متابعة لصاحب الكشاف من ان الاستثناء يقتضى اخراجا من الخلود وهو لامحالة بعد الدخول لان ذلك انما هو فى الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لادلالة فى اللفظ على المبدأ المعين فان المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول هذا وقد يقال فى تفسير الاستثناء ، وجوه أخر منها انه من قبيل (ولاتنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف) و (لايذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى) وفيه انه انما يتجه اذا كان فى الآية قرينة على انه تعليق بالمحال كما في الآيتين ومنها انه استثناء من أصل الحكم والمستثنى زمان توقفهم في الموقف للحساب وذلك لان ظاهره يقتضي أن يكونوا فى النار حين يأتي اليوم أو مدة لبثهم فى الدنيا وفى البرزخ ان لم يقيد باليوم وفيه ضعف لفظا لتأخره عن الحال ولامدخل له فى الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان الموقف أو مدة اللبث المذكور مما لا فائدة فيه فانه معلوم من سوق الكلام وان الايهام بقوله الا ماشاء ربك والتفخيم الذى يعطيه . لايبقى له رونق ومنها انه استثناء من قوله تعالى « لهم فيها زفير وشهيق » وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لايجرى في المقابل ومنها انه بمعني سوى كقولك على الف الا الالف التى كانت بمعنى سوي والمعنى سوى ماشاء ربك من الزيادة التى لا آخر لها على مدة بقاء السموات والأرض وفيه انه صرف للفظ الا عن معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور ، وانه مبنى على حمل السموات والأرض على هذين الجسمين المعروفين وان الظاهر ، على هذا المعنى ان يقال خالدين فيها أبداً كما في النصوص الاخر

الذي مبدؤه أول وقت دخل فيه أحد منهم ولاشك ان بعض الذين سعدوا ليس ثابتا له هذا الكون من أول وقت الدخول فيستثنى من هذا الحكم والاستثناء انما يتوقف على تقدير الدخول وملاحظته لاجل الاخراج ولا يتوقف على الدخول بالفعل والحاصل انه متى حول الخلود الى التأبيد بالواسطة السابقة لايقتضى الاستثناء اخراجا من الخلود بل من ثبوت التأبيد وهو لايتوقف الا على ملاحظة الدخول لا على الدخول بالفعل حتى يلزم المحذور هذا ان شاء الله مراده فليتأمل

(قول المحشى) متابعة لصاحب الكشاف فى بعض النسخ الكشف وهو أولى ليوافق قوله وكذا مأورده الخ لان هذا أورده صاحب الكشف   (قول المحشى) فان المتبادر الخ تعليل لاندفاع مابعد كذا

(قول المحشى) وجوه أخر تبلغ اثنى عشر قولا كما في الشهاب

(قول المحشى) تعليق بالمحال كما في الآيتين مبالغة في التحريم وامتناع ذوق الموت

(قول المحشي) من أصل الحكم أى الكون فى الجنة والنار

(قول المحشي) لان ظاهره يقتضى الخ أي فيكون عاما ظاهراً شاملا لزمان التوقف فاستثنى ذلك الزمان وقوله ان يكونوا في النار أى وفي الجنة وقوله ان لم يقيد أى الكون في الجنة وفى النار باليوم وقوله ولامدخل له أى للحال في الاستثناء وتقديمه يقتضى المدخلية

(قول المحشي) لايبقى له رونق بخلافه على الأول فان المستثنى في الشق الأول زمن نعيم الشقى وفى الثانى زمن عذاب المؤمن وكلاهما فخيم

(قول المحشى) وانه مبنى على حمل السموات والارض الخ أي على ان المراد المعنى الحقيقي لا الكنائى أعنى التأبيد

(قول المحشى) على هذا المعنى الخ بخلاف ما اذا أريد الكناية

الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وإن شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لاتكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس وأهل الموقف واحد ثم قسم وأضاف الى السعداء مالهم من نعيم الجنة وإلى الاشقياء مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل) من تلك الاحوال (مايليق به كقوله) اى قول ابي الطيب * سأطلب حقي بالقنا ومشايخ * كانهم من طول ما التثموا مرد * (ثقال) لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم عند اللقاء (اذ لاقوا) أي حاربوا الاعداء (خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم ومدافعة خطب (كثير إذ اشتدوا) لان واحداً منهم يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها مايناسبها وهو ظاهر (والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من

ومنها ان ما بمعنى من والمخرج هو العصاة في الاستثنائين ولابد من القول بالاستثناء من أصل الحكم وحينئذ لا حاجة الى حمل ماعلى من ومنها ان الابمعنى بعد هذا هو الاقوال المنقولة في هذه الآية فعليك بالاعتبار (قوله واطلاق السعادة الخ) في تفسير القاضي لايقال فعلى هذا لم يكن قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن يكون صفة كل قسم منتفية

(قال السيد) كقوله تعالى (او يزوجهم ذكرانا واناثا) (اقول) فان قلت ما وجه العطف باو ههنا مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لمكان الضمير المنصوب الراجع الى من يشاء في الجملتين السابقتين ولو صرح بمن يشاء في هذه الجملة لامتنع العطف باو كما امتنع في المتقدم والمتأخر او لايري انه لوقيل او يهب لمن يشاء الذكور لدل في الظاهر على ان المنافاة بين الهبتين وان الواقع احديهما لا كلتاهما وليس يراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة فالاولى بالقياس الى طائفة والاخري بالقياس الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة فحيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين او الى احديهما وجب العطف باو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحدة منهما مع الاناث فقط او لذكور فقط ذكور واناث معا والسر في ذلك ان هذه الاقسام اذا قيست الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا قيست الى طوائف مختلفة فبينها توافق في الوقوع واشتراك في الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعني الموهوب له والعقيم في الجمل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما اتحد المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطفت باو تنبيها على التنافي فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط او الذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك فان قلت أي فائدة في العدول عن التصريح بمن شاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن اسلوبه قلت لو اجرى الكلام على سننه كان المستفاد منه ان هذه الاقسام منوطة بمشيئة الله تعالى واما اذا عدل الى ما عليه التنزيل افاد مع ذلك نكتة اخرى شريفة هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق

(قول المحشي) هو الاقوال المنقولة بحسب مارأى ويحتمل ان مازاد غير منقول

يشاء عقيما) فان الانسان اما أن يكون له ولداولايكون فان كان فاما ان يكون ذكراً او انثى او ذكراوانثى وقداستوفى جميع الاقسام وذكرها وانماقدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل مايشاء لامايشاؤه لانسان فكان ذكر الاناث التي هي من جملة مالا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لاتخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر (ومنه) أي من المعنوي (التجريد وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة (مبالغة

عن قسيمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد ان اهل الموقف لايخرجون عن القسمين وان حالهم لاتخلو عن الشقاوة والسعادة وذلك لايمنع اجتماع الامرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات * قال قدس سره ان قلت ماوجه العطف باو الخ * في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا وقوله ذكرانا واناثا حال من الضمير والواو المعية ولتركبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي الكواشي أيضاً انه حال والضمير راجع الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة أو بدون ذكر المشيئة لانه كانه ليس قسما على حدة لتركيبه من القسمين السابقين كانه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور منفردين أو مجتمعين ثم قيل ويجعل من يشاء عقيما فقيد بالمشيئة لانه قسم آخر وهذا اولى مما في تفسير القاضي من قوله وتغيير العاطف في الثالث ، لانه قسيم المشترك بين القسمين ولم يحتج اليه الرابع لافصاحه بانه قسيم المشترك بين الاقسام الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو يزوجهم الخ انه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه يهبهم زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا واناثا بما قبله ومن هذا ظهر ، ضعف ما قيل ان ذكرانا واناثا منصوب بنزع الخافض أي يقرنهم بالذكران والاناث ولو سلم بان يكون التقدير يزوج لهم على ما في شمس العلوم من انه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها أي قرنت صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى (يزوجهم ذكرانا واناثا) اي يقرن لهم ذكرانا واناثا كما قال (والقمر قدرناه منازل) أي قدرنا له فارجاع الضمير الى من يشاء لايقتضي أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أعني هبة الذكور أو الاناث معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى

(قول المحشي) كانه ليس قسما الخ فانما كان مركبا من السابقين كانت المشيئة فيه حكما فتركت وكان مقابلا لكل منفرداً فأتى بأو
(قول المحشي) لانه قسيم المشترك بين القسمين المشترك بينهما هو أحدهما فقط فقسيمه هما معا
(قول المحشي) لافصاحه بانه قسيم المشترك الخ المشترك هنا هو هبة شيء مما مر وقسيمه عدمها وفيه ان الثالث مفصح أيضاً على ان الافصاح لايسوغ الواو والا لصح في التقسيم العدد زوج وفرد
(قول المحشي) ضعف ماقيل الخ لان المقصود يهبهم لامجرد قرنهم بالذكران والاناث ولان المنصوب بنزع الخافض سماعي مع امكان القياس وهو الحال نعم لو قيل يقرن لهم لافاد ذلك لكنه خلاف الظاهر كما ذكره بعد
(قول المحشي) ولو سلم أي ماذكره السيد بناء على ما في شمس العلوم (قول المحشي) ان يكون المفعول المقدر الخ

لكمالها فيه) أي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) ى التجريد (أقسام منها) أن يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) في الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره (أي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه) أي مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أي من فلان صديق (آخر مثله فيها) اى في الصداقة (ومنها) مايكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحراً في السماحة وزعم بعضهم أن من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد أسداً لقيت من لقائه أسداً والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسداً لقيت بلقائه اسداً ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا من لى فلان

ولو سلم فيرد عليه ان ليس المعنى على البدلية كاقرره بل على انه يهب بعضهم صنفا واحدا و بعضهم صنفين و بعضهم لا يهبه شيئا منهما ، وان ليس التقييد بالمشيئة مستفاداً من قوله أو يزوجهم ذكرانا واناثا ، ولو سلم ، فمن شاء في حقه الذكور فقط أو الاناث فقط لايمكن في حقه بدلهما مشيئة الاناث والذكور معاً فان ماشاء الله كان على مافي الحديث المرفوع نعم انه ممكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى اما بعد تعلق المشيئة فلا هذا فتدبر املك تطلع على ماهو أحسن مما ذكرت * قال قدس سره هي عدم لزوم المشيئة الخ * ، فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقهم بسبب عدم لزوم المشيئة والمقصود وقوع التزويج (قوله لأجل المبالغة لكمال الخ) اشارة الى ان اللام صلة للمبالغة لا للأجل والمبالغة في الكمال قد تكون مطلوبا في نفسها وقد تكون مطلوبا للتهكم كما يقال للجبان لقيت من فلان أسداً واعلم ان الالفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس هو من دواخل البلاغة لعدم تأتي الوضوح والخفاء بالدلالة الوضعية كما مر ، بخلاف الاستعارة لكونها مجازا يتأتى به الوضوح والخفاء فلذا كانت من دواخل البلاغة ، والتجريد لاجل المبالغة في الوصف فليس داخلا في المبالغة على ماوهم (قوله بمن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية

الاولى المفعول المعتبر في المرجع أعني الذكور والاناث أو الفعل المتعلق بالمرجع أعني هبة الذكور والاناث
(قول المحشي) ولو سلم فيرد الخ أي لو سلم الاقتضاء بناء على الظاهر من ان المعتبر في المرجع معتبر في الراجع
(قول المحشي) فليس المعنى على البدلية هذا لزم السيد من جهة ان مرجع الضمير هو من يشاء لا الذكور
(قول المحشي) وان ليس التقييد الخ أي بخلاف ماقاله شارحا الكشاف سابقا فان المشيئة عليه مستفادة منه لتركبه مما هي فيه (قول المحشي) ولو سلم لدلالة الكلام على التقييد بها
(قول المحشي) فمن شاء في حقه الذكور فقد الخ قيل ان البدلية هنا في أصل المشيئة بمعنى أو يهب لهم بدل كذا غيره ان شاء غيره بدل مشيئته ولا يلزم من اعتبار مافي المرجع في الراجع في الواو كما مر اعتباره في أو كما هنا
(قول المحشي) فيه انه حينئذ الخ قد يقال ماذكره السيد معنى بالاشارة لا بالعبارة كما يفيده قوله سرية
(قول المحشي) بخلاف الاستعارة الخ وان اشتركا في افادة المبالغة
(قول المحشي) لاجل المبالغة الخ اى وما لاجل المبالغة لا يكون من المبالغة

صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل (ومنها) مايكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع (نحو قوله وشوهاء) من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب (تعدو) تسرع (بي الى صارخ الوغي) أي المستغيث في الوغى وهو الحرب (بمستلئم) أي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم عند أهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله أي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع (ومنها) مايكون بدخول في في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها داراً أخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة (ومنها) مايكون بدون توسط حرف (نحو قوله) أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي (فلئن بقيت لارحلن لغزوه * تحوى) اي تجمع (الغنائم) الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن (او يموت) منصوب بان مضمرة كانه قال الا اذ يموت (كريم) يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل أو اموت وهذا بخلاف قوله تعالى * إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه (وقيل تقديره او يموت مني كريم) فيكون من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية (وفيه نظر) اذ لاحاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ماقيل انه اراد ان في البيت نظراً لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه أراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لاينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في «تطاول ليلك بالاثمد» والتشجيع والنصح في قوله «أقول لها اذا جشأت وجاشت»

باء الملابسة (قوله فليتأمل) لعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الأسد حصل المبالغة بجعله عين الأسد كما في الاستعارة وان فاتت المبالغة الحاصلة من التجريد ومراده بقوله والغرض التشبيه ان المقصود الاصلي التشبيه (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة) أي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب شدة العذاب فان احتمال الانقطاع يهونه (قوله منصوب) أي رواية والافيجوز رفعه بالعطف على تحوى بحذف العائد أي فيها (قوله اذ لا معنى للانتزاع) بان يقال انتزع الله تعالى من ذاته ربا مبالغة في ربوبيته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع (قوله ان في البيت) أي في كونه من التجريد (قوله بل هو) أي اجتماعهما واقع فالمرجع مذكور معنى (قوله لنكتة الخ) لايخفى ان النكتة المذكورة تحصل

(قال السيد) ورد بان التجريد لاينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعله مخاطبا لنكتة (اقول) المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور على ماعرفت ارادة معنى واحد في صور متفاوتة استجلابا لنشاط السامع له واستدرارا لاصغائه اليه والمقصود من التجريد المبالغة في كون الشيء موصوفا بصفة وبلوغه النهاية فيها بان ينتزع منه شيء

مكانك تحمدي اوتستريحي (ومنها) مايكون بطريق الكناية (نحو قوله، خير من يركب المطي ولايشرب كأسا بكف من بخلا) اى يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جواداً يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شيء بل مما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية

بمجرد جعل نفسه مخاطبا ولا توقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتماعهما واقع في صورة يكون الاسلوب المنتقل اليه دالا على صفة كما فيما نحن فيه ، فهو يعنى قوله كريم التفات من حيث انه انتقل من التكلم الى الغيبة وتجريد من حيث

آخر موصوف بتلك الصفة فمبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى ومبنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف يتصور اجتماعهما نعم ربما أمكن حمل الكلام على كل واحد منهما بدلا عن الآخر واما أنهما مقصودان معا فكلا مثلا اذا عبر المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب أو الغيبة فان لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة في اتصافه به لم يكن تجريدا أصلاوان كان هناك وصف يحتمل المقام المبالغة فيه فان انتزع من نفسه شخصاً آخر موصوفا به فهو تجريد وليس من الالتفات فى شيء وان لم ينتزع بل قصد مجرد الافتنان فى التعبير عن نفسه كان التفاتا عند الجمهور أو على مذهب السكاكى فان قبل كلام المفتاح حيث قال في بيان الالتفات واقومها مقام المصاب يدل على انه تجريد يضاً فيجتمعان قلنا معنى كلامه انه اقام نفسه مقام المصاب لانه جرد منها مصابا آخر ليكون تجريدا فماذكره فائدة اطلاق لفظ المخاطب على المتكلم وبيان النكتة الخاصة بالالتفات في هذا الموضع وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قوله تطاول ليلك ان حمل على الالتفات كان فيه ايهام الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في اتصافه بالمحزونية بطريق انتزاع محزون آخر منه وان حمل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة في اتصافه بالمحزونية بطريق الانتزاع والله اعلم

(قال السيد)لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل الخ(اقول)مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل واثبات الجود وقد نفى عنه الشرب بكف البخيل ولاشك انه يشرب بكفه فلايكون بخيلالان كونه بخيلا يستلزم شربه بكف البخيل فكنى بنفي اللازم عن نفي الملزوم ويلزم من نفي البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقدار يتم المقصود ولا دليل على انه جعل نفى الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريداً بل هو تطويل للمسافة بلاثبت ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت يامن يشرب بكف كريم يتبادر منه أنه يشرب بكفه فهو كريم لا انه يشرب بكف كريم آخر منتزع عنه وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لايجامع كونه تجريداً نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه والفرق ظاهر فصح ما ادعاه ذلك البعض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده مما ذكره توجيه مافي الكتاب واما اذا أراد به رده فلا

(قول المحشى) فهو التفات من حيث الخ فيكون من البلاغة من وجه ومن المحسنات من آخر

لاينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله) أي قول ابي الطيب، لاخيل عندك تهديها ولامال،) فليسعد النطق ان لم يسعد الحال * واراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشي * ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا ايها الرجل * (ومنه) اى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة لاتكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ماخرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان* وانما الشعر لب المرء يعرضه* على المجالس ان كيسا وان حمقا * وان اشعر بيت انت قائله * بيت يقال اذا انشدته صدقا * وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام مابولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان فى قوله، لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى * واسيافنا يقطرن من نجدة دما * حيث استعمل جمع القلة أعنى الجفنات والاسياف وقد ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهى بل قال (والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه فى الشدة أو الضعف حدا) مفعول بلوغه (مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعي ذلك (لئلا يظن انه) أى ذلك الوصف (غير متناه فيه) أى فى الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين (وتنحصر) المبالغة (فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله) أى قول امرىء القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق (وان كثر العدو فعادي عداء) فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر فى طلق واحد (بين ثور ونعجة) اراد بالثور الذكر من بقر

التعبير بصيغة الصفة مبالغة في كرمه وبما ذكرنا اندفع ماذكره السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضي التغاير ولو ادعاء فبينهما تناف لانه انما يلزم لوكان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة * قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام انما قال ذلك لان نفي البخل لايستلزم اثبات الجود لوجود الواسطة * قال قدس سره ولا دليل الخ * فيه ان البيت المذكور مثال يكفيه الاحتمال والدليل انما يلزم اذا كان شاهدا (قوله أراد بالحال الغنى) فى التاج الاسعاد يارى كردن فالمعنى فليعن النطق فى المدح ان لم يعن الغنى فى الاهداء فما قيل أى حالك وهو الفقر اذ الفقر لايسعد الاهداء وانما يسعد الغنى وهو عار منه فتفسير الحال بالغنى ليس بشيء) قوله وانما يدعي ذلك الخ) أشار بذلك الى ان قوله لئلا يظن الخ خارج عن التعريف ، بيان لغايته للفرق بينه وبين الكذب (قوله انه غير متناه) أى غير بالغ فى النهاية (قوله ادعى ان جاره

(قول المحشي) بيان لغايته الخ يفيد انه لابد من قصد تلك الغاية لانها العلة الباعثة والا كان كذبا وبه يندفع مافي الاطول

الوحش وبالنعجة الانثى منها (دراكا) متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله، ونكرم جارنا مادام فينا، ونتبعه الكرامة حيث مالا ") ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة (وهما) أى التبليغ والاغراق (مقبولان والا) أى وان لم يكن ممكنا لاعقلا ولاعادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا (فغلو كقوله) اى قول ابى نواس (،واخفت اهل الشرك حتى انه") الضمير للشأن (لتخافك النطف التى لم تخلق) ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير مخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) اى من الغلو (اصناف منها ما ادخل عليه مايقرب به الى الصحة نحو) لفظ (يكاد فى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) ومثله بيت السقط، شجا ركبا وافراسا وابلا، وزاد وكاد ان يشجو الرحالا (ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله) اى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها عليها) الضميران للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها (عثيرا) اى غبارا (لو تبتغي) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لامكنا) اى امكن العنق ادعي ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) اى ادخال مايقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل (في قوله) أى قول القاضي الارجانى يصف طول الليل (يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجي*وشدت باهدابى اليهن اجفانى) أى يوقع في خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن

الخ) الحصر مستفاد من عموم حيث ما لا ولهذا الحصر صار ممتنعا عاديا (قوله مقبولان الخ) واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لأنها ليست مجراة على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى الموارد والامثلة فقوله تعالى « يكاد زيتها يضيء » مجاز مركب عن كثرة صفائه ونوره وقول ابى الطيب عن مجاز كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اسكر بالامس لامتناع من ان يقال انه مجاز عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشرب كذا أفاده بعض الناظرين . والا ظهر ان يقال ان المقبولة والمردودة انما هى بالنسبة الى المعنى المطابقى لا بالنظر الى ما هو المقصود اعنى ادعاء كمال الوصف (قوله الى الصحة) أى الامكان فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى لامزيد عليها فكيف

(قول المحشى) والاظهر ان يقال الخ كان اظهر لافادته ان المبالغة مقبولة بالنظر للمقصود بخلاف ماقبله فانه يفيد نفى القبول من حيث المبالغة ولا يخفى ما فيه خصوصا فى القرآن

ولفظ بخيل مما يقرب به الى الصحة (ومنها ماأخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غداً ان ذا من العجب ومنه) أي من المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام)وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس فى القرآن وكانه أراد بذلك مايكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التى لاتحتمل النقيض بوجه ماوالآية ليست كذلك لان تعددالآلهة ليس قطعى الاستلزام للفسادوانماهو من المشهورات الصادقة (وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى نعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك (حلفت فلم اترك لنفسك ريبة) وهى مايريب الانسان ويقلقه وأراد بها الشك (وليس وراء الله للمرء مطلب) أى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف (لئن كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى أغش) من غش فلان (واكذب) واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب القسم (ولكننى كنت امرأ لى جانب من الارض فيه) أى فى ذلك الجانب وأراد به الشام (مستراد) أى موضع يتردد فيه لطلب الرزق منتجع من راد الكلأ وارتاده (ومذهب ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا مدحتهم احكم فى أموالهم واقرب كفعلك) أي يجعلون لى حكما فى أموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل أنت (فى قوم أراك اصطنعتهم) وأحسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا) يعنى لاتلمنى ولا تعاتبنى على مدح آل جفنة وقد أحسنوا الى كما لاتلوم

يقال فيه مايقرب به الى الصحة (قوله ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) ايراد الحجة يتعلق بأداء أصل المعنى وكونه على طريقة أهل الكلام من المحسنات المعنوية فان المحاورة لاتتوقف على كونه على طريقتهم ، وان كان مرجعه الى ذلك (قوله وكأنه أراد بذلك الخ) فان اللائق بالدعوة العامة المقدمات المشهورة لكون النفس مطاوعة لها بخلاف البرهان فانه مختص بأولى الالباب الخالصة (قوله ليس قطعي الاستلزام للفساد) بمعنى الخروج عن هذا النظام المشاهد ولو أريد به عدم التكون يكون قطعي الاستلزام وتفصيله فيشرح العقائد للشارح رحمه الله تعالى (قوله موطئة للقسم) تدل على ان المذكور

(قول المحشي) وان كان مرجعه الى المحاورة بمعنى الاستدلال

(قول المحشي) بالدعوة العامة أى دعوة الاسلام الذى أتي بها القرآن

(قول المحشي)عدم التكون لانهما اما ان يجتمعا على الايجاد أو يتمانعا أو يوجد واحد دون الآخر والكل ممتنع كما بين في حواشي للمحشي على العقائد نعم التعبير بفيهما وفسدتا يفيد وجودهما وحدوث فسادهما فلا يناسب عدم التكون وقوله في شرح العقائد للشارح أى وان كان الشارح قد رده والاولى الحوالة على حواشيه هو على شرح العقائد

قوما مدحوك وقد أحسنت اليهم فكما ان مدح أولئك لك لايعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى * وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه * أى الاعادة أهون واسهل عليه من البدء وكل ماهو أهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام * فلما افل قال لاأحب الآفلين * أى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربي (ومنه) أى من المعنوى (حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي) أى بان ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ولايكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب أن لايكون مااعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ماتوهم من ان هـذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لايكون الا غير حقيق ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيق ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقـل غير مطابق للواقع (وهذا اربعة اضرب لان الصفة) التى ادعي لها علة مناسبة (اما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لايظهر لها فى العادة علة) وان كانت لاتخلو فى الواقع عن علة (كقوله) أى قول ابى الطيب (لم يحك) أى لم يشابه (نائلك) اى عطاءك (السحاب وانما حمت به) اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيبها الرحضاء) أى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لايظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (او يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة

في معرض الجواب جواب القسم لاجزاء الشرط (قوله أهون وأسهل عليه)لا بالنظر الى ذاته تعالى اذ لا يتصور فى حقه تعالى السهولة والأسهلية بل على ماجرت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان أعادته أسهل عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان)أى امكان الصدور اذ الامكان الذاتي لايمكن فيه الشدة والضعف (قوله على مقابل الحقيقى) يعنى الموجود الخرجي ، فتوهم انه بمعنى الموجود في نفس الامر (قوله ولو كان الامر كما توهم) من ان الاعتبار لايكون الا غير حقيقي (قوله أى لم تشابه) في التاج حكى وحكاه في فعله مانند او نشد دركار (قوله وتفوقه عليها) أى تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه اختيارى كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس له اختيار في نزول المطر وآثارها قليلة بالنسبة الى آثار عطائه واقعه في غير موقعها وليس المعنى ان نائل السحاب لم يشابه

(قول المحشي) فتوهم انه أى توهم ان الحقيقى مقابل الاعتبارى هو الموجود في نفس الأمر فيكون الاعتبارى مالا وجود له في نفس الامر فيكون منفيا عن غير الحقيقى

(المذكورة) اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل (كقوله) أي قول ابي الطيب (مابه قتل اعاديه ولكن * يتقي إخلاف مارجو الذئاب) فان قتل الاعداء أي قتل الملوك اعداءهم انما يكون (في العادة لدفع مضرتهم) حتى تصفو لهم ممالكهم من منازعتهم (لا لما ذكره) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليهم الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي أي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب أن ينالوا من لحوم أعدائه ويتضمن ايضاً مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق أي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط أمنه منهم وانه لايحتاج الى قتلهم واستئصالهم (والثانية) اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) أي قول مسلم بن الوليد (ياواشيا حسنت فيه اساءته * نجي حذارك) اى حذاري اياك (انساني) اى انسان عيني (من الغرق * فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه) حيث لايستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا (عقبه) أي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي (بان حذاره) أي حذار الشاعر (منه) أي من الواشي (نجى انسانه) اى انسان عين الشاعر (من الغرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (اوغير ممكنة) عطف على اما ممكنة (كقوله) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه (لو لم تكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليها

نائله فلما علمت السحاب عدم المشابهة بين النائلين حمت فصبيبها الرحضاء حتى يقتضي وجود نائل السحاب أولا ليظهر له عدم المشابهة بين النائلين الموجب للحمى الموجبة للرحضاء فلايتم ان نزول المطر مطلقا عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (قوله لكانت علة حقيقية) أي في العادة لان الكلام في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أي حذاري اياك) اشار الى ان الاضافة في حذارك اضافة المصدر الى المفعول لا الى الفاعل يتعدى بنفسه يقال حذرته ومن يقال حذرت منه كما في المتن (قوله أي انسان عيني من الغرق) غرق انسان العين كناية عن العمى أي نجى حذارك من العمى فلايرد

(قال السيد) اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقية (اقول) لايلزم من ظهور العلة في العادة ان يكون علة حقيقية أي موافقة لما في نفس الامر كما فسرها بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالاولى أن يدعي حينئذ فوات الاعتبار اللطيف اذلا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فات القيد الاخير أيضاً

(قول المحشي) لان الكلام في العلة العادية فقول المصنف في التعريف باعتبار غير حقيقي أي غير حقيقي عليتها في نفس الأمر ولو باعتبار الزعم لان اجراء العلة الحقيقية بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل لاشتهار التعليل بها ثم انه ليس في حسن التعليل ايراد الحجة على مذهب أهل الكلام حتى يكون مذهبا كلاميا بدليل ظهور علة غير المذكورة

عقد منتطق) من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ماهو أصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد أخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز أن يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * بمعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ماعلى الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة الممدوح أي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لايخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لاللعلم به (وألحق به) اى بحسن التعليل (مابني على الشك) ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله) اى قول ابى تمام (كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها حبيبا فما ترقا) أراد ترقأ بالهمزة فخففها أى ماتسكن

ما قيل ان المناسب أن يقول نجي نفسي من الغرق لان انسان العين يغرق بدمع قليل ولا يحتاج الى أن يجاب بان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فاذا كان يغرق يكون كثير الماء في الغاية (قوله أى شد النطاق الخ) النطاق في الاصل شقة تلبسها المرأة وقد تطلق على ماتشد المرأة تلك الشقة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت ابي بكر ذات النطاقين وهو المراد هنا ولا يناسب تفسير انتطق بشد المنطقة لان الجوزاء مؤنث ولا يقال للكواكب التي في حول الجوزاء منطقة الجوزاء بل نطاقها (قوله قصد تعليلها) بنية خدمة الممدوح لايخفى انه لا يصلح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح

(قال السيد) من انتطق أى شد النطاق (أقول)قال في الصحاح النطاق شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان وقد انتطقت المرأة لبست النطاق وانتطق الرجل أى لبس المنطق وهو كل ماشددت به وسطك والمنطقة معروفة اسم لها خاص تقول منه نطقت الرجل فتنطق (قول المحشي)لان الجوزاء مؤنث أى والمنطقة للرجل وقوله لايقال الخ اعتراض آخر

(لمن مدامع) والضمير في تحتها للربى في البيت الذى قبله وهو قوله * ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع * يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر المعظم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكي عليه وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب * طللان طال عليهما الامد * درسا فلا علم ولا نضد * لبسا البلا فكأنما وجدا * بعد الأحبة مثل ما أجد * وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا أراد بالحبيب نفسه ولاأدرى ماهذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاءمة لمطلع القصيدة وهو قوله * لا إن صدرى من عزائى بلاقع * عشية شاقتنى الديار البلاقع * وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار (ومنه) اى من المعنوى (التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل (كقوله) اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت (احلامكم لسقام الجهل شافية * كما دماؤكم تشفى من الكلب) الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب بأكل لحوم الناس فيأخذهم من ذلك جنون لا يعض انسانا الاكلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني أنتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفى طريقته قول الحماسي * بناة مكارم واساة كلم * دماؤكم * من الكلب الشفاء * فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب (ومنه) اى من المعنوي (تأكيد المدح بما يشبه الذم) النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى * ولا تنكحوا مانكح آباؤكم من النساء الا ماقد سلف * يعنى ان أمكن لكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه ولا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه وليسم

انما يصح تعليل الانطباق بها الا هم لا ان يجعل رؤية الطباق كناية عن وجوده (قوله مدامع) جمع مدمع ، المآقي وهي اطراف العين ونسبة السيلان اليها كنسبة الجريان الى النهر (قوله يعنى ساقت الريح المزن اليها) بيان لحاصل المعنى فان شفعت على صيغة المجهول معناه ضمت أو جعلت مقبولة الشفاعة وقراءته على صيغة المعلوم من الشفاعة يخل الوزن (قوله قصد به الملاءمة الخ) يعنى ان السحاب المذكور يحزن ويغتم من كثرة حزنه وخلو صدره من الغير ويطلبه في تلك الديار الربى او في تلك الديار ويبكي عليه فان الديار البلاقع هي والربى واحد وهي مواضع خيام الحبيبة فقوله فكان نفس ابى تمام الخ متفرع على القولين (قوله احتراز الخ) لايخفى ان تفسير التفريع المذكور يستدعى اتحاد الحكم المتعلقين وفي المثال المذكور الحكمان مختلفان فالمناسب ان يقول وابوه راكب (قوله من عض الكلب) الكلب على وزن الكتف (قوله وليسم الخ)

(قول المحشى) المآقى أى المدامع هى المآقى

تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه (وهو ضربان أفضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح)
(بتقدير دخولها فيها) اي دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله) اي قول النابغة الذبياني (ولا عيب لذلك الشيء
فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول) اي كسور في حدها والواحد فل (من قراع الكتائب) اي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول (اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيأ
منه) اي من العيب (على تقدير كونه منه) اي من كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
وتصحيح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور (وهو) اى هذا التقدير وهو كون الفلول من
العيب(محال)لانه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) اي اثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالمحال) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (فالتأكيد فيه) أي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا
الضرب (من جهة انه كدعوي الشيء ببينة) لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت (و) من جهة (ان الاصل في مطلق الاستثناء) هو(الاتصال)
اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى
اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ماتقرر في اصول الفقه واذا
كان الاصل في الاستثناء الاتصال (فذكر اداته قبل ذكر مابعدها) وهو المستثنى(يوهم اخراج شيء)وهو
المستثنى (مما قبلها) اى ماقبل الاداة وهو المستثنى منه يعنى يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان
يخرج شيأ من افراد مانفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اى
ظننته وأوهمته غيري(فاذا وليها) اي الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع(جاء
التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة

أى ليسم القدر المشترك بين جميع ماذكر من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وغير ذلك بتأكيد الشيء
بما يشبه نقيضه ويجعل هذا واحدا من المحسنات المعنوية مندرجا تحتها جميع ماذكره وليس المراد أن يسمى تأكيد المدح

(قال السيد) وهذا زيادة توضيح(قول) يعنى ان قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح المقصود لان كون اثبات
شيء من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شيء منه على الشرط المذكور يعنى قوله
ان كان فلول السيف عيبا وفيه بحث اذ الظاهر ان قوله ان كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر كانه قال يعنى الشاعر
ان فيهم عيبا ان كان فلول السيف عيبا وقوله فاثبت على صيغة الماضى كلام من المصنف متفرع على ماذكره من مراد
الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط المذكور جزاء له كما توهمه فانه ركيك جدا لفظا ومعنى وحينئذ فلا بد من قوله
على تقدير كونه منه
(قول المحشي) وليس المراد ان يسمي الخ لان تأكيد الذم بما يشبه المدح يكون داخلا فيه لامقابلا له ويلزم غيد

مدح مع مافيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء) أي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء (يليها صفة مدح اخري له) اي لذلك الشيء (نحو انا افصح العرب بيد أنى من قريش) وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء (واصل الاستثناء فيه) أي فى هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهذا لاينافى قوله ان الاصل في مطلق استثناء هو الاتصال فليتأمل (لكنه) اي الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين فى الضرب الأول وهو ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال

بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح * قال قدس سره فانه ركيك جدا * لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لايقال ان جئتني اكرمتك على تقدير مجيئك واما معنى فلان الجزاء المذكور وجود العيب فيهم لا ثبات وجود العيب فيهم (قوله ويعقب باداة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان أو منقطعا لابد فيه من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأكيد لكونه فى صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح رحمه الله يذكر الخ (قوله انا افصح العرب الخ) جعله ابن مالك من الضرب الاول بتأويله بالنفى أى لانقصان في فصاحتى الا انى من قريش (قوله وبيد) بمعنى غير اليه ذهب الجمهور وفى المغنى انه للتعليل فالمعنى انا أفصح العرب لاجل انى من قريش ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لا انه علة تامة وفى القاموس ان بيد بمعنى غير ومن أجل وعلى (قوله وأصل الاستثناء فيه الخ) أى الراجح الكثير الاستعمال فى هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يكون داخلا . الا انه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الا انه كريم واما فى الضرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة ذم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين (قوله فليتأمل) حتى يظهر لك عدم التنافي بينهما اذ كون الكثير

ذلك مما ذكره العصام (قول المحشي) الجزاء المذكور أى فى البيت

(قول المحشى) الا أنه خلاف الاصل لانه يوهم حقيقة الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم ويفوت أصل الباب لكن لما كان المستثنى انه مؤمن دون الايمان اتقي ذلك الايهام وذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعدها مايفيد ثبوت صفة المدح جاء التأكيد ومعني كون الاستثناء متصلا ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وان لم يكن حقيقة الاستثناء موجودة تأمل

(قال السيد قدس سره) الظاهر انه من الضرب الاول لان الاستثناء من صفة ذم منفية ولا اثبات لصفة مدح عقب باستثناء حتى يكون من الضرب الثاني

فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخري جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعنى دعوي الشيء ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اى ولكون التأكيد فى مثل هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان) الضرب (الاول افضل) لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى * لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما * فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله، لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما، يمكن حمله على كل من ضربى تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك فى الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتى بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءنى رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تأخر ذكر الرجل (ومنه) أى من تأكيد المدح

الراجح فى مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على مابين في الاصول لاينافي أن يكون الكثير الراجح في نوع منه الانقطاع (قوله ضرب آخر) كونه ضربا آخر من جهة انه ليس المستثنى منه صفة ذم منفية بل محذوف هو اعم الاشياء يقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قيل لاعيب فينا الا ان آمنا * قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول*لان المذكور سابقا صفة ذم منفية استثنى منها صفة مدح*قال قدس سره اعتبر فيها جهتا تأكيد * جهة كونه كدعوى الشيء ببينة وجهة كون الاصل فى الاستثناء الاتصال*قال قدس سره لايمكن الا اعتبار جهة واحدة*وهي الجهة الثانية واما الجهة الاولى فمبناها على تقدير الدخول ولايمكن ذلك في الضرب الثانى لكون المذكور قبل الا صفة مدح مثبتة ولاعموم لها ويمكن ان يقال ان فسر (لايسمعون فيها لغوا) بنفى سماع اللغو كان من الضرب الاول لكون سماع اللغو صفة ذم منفية وان فسر بثبوت عدم سماع اللغو كان من الضرب الثانى لكون عدم سماع اللغو صفة مدح مثبتة (قال قدس سره ولعله اراد الخ) فيه انه يلزم، اختلال تعريف الضرب الاول وتفضيله على الاطلاق

(قال السيد) فيحتمل أن يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني (أقول) الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا تأكيده والا فلم يعتبر لا جهة واحدة وذلك جار فى جميع افراد الضرب الاول ولا يصير بذلك من الضرب الثانى الذى لايمكن فيه الا اعتبار جهة واحدة للتأكيد وان كان مثله فى ملاحظة جهة واحدة للتأكيد ولعله اراد بكونه من الضرب الثانى هذه المماثلة فقط

(قول المحشي) اختلال تعريف الضرب الاول حيث اعتبر فيه تقدير الدخول وفيما ذكر لم يعتبر وقوله وتفضيله أي

بما يشبه الذم (ضرب آخر وهو) ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح (نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا) اى وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه و كرهه وعليه قوله تعالى * قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول فى افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) الدال عليه لفظ لكن (فى هذا الباب) أى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء) فى افادة المراد (كما فى قوله) اى قول ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زاخرا * سوى انه الضرغام لكنه الوبل) فالاولان استثناآن مثل قوله بيدانى من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن (ومنه) اى من المعنوي (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها) اي دخول صفة الذم في صفة المدح (كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من أحسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد (وتحقيقهما على قياس ما مر) ويأتى منه الضرب الآخر أعنى الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق (ومنه) أي من المعنوى (الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله) أى قول ابى الطيب (نهبت من الاعمار مالو حويته) أى جمعته (لهنئت الدنيا بانك خالد * مدحه بالنهاية فى الشجاعة)

والحصر بين الضربين (قوله فالاولان استثناآن) بحذف العاطف أو الثالث استثناء من الثانى وكذا قوله لكنه الوبل (قوله هذا الضرب من الاستثناء) قال الزوزنى ، ويسمى هذا النوع الاستثناء الخداعى

واختلال تفضيله على الاطلاق فانه فى هذه الصورة مساو للضرب الثانى وقوله والحصر أى واختلال الحصر لانه بقى أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح لا بتقدير الدخول

(قول المحشى) استثناءن بحذف العاطف أي استثناءن من الاول أعنى هو البدر بحذف العاطف أو الثالث وهو قوله سوى انه الضرغام استثناء من الثانى أى قوله البحر زاخر فالمراد بالثالث والثاني من الاوصاف وقوله كذا قوله لكنه الوبل يعنى انه اما عطف على ماقبله بحذف العاطف أو استدراك مما يليه وكل من وجهيه جار فى الوجهين السابقين فالحاصل اربعة اوجه من ضرب اثنين فى اثنين

(قول المحشى) ويسمى هذا النوع أي الاستثناء فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم وقوله الخداعى لانه خداع بايهام قصد الاستثناء وفقد مايستثنى وقد أشار الشارح لذلك أولا بقوله ان فيه نوع تأخيذ وخلابة فان الخلابة الخديعة

اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد فى الدنيا (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة أحد بشيء لافائدة له فيه قال على بن عيسى الربعي (وفيه) أى فى هذا البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (انه نهب الاعمار دون الاموال) وهذا ماينبيء عن علو الهمة (و) الثانى (انه لم يكن ظالما فى قتلهم) أى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلو كان ظالما فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده (ومنه) أى من المعنوى (الادماج) يقال ادمج الشيء فى الثوب اذا لفه فيه (وهو ان يضمن كلام سبق لمعنى) مدحا كان او غيره (معنى) آخر) منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعني الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر * ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * واسعفنا فى من نحب ونكرم * فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم * انه ادمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب (فهو اعم من الاستتباع) لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح (كقوله) اى قول ابى الطيب (اقلب فيه) أي فى ذلك الليل (اجفانى كانى * أعد بها على الدهر الذنوبا * فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) يعنى لكثرة تقلبي لاجفانى في ذلك الليل كانى اعد بها على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابي الطيب او اكثر كما فى قول ابن بنانة * ولابد لى من جهلة فى وصاله * فمن لى بخل اودع الحلم عنده * فانه ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار نبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه لما كان مريد الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان

(قوله لان الشكاية مصرح بها) بقوله * بى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * (قوله لكان أقرب) لان قوله فقلت له نعماك فيهم اتمها الخ دعاء للممدوح متضمن للتهنئة (قوله اعم من الاستتباع) هذا بالنظر الى ظاهر تعريف الاستتباع اما لو قيل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا للتخصيص يكون مساويا للادماج (قوله اعد بها) أي بالاجفان أى باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من اعلى واسفل (قوله ولابد لى من جهله) الضمير للمتكلم ففيه التفات من التكلم الى الغيبة قابل الجهل بالحلم لاستلزامه الطيش وترك الوقار (قوله ادمج في الغزل) بالتحريك فى الصحاح مغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن

(قول المحشي) بطريق التمثيل أى كما هو الظاهر من معنى الاستتباع وهو الاتيان بشئ على وجه التبعية مطلقا
(قول المحشي) يكون مساويا ولذا ترك السكاكي الادماج واكتفي بالاستتباع

الوداثع تستماد آخر الامر (ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) ويسمي محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور) يسمى عمر الخاط لي عمر قباء ا(ياليت عينيه سواء) فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني خيرا وبالعكس فيكون ذما قال (السكاكي ومنه) أي ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام (ومنه) أى من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله * اذا ماتميمي أتاك مفاخراً * فقل عد عن ذا كيف اكلك الضب * ومنه) اى من المعنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لاأحب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية، ايا شجر الخابور)هو من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من أوراق الشجر أى صار ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب فى كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى مقام الشك فى الحكم (والمبالغة) أى وكالمبالغة (فى المدح كقوله) أى قول البحترى (المع برق سري أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى) أى الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح (او) المبالغة (فى الذم فى قوله) أى قول زهير وما ادرى وسوف اخال ادرى (اقوم آل حصن ام نساء) وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة (والتدله) أي وكالتحير والتدهش (فى الحب في قوله) اى قول الحسين بن عبد الله (بالله ياظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر) فى اضافة ليلى الى نفسه أولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله * أمنزلتي سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللآتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى * ثلث الاثافى والديار البلاقع *

يقال غازلها وغازلتنى والاسم الغزل (قوله الهزل الذى يراد به الجد) أى يذكر الكلام على سبيل المطايبة و يقصد منه معنى صحيح فى الحقيقة (قوله من عد) اما امر عد يعد بمعنى احسب أو من عدّى يعدى اى تجاوز (قوله وهو كما سماه السكاكي الخ) كان الظاهر أن يقول وهو ما سماه السكاكى رحمه الله سوق الخ لا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشهور كذا وهو كما سيجيء. كذا وقوله لنكتة بالتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكى رحمه الله لا انه اخره ليكون بيان النكات متصلا به (قوله المع برق سرى الخ) السري صفة أى ظهر بالليل والضاحى بالضاد المعجمة و الحاء المهملة من الضحو (قوله فيه دلالة الخ) أى دلالة من حيث بظاهره والا فيجوز أن يكون التخصيص بالرجاء مستفاداً من مقابلة النساء (قوله امنزلتي سلمى الخ) خاطب منزلتي الشتاء

وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار * هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد *يعنون محمداً عليه أفضل الصلوات والتسليمات كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه عندهم رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض فى قوله تعالى* وانا او اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين * وكغير ذلك من الاعتبارات (ومنه) اى من المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما ان يقع صفة فى كلام الغير كناية عن شيء اثبت له) اى لذلك الشيء حكم (فتثبتها لغيره) أي فتثبت أنت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء (من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) أي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو لانتفائه عن ذلك الغير (نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنهم بالأعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو لله تعالى ولرسوله وللمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة أعنى لله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله) أى حال كون مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذا أتيت مراراً ،قال ثقلت كاهلي بالايادي) فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد أخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده ؛ قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادى ؛ اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت أى امللت وابرم أيضا حكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر * واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى * وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن في فؤادي * وقالوا قد صفت منا قلوب * وقد صدقوا ولكن عن ودادى* فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لأن اللفظ لمحمول على معني آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى (ومنه) أى من المعنوى (الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح أو غيره و اسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك ويسمى اطراداً لان تلك الاسماء في تحدرها

والصيف للبيبة وناداهما فالهمزة للنداء والرواجع جمع راجعة والتسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفى بعض النسخ بدل أو يدفع البكاء أو يكشف العمى أى عمه العشق ونحيره والاستفهام انكاري أى لا يرجع ولا يدفع وثلاث الاثافي فاعل الفعلين على التنازع والاثافى بالتشديد والتخفيف جمع أثفية وهي ما يوضع عليه القدر أى ثلاث احجار والبلاقع جمع بلقعة وهي الارض القفر التى لاشئ فيها (قوله القول بالموجب) اى اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفى مقصوده

كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه(كقوله، ان يقتلوك فقد ثلت عروشهم ' بعتيبة بن الحارث بن شهاب) يقال ثل الله عرشهم أي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم أي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد أثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي (واما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة (فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابهما في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام (والتام منه ان يتفقا) أي اللفظان (في انواع الحروف) وكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و في أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) في (هيئاتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح أحدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول (و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم أعني التام حسن الافادة مع أن صورته صورة الاعادة (فان كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع ماذكر (من نوع واحد) من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمي متماثلا) لان المماثلة هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد أو الجمعية بأن يكونا مفردين (نحو ويوم تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام أو جمعين نحو قول الشاعر * حدق الآجال آجال * والهوى للمرء قتال * الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى العمر واما

وذلك اما باثبات مناط مقصوده في شيء آخر واما بحمل لفظه في كلامه على غير ما قصده منه (قوله اي في التلفظ) فسر اللفظ بالتلفظ ، اذ لامعنى المشابهة للفظين في نفس اللفظ ، فانه يستلزم اتحادهما فيخرج منه الجناس الغير التام (قوله في انواع الحروف) اورد لفظ الانوع تنبيها على ان الحروف انواع والا فيكفي في الحروف (قوله وفي اعدادها الخ) الاولى عددها وهيئتها اذ ليس توافق الكلمتين في اعداد الحروف والهيئات الا انه اورد صيغة الجمع نظراً الي المواد (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر ان يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف دون الكلمات ولان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور (قوله وهو القطيع من بقر الوحش الخ)

(قول المحشي) اذ لامعنى لتشابه اللفظين في نفس اللفظ لانه لا بد من مغايرة وجه الشبه للطرفين
(قول المحشي) فانه يستلزم اتحادهما لعله وانه بالواو بدل الفاء

مختلفان نحو قول الحريري * وذي ذمام وفت بالعهد ذمته*ولاذمام له في مذهب العرب * الذمام الاول الحرمة والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليل الماء وفلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض (وان كانا) أي اللفظان المتفقان فيما ذكر (من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (يسمى مستوفي) فالاسم والفعل (كقوله) أي قول ابي تمام (ما مات من كرم الزمان فانه * يحيي لدى يحيي بن عبد الله) لانه كريم يحيي الكرم ويجدده (وايضا) تقسيم آخر للتام وهو انه (ان كان أحد لفظيه) أي لفظي التجنيس التام (مركبا والآخر مفرداً يسمى جناس التركيب) وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب (فان اتفقا) أي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق لفظيه في الخط أيضا (كقوله) أي قول أبي الفتح (اذا ملك لم يكن ذاهبة) أي صاحب هبة (فدعه فدولته ذاهبة) أي غير باقية وكقول أبي العلاء *مطايا مطايا وجدكن منازل)*منازل عنها ليس عني بمقلع *فمطا فعل ماض وياحرف

والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطيع البقر الوحشي جالبات للموت والعشق قتال الانسان (قوله وذي زمام الخ) اى ذي حرمة وفت بالعهد ذمته، اى ذاته، فان الذمة في الاصل العهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع في اطلاقات الفقهاء قوله ولاذمام الخ اى ليس له آبار قليلة الماء في مسالك العرب وهو كناية عن كثرة خيراته (قوله مامات الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيي ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان وابتلي بشدائده المفضية الى الموت فانه يحيي لدى يحيي بن عبد الله ويتخلص عنها ولك ان تجعل ما في مامات نافية ومن زائدة * قال السيد ان هذه المطايا الخ * فالمد بمعنى الامداد والوحدة بمعنى القوة وضمير عنها للمطايا على الالتفات وزل عنها بمعنى ذهب صفة منا اى امر قدر للمطايا من الاعياء والكلال والمعنى أمدكم يامطايا منازل الاحباب قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها وقد ذهب عنكن القدر اى وليس بذاهب عني لان رؤية المنازل لم تزدني الا تذكر الاحباب والحزن على فقدانها * قال قدس سره وهو انها بقيت الخ * البقاء والبقية مستفاد من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة عن الموت وزل عنها بمعنى لم تصبها وباقي الالفاظ على معناها السابق ولذا لم يجعل هذا الوجه عديلا للاول بقيل والمعنى الموت المقدر الذي ظهر فيكن مخايله وشدائده وزل عنكن اي لم يصبكن ليس بمقلع عني * قال قدس سره انها وان طالت الخ * فالمد بمعنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن

(قول السيد) مطايا مطايا وجدكن منازل. منازل عنها ليس عني بمقلع. (أقول) مطا بمعنى مدومنا أي قدر زل عنها أي لم يصبها قيل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل أحبائه التي كان قاصداً اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانها أقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزده رؤيتها الا تذكراً وشجوا وفيه وجه آخر وهو انها بقيت فيها بقية زل عنها القدر فلم ينلها وامكنها الوصول وقيل أراد ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها في المطايا فاقبل عليها يخاطبها ويقول أيتها المطايا وان طالت وجدكن فقد نجوتن منها بحشاشة الارماق ولم يات عليكن قدر الله فيها والقدر الذي أخطاكن فيها لا يكاد يفارقني أو ياتي على ما بقي من رمقي وهذا المعنى اظهر كما في حواشي السقط

(قول المحشي) أي ذاته فلا حاجة الى المجاز في الاسناد

نداء ومطايا منادى (والا) أى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط (خص) أى خص هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى الخط (كقوله) أى قول أبى الفتح (كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق مايكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه * بدمع يضاهى الوبل حال مصابه * ومثل لعينيك الحمام ووقعه * وروعة ملقاه ومطعم صابه * فالثانى مركب من مصابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهو يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه اومفروق صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف وأعدادها وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او فى أعدادها او فى هيآتها اوفى ترتيبها لانهما لو اختلفا في ثنين من ذلك اواكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا او في الهيئة اوالعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال (وان اختلفا) وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر (وان اختلفا) اي لفظا المتجانسين (في هيئة الحروف فقط) واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق (ونحوه) اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف اوكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط اومفرط) لان الراء في مفرط وان كان مشدد والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكأنه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك (و) قد يكون الاختلاف

والحشاشة بضم الحاء المهملة بقية الروح والارماق جمع رمق بالتحريك بقية الروح فاضافة الحشاشة للمبالغة (قوله وهذا نوع

بالحركة والسكون (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا فى اعدادها) اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى أعداد الحروف بان يكون حروف احدهما أكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب (يسمى) الجناس (ناقصا) لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة أقسام لان الزائد اما حرف واحد أو أكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول اوفي الوسط او في الاخر والى هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف (إما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق أوفى الوسط نحو جدي جهدي أو في الآخر كقوله) اي قول أبى تمام (يمدون من أيد عواص عواصم) تمامه ، تصول بأسياف قواض قواضب * من في من أيد صفة محذوف أى يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضب من قضبه قطعه اى يمدن للضرب يوم الحرب ايدي ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى) هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الآخر (مطرفا) ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التي مضت وانما أتى بها تأكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها (واما باكثر) عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحداً وهو ماتكون الزيادة فى الآخر (كقولها) اى قول الخنساء (ان البكاء هو الشفاء من الجوي) أى حرقة القلب (بين الجوانح وربما سمى هذا) الذي يكون اكثر من حرف واحد (مذيلا وان اختلفا فى انواعها) اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف (فيشترط ان لايقع الاختلاف (باكثر من حرف) واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس فى انواع الحروف كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب

آخر الخ) فان الاول اختلاف بالحركتين والثانى اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتمع فيه الاختلافان (قوله جدى جهدي) بالفتح المشقة أى حظى من الدنيا اتعاب النفس فى الوصول الى المطلوب (قوله اى يمدون سواعد من أيد) فمن ابتدائية أى كائنة من أيد او تبعيضية بناء على ان السواعد بعض الايدى وانما قابله بالتبعيض بناء على انه حينئذ حرف وعلى تقدير كونها للتبعيض اسم بمعنى البعض مفعول يمدون (قوله مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف لهما فان آخره مخالف للباقي في كون اللفظ اعادة كذا قيل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف الزائد فى الاخر (قوله ووجه حسنه الخ) واما وجه الحسن الذى يعم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتناسبة وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى انما يتم اذا ذكر اللفظ الذي فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ الذى فيه

(ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) هذا الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة انواع لان الحرف الأجنبي (اما في الاول نحو بيني وبينكن ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير) ولايخفى مابين الدال والطاء ومابين الهمزة والهاء ومابين اللام والراء من تقارب المخرج (والا) اى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمي لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود (او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد * لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظراً (او في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها) اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ماهو مؤخر في اللفظ الآخر (يسمى) هذا النوع (تجنيس القلب) وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل لانعكاسها ترتيب الحروف كلها والا يسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله (نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه) قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمي قلب كل (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما) اى المتجانسين تجنيس القلب (في اول البيت) والمجانس (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا)لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله * لاح انوار الهدى٭ من كفه في كل حال٭ (واذا ولى احد المتجانسين) سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس(الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا مكرراً ومردداً نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين) ونحو قولهم من طلب شيأ وجدّ وجـد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامك للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى*والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين٭وكقوله عليه السلام* عليكم بالابكار فانهن خبا اشد واقل خبا * وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك فاخش فعلك فاحش فعلك تهدا بهـذا وقد يعد في هذا النوع مالم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها

زيادة الحرف او فصـــل بين اللفظين نحو عواصم وعواص وايد عواص واعين عواصم فلا كما لايخفي (قوله وهو ثلاثة اضرب الخ) جعل ضمير هو راجعا الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله في الأول يقتضي ارجاعه الى الحرف

كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصرية جنة المسيء تضربه حية وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه فقال انيت بتصحيفه (ويلحق بالجناس شيئان احدهما أن يجمع بين اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في أصل المعنى (نحو فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثاني ان يجمعها) أي اللفظين (المشابهة وهي مايشبه الاشتقاق) وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع مايوجد في الآخر من الحروف أو اكثر لكن لا يرجعان الى أصل واحد في الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين) فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى ءاثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنياء وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر، ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو أن لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا (ومنه) أى من اللفظى (رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل أحد اللفظين المكررين) أعنى المتفقين في اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعها الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في آخرها) أى في آخر الفقرة فيكون اربعة أقسام أحدها أن يكون اللفظان مكررين (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه و) الثانى ان يكونا متجانسين (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) لاول من السؤال والثانى من السيلان (و) الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق (نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا و) الرابع ان يجمعها شبه الاشتقاق(نحو قال انى لعملكم من القالين و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أى أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما (في آخر البيت و) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثاني) واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثانى نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه أولى إذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو عجزه أو صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران أو متجانسان او ملحقان بهما تصير اثنى عشر حاصلة من ضرب أربعة

المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية السابق واللاحق فانهما تقسيمان للجناس (قوله ليس من هذا القبيل) لان الهمزة في ارضيتم للاستفهام وهي كلمة برأسها (قوله وبهارون اذا قلبا) آخره ٭ ان هارون اذا ماقلبا ٭ يجعل اللحية شيئا عجبا

٤٠

في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق أوشبه الاشتقاق تصير الاقسام ستةعشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحداً اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار أورد ثلاثة عشر مثالا اما مايكون اللفظان مكررين فما يكون أحد اللفظين فى آخر البيت واللفظين الآخر فى صدر المصراع الاول (كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داع الندى بسريع و) مايكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل (قوله) أي قول صمة بن عبد الله القشيري (تمتع من شميم عرار نجد * فما بعد العشية من عرار) هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ماومن زائدة وتمتع مقول أقول فى قوله، أقول لصاحبي والعيس تهوى، بنا بين المنيفة فالضمار، يعنى أجارى رفيق وأبانه قصدنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين وأقول فى أثناء ذلك متاهنا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا أمسينا بخروجنامن أرض نجدومنابته (و)مايكون اللفظ الآخر فى آخر المصراع الاول مثل (قوله)أي قول ابى تمام (ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود (مغرما) مولعا (فما زلت بالبيض) يعنى بالسيوف (القواضب) القواطع (مغرما و) مايكون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل (قوله وان لم يكن الامعرج ساعة * قليلا فانى نافع لى قليلها) وقبله * ألما على لدار التى لو وجدتها * بها أهلهاماكان وحشا مقيلها * الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا

قلت هارون نوراه وهو بالسريانية موسي كذا قيل والا وجه ان قلب هارون نوره لان الف هاورن مطروح في الكتابة (قوله من شميم عرار نجد النجد ماخلف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة (قوله ويجوز) اى على الوجه الاول اضافة معرج الى الساعة اضافة على الاتساع بجعل المفعول فيه مفعولا به كما فى مالك يوم الدين فيفيد استيعاب التعريج للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثانى الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان التعريج في الساعة يحتمل ان يكون مستوعبا لها والاشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة مقدمة على

(قول الشارح) أو هو مبتدأ ونافع خبره فيه انه يلتبس قليل مع تأخيره بالفاعل قاله العصام وقد مر للمحشي كلام فيه عن ابن الحاجب

والاشارة الى هذا المعنى أى كون القلة بالنسبة الى الساعة قدم القلة لان المنسوب مقدم على المنسوب اليه عندبيان النسبة لكون المنسوب اليه قيداً للمنسوب

(قول المحشي) لانه اعتبر الصفه مقدمة الخ عبارة العصام وقليلا صفة مؤكدة لانفهام القلة من الاضافة الى الساعة قبل ذكر قليلا لامحالة ولامجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح

تمريجا قليلا في الساعة فتكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع أو هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة أي قليل التعريج في الساعة يعنى قفا على الدار التي لو وجدتها مأهولة ماكان موضعها موحشا خاليا لكثرة أهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن إلما مكبا بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدى (و) اما اذا كان الالفاظ المتجانسين فما يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل (قوله) أي قول القاضي الارجاني (دعاني) أي اتركاني (من ملامكما سفاها) هو الخفة وقلة العقل (فداعي الشوق قبلكما دعاني) من الدعاء (و) مايكون المجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل (قوله) أي قول الثعالبي واذ البلابل) جمع بلبل وهو الطائر المعروف (أفصحت بلغاتها * فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل*) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف (وما) يكون المتجانس الاخر في آخر المصراع الاول مثل (قوله) أي قول الحريري (فشعوف بآيات المثاني) أي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن أقل من المائتين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة باية العذاب (ومفتون برنات المثاني) أي نغمات أوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني (و) مايكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله) أي قول القاضي الارجاني (أملتهم ثم تأملتهم فلاح) اى ظهر لي (ان ليس فيهم فلاح) أى فوز ونجاة (و) اما اذا كان الالفاظ ملحقين بالمتجانسين مما يكون احدهما في آخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل (قوله) أي قول البحتري (ضرائب أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا) فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى أصل واحد في الاشتقاق ومايكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل (قوله) أي قول امرىء القيس (اذ المرأ لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان)

بالاضافة على ماوهم من ظاهر عبارته (قوله اي قليل التعريج في الساعة) على حذف المضاف او الاستخدام والا وجه ان يجعل الضمير للمعرج والتانيث باعتبار المضاف اليه (قوله اتركاني) اشارة الى ان دعاني تثنية دع من ودع يدع (قوله افصحت بلغاتها) يقال افصح الاعجمي اذا طلق لسانه وفيه حسن واختتام وخلصت لغته عن اللكنة وجادت ولم يلحن وافصح به اي صرح والمراد باللغات النغمات جعل كل نغمة لغة (قوله ومفتون) من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى ﴿ يومهم على النار يفتنون ﴾ او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهي الاصوات والمثاني جمع مثنى وهو من الاعداد من كان ذا وترين والفاء لتفصيل اهل البصرة اي فمنهم الصالحون ومنهم دون ذالك والمقصود ان البصرة مصر جامع

أي اذا لم يخزن المرأ لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلايخزنه على غيره ولا يحفظه ممالاضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق (وقوله) أي قول أبي العلاء (لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والمذب) من الماء (يهجر للافراط في الحصر) اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على وهذا أيضاً مثال لما وقع أحد الملحقين في آخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني مايجمعهما شبهة الاشتقاق (و) مايكون الملحق الاخر في آخر المصراع الاول مثل (قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري * أطنين أجنحة الذباب يضير) ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق (و) مايكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله) اى قول ابى تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد* ثوى في الثرى من كان يحيي به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر (وقد كانت البيض القواضب) اى السيوف القواطع (في الوغى بواتر) اى قواطع بحسن استعماله اياها (وهي الان من بعده بتر) جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التي أهملها المصنف فمثال مايقع أحد الملحقين الذين يجمعهما شبهة الاشتقاق في آخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري، ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهي فسحقا له من لائح لاح، قال فالاول ماضي يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ماوقع الملحق الاخر في آخر المصراع الاول قوله * ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تخليص عاني * فالأول من عنى يعني والثاني من عنى يعنو ومثال ماوقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر * لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراه فاضحى لان مثواه في الثرى * فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي (ومنه) أى من اللفظى (السجع) وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء، وقد يطلق على توافقهما والى هذا أشار بقوله (قيل هو تواطؤا الفاصلتين من النثر على حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أى السجع (في النثر كالقافية في الشعر) وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطىء الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما أراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في أواخر الفقر وهي التي يقال لها فواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما أراده المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في أواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما لك ان التقفية ثمة توافقها فكذا

السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها (وهو) أي السجع على ثلاثة اضرب (مطرف ان اختلفتا) أى الفاصلتان
(فى الوزن نحو مالكم لاترجون لله وقارا وقد خلقكم أطورا) فالوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أى وان
تختلف الفاصلتان فى الوزن (فان كان مافى احدى القرينتين) من الالفاظ (او) كان (اكثره) أي اكثر ماف
احدى القرينتين (مثل ما يقابله) أى يقابل ماف احدي القرينتين (من الاخري فى الوزن والتقفية أى التوافق
على حرف الاخر (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) فجميع
مافى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظ فهو لا يقابلها شيء من القرينة الثانية
ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر مافي الثانية موافقا لما يقابله من الاولى (والا فمتواز) اى وان لم
يكن مافي احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما
في احدى القرينتين أو اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا (نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة) او في الوزن فقط نحو * والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا * اوفى التقفية فقط كقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت أولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخري
نحو * انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر * قال ابن الاثير السجع يحتاج الى أربعة شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لاعكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى
آخر والا لكان تطويلا كقول الصابي * لاتدركه الاعين بلحاظها * ولا تحده الالسن بالفاظها * ولا تخلقه
العصور بمرورها * ولا تهرمه الدهور بكرورها * والصلوة على من لم ير للكفر أثرا الا طمسه ومحاه *
ولا رسما الا ازاله وعفاه * اذ لافرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم
(قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أى بعد ان
لم يتساو قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوي أو) قرينته
(الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة) اخرى (اقصر منها) قصرا (كثيرا)
قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول أن تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى * فاما اليتيم فلا تقهر

(قال الشارح) أى التوافق على حرف الآخر اعله يريد انه ليس من القافية بالمعنى المتقدم لاختصاصها بآخر البيت
(قال السيد) أولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو (انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر) (اقول) وجه ذلك في حاشيته بان المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على نمط تقديرها فى
القرينة الاولى كموصوف مع صفته في قوله تعالى سرر مرفوعة واكواب موضوعة وفعل مع فاعل ومعطوف فى حصل الناطق
والصامت الى غير ذلك على ما يشاهد من الامثلة وليس الحال في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر مع صاحبتها كذلك

واما السائل فلا تنهر * والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لاطولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى *وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا *تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا * فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاثة فقر فان الاولين يجيئان في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز أن تجيء متساوية لهما كقوله تعالى * واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاثة كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السمع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو أوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا أذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي أواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولايتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون (كقولهم مابعد مافات وماأقرب ماهو آت) فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض أعني تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذ ماقدم وماحدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك (قيل ولا يقال في القرآن اسجاع) لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها (بل يقال فواصل) وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة إذ لا يقال الفواصل الا لها (وقيل السجع غير مختص بالنثر) بل يجري في النظم ايضا (ومثاله في النظم) قول ابي تمام تجلى به رشدي * واثرت به يدي * وفاض به ثمدي) وهو المال القليل واصله في الماء (واورى به زندي) اي صار ذاوري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر في به تعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله "سأحمد نصراً ماحييت وانني، لا اعلم ان قد جل نصر من الحمد" (ومن السجع على هذا القول) يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر مايسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة

لاختها) اى السجعة التى في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغى ان ينتصب على المصدر أى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التى فى الشطر الاخر لا على انه المفعول الثانى لجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريرى * لما اقتعدت غارب الاغتراب * وانأتنى المرتبة عن الاتراب * سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن * الى صنعاء اليمن * سجعة أخرى (كقوله) أى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية (تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتقب فى الله) اي راغب فيها يقرب به من رضوانه (مرتقب) اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره فى البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد ، الا تقدمه جيش من الرعب، ومن السجع على القول بجريانه فى النظم مايسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب، والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امريء القيس * افاطم مهلا بعد هذا التدلل * وان كنت قد ازمعت هجري فاجملى * الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا * قفا نبك من ذكري حبيب ومنزلى * بسقط اللوي بين الدخول فحومل * الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي * من شروط الصبوح فى المهرجان * خفة الشرب مع خلو المكان * الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب * مغانى الشعب طيبا فى المغانى * بمنزلة الربيع من الزمان، الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص * فكل ذي غيبة يؤوب * وغائب الموت لا يؤوب * وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابى تمام * فتى كان شربا للعفاة ومرتعا * فأصبح للهندية البيض مرتعا * السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتى ذكرها فى اول الثانى ويسمى التعليق كقول امرىء القيس * الا أيها الليل الطويل الا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بامثل * لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جداً السابعة ان يكون التصريع فى البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابى نواس * اقلنى قد ندمت عن الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود * فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن

(قول الشارح) أى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا الخ بان يكون كل من الشطرين قد توافق فيه فاصلتان على حرف السجع كما هو شرط السجع (قول الشارح) خارجة عما نحن فيه لعدم السجع بعدم توافق فاصلتين .

فيه (ومنه) اي من اللفظى (الموازنة وهى تساوي الفاصلتين) اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية لان الاول على الفاء والثانى على الثاء اذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما بين فى علم القوافي ومثل قوله * هو الشمس قدراً والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول ' (والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوي الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى مثل ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس في مثل 'مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا وأما ما ذكره ابن الاثير فى المثل السائر من ان الموازنة هى تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف أيضا كما فى السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبنى على انه يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين في الوزن ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فان كان) أى ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان (ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (او اكثره) أي اكثر ما فى احدى القرينتين (مثل ما يقابله) من الالفاظ (من) القرينة (الاخرى فى الوزن) سواء كان مثله فى التقفية اولم يكن (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) فهى من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجرى في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ماهو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هى تساوي الفاصلتين فقال (نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم) وقوله أى قول ابى تمام (مها الوحش) أى بقر الوحش (الا ان هاتا اوانس) أى هذه النساء تأنس بك وبحديثك ومها الوحش نوافر (قنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن فى آتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحترى * فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا * وأقدم لما لم يجد عنك مهربا (ومنه) أى من اللفظى (القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون في النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين

(قول المحشي) دون التقفية تقدم في الشرح ان القافية والتقفية مختصة بالشعر فلعل استعمالها هنا مجاز.

قلبا للآخر كقوله * ارانا الاله هلالا انارا * وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه (كقوله) أى قول القاضى الارجانى (مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) وأما فى النثر فما أشار اليه بقوله (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة (ومنه) أى من اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع أن يكون الشعر مستقيما على أى القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أي القافيتين وقفت كان شعراً مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل (كقوله) أي قول الحريرى (ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها شرك الردى) أى حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أى مقر الكدورات * دار متى ما أضحكت فى يومها * غدا بعدالها من دار * غاراتها لا تنقضى واسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار * وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه أيضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله ياخاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر أو مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر أو لفظة دار منه وههنا أقوال اخر مذكورة فى علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو اكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري * جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطفي بوصاله وترحمى * ذا المبتلى المتفكر الذاب الشجي * ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى * فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن يكون مبنيا عليهما فقط (ومنه) أى من اللفظي (لزوم مالا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات أيضا (وهو أن يجىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال أو من الري لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب (او مافى معناه) أي قبل الحرف الذى هو في معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى يقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى ... أو حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه فقوله ماليس بلازم فاعل يجىء والمراد أن

يجيء ذلك في بيتين أو اكثر أو قرينتين أو اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروى ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله * قفانبك من ذكري حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم مالا يلزم لو جيء في البيت الثانى أيضا بميم وقوله ماليس بلازم في السجع معناه أن يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت أو قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لايلزم الاتيان به في مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان أو الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ماليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجيء ماليس بلازم في السجع قبل ماهو في معنى حرف روى من الفاصلة (نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (و) مجيئه قبل حروف الروى (نحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي * ايادى لم تمنن وان هي جلت) اى لم تقطع اولم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكروا لى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادى بدل اشتمال من عمرو (فتى) اي هو فتى (غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوي اذا النعل زلت) يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لايظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرء لم يرفقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه (رأى خلتي) اي فقري (من حيث يخفى مكانها) لانى كنت استرها بالتجمل (فكانت) خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) اى انكشفت وزالت باصلاحه لها بايادبه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالامر الملازم له حتى تلافاه باصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففى كل من الآية والابيات نوعان من لزوم مالا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي * لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد * والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وارغد * حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين

(قول الشارح) أو الفاصلتان سجعتين أي سلكت بهما مسلك السجع والا لازم فيه فلا ينافي ان الفواصل انما هي في السجع

ايضا كقول الحريري * وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي او مافي معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم مالايلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي مالايلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت اوالفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم مالا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي (واصل الحسن في ذلك كله) يعني في الضرب اللفظي من المحسنات (ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) اي لاان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب مما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جميع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ماتيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ماتبين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة اولعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل مايرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع مافيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري * فتنتني فجننتني تجني * بتجن يفتن غب تجني * ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط * وادرك ان زرت دار ودود * درا اوردا وورد * ومثل الخيفاء وهي الرسالة

(قول السيد) وادرك ان زرت الى آخره (أقول) دراسم العشيقة كما ان تجني في بيت الحريري اسمها ايضاً والورد بالفتح ما يشم وبالكسر الجزء يقال قرأت وردي وخلاف الصدور بمعنى الوراد وهم الذين يردون الماء ويوم الحمى يقال وردته الحمي وبالضم جمع ورد على مثال جون وجون ويقال فرس ورد واسد ورد وهو الذي بين الكميت والاشقر

(قول السيد) ومثل الخيفاء (اقول) يقال فرس احيف بين الحيف اذا كان احدى عينيه زرقاء والاخرى سوداء

او القصيدة التي تكون حروف احدي كلماتها منقوطة باجمها وحروف الاخري غير منقوطة باجمها كقول الحريري * الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين * الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة اوخطبة اوقصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني مالا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى *مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم *وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما * يلق السماحة فيه والندى خلقا * وقول ابى نواس * صفراء لا تنزل الاحزان بساحتها * لو مسها حجر مسته سراء * ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل مايسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ماسماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ماسماه حسن البيان وهو كشف المعنى واصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مالا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية ومايتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخليص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصل وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم

﴿ خاتمة ﴾

في السرقات الشعرية وما يتصل بها) أي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء (اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد سرقة) ولا استعانة ولا اخذ أو نحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى لتقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل

(قول الشارح) وعلم بذلك أى بختمه الفن الثالث بها

(قول الشارح) وليست خاتمة الكتاب الخ أى ليست هذه الخاتمة خاتمة الكتاب دون الفن حتى تكون خارجة عن الفنون الثلاثة كما ان المقدمة لما كانت مقدمة للكتاب كانت خارجة عن الفنون الثلاثة

به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له) اى لاختصاص تلك الهيئآت بمن يثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين (و) كوصف (البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجوه الدلالة على الغرض (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا أخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة (والا) أي وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل أحد لكونه مما لا ينال الا بفكر (جاز ان يدعى فيه)أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثانى زاد على الاول أو نقص عنه (وهو) أى ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) احدهما (خاصي في نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر) فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامى أما مع البقاء على الابتذال أو مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا (فالاخذ والسرقة) أى ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله أو بعضه أو وحده) عطف على قوله أما مع اللفظ أى او يؤخذ المعنى وحده من غير لفظ كاللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ أو بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة أقسام أشار اليها بقوله (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) اى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن زبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس، اذا انت لم تنصف أخاك) يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) اى وجدته هاجراً لك مبتذلا بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة (ويركب حد السيف) أراد ركوب حد السيف تحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره أو أراد الصبر على الحرب والموت (من أن تضيمه)أي بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن من شفرة السيف)أي من ركوب حد السيف (مزحل) أى مبعد

(قال السيد) ومثل الرقطاء (اقول) الرقطة سوداء يشوبه نقط بياض يقال دجاجة رقطاء والله اعلم بالصواب

اى لا يبالى ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم أو يلحقه عار واهتضام
حتى لم يجد عن ركوبه مبعداً ومعدلا فقد حكى ان عبد الله بن زبير دخل على معاوية فأنشد هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى فأنشد
قصيدته التى اولها * لعمرك ما ادري وانى لا وجل * على اينا تعدو المنية اول * حتى اتمها وفيها هذان
البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن زبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخى من
الرضاعة وانا احق بشعره (وفى معناه) اى فى معنى مالم يغير فيه النظم (ان يبدل الكلمات كلها او بعضها
ما يراد فيها) يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقول فى قول بالحطية دع المكارم لم ترحل لبغيتها * واقعد
فانك انت الطاعم الكاسى * ذر المآثر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الآكل اللابس * وكقول
امرىء القيس، وقوفا بها صحبي على مطيهم * يقولون لا تهلك اسى وتجمل * اورده طرفة فى داليته الا انه
اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب * وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التى
كنت تعلم * فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا الضرب ان يبدل بالفاظ
ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم
الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لئيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاول (وان كان)
أخذ اللفظ كله (مع تغييره لنظمه) اى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لا كله (يسمى) هذا الاخذ
(اغارة ومسخا) وهو ثلاثة اقسام لان الثانى اما ان يكون أبلغ من الاول أو دونه او مثله (فان كان الثانى
أبلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد فى الاول كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو
زيادة معنى (فممدوح) أى فالثانى ممدوح مقبول (كقول بشار من راقب الناس) أى حاذرهم فى الاساس
رقبه وراقبه وحاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه (لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج) أى
الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل (وقول سلم) الخاسر بالخاء المعجمة يسمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى
الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عوداً يضرب به (من راقب الناس مات هما)
أى حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز (وفاز باللذة الجسور) اى الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا
واخصر لفظا روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال * انشدت بشار اقول سلم * فقال ذهب والله بيتى *
فهو أخف منه واعذب * والله لا اكلت اليوم ولا شربت * وكقول الآخر * خلقنا لهم فى كل عين وحاجب *
بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بعده * خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيونا لها وقع
السيوف حواجب * فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع

الطعن والضرب على ظهورهم (وان كان) الثاني (دونه) أي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول (فهو) اي الثاني (مذموم) مردود (كقول ابي تمام (في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته (هيهات) اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينتصر الفتى ويليه (لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز أوانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد ادخل بالعرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله (وقول ابي الطيب أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من مصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام أجود سبكا لان قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه أي يكون الزمان بخيلا بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه ابداً لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل وأما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله أن يسمح بهلاكه وان يبخل فنفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سبباً لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون المصراع أبي تمام أجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني أي تعلم الزمان من سخائه فسخا به وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فرجة هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه أو بايجاده أو بايصاله الى الشاعر كما ان مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذاً منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ماذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت (وان كان) الثاني (مثله) أي مثل

(قول الشارح) كذا ذكره المصنف واعترض عليه الخ أي اعترض عليه المصنف بما ذكر

(قول الشارح) قال ابن جني الخ تأييد لعدم ارادة المعنى المذكور حيث جعل البخل جواب لو فهو في الماضي

الاول (فابعد) أي فالثاني ابعد (من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام * لو حار مرتاد المنية لم تجد الا الفراق على النفوس دليلا) الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان أى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى الطريق الى اهلاكها ولم يمكن التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق (وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ماوجدت * لها المنايا الى ارواحنا سبلا) الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارّجانى لم يبكني الاحديث فراقكم * لما أسر به الى مودعى * هو ذلك الدر الذى اودعتم * فى مسمعي القيته من مدمعى * وقول جار الله العلامة فى مرثية استاذه وقائلة ماهذه الدرر التى * تساقطها عيناك سمطين سمطين * فقلت هى الدرر التي قد حشابها * ابو مضر اذنى تساقط من عينى * وقوله فهو أبعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جداً كقول ابى تمام * مقيم الظن عندك والامانى * وان قلقت ركابى فى البلاد * ولا سافرت في الآفاق الا * ومن جدواك راحلتى وزادى * وقول ابى الطيب رحمة الله عليه * وانى عنك بعد غد لغاد * وقلبى عن فنائك غير غاد * محبك حيث ما اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب الثانى منه وهو أن يؤخذ المعنى وحده فقال (وان أخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان أخذ اللفظ (يسمى) أى أخذ المعنى وحده (الماما) من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلداً والبسه جلداً آخر (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى اما ابلغ من الاول أو دونه أو مثله (اولها) أى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول (كقول ابى تمام هو) الضمير للشأن (الصنع) أى الاحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية اعنى قوله (ان يعجل فخير وان يرث) أى يبطؤ (فللريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك) أى تأخر عطائك (عنى * اسرع السحب فى المسير الجهام) اي السحاب الذى لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطاياك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول (كقول البحترى واذا تألق) أى لمع (فى الندي) أي فى المجلس الغاص باشراف الناس (كلامه المصقول) المنقح (خلت لسانه من عضبه)

(قول الشارح) ان المصراع الثانى من قول ابى تمام أى مأخوذ منه

أى من سيفه القاطع شبه لساني بسيفه (وقول ابى الطيب كأن السنهم فى النطق) قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كأن السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما أفاده البحترى بلفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) ابى زياد (ولم يك اكثر الفتيان مالا) وروى وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) وفي الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اى سخى (وقول اشجع) يمدح جعفر بن يحيى (وليس باوسعهم في الغنى) الضمير في اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدي جعفر ولا يصنعون كما يصنع (ولكن معروفه) أي احسانه (اوسع) وكقول الآخر فى مرثية ابن له * والصبر يحمد فى المواطن كلها * الا عليك فانه مذموم * وقول ابى تمام بعده * وقد كان يدعى لابس الصبر حازما * فاصبح يدعي حازما حين يجزع * هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة (واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان) أى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يمنعك من ارب) اى حاجة (لحاهم) بالضم جمع لحية (سواء ذو العمامة والخمار) اى لايمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول ابى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له (ومن في كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب) فتعبير جرير عن الرجل لذي العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا او هجاء اوافتخار اوغير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير نظمه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح اوغير ذلك وعن وزنه وعن قافيته (ومنه) اى من غير الظاهر (ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى * سلبوا) اى ثيابهم (واشرقت الدماء عليهم * محمرة فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه) أي على السيف (وهو مجرد من غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلا والجرحى الى السيف (ومنه) اي من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا) (لانهم يقومون مقام الناس كلهم (وقول ابي نواس ليس من الله

بستنكر * ان يجمع العالم فى واحد) الاول يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى أنه
لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه فى زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر
له والآمر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون أمام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد
أنت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد * ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد *
فامر هارون باطلاقه (ومنه) أى من غير الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول
كقول ابى الشيص أجد الملامة في هواك لذيذة * حبا لذكرك فليلمني اللوّم وقول ابى الطيب أأحبه) الاستفهام
للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله (واحب فيه ملامة) كما يقال اتصلى وانت محدث
هذا اذا جعلت الواو للحال أما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير
المبتدأ أى وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى
لا يكون الا واحد (ان الملامة فيه من أعدائه) وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا
نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون
ظاهراً كما فى قول ابى تمام * ونغمة معتف جدواه احلى * على اذنيه من نغم السماع * وقول ابى الطيب *
والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال * أراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما
فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وأراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه
مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعط بغير سؤال (ومنه) أى من غير الظاهر (ان يؤخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين) أى عيانا (ثقة) حال اى
واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة أو مفعول له من الفعل الذى يتضمنه على آثارنا رأى عين لوثوقها
واعتمادها (ان ستمار) أى ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى (وقول ابى تمام * وقد ظللت أى القى عليها
الظل عقبان أعلامه) (ضحى * بعقبان طير فى الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (اقامت) اى
عقبان الطير (مع الرايات) اي الاعلام اعتماداً على انها ستطعم لحوم قتلاه (حتى كأنها من الجيش الا انها لم
تقاتل) يعنى ان رايات الممدوح التي هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى
لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها (فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه رأي عين و) من معنى قوله (ثقة ان ستمار) يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى
بيت الافوه لاكله لان الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة
لامرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة

والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار بجمل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوءكد المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابى تمام ظللت المام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يري اصلا (لكن زاد) ابو تمام (عليه) أي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم (بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها) أي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش (يتم حسن الاول) اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم الناشيء من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه (الزيادات يتم حسن معني البيت الاول اعنى تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة بل منها) أي من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع فكل ماكان) أي كل نوع من هذه الانواع يكون (اشد خفاء) بحيث لا يعرف ان الثانى مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان اقرب الى القبول) لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف (هذا) الذي ذكرنا فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا او مردوداً وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون (اذا علم ان الثاني اخذ من الاول) بأن يعلم انه كان يحفظ قول الاخر حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة (لجواز ان يكون الاتفاق) أي اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده (من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ) كما يحكي عن ابن ميادة انه انشد لنفسه * مفيد ومتلاف اذا ماأتيته * تهلل واهتز اهتزاز المهند * فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكي ان سليمان ابن عبد الملك اتى باساري من الروم وكان الفرزدق حاضراً فأمره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك

سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر * لم ينب سيفي من رعب ولا دهش * عن الاسير ولكن آخر القدر *ولن يقدم نفسا قبل ميتتها *جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر * ثم اغمد سيفه وهو يقول * ما ان يعاب سيد اذا صبا * ولا يعاب صارم اذا نبا * ولا يعاب شاعر اذا كبا * ثم جلس يقول كأني بابن المراغة يعني جريراً قدهجاني فقال * بسيف أبي رغوان سيف مجاشع *ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم* وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فأنشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع *ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا أمير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق وقد اجابني فقال *ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم* اذا ثقل الاعناق حمل المغارم * ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا* كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا ثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لكم*ابا عن كليب او أخا مثل دارم (فاذا لم يعلم ان الثاني مأخوذ من الاول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات الشعرية (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منها اخذ شيء من آخر (أما الاقتباس فهو ان يضمن (الكلام) نثراً كان او نظما(شيئا من القرآن أو الحديث لا على انه منه) اى لا على طريقة ان ذلك الشي من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى أو قال النبي عليه الصلاة والسلام كذا وفى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة أمثلة لان الاقتباس أما من القرآن أو من الحديث وعلى التقديرين فالكلام أما منثور أو منظوم فالاول (كقول الحريرى فلم يك الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب و) الثانى مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) اى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل * وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل*و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه) فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه أى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين أى ابعده عن الخير (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) الحبيب (لى ان رقيبي سيء الخلق فداره * من المدارة وهى المخاتلة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة

بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا أى جعلته محفوفا محاطا يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة مشاق التكاليف (وهو) اى الاقتباس (ضربان) احدهما (مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة الاربعة (و) الثانى (خلافه) اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومي (لئن أخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى * لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع) فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم * لكن معناه فى القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع. ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم * فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه * تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا * وقد جرد الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره) كالتقفية (كقوله) أى قول بعض المغاربة عند وفات بعض أصحابه (قد كان) أى وقع (ماخفت ان يكونا انا الى الله راجعونا) وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه (مع التنبيه عليه) اى على انه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك (مشهور عند البلغاء) وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب أما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر ابن طاهر التميمى * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتا بحالى يليق * فبالله ابلغ ما ارتجى * وبالله ادفع ما لا اطيق * وبدون التنبيه كقول بعضهم * كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت، واستبدلت سيرة مجمل * وقعدت انتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل * البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد * كانه كان مطويا على إحن * ولم يكن فى قديم الدهر انشدني * ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الخشن * البيت الثانى لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر (كقوله) أى قول الحريرى يحكى ماقاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع (على انى سأنشد عند بيعى * اضاعونى وأى فتى أضاعوا) المصراع الثانى للعرجى وهو عبدالله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ابن عفان رضى الله تعالى عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن ابى الصلت وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * اللام فى ليوم للوقت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد

الثغر ولم يراعوا حتى احوج ماكانوا الى وأى فتى كاملا من الفتيان أضاعوا وفيه تسديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر * قد قلت لما اطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس * اعذاره السارى العجول ترفقا * ماقى وفودك ساعة من بأس * المصراع الاخير لابى تمام * واعلم ان تضمين مادون البيت ضربان أحدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لايتم بدونه كقول الشاعر * كنا معا أمس فى بؤس نكابده * والعين والقلب منا فى قذى وأذى * والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسنى ان الكرام اذا * اشار الى بيت ابى تمام ولابد من تقدير الباقي منه لان المعنى لايتم بدونه (واحسنه) أى احسن التضمين (مازاد على الاصل بنكتة) أى يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لاتوجد فى شعر الشاعر الاول * كالتورية)وهى ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (والتشبيه فى قوله)أى قول صاحب التحبير (اذا الوهم ابدى لى) أي اظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وثغرها * تذكرت مابين العذيب وبارق * ويذكرنى) من الاذكار (من قدها ومدامعى *مجر عوالينا ومجرى السوابق *) بنصب مجر على انه مفعول يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت مابين العذيب وبارق *مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان ومابين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون مابين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه (ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير)لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم في يهودى به داء الثعلب* أقول لمعشر غلطوا وغضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه * هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه * فالبيت لسحيم بن وسيل وأصله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى* فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا أى وقعوا فى الغلط فى حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق التهكم (وربما سمى تضمين البيت فما زاد) على البيت (استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيأ من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب (ورفوا) لانه رفا خرق شعره بشعر الغير (واما العقد فهو ان ينظم نثر) قرآنا كان أو حديثا او مثلا أو غير ذلك (لاعلى طريق الاقتباس) وقد عرفت ان طريق

الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيأ من القرآن أو الحديث لاعلى انه منه فالنثر الذي قد قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على أي طريق كان اذ لادخل فيه للاقتباس (كقوله) أي قول ابي العتاهية (مابال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر) حال أي مابالـه مفتخرا (عقد قول علي رضى الله تعالى عنه ومالابن آدم والفخر وانما أوله نطفة وآخره جيفة) وان كان قرآنا أو حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيراً لايحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييراً كثيرا ولكن أشير الى انه من القرآن أو الحديث وحينئذ لايكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر * انانى بالذى استقرضت خطا *واشهد معشرا قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه * يقول اذا تداينتم بدين * الى اجـل مسمى فاكتبوه * وقول الامام الشافعى رحمه الله* عمدة الخير عندنا كلمات* أربع قالهن خير البرية * اتق الشبهات وازهد ودع ماليس يعنيك واعملن * بنية عقد قوله عليه الصلاة والسلام الحلال بين والحرام بين ومابينهما أمور مشتبهات لايعلمهن كثير من الناس وقوله ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه مالايعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات (واما الحل فهو ان ينثر نظم) وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لايتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقراً في محله غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة(ويصدق)هو (توهمه الذي يعتاده) اي الذى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضي توهمه (حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق مايعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق مايخطر بقلبه من التوهم على أصاغره (واما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيراً ما تسمعهم يقولون فى تفسير الابيات فى هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز (فهو ان يشار) فى فحوى الكلام (الى قصة او شعر او) مثل سائر (من غير ذكره) أي ذكره تلك القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد من القصة أو الشعر او المثل واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة أو شعر أو مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة (كقوله) اي قول ابي تمام لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى (قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع (فردت علينا الشمس والليل راغم (بشمس لهم

من جانب الخدر تطلع (نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى) لبهجتها ثوب السماء المجزع (فوالله ما ادري أحلام نائم * المت بنا ام كان في الركب يوشع) الضمير في أخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره نضا ذهب به وازاله والضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما رأي واستغراب (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه الشمس) اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (و) التلميح الى الشعر (كقوله لعمرو مع الرمضاء) ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اى يحترق (والنار تلتظى (ارق) من رق له اذا رحمه (واحفى) من حفي عليه تلطف (وشفق منك فى ساعة الكرب) اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره أرق ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظى حال من النار (اشار الى البيت المشهور المستجير) أي المستغيث (بعمرو عند كربته) الضمير للموصول أي الذى يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس زارت اختها الهيلة وهى ام جساس بجارلها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعي فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دماء ولبنا فصاحت البسوس وذلاه و غربتاه فقال لها جساس أيتها الحرة اهدي * فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمي صلبه ثم وقف عليه فقال ياعمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد مثل يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا ويظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى * فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية * اشار الى قول النابغة * فبت كانى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع * والى قصة يعقوب عليه الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول المتبي فيالها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى مافى الجوارح

احب الى من البازى فقال النميرى وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمى الى قول جرير *انا الباز المطل على نمير * اتيح من السماء لها انصبابا *واشار شريك بالقطا الى قول الطرماح *تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا* ولو سلكت طرق المكارم ضلت * وروى ان رجلا من بنى محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل * تكش بلا شىء شيوخ محارب * وما خلتها كانت تريش ولا تبرى *ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت * فدل عليها صوتها حية البحر * فقال اصلحك الله تعالى اضلوا البارحة برقعا وكانوا فى طلبه اراد قول القائل * لكل هلالى من اللؤم برقع * ولابن يزيد برقع وجلال ،

﴿ فصل ﴾

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء (ينبغى للمتكلم) شاعراً كان أو كاتبا (أن يتأنق) أى أن يفعل فعل المتأنق فى الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أى يعجبه (فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (اعذب لفظا)بان تكون فى غاية البعد عن التنافر والثقل (واحسن سبكا) بان تكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعانى مناسبة لالفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم(واصح معنى)بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما تجب المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف أيام البعاد وفى استجلاب الودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء)لانه اول مايقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الاحبة والمنازل (كقوله) أى قول امرىء القيس (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) بسقط اللوى بين الدخول فحومل* السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء

(قول الشارح) بان تكون فى غاية البعد عن التنافر واما أصل البعد عنه فداخل فى البلاغة ومثله مابعده

(قول الشارح) بان يكون فى غاية البعد من التعقيد هذا متعلق بالمركب وماقبله بالمفرد وأشار بالتأخير والتقديم الى ضعف القياس

(قول الشارح) بان يسلم من التناقض والامتناع الخ بيان اصحية المعنى بهذا يفيد ان صحته لايتوقف عليه وكذا بلاغته ضرورة ان الحسنين انما يعتبر بعد تحققها كامر وقد يلتزم لان التناقض انما يكون فى التصديقات فصحة معنى أحد الكلامين وبلاغته فى ذاته لاتمنع تناقضه مع غيره وكذا امتناعه فتأمل

(قول الشارح) بين أجزاء الدخول أى فبين اجزاء حومل بنا على ماهو الظاهر والاصل ان اضافة بين الى كل من

الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالم تصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكي واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول فاحسن من هذا البيت بيت النابغة * كليني لهم يا امية ناصب * وليل اقاسيه بطيء الكواكب (وكقوله) أي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمى (قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام * في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابى الطيب، فراق ومن فارقت غير مذمم * وام ومن عمت خير ميمم * وفي الشكاية قوله أيضا، فؤاد ما يسليه المدام * وعمر مثل ما يهب اللئام * وفى الغزل قوله أيضا * ارقك ام ماء الغمامة أم خمر * بفي برود وهو في كبدي جمر * (وينبغى أن يجتنب في المديح مما يتطير به كقوله) أي ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوى (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان * غرة الداعي ويوم المهرجان، فتطير به الداعى وقال يا أعمى تبتدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه أي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه (واحسنه) أي احسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظر الى الابتداء (ويسمي) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل براعة اذا فاق أصحابه في العلم أو غيره (كقوله في التهنئة) أي كقول ابى محمد الخازن يهنيء الصاحب بولد لابنته (بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا) وكوكب المجد في افق العلا صعدا (وقوله في المرثية) أي قول ابى الفرج الساوى في مرثية فخر الدولة (هى الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار) أي احذر (من بطشي) أي اخذى الشديد (وفتكي) أى قتلى بغتة وكقول ابي تمام حين يهنيء المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت (السيف اصدق انباء من الكتب * في حده الحد بين الجد واللعب * بيض الصفائح لاسود الصحائف في * متونهن جلاء الشك والريب، وكقول ابى العلاء فيمن عرضت له شكاة * عظيم لعمري ان يلم عظيم * بآل على والانام سليم * وكقول ابى الطيب في التهنئة بزوال المرض (المجد عوفي اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى اعدائك السقم) ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه

المتعاطفين وهو مبنى قوله والا الخ فان أضيفت الى المجموع وجعلت الفاء لبيان التعقيب الحاصل في نفسه لا انه ملاحظ في البنية صحت الاضافة بلا تقدير الاجزاء أصلا لكنه خلاف الظاهر

(قول الشارح) والانتهاء ناظراً إلى الابتداء لأن الانتهاء هو المقصود المشار اليه بالابتداء

كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية (وثانيها) اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها (التخلص) اي الخروج (مما شبب به الكلام) اي ابتدئ به وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسيب) اي وصف للجمال (او غيره) كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما) اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول ابتدئ به الكلام او افتتح لان النسيب هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو ينسب بفلانة اي يتشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر (كقوله) اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر (يقول في قومس) اسم موضع (قومي وقد أخذت * منا السرى) أخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح (وخطى المهرية القود) الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهر بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد أقود اي يقول في قومس قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما توهم ومفعول يقول قوله (أمطالع الشمس تبغي ان تؤم بنا * فقلت * كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود) واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب * نودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق (وقد ينتقل منه) اي مما شبب به الكلام (الى ما لا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب)

(قول المحشي) كذا في الصحاح تبرأ منه لبعد نسبة ذلك الى العرب بل التأنيث على تقدير المزاولة كما صنعه الشارح

اى الانقطاع والارتجال (وهو) اي الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين)
بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع
نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية ، والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على
مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص (كقوله) اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
العباسية (لو رأي الله ان في الشيب خيراً ، جاورته الابرار في الخلد شيبا) جمع اشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى مالا يلائمه فقال (كل يوم تبدى صروف الليالى ، خلقا من ابى سعيد غريبا ومنه)
أى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) فى انه يشوبه شيء من الملائمة (كقولك بعد حمد الله أما بعد)
فانى فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر
من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى
ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شيء بعد حمد لله فانى فعلت كذا وكذا قصدا
الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه (قيل هو) اى قولهم بعد حمد الله أما بعد (فصل الخطاب) قال ابن
الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل
أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله
تعالى بقوله أما بعد (و) من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا (كقوله تعالى) بعد ذكر
أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظة
هذا إما خبر مبتدأ محذوف (اي الامر هذا أو) مبتدأ محذوف الخبر اي (هذا كما ذكر و) قد يكون الخبر
مذكوراً مثل (قوله تعالى) حيث ذكر جمعا من الانبياء وأراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها (هذا ذكر وان
للمتقين لحسن مآب) قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهي
علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا

(قول الشارح) لكن الشعراء الاسلامية الخ جواب عما يلزم ظاهر عبارة المصنف من ان ابا تمام من المخضرمين وليس كذلك
(قول الشارح) من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة حاصله ان حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط
بالمناسبة على وجه لايقال فيه أن هنا كلامين منفصلين مستقلين أتي بأحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب القصد فيه
خلافه واما بعد أفاد ربطا بعده بما قبله فاشبه بهذا حسن التخلص
(قول الشارح) من فصل الخطاب الذي الخ لأنه حسن افتتاح واختتام والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على
مولانا وسيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم

من التخلص (ومنه) اي من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص (قول الكاتب) عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدىء الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب (وثالثها) اى ثالث المواضع التى ينبغي ان يتأنق فيهما (الانتهاء) فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق (كقوله) اى قول ابى نواس فى الخطيب ابن عبد الحميد (وانى جدير) أى خليق (اذ بلغتك بالمنى) اى جدير بالفوز بالامانى (وأنت بما أملت منك جدير * فان تولنى) اى تعطنى (منك الجميل فاهله) اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فانى عاذر) اياك فى هذا المنع عما صدر عنى من الابرام (وشكور) لما صدر منك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة (واحسنه) ى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه (كقوله) أى قول المعرى٬ بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل٬)لان بقاءك سبب لكون البرية فى أمن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكلها) من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شىء آخر وكيف لا وكلام ربنا عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد أعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان فى هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك كقوله تعالى * يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم * وقوله تبت يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى * غير المغضوب عليهم ولا الضالين٬ وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الاصول المذكورة فى الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفى بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب * وهذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد * ونظمه من الفرائد * مع توزع

البال * وتشتت الأحوال * وتفاقم الاحزان والمحن * وتكاثر الافزاع والفتن * وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا * والخاطر كلالا * لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للإتمام * وحقق لنا الفوز بهذا المرام * وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله من الآفات * وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم * حماها الله تعالى عن البليات * والحمد لله على التوفيق * ومنه الهداية الى سواء الطريق * والصلوة على نبيه محمد خير البرية ، وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية

تقاريظ

قد قرظ هذا التقرير : ذو الفضل والتبجيل . صاحب المجد الرفيع . والمحتد . المنيع . فريد الزمان . وبديع همذان الذكي الالمعي . والهمام اللوذعي . حضرة العلامة الشيخ محمد حفني المهدي . لازال من كمال بلاغته الينا يهدي . وكان قد عرض ذلك التقرير . على حضرة مؤلفه الامام المحقق النحرير . تغمده الله برحمته . واسكنه فسيح جنته . فاستحسنه وأعجب به . وأشار بوضعه . لدى انتهاء طبعه . وهو هذا



الحمد لله الذي أنزل على (عبده) الكتاب ، تبصرة وتذكرة لأولي الالباب ، لا إله إلا هو (الرحمن) علم القرآن ، خلق الانسان ، علمه البيان ، اللهم اشرح بفضلك صدور المؤمنين ، و بلغهم ببلاغة آمالهم : الى حقيقة معاني الإرشاد والتبيين ؛ ليهتدوا بذلك الى مجاز المهتدين ، وماذاك الا بافصاح طيور أفئدتهم ، بترتيل بواهر الصلوات . وعواطف التسليمات ، على من نطقت معجزاته : فاخرست كل منطيق ماسان ، وافصحت اشاراته ، فسجد اليهما كل ساحر بيان ، النبي الامي ، ذي الفرقان ، المكين ، الآتي على لسانه بلسان عربي ، مبين ، وآله واصحابه ، ومن ينتمي الى جنابه .

أما بعد فيقول محمد حفني ، المهدي ، المصرى ، الازهري ، طالما تاقت النفس من غضارة الشبيبة ، وشباب النشاط ، قبل غشيان الفتور ، ونحول الملال ، حتي الان ، الى اقتناء تقرير شيخنا الشيخ (عبد الرحمن الشربيني) على شرح المطول وحاشيتي

السيد الجرجاني وعبد الحكيم عليه، وها أنا مديم التشوق الى اقتنائه، كحنين السقيم الى شفائه، اذ كنت اسمع ذلك منه، وآخذ العلم عنه فكانت تتضوأ لي خود المسائل، فاختار احسنها، واجمع شواردها، بسوابق العزائم، وامنح رواتها، بسوابغ النعائم، فاودعها قلبا هو اكرم جوهراً، واشرق حسنا، واطهر مكانة، واحسن استماعا، واصفى خاطرا، واندى لكل غرة من بديع المعاني، قد زوجتها بكرائم الالفاظ، فجاءت باجدى الامثال، وامنح الاشبال، لاتند عنها، نادة الا كبحتها، ولا نفرت منها، سانحة الا اقتنصتها، ولا اعترضت طريقها ضئيلة من مهازيل القوم، الا ازهقتها، فأزلتها، كل ذلك ببركة شيخ جمعنا سيد العلماء، وواصل الفضلاء، أبى المعالى النقا من جمعتنا موائد علمه، فابلغنا منازل البلاغة، ومنهج الاتقياء، كما ابعد بنا عن المتعولين، الذين لم يتعاطوا علما سائغا، ولم يذوقوا من در الفضائل صريحا نافعا، فهو الحكيم الذى به يتروح الخاطر ويستدر به الخير الماطر، فبينه وبين العلوم نسب، ولنا عليه حسب، والشيء يحن الى شكله، والالف يميل الى إلفه، ولما انتقل الى دار السلامة، ذلك الحبر، قلنا لنا في العلامة الشربيني مقنع، فانه يكشف قناع المسائل، عن انوار محياها، ويرفع استار الغوامض، عن فجر لياليها. فوفقه الله أتفاقا الى تلك التقريرات، فصنفها، شيخنا، ورضعها، حبرنا، وعرف بها مجالس العلم، وآنس الفهم، فظهرت تهادي، في حلل التحقيق، بين اخدانها، من الفنون والتدقيق، في موكب زجل، وذلك فضل الله عز وجل، مع السهولة، والجزالة، والعذوبة، والطلاوة، والحلاوة، تنادي بلسان افصاحها، عن اخلاص ربها، مازال هذا حالى وحالها، وانا رائدها، وخطيبها، حتى اتاح الله بطابع هذا التقرير، المشار اليه، الذى بين ماخفى عن كثير. وشرح صدر كل طالب، بخير وتيسير. فهو شمس في تجلى الفوائد بلا إمساء، نافع فى الابتداء، والتوسط، والانتهاء. وناهيك بان حضرة مؤلفه، هو الاستاذ الاكبر، والحكيم الاشهر، من له فى العلم المكانة العالية، وفى الحلم والحزم المنزلة السامية، شيخ المشايخ، وامام الأئمة، ونبراس اليقين لدى المشاكل المدلهمة. حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر حالا ﴿ الشيخ عبد الرحمن الشربيني ﴾ ذى الفضيلة. تشهد مجالس العلم، سابقة وحاضرة، وتتواتر انباء الفضل باطنة وظاهرة، لهذا العالم المشار اليه، بالانفراد، في كل ما أفاد، ودعا الى جمع جوامع الارشاد، نشأت على ذلك حضرته، من حين شب، ماله مغنى ولا مطرب، لا يكتحل طرفه في سهره الا بحروف العلوم، لانارة الفهوم، فكم أتى على مجاهل، تدقيقات، وطلاسم اشارات، فسهل، مناهجها، وبصر غوامضها فحبرها، تحبيرا، وقررها تقريرا، وان هذا التقرير المسمى فيض الفتاح على حواشى شرح تلخيص المفتاح، لمن اكبر الوسائل، الى ادراك الفضائل، ببركته. يفصح الالكن، ويرق الجامد، وبيلوغ بلاغته، يعرب الاعجم، ويقر الجاحد. أطال الله عمره، لاطالة حياة العلوم، ولا برح الازهر معمورا، بوجاهته منيرا، بمؤلفاته، وتحقيقاته، مابرحت النجوم.

يقول من جرى تصحيح هذا الكتاب على يديه، وبذل في ذلك من الوسع مالديه، المفتقر الى رحمة رب العلي ابراهيم بن حسن الطباخ بن على

اما بعد الاعتراف بالقصور عن أداء مايجب للكريم الجليل، من بليغ الثناء وفصيح الذكر الجميل، حيث لاتحصي نعمه علينا ولا تحد، فأنى يكافئها منا شكر وحمد، واهداء صلوات يتدفق بالرحمات المقرونة بالتعظيم ودقها، وتحيات يتألق بالبركات المصحوبة بالتكريم برقها، الى من مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدت عليه البلاغة نطاقها، المبعوث بالايات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج، وعلى آله الحائزين قصب السبق في مضمار معانى البيان، وأصحابه الذين شادوا

الدين بديع التبيان. والدعاء بدوام العز والاقبال . وبلوغ ماحمد من الآمال. لحضرة الدورية . الخديوية العباسية . التى
بلغت بها الديار المصرية شأو الفخار. وتباهت بها على سائر الاقطار . لازالت تهمى هوامع رافتها على الرعايا . بجميل المكارم
وجزيل العطايا . ولا برحت مصر بهمة عزيزها عما يشين متخليه . وبما يزين من المعارف والصناعات متحليه . فان من
القضايا المسلمة . المنقولة عن ذوى الاراء المحكمة . ان القطر المصرى كان في قديم الزمان . محل التمدن والعمران. ومطلع
شموس الفنون والمعارف. ومنبع بحار الآثار واللطائف . كما هو معلوم مشهور . وفى كتب التاريخ مرقوم مسطور . وقد
قيض الله تعالى في هـذا العصر. الذى هو غرة في جبهة الدهر . حضرة الداور الاكرام . والخديو الاعظم . من بلغت
بدولته الرعية كل الامانى . افندينا عباس باشا حلمي الثاني. أدام الله طالع سعده . واقر عينيه ببقاء ولي عهده . فاهتم باحياء
رسومه . وبذل جهده في اعادة صناعاته وعلومه . فبه نشرت العلوم والمعارف . التالد منها والطارف . كيف لاوقد عطرت
الأرجاء بنشر هذا المطبوع . الذي هو في علوم البلاغة موضوع . المرسوم بفيض الفتاح . على حواشى شرح تلخيص
المفتاح . الذى هو التقرير الوحيد . والعقد لبديع معاني البيان الفريد . فياله من تقرير انتجه الزمان العقيم . فاسفرت
بواسطته حاشيتا السيد الجرجانى وعبد الحكيم . مع طبع أصوله التى هى الشرح المشهور بالمطول . الذى عليه في تحصيل
علوم البلاغة المعول . وحاشيتا السيد الشريف الجرجانى وعبد الحكيم . وبذلك كملت لدينا منة العزيز الحكيم . شرح بها
مؤلفوها ذوو الفضل والفلاح . كتاب تلخيص المفتاح . فلقد خلدوا لهم بالتصنيف النافع الذكر الحسن . واسهروا اعينهم
وهذبوا أرواحهم بتدوين العلوم وتقويم الفن . وبلغوا قصب السبق في مضمار البيان . ففاز تحريرهم ببديع التبيان . ونالوا
بذلك الامنية . واصابوا الحياة الابدية . أليس لهم في كل زمن من محاسن الانباء . مايشهد لهم بانهم الشهداء الاحياء .

أخو العلم حيّ خالد بعد موته ... واوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى ... يعد من الاحياء وهو عديم

اما مواد هـذا المطبوع الجليل . فانهـا غنية بشهرة مؤلفيها عن التفضيل . واما مشروحها وهو التلخيص . فانه
الكتاب المتفرد بالقصر والتخصيص . وكفاك دليلا على فضله . وفخامته ونبله . اقبال الناس عليه . والقاؤهم مفاتيح التعليم
اليه . وطلبهم له على تعاقب الازمان حثيثا . واعتناؤهم بتدريسه وشرحه قديما وحديثا . مابين مختصر ومطول . ومجمل
ومفصل . وبالجملة فهو مورد الخاص والعام . والمورد العذب كثير الزحام . وكان طبعه السامى الذى عليه المعول . بمطبعة
مدرسة والدة عباس باشا حلمى الاول .

عليها بما شادت سحائب رحمة ... تزيد وتنمو فى جنان غفور

وبل ثراها ربها في ضريحها ... بغيث يواليهـا بدون فتور

ملحوظا هذا الطبع الجميل . بنظر ذى الفضل الجليل . حضرة يحيى بك قدرى مأمور ادارة أوقاف الحلمية . حسبما
أشار به سعادة وكيل الدائرة المنيرية . لازال محمود المقاصد السنية . وكان انتهاء طبعه وكمال غاية ينعه اواسط ربيع الثانى
عام سبعة وعشرين وثلاثمائة بعد الالف. من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه. ومحبيه وحزبه.
كلما ذكره الذاكرون . وغفل عن ذكره الغافلون.

